د. جورج قرم

نظرة بديلة إلى مشكلات لبنان السياسية والاقتصادية



نظرة بديلة إلى مشكلات لبنان

السياسية والاقتصادية

د. جورج قرم

نظرة بديلة إلى مشكلات لبنان السياسية والاقتصادية

دار الفارابي

الكتاب: نظرة بديلة إلى مشكلات لبنان السياسية والاقتصادية
المؤلف: د. جورج قرم
الغلاف: فارس غصوب

الناشر: دار الفارابي - بيروت - لبنان
ت: 301461(01) - فاكس: 307775(01)
ص.ب: 11/3181 - الرمز البريدي: 2130 1107
www.dar-alfarabi.com
e-mail: info@dar-alfarabi.com

الطبعة الأولى: كانون الثاني 2013
ISBN: 978-9953-71-903-0

تمهيد

أقدّم إلى القارئ اللبناني مجموعة من الدراسات والمقالات المتعلقة بلبنان ومشاكله السياسية والاقتصادية، وقد كتبت معظمها خلال العقد الماضي حيث مرّ لبنان بأحداث جسيمة. وإذا تغلّبت البلاد على تداعيات تلك الأحداث، فإنّ تفاقم المشاكل السياسية والإنمائية اللبنانية وتدني أداء الدولة وتراجع حالة الخدمات العامة وتفاقم الأزمة المعيشية لفئات واسعة من الشعب اللبناني قد استمرّت مما زاد من يأس المواطنين في تحسين أوضاع بلادهم. وقد استمر أيضاً الانقسام الحاد بين الزعامات السياسية اللبنانية وأنصارهم حول موقع لبنان في الصراعات الإقليمية والدولية للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط.

وقد جمعت هذه الدراسات في هذا المؤلف بتقسيمه إلى جزءين: الأول يتعلق بالأوضاع السياسية والثاني بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وفي الجزءين اقتراحات عديدة حول المعالجات الممكنة خارج الإطار التقليدي لكل من الثقافة السياسية والاقتصادية اللبنانية. ذلك أنني أعتقد بأن المشكلة التي نشعر أنها مستعصية الحل هي مطروحة بشكل غير صحيح ولذا لا يمكن إيجاد الحلول الناجعة. وقد بدا لي أن الثقافة السياسية والاقتصادية اللبنانية قد تحجّرت إلى

أبعد الحدود وهي التي تحول دون استكشاف طرق الخلاص من مشاكلنا المزمنة منذ قرنين تقريباً.

آمل أن تثير هذه الصفحات اهتمام القارئ اللبناني الذي يبحث عن منطق مختلف للمساهمة في مستقبل بلاده خارج الأطر التقليدية للتفكير في أمور الوطن.

وأعتذر للقارئ إذا وجد بعض التكرار فيما أطرحه من تحاليل ومعالجات لأمراض وطننا المزمنة بين فصل وآخر نظراً لطبيعة هذا المؤلف الذي يجمع نصوص مقالات أو محاضرات عديدة. سعيت إلى منع التكرار قدر الإمكان كما تم ترتيب النصوص بشكل متناسق وحول أهم قضايا الوطن الجريح الذي ما يزال يقذف بأبنائه في قارات العالم بحثاً عن العمل اللائق والكرامة المفقودة.

وقد يجد القارئ في هذه الصفحات تفسيراً لسوء الأداء السياسي والاقتصادي الذي يحرم المواطن من أبسط ظروف العيش الكريم. وبالأخصّ التمتع بتوفر الماء والكهرباء بشكل متواصل علر امتداد الوطن الصغير المساحة، وذلك بالرغم من كل ما أنفقته الدولة منذ ثلاثين سنة بحجة الإعمار والمبالغ الضخمة التي استدانتها وبالرغم من موارده الطبيعية – كالماء والتربة الخصبة – ومن كفاءات بشرية لا يعلم كيف يستغلها في الداخل، فيرحّلها إلى خارج حدود الوطن.

بيروت في 22 تشرين الأول 2012

مقدمة

هل يمكن فصل السياسة عن الاقتصاد في الأزمة اللبنانية؟[1]

مقدمة: الطروحات التقليدية حول طبيعة الأزمة الاقتصادية اللبنانية

إن قلق اللبنانيين يتزايد سنة بعد أخرى حول مصير بلدهم، خصوصاً في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بسبب اشتداد الأزمة الاقتصادية المتعددة الجوانب، من تفاقم البطالة وزيادة الهجرة وتدني مستويات المعيشة لدى فئات واسعة من اللبنانيين، إضافة إلى ما يثيره المشهد السياسي المحلي من اشمئزاز لدى المواطنين.

كل هذا يجعلنا نتساءل: ما هو مصير نظامنا الاقتصادي والسياسي

---

(1) نص محاضرة نظمتها اللجان الأهلية في مدينة طرابلس والمركز الإنمائي الثقافي للمغتربين بتاريخ 7 آب 2003.

والاجتماعي، وما هي قدرة البلاد على الصمود أمام التغييرات العملاقة التي تشهدها المنطقة؟ هناك الكثير من اللبنانيين الذين يعتقدون أنَّ الأزمة الاقتصادية والاجتماعية هي نتيجة سوء أداء السياسيين وفسادهم واستهتارهم بالمصلحة العامة ومعاناة المواطنين المعيشية، ولذلك لا يرى بعضهم أية فائدة من الخوض في أمور الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، طالما أنَّ لبنان خاضع لهذا النظام الطائفي البشع، الذي جعل من خيرات البلاد وقدراته مجرد تقاسم مغانم بين كبار الزعماء والسياسيين من كل الطوائف، وكل واحد منهم يدعي أنه يحافظ على مصلحة طائفته وكأن مصلحة الطوائف تتناقض تماماً مع مصلحة الوطن.

وهناك أيضاً بعض اللبنانيين الذين يعتقدون أنَّ أصل البلاء ليس النظام الطائفي في حدِّ ذاته بل هو في هيمنة جارتنا سوريا على هذا النظام وتدخلها فيه بشكل متواصلٍ، سواء خلال مرحلة سيطرتها ووجودها في لبنان أم بعد خروجها من بلدنا عام 2005. وفي نظر هؤلاء أنّ مجرد تغيير النظام في سوريا سيسمح بحل كل المشاكل التي يتخبط فيها لبنان، من مديونيتنا الخارقة إلى بطالة شبابنا وتدني مستويات المعيشة. وهم بهذا الموقف يعفون السياسيين اللبنانيين من أية مسؤولية فيما آلت إليه الأوضاع.

وهناك فئة ثالثة من اللبنانيين تقول بأنَّ أصل الداء ليس في سوريا، وليس في النظام الطائفي، بل هو في سوء تطبيق اتفاقات الطائف من

ناحية انحرافه نحو نظام ترويكا، وعدم تحقيق الإنماء المتوازن والوفاق الوطني الحقيقي بحيث تتمثل كل الفئات اللبنانية في تسيير أمور البلاد.

وهناك فئة أخرى واسعة من اللبنانيين الذين يعتقدون أشد الاعتقاد بأن الوضع الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن أن يتحسن بأي شكل من الأشكال في ظل استمرار الصراع العربي الإسرائيلي. وتعتقد هذه الفئة بأن ازدهار لبنان يعتمد بشكل حصري على ازدهار المنطقة وعلى زوال كل النزاعات فيها، وذلك بسبب طبيعة الاقتصاد اللبناني كاقتصاد يعيش من أعمال الوساطة والسمسرة التجارية والمالية والخدماتية.

هذه الطروحات الأربعة التي تسود في الفكر السياسي اللبناني تؤكد استحالة إجراء أي إصلاح اقتصادي من دون إعادة النظر بالوضع الإقليمي، وكذلك بالوضع السياسي الداخلي، وهي طروحات تؤدي كلها إلى الطريق المسدود، إذ تعفينا من البحث عن المسؤوليات الحقيقية في تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتجعلنا نسلم أمرنا إلى أقدار الأوضاع الاقليمية والدولية، وهذا ميل مفرط عند اللبنانيين منذ أن أدخل لبنان في صراعات الهيمنة على المنطقة مع بدء تفكك الدولة العثمانية.

وأود هنا أن أعيد النظر بشكل جذري بهذه الطروحات كلها لكي أوضح أموراً جوهرية وأساسية هي ليست موجودة في الحوارات والمجادلات والمناقشات حول اقتصادنا.

أولاً: نوعية علاقة الاقتصاد بالسياسة:
هل السياسة تؤثر حتماً على مستوى الأداء الاقتصادي؟

إنّ الحكمة التقليدية تقول بأن استقرار الأحوال السياسية وحسن الحكم السياسي هما القاعدة الأساسية التي لا بد منها لتحقيق النمو الاقتصادي والازدهار للمجتمع ككل. وهناك قول شهير لوزير مالية فرنسا في آخر عهد النظام الملكي مفاده أنه «أعطوني سياسة جيدة أؤمن لكم مالية جيدة». واليوم معظم الأدبيات الاقتصادية العالمية تؤكد بأن الديموقراطية والحكم الصالح لا بدّ منهما لتأمين النمو والرفاهية.

غير أنّ المشاهدات الاقتصادية المختلفة في المئة سنة الماضية في أنحاء عديدة من العالم تدل على عكس ما قاله الوزير الفرنسي الشهير، فهناك أمثلة متعددة لدول لم يصطلح فيها الحكم، بل مارست أنواعاً مختلفة من الاستبداد والعشوائية، ومع ذلك فإن معدلات النمو الاقتصادية فيها كانت عالية للغاية، وتزايدت إمكانية البلد في امتلاك القدرات التكنولوجية. وأخص بالذكر هنا مثال ألمانيا في القرن التاسع عشر في عهد بسمارك، والتشيلي في السبعينيات من القرن الماضي عندما استولى على الحكم بشكل مرعب الجيش التشيلي، وكذلك الوضع الدكتاتوري الذي عاشته كوريا الجنوبية على مدى عقود من الزمن، وكان يسود فيها ليس الفساد فقط إنما أيضاً الوضع الأمني المضطرب جداً، نظراً للحرب الشعواء التي عصفت بشبه الجزيرة الكورية وتقسيمها إلى دولتين متناحرتين.

وإذا عدنا إلى أزمنة النهضة الأوروبية، فإن الإنجازات الأولى للثورة الصناعية وبوادرها قد تمت في أجواء مضطربة للغاية من حروب دينية بين البروتستانت والكاثوليك، أو من حالة حرب مستمرة في إيطاليا بين الإمارات والممالك والجمهوريات الشهيرة مثل البندقية وجنوى وفلورنسا.

ويمكن أن نعطي أمثلة كثيرة أخرى تدحض الادعاء بأنّ التنمية الاقتصادية والاجتماعية تحتاج إلى بيئة سياسية أمنية مستقرة، وإلى إرساء الحريات كافة التي تتمتع بها الدول الغربية الديموقراطية.

ولا بد هنا من الإشارة إلى أن الفكر الاقتصادي العربي الحديث يعتمد هذه النظرة التبسيطية بشكل مطلق، فهو يجد في الأوضاع العسكرية والأمنية المضطربة في منطقتنا العربية عذراً سهلاً لتفسير العجز الهائل للمجتمعات العربية في امتلاك القدرات التكنولوجية الحديثة والمساهمة في حركة التجارة الدولية والعولمة على قدم المساواة مع المجموعات الأخرى من البلدان التي انتشلت نفسها من الحلقة المفرغة للتخلف وأصبحت فريقاً هاماً في الحياة الاقتصادية الدولية. وأشير هنا بشكل خاص إلى دول شرق آسيا مثل كوريا وتايوان وسنغافورة وماليزيا، وهذه الأخيرة هي دولة إسلامية تمكنت من الإفلات من حلقة التخلف.

ثانياً: المنظومة الفكرية اللبنانية بين أنصار وظيفة لبنان الخدماتية والتوسطية وأنصار الإنماء المتوازن

عرفت الساحة الفكرية اللبنانية جدالاً عنيفاً في بداية عهد الاستقلال بين أنصار تحول لبنان إلى اقتصاد متخصص في السمسرة والتوسط ببعض الخدمات كالسياحة والصيرفة والتجارة من جهة، وأنصار من كان يرى ضرورة تطوير الاقتصاد اللبناني بكل إمكانياته وموارده الطبيعية والبشرية من جهة أخرى.

وكانت المدرسة الأولى، ومصدر إلهامها كتابات المفكر السياسي ميشال شيحا، تبرر طرحها بعمق التراث الفينيقي في الكيان اللبناني، وهي تختصر هذا التراث الإبداعي الغني والمتعدد الجوانب بالتجارة والهجرة والسمسرة، بينما كانت المدرسة الثانية تبرر موقفها بأنّ للبنان موارد مائية وزراعية هامة وكفاءات بشرية مهمة نظراً للتقدم التربوي والثقافي الحاصل في البلاد. ولذلك كانت ترى إمكانية تطوير الاقتصاد اللبناني، برغم صغر حجمه، إلى اقتصاد متنوع يعتمد على القطاع الزراعي والصناعي والخدماتي في آن واحد. وكانت هذه المدرسة ترى أيضاً ضرورة هذا التطوير لتأمين فرص العمل الكافية لاستيعاب سرعة زيادة السكان.

وكانت تردّ المدرسة الأولى على هذا الموقف بأن صغر الاقتصاد اللبناني وحجم سوقه الداخلية لا يسمحان بإقامة الصناعات فيه، فضلاً عن المشاكل التي تخلقها النقابات العمالية. وهي كانت ترى أنّ

الهجرة هي المتنفس الحتمي لزيادة عدد السكان، وأنّ الميزة التفاضلية الوحيدة للبنان هو جمال ربوعه ومناخه المعتدل، مما يجعل حتماً من بيروت المركز الإقليمي للسياحة والتجارة والمال واللهو.

كسبت المدرسة الأولى المعركة إلى حين عهد الرئيس فؤاد شهاب الذي كان يميل إلى المدرسة الثانية وعمل بسياسة اقتصادية واجتماعية تهدف إلى التنمية المتوازية بين كل المناطق اللبنانية، وإلى تقوية كل من القطاعين الزراعي والصناعي، إضافة إلى تقوية أجهزة الدولة الاقتصادية والاجتماعية. فأنشأ كلّاً من البنك المركزي والضمان الاجتماعي والمشروع الأخضر ومصلحة الإنعاش الاجتماعي، وطوّر كذلك مرفأ بيروت وأقام فيه مخزن الحبوب الضخم، وبدأ بمشروع معرض طرابلس العملاق، إلى آخره من كل هذه المشاريع التنموية. وقد كان الأب لويس لوبريه مدير بعثة إيرفد قد نصح الرئيس بهذه السياسة وأكّد على أنّ تلاحم البلاد والحؤول دون الفتنة الطائفية مستقبلاً يتطلّبان مثل هذه السياسات الفاعلة والمتعددة الجوانب. والحقيقة، يقال إنّ لبنان مرَّ بفترة ازدهار كبيرة جداً في عهد الرئيس شهاب والسنين التي تلته وقد تغيرت الأوضاع والأحوال ابتداء من بداية السبعينيات عندما تغيرت الأحوال النفطية في المنطقة.

وكما هو معلوم لم تحظَ الشهابية بدعم البرجوازية التجارية والمالية اللبنانية التي ظلت أسيرة حلم وخيال تحويل لبنان إلى جمهورية تجارية مركزة في عاصمتها بيروت، تخدم المنطقة، وتصبح

نوعاً من إمارة شبيهة بمونت كارلو. وكانت هناك مساع مختلفة لجعل لبنان جنة ضريبية (اقتراح النائب الراحل جوزيف شادر).

ومن العوامل التي دعمت اتجاهات المدرسة الاقتصادية الأولى التي ذكرناها سابقاً إثراء المنطقة العربية بشكل فجائي بعد الارتفاع الحاد في أسعار النفط عام 1973، وهجرة الكثير من اللبنانيين الذين اغتنوا بسرعة فائقة في الدول المصدرة للنفط بمشاركتهم الأمراء والملوك والرؤساء في المقاولات والسمسرة. فلم يكن هذا الإثراء السريع نتيجة أي نوع من الجهد الإنتاجي، بل كان في معظم الأحيان نتيجة أعمال السمسرة والتوسط بين الدول وكبريات الشركات الدولية.

والحقيقة إنّ موجة ازدهار النفط هذه كانت لها آثار مهمة في تدني مستويات الإنتاجية في معظم الاقتصادات العربية، ومنها لبنان الذي سرعان ما دخل في الحرب الأهلية حيث اغتنى رؤساء الميليشيات بشكل فاحش وبأساليب غير شرعية وغير أخلاقية بنهب البلد نهباً منظماً وموزعاً بين الميليشيات المسلحة الرئيسة.

وفي نهاية الحرب وجد لبنان نفسه أمام أعداد ضخمة من الأثرياء الجدد ممن هاجر إلى الدول النفطية واغتنى فيها أو ممن حارب واغتنى من أعمال النهب، وأصبحت المشكلة الحقيقية في ذلك الحين ليس عدد الفقراء في لبنان، إنما عدد الأثرياء الذين كانوا يرون الانتعاش الاقتصادي فقط من خلال أنواع مختلفة من الصفقات والسمسرات والأعمال المخالفة للقوانين الضريبية والقوانين الاقتصادية بشكل عام.

ثالثاً: سياسات الإعمار تجسّد بشكل مشوّه الطروحات الاقتصادية التقليدية

في هذا الاطار يجب ألّا نستغرب أن تكون سياسات الإعمار التي وضعت في بداية التسعينيات هي فرز لتزاوج القوى المالية الجديدة والقوى المالية والتجارية التقليدية. وقد توّج هذا التزاوج بالعودة إلى نظرة تبسيطية وبدائية إلى الاقتصاد اللبناني. فالفريق الإعماري أخذ على عاتقه تحقيق الحلم القديم لبعض النخبة اللبنانية بجعل لبنان مختصراً في عاصمته بيروت كمركز مالي «ومونت كارلو الشرق».

ضف على ذلك أنّ العلاقات الوثيقة بين رفيق الحريري، رئيس الوزارة في بداية التسعينيات بالدوائر السياسية الغربية جعلته يقوم بحملات دعائية واسعة لإقناع اللبنانيين بأن السلام بين العرب وإسرائيل آتٍ لا محال، ولذلك لا بد من منحه كامل الصلاحيات وإطلاق يديه في مشروع إعماري طموح يهدف إلى إعادة بيروت إلى الخريطة الاقتصادية والمالية العربية والشرق أوسطية، وأنّ أي تأخير وأية معارضة للمشروع الإعماري، المركّز حصراً على بيروت، سيؤدي إلى كارثة اقتصادية في البلاد. وبما نعرفه من إمكانيات إعلامية عملاقة في يد رئيس الحكومة، تمكّن من إقناع شرائح واسعة من الرأي العام اللبناني بأنّ مشاريعه الإعمارية هي الوحيدة التي ستؤمّن مستقبل البلاد.

وبدلاً من القيام بدراسة شاملة لاحتياجات البلاد الانسانية والاجتماعية ،بعد خمس عشرة سنة من الخراب والدمار، وسن قانون

عام يؤمن للبنانيين تعويضاً عادلاً عما أصابهم في ممتلكاتهم وأرواحهم وفي قدراتهم الإنتاجية، قامت الوزارة الأولى للإعمار بتخفيض مستوى الضرائب على الدخل بشكل لا عقلاني، بحجة جذب الاستثمار. ثمّ استولت على ممتلكات الناس في وسط بيروت بشكل عشوائي وبتعويضات هزيلة. هكذا بدأ عهد التبذير والفساد وتوزيع المنافع يميناً وشمالاً عبر صندوق المهجرين ومجلس الإنماء والإعمار ومجلس الجنوب ومؤسسة كهرباء لبنان، وتم إنشاء مؤسسات حكومية أخرى لمزيد من الإنفاق التبذيري.

هذا مع العلم أنّ أية حكومة عاقلة تأتي بعد حرب شعواء مثل حرب لبنان تقوم أيضاً بمسح الإضرار مسحاً علمياً ودقيقاً، وتقوم أيضاً بوضع معايير واضحة للتعويض عنها عبر منح قروض طويلة الأمد بأسعار فائدة رمزية لترميم الممتلكات السكنية أو الإنتاجية، وتقوم كذلك بمنح رواتب تقاعد لشهداء الحرب. ويتم تمويل هذه الأعمال بزيادات كبيرة وموقتة في ضريبة الدخل تفرض بشكل خاص على أصحاب الثروات التي تجمعت خلال الحرب أو يتم عن طريق إجبار أصحاب هذه الثروات الاكتتاب بإصدار سندات خزينة خاصة بفوائد رمزية للحصول على الأموال اللازمة لدفع التعويضات.

أما في لبنان فالشيء الذي حصل هو عكس ذلك تماماً، فلم يفرض على أثرياء الحرب أيّ اقتطاع مالي، بل أقدمت الحكومة على تخفيض كل أنواع ضرائب الدخل، ووزعت التعويضات السخية عشوائياً عبر صندوق المهجرين.

وبدلاً من منح مساعدات لأصحاب الحقوق العقارية في الوسط التاريخي للعاصمة، أقدمت الحكومة عبر مشروع سوليدير بوضع اليد على هذه الممتلكات، خلافاً لكل المبادئ الدستورية التي تحمي قدسية الملكية الخاصة، وأجبرت أصحاب الحقوق على تسلم أسهم في شركة سوليدير ما برحت أن تدنّت قيمتها بشكل كبير بعد فورة مضاربات عليها. هذا، مع الإشارة إلى أنّ تقييم هذه الأملاك كان مجحفاً للغاية، فأصيب أصحاب الحقوق بكارثة مالية مزدوجة بين تقييم مجحف لحقوقهم وتدنٍ حاد في الأسهم بعد ذلك.

والحقيقة أنّ الجمهورية الثانية دخلت في موجة من المضاربات العقارية والمالية والنقدية، قلَّ مثيلها في العالم، وزاد الأغنياء إثراء والفقراء فقراً. وقد استمرت اللعبة ذاتها بعد ذلك عبر تأسيس نظام نقدي تبذيري سمح باستمرار الإثراء غير المشروع عبر التمسك بدولرة الاقتصاد وخلق فرق شاسع بين الفوائد على الودائع أو على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية وتلك العائدة للودائع أو السندات بالدولار الأميركي. وأصبحت الدولة تصدر سندات الخزينة بكميات كانت تفوق حاجتها الفعلية، بحجة تأمين الاستقرار النقدي وثبات سعر العملة، بينما السبب الحقيقي لهذه الممارسات المنحرفة كان استمرار وجود مصدر للإثراء على حساب الخزينة اللبنانية.

وقد تضرر أيضاً القطاع الخاص المنتج بهذه السياسة العشوائية لأنّ الفوائد المدينة التي أصبحت تدفعها مؤسسات القطاع الخاص

على التسهيلات المصرفية كانت باهظة الكلفة، وهي تقضم ربحية هذه المؤسسات. وقد أدت الممارسات هذه أيضاً إلى تدنٍ كبيرٍ في حركة الاستثمارات الصناعية والزراعية، ذلك أنّ مردودية المشاريع الإنتاجية أصبحت أقل بكثير من مردودية توظيف الأموال في ودائع مصرفية أو سندات خزينة.

ضف على ذلك وجهاً آخر من الأزمة الاقتصادية التي ولّدتها السياسات الإعمارية وهي تشجيع اللبنانيين من كل الفئات على الاستثمار في العقارات والأبنية السكنية، بشكل خاص الفخمة منها، بعد أن أعلن رئيس الحكومة حينذاك وأنصاره بأنّ بيروت ولبنان سيصبحان مجدداً مركزاً مالياً وتجارياً وخدماتياً للمنطقة. وأدت هذه الفورة العقارية إلى تجميد ما يقارب سبعة مليارات من الدولارات في شقق سكنية فائضة نظراً لأسعارها العالية ولقلة القدرة الشرائية عند معظم الفئات اللبنانية.

والحقيقة أنّ الفريق الإعماري فاتته التغييرات الاقتصادية الكبيرة التي حصلت في المنطقة العربية خلال العشرين سنة التي عصفت خلالها الحرب الشعواء في لبنان. فدول الخليج العربي قد طورت بنيتها التحتية إلى أبعد الحدود، وأقامت مؤسسات مصرفية وتجارية وخدماتية وصناعية عملاقة، بينما عاد الاقتصاد المصري إلى الانفتاح على الاقتصاد العالمي، وتمّ إلغاء معظم التشريعات التقييدية الاشتراكية الطابع التي كانت اتخذت خلال العهد الناصري، كما دخلت سوريا

أيضاً في مسار إصلاح اقتصادي بعد أن طوّر نظام الرئيس الراحل حافظ الأسد البنية التحتية السورية تطويراً هائلاً.

لذلك لم يعد يمثل اقتصاد لبنان حاجة ماسة لاقتصاد المنطقة، إذ إنّ جميع الأقطار العربية المجاورة أسست علاقات مكثفة ومباشرة مع الأسواق العالمية الصناعية والتجارية والمالية والخدماتية.

فإذا كانت المدرسة الفكرية الشيحية المنحى التي ظهرت إبان الاستقلال دعت إلى سياسة اقتصادية تجعل من لبنان مركزاً تجارياً وخدماتياً إقليمياً كان لها ما يبررها عندما كانت المنطقة المجاورة متخلفة، ولبنان متقدّماً عليها بشكل بارز، فإن العودة إلى طروحات هذه المدرسة بعد الحرب وتجسيدها في السياسات الإعمارية المعروفة كانت خطأً فادحاً، كلفت لبنان كلفة باهظة متجسدة في دين عملاق، وارتهن من جرائها مستقبله الاقتصادي والمالي، وبالتالي مستقبله السياسي.

رابعاً: نحو تغيير علاقة السياسة بالاقتصاد في لبنان

رأينا مما سبق أنّ العوامل الجوهرية في موضوع الاقتصاد، خصوصاً في لبنان، ليست العوامل السياسية المذكورة آنفاً، إنما هي كائنة في النظرة الفكرية والأيديولوجية التي تسود أجزاء واسعة من الرأي العام.

فرجل السياسة لا يمكن أن يستمر في العمل بسياسات اقتصادية ومالية خاطئة تماماً، خصوصاً إذا كان الرأي العام يرفض الطروحات

الاقتصادية التي تبرر تلك السياسات. ولا بدّ هنا من الإشارة إلى أنّ أسطورة لبنان الفينيقي وبيروت المونت كارلو والأسطورة بأنّ الاقتصاد اللبناني لا يصلح إلّا لأعمال السمسرة والتوسط، هي أسطورة رائجة لدى عدد واسع من اللبنانيين المهاجرين والمقيمين. وهذا ما يفسر الدعم الذي لقيه الرئيس الحريري بشكل لا نظير له في لبنان، خصوصاً بالمقارنة مع تجربة الرئيس فؤاد شهاب، وهي تجربة مناقضة لتجربة الإعمار في لبنان.

لذلك نقول بأنّ الشرط الأول لفصل السياسة عن الاقتصاد هو التغيير الفكري الذي لم يحصل في لبنان لأسباب عديدة استعرضنا بعضاً منها فيما سبق. إنما المشكلة لكي نفتح باب التغيير الفكري الذي لا بد من أن يسبق أي تغيير سياسي، خصوصاً في المجال الاقتصادي، هو كفّ اللبنانيين عن معاينة خاطئة للأوضاع بتحديد مكامن الخلل في الاقتصاد وتحميل عوامل غير اقتصادية مسؤولية الأزمة، ومنها بشكل خاص، وكما ذكرنا سابقاً، نوعية العلاقة اللامتكافئة مع سوريا أو رداءة النظام الطائفي الذي أصبح نظام مغانم يتقاسمها أهل السياسة. ومع رفضنا الكامل للنظام الطائفي، نعود لنكرر هنا بأنّ هذا النظام ليس هو المسؤول الوحيد عن المأساة الاقتصادية التي نحن فيها. وكذلك ليست سوريا هي التي فرضت علينا السياسات الإعمارية التي، على كل حال، حازت في أول عهدها على حماس جماعي لبناني نادر. كما أنّ ليس جوار إسرائيل الذي يمنع النشاط الاقتصادي إذ يمكن أن نشاهد بإعجاب ما حصل في الجنوب اللبناني من حركة إعمار وتحسّن

في الظروف المعيشية تحت أسوأ الأحوال الأمنية وذلك بفضل أموال المغتربين.

ولا شك أنّ النظام السياسي اللبناني، كأي نظام سياسي في العالم، يقتطع من الاقتصاد مغانم، لكن الفرق بيننا وبين غيرنا من الدول، هو أنّ سوء الأداء الاقتصادي العام، إضافة إلى الحماس للسياسات الإعمارية الخاطئة هما العاملان الأساسيان اللذان فتحا الباب أمام تعميم الفساد والتبذير في كل من القطاع العام والقطاع الخاص، وفي ظل غياب أية زيادة في الإنتاجية العامة في البلاد. وليس افتتاح المطاعم أو الفنادق الفخمة أو التمتع بالفوائد العالية وبناء ناطحات السحاب وردم البحر من مؤشرات زيادة الإنتاجية، كما يظن ذلك بسذاجة مفرطة الكثير من اللبنانيين.

فمشكلة لبنان، كما مشكلة العديد من دول العالم النامي التي لاتزال تتخبط في الحلقة المفرغة للتخلف، هي سوء الأداء الاقتصادي بشكل عام وعدم الاهتمام بالإنتاجية وتحسن الاقتصاد الحقيقي، وقبول القطاع الخاص بطبقة سياسية فاسدة تعيش في أحلام اقتصادية ساذجة يشاركها فيها الكثير من أقطاب القطاع الخاص والرأي العام.

وعندما سيصبح الوعي الاقتصادي أكثر تطوراً، كما حصل سابقاً في لبنان في عهد الرئيس فؤاد شهاب، فإن الأمور جميعها تصبح قابلة للتغيير. إنّ الأفكار الاقتصادية لرجال السياسة لا تهبط من السماء أو تأتي من الفراغ، إنما هي جزء لا يتجزأ من الأفكارالاقتصادية السائدة

في أجزاء واسعة من المجتمع. وطالما أنّ هذه الأفكار لا تتغير، فلا يمكن توقع أي تغيير في السياسات الاقتصادية.

ومن العوامل التي لا تساعد لبنان على هذا التغيير المطلوب في المنظومة الفكرية الاقتصادية المهيمنة، ما حل من انحطاط بالنظريات الاقتصادية على المستوى العالمي. إنّ انهيار الكتلة الاشتراكية أفقد الرأسمالية أوجهها المعتدلة والمتوازنة لتصبح رأسمالية متوحشة، لا تقبل تدخل الدولة في الاقتصاد لمصلحة الفئات الشعبية الأقل حظاً في شبكات الازدهار والتقدم الصناعي الهائل الذي نعرفه منذ مئة سنة. ففكرة دولة الرفاه على طريقة النظريات الديموقراطية الاجتماعية الأوروبية قد زالت، وحلت محلها نظريات تؤمن بقدسية آليات السوق العمياء والتحرّر الاقتصادي المطلق، ونحن نعلم أنّ هذه المقاربة هي الطريق إلى قانون الغابة الذي يستفيد منه الأقوياء على حساب الضعفاء.

لذلك فإنّ المطلوب في لبنان هو جهد خارق من قبل أهل الفكر والاقتصاديين المستقلين عن الفئة الحاكمة لكي يعملوا معاً لتغيير نظرة اللبنانيين إلى اقتصادهم.

خاتمة: نحو إصلاح البنية الاقتصادية اللبنانية

لا حاجة إلى إطالة الشرح في هذا الموضوع هنا، إنما لا بدّ من الإشارة إلى كيفية إصلاح ثلاثة محاور أساسية في اقتصادنا.

1) النظام الضريبي لجعله يتناول المداخيل المالية والريعية

الطابع وتخفيف وطأته على المداخيل الناتجة عن نشاطات إنتاجية في أي قطاع كان.

2) النظام النقدي من حيث القضاء التدريجي على دولرة الاقتصاد وعلى استعمال ازدواج العملة لتوليد مداخيل غير شرعية على حساب الخزينة والقطاع الخاص .

3) إصلاح النظام التربوي لكي يهتم بالدرجة الأولى بإبقاء شباب لبنان في وطنهم؛ فهجرة الكفاءات ليست أمراً حتمياً، بل هي نتيجة النموذج الاقتصادي الذي تم اختياره من قبل فئات واسعة من اللبنانيين، وهو نموذج المركز الخدماتي.

وإذ نفتخر بعدد الجامعات والمعاهد العليا الموجودة في لبنان وبعلاقات الكثير منها بمؤسسات تربوية أجنبية مما يسهل هجرة الكفاءات، فإنّ المؤسسات الجامعية لم تؤسس وتطور في لبنان أيّ مختبر علمي أو تقني أو معهد أبحاث له قيمة ووزن في الاقتصاد الإقليمي والدولي.

لذلك على النظام التربوي اللبناني، الخاص والعام، أن يقوم بثورة شاملة بأوضاعه ليكون هدفه الأساسي إبقاء الكفاءات في البلاد، وهذا ما يتطلب اتصالات مكثفة مع القطاع الخاص في الداخل وفي الخارج لتأمين فرص عمل كافية للمتخرجين.

هذه هي الإصلاحات المحورية الثلاثة المطلوبة في اقتصادنا والتي لن نقوم بها طالما المنظومة الفكرية الاقتصادية ستبقى على حالها

من جمود وعدم واقعية. ويجب أن نكف عن مطالبة النظام السياسي وأهل السياسة بإصلاح الأحوال الاقتصادية والاجتماعية طالما ستبقى الطروحات والمعالجات في هذا المنحى الفكري السطحي والساذج الذي يسود جزءاً واسعاً من الرأي العام المحلي.

إنّ الخروج من أزمتنا المتعددة الجوانب، وبشكل خاص التخلص من ثقل المديونية والفوائد العالية، هو في العودة إلى العمل المنتج في جميع القطاعات الاقتصادية؛ فهذا الدين العملاق الذي يهددنا ويهدد مصير أولادنا لن يتم تسديده عبر أساليب الهندسة المالية والمساعدات الخارجية، إنما عبر عودة اللبنانيين إلى العمل المنتج والفكر الاقتصادي الرصين.

وهذه العودة هي التي ستفرض على رجال السياسة في هذا البلد الحدّ من تبذيرهم وسطحية أفكارهم في الاقتصاد.

الجزء الأوَّل

نحن والسياسة

الباب الأوَّل

الاستقلال والسيادة والطائفية بين الحقيقة والوهم

الفصل الأوَّل

صورة استقلال لبنان في عمره الـ 60 [1]

أوَّلاً : تسييس الطوائف ظاهرة حديثة في تاريخ لبنان

إنّ النظام الطائفي في لبنان نتاج تاريخه الحديث، وليس سمة أبدية سرمدية لا يمكن أن يتخلص منها. فنظام جبل لبنان، في ظل الإمارة المعنية ثم الشهابية، لم يكن نظاماً طائفياً، بل نظاماً عبر الطوائف مبنيّاً على الإقطاع الذي كان يجمع الأموال الأميرية لمصلحة الباب العالي. وتجدر الإشارة إلى أنّ الطوائف اللبنانية المسيحية كانت كنائس تتميز باختلافات لاهوتية وليتورجية، عائدة إلى العصور الأولى من بروز المسيحية في الشرق. أما الطوائف الإسلامية، فقد كانت نابعة من تعدد المذاهب التي تميز بها التاريخ الإسلامي منذ نشأته. فلم تكن الطوائف

(1) محاضرة أُلقِيَت في جامعة اللويزة بتاريخ 28 تشرين الثاني 2003.

اللبنانية عبر التاريخ هذه الأجسام الاجتماعية الجامدة المتمتعة بسلطة سياسية مطلقة على رعيتها.

وقد بدأ مسار تسييس الطوائف بتصاعد نفوذ الدول الأوروبية الكبرى داخل مقاطعات السلطنة العثمانية؛ فعلى سبيل المثال، تصاعد نفوذ كل من إيطاليا ثم فرنسا على الطائفة المارونية؛ كما تعاظم، في المقابل، دور بريطانيا والسلطنة العثمانية على الطائفة الدرزية، وكذلك دور روسيا على طائفة الروم الأورثوذكس. ومن جراء هذا التطور الجديد والخطير، أصبحت الطوائف اللبنانية تدخل بالتدريج في شبكات نفوذ الدول الأوروبية الكبرى، ثقافياً وسياسياً. وبعد انهيار السلطنة العثمانية، توسع نظام تسييس الطوائف. فالطائفة السنية أصبحت تدخل في فلك السياسة المصرية أولاً ثم السياسة السورية بعد خروج مصر من الجامعة العربية بعد اتفاقات كامب دايفيد 1978، كما أصبحت تخضع أيضاً إلى حد بعيد، إلى النفوذ المتعاظم للمملكة العربية السعودية. وأخيراً، دخلت الطائفة الشيعية ضمن نفوذ الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد قيام ثورة الإمام الخميني.

ثانياً: النظام الطائفي اللبناني الحديث لا يعبر عن ديمقراطية توافقية بل عن التوازنات الإقليمية والدولية

إنّ لعبة تسييس الطوائف وإدخالها منذ مئتي سنة في شبكات النفوذ الإقليمي والدولي في إطار تكريس نظام تقاسم السلطة

المحلية على أساس طائفي، يحول، بطبيعة الحال، دون قيام دولة قوية ومستقلة. فالحقيقة، كما سنرى، أنّ النظام الطائفي يعكس التوازنات الإقليمية والدولية في منطقة الشرق الأوسط بدلاً من أن يكون أداة صالحة لتحقيق الديموقراطية التوافقية (مثل سويسرا أو بلجيكا) كما يطالب بها الكثير من المفكرين السياسيين اللبنانيين. ففي أوروبا، لم تعد الدول الكبرى ذات النفوذ السياسي الواسع مثل فرنسا وألمانيا تسعى إلى تأكيد نفوذها على الصعيد الأوروبي من خلال تأثيرها على جاليات عرقية أو مذهبية قريبة منها لغوياً أو مذهبياً. لذلك، تتمتع كل من سويسرا أو بلجيكا وهولندا بأنظمة ديمقراطية تلعب فيها الطوائف العرقية أو المذهبية دوراً كبيراً، إنما ضمن قواعد ديمقراطية شفافة وسيادة كاملة لسلطة الدولة.

أما الوضع في لبنان فهو مغاير تماماً، إذ إنّ الطوائف تقف حاجزاً منيعاً بين المواطن والدولة وهي أساس النظام العام. فوجود الدولة هو باستمرار مشروط بحسن نية زعماء الطوائف وهم بدورهم خاضعون لنفوذ دول أجنبية إقليمية أو دولية. ولهذا السبب فإن السيادة اللبنانية سيادة مقيدة ومشروطة، لأن لبنان في الحقيقة يلعب دور «الدولة الحاجز» (Etat Tampon)، أي الدولة التي يتم فيها فضّ النزاعات الإقليمية أو استيعابها أو حصرها في أراضيها لمنع تفجرها وانتشارها في حروب إقليمية فتاكة. وهذا ما حصل مراراً في تاريخ لبنان من فتنة 1840–1860، إلى أحداث 1958، إلى فتنة القرن الماضي بين

1975–1990. والجدير بالإشارة أنّ التعديلات التي تُدخل بعد كل فتنة في النظام الطائفي، تعكس توازنات إقليمية ودولية جديدة، وهي دوماً تعديلات تجري من خلال وصاية أكثر من دولة أجنبية في مصير لبنان.

وقد أُدخل لبنان منذ اتفاق الطائف في معادلة إقليمية جديدة كانت قد نتجت عن تقارب سوري أميركي كبير بعد حرب الخليج الأولى. ولا يمكن للبنان وحده في ظل النظام الطائفي، كما هو معمول به، أن يُخرج نفسه منها لاستعادة سيادة كاملة غير مقيدة.

فالطريق إلى السيادة، يتطلب العمل على جبهتين:

- رفض المواطنين لظاهرة تسييس الطوائف التي ينتمون إليها، من جهة؛
- وفصل البنية القانونية للدولة عن البنية القانونية للطوائف التي لا يمكن أن تستمر كمصدر للقانون العام ولكل أنواع السلطة في لبنان، من جهة أخرى.

فمجرد المطالبة بالسيادة الكاملة دون تحقيق شروطها لا يمكن أن يؤدي إلى أية نتيجة، إلّا الخروج من معادلة إقليمية معينة إلى معادلة إقليمية أخرى لن تقل تقييداً للسيادة عن المعادلة السابقة. ولكي نحقق الشرطين السابق ذكرهما، لا بدّ من زيادة الوعي والقناعة المشتركة لدى الجميع بحقيقة الأسباب التي تؤدي إلى تقييد السيادة. فالدولة المستقلة حقاً لا يمكن أن تقبل بأن تكون الهيئات الوسطية بينها وبين المواطن هيئات تنتمي إلى شبكات نفوذ سياسي لدول وتكتلات

أجنبية، كما لا يمكن أن تجعل من الانتماء إلى طائفة الشرط الأساسي لوجود المواطن وحصوله على حقوقه وهي حقوق متباينة ومتمايزة بين طائفة وأخرى في النظام العام (توزيع المناصب في الدولة)، كما في النظام الخاص (قانون الأحوال الشخصية).

ثالثاً: ارتهان السيادة المالية والاقتصادية للبلاد

منذ تأسيس الجمهورية الثانية أي جمهورية الطائف، برزت ظاهرة جديدة قد تؤدي إلى مزيد من تقييد سيادة الدولة اللبنانية وارتهان مستقبل أبنائها، وهي ظاهرة تراكم هذه المديونية الخارقة منذ عام 1993 بحجة إعمار لبنان بعد الحرب. فقد زاد الدين اللبناني من مستوى 1.7 مليار دولار في نهاية 1992 إلى 32 مليار دولار في أيلول 2003؛ ومما لا شك فيه أنّ مثل هذه الزيادة الهائلة لا تعود، كما يُدّعى في معظم الأحيان، إلى نفقات الإعمار أو النفقات العسكرية أو نفقات الرواتب والأجور في القطاع العام، بل تعود إلى بنية فوائد منحرفة من حيث مستواها والفرق الشاسع بين الفوائد على الودائع بالدولار الأميركي والفوائد على الودائع بالليرة اللبنانية.

فالحقيقة أنّ العجز في الإنفاق العام داخل الموازنة وخارجها في الأعوام العشرة الأخيرة (1993-2003) لم يتجاوز 5 مليارات دولار، بما فيها نفقات الرواتب والأجور والنفقات الجارية والنفقات الاستثمارية. فكيف أمكن لهذا العجز غير المعقول في المالية العامة

على مدى عشر سنين أن يصل إلى 32.5 مليار دولار خلال هذه الفترة؟ إن السبب الرئيس للعجز هو كلفة تمويل الدين العام، التي كانت متواضعة للغاية في عام 1993 (أقل من نصف مليار دولار)، إنما بلغت بشكل تراكمي أكثر من 20 مليار دولار في السنين العشر الماضية، وذلك بسبب مستوى فوائد لا يمكن تبريره بأي شكل من الأشكال، إلّا بما حققته كبريات المصارف، وكبار المتمولين اللبنانيين والعرب من أرباح فاحشة من وراء أساليب غير منطقية في إدارة الدين العام. فلو كانت بنية الفوائد في لبنان معتدلة وعادية، فإنّ الدين العام اليوم كان يجب أن لا يتعدى 13 مليار دولار. لذلك فإن أي كلام عن أنّ هذه المديونية هي نتيجة حتمية لضرورات الإعمار أو لتبذير الأموال العامة في نفقات زائدة عن مستوى الإيرادات هو لا يعكس واقع المأساة، أي إنّ إدارة الدين العام في حجمه المتواضع أساساً تحول إلى مصدر إثراء سريع وغير شرعي لفئات واسعة من الناس في لبنان وخارجه.

وإذا كان بالإمكان انتقاد الجمهورية الأولى لأنها لم تقم بإصلاحات النظام الطائفي على الشكل المذكور سابقاً، فيجب الاعتراف بأنها حافظت على استقلالية البلاد المالية والاقتصادية التي كانت تؤمن مكانة اقتصادية مرموقة للكيان اللبناني على الرغم من السيادة المشروطة. فقد كانت الأوضاع الاقتصادية والمالية متينة للغاية، وهي كانت أهم مصدر لاستقلال لبنان النسبي في خضم التطورات الإقليمية. ولا بد هنا من التذكير بأن الرئيس شهاب قد قام

بجملة من الإصلاحات الاقتصادية البنيوية وتوسيع البنية التحتية، وتأمين الحمايات الاجتماعية، وكذلك توسيع التعليم العام المجاني، من دون أن يترتب على ذلك أية مديونية ترهن مستقبل البلاد. أما الحكومات التي ادّعت الإعمار، فقد ارتكبت جريمة كبرى في حق لبنان واستقلاله برهنها مستقبل لبنان وشبابه بهذه المديونية الهائلة.

في هذا المضمار، لا تزال هناك فرص للإفلات من الوضع المأسوي القائم، غير أنّ ذلك يتطلب جهوداً جبارة لتغيير نهج التفكير الاقتصادي في البلد، والدخول في نهضة إنتاجية شاملة تسمح لنا بتسديد هذا الدين، بعد أن يكون قد تمّ إصلاح النظام النقدي، والقضاء على الأساليب الملتوية في إدارة الدين العام كمصدر إثراء للبعض على حساب سلامة الاقتصاد الوطني .

***

إنَّ لبنان لم ينل بعد استقلاله التام والناجز، وذلك بسبب استمرار تشابك عوامل داخلية بعوامل خارجية؛ وقد بدأ في تاريخه الحديث بتسييس الطوائف وإدخالها في شبكات نفوذ إقليمية ودولية، ومن ثم تطوير نظام طائفي يعكس التوازنات الإقليمية والدولية بدلاً من أن يكون أداة للمساواة والتوافق الديموقراطي بين أبناء كل الطوائف. ضف على ذلك ارتهان السيادة المالية والاقتصادية من خلال السياسات الإعمارية منذ تأسيس الجمهورية الثانية: كل ذلك أدى إلى إنماء غير

متوازن، وتوسّع ظاهرة الهجرة وكأنها حتمية وناتجة عن القدر وليس عن أخطاء في السياسات المالية والاقتصادية المعمول بها.

والحقيقة أنّ كسب الاستقلال التام والناجز، السياسي والاقتصادي، يتطلب جهوداً كبيرة خارج الأطر التقليدية في التفكير السياسي والاقتصادي المهيمن على الساحة. وعلى الجيل الشاب أن يكسر الجمود والتقليد في الفكر والتصرف للتمكّن من تحقيق شروط الاستقلال. وفي النهاية، لو توافرت الإرادة الصلبة على أسس سليمة ومتجددة، فلا شيء يمكن أن يقف أمام إرادة الجيل الشاب. فليست الهجرة حتمية، وليست المديونية حتمية وليست الطائفية، بالشكل الذي نمارسه، حتمية وليس مصير لبنان «كدولة حاجز» حتميّاً. بل، عليكم أن تحسنوا معاينة مشاكل الوطن المزمنة بالتحاور والمنطق والروح الديموقراطية في ما بينكم، بغض النظر عن انتماءاتكم الطائفية، لكي تتمكنوا من النجاح حيث فشل أسلافكم فيه.

الفصل الثاني

القيود التاريخية والإقليمية والدولية على سير الديموقراطية في لبنان[1]

المقدمة: في العلاقات بين الحرية والديموقراطية والسيادة

منذ الثورة الفرنسية، أصبح مفهوم الديموقراطية مرتبطاً بفكرة الحرية الفردية والسيادة التي انتقلت من شخص الملك وفي السلطة المطلقة إلى رأس الأمة أو الشعب.

1. الحرية والسيادة

تتألف الحرية الفردية بشكل أساسي مما يدعوه رجال القانون «الحريات العامة»، أي حرية الدين والفكر، وحرية التنقل الحر داخل الوطن وبين الوطن والبلدان الأخرى، فضلاً عن حرية الملكية والتجارة

(1) مقالة نُشِرَت في جريدة الحياة بتاريخ 15 و16 تموز 2005.

والشراكة. وكما نرى، صحيح أن هذه الحريات فردية إلّا أنها تسمى الحريات العامة لأن قيام أي نوع من التجمع بين المواطنين (سواء على الصعيد الديني أو السياسي أو الاقتصادي) يهمّ الدولة بصفتها موكَلة على صون استقرار المؤسسات وعلى محاربة أية محاولة لقلب النظام أو زعزعته أو المساس بالاقتصاد. هنا يكمن جوهر العلاقة بين الحرية والسيادة.

فالسيادة مفهوم أساسي في الديموقراطية. وهي تعني سيطرة الدولة على القوة الجماعية للأمة أو الشعب من دون أي رقابة أو تدخّل لقوة أخرى. وعلى هذا الأساس، هي وحدها القادرة على تأمين الحرية الفردية والجماعية للمواطنين، حرية هي ملك لهم. ولكننا نقع أمام مشكلة هنا بسبب اختلاف التصوّرات حول طريقة الإمساك بزمام هذه السيادة وممارستها. ففي نظام السيادة الوطنية، تحيل «الأمة» مهمة قيادة الوطن إلى ممثلين يتمّ انتخابهم دورياً. وفي هذا النظام، يشكّل مفهوم فصل السلطات عنصراً أساسياً في حسن السير الديموقراطي للنظام ولحرية المواطنين.

أما في نظام السيادة الشعبية فتلجأ الدولة إلى استشارة المواطنين بشكل مباشر ودوري في كل قرار مهم يطال مصير الوطن عبر تنظيم استفتاءات شعبية حول عدد من المسائل الأساسية، مما يقيّد سلطة التمثيل النيابي في حياة كل وطن. وفي هذا النظام أيضاً، من غير الوارد أن تنبثق السلطة التنفيذية من التمثيل النيابي، بما أنّ رئيس الدولة يُنتخب

عن طريق الاقتراع العام فيستطيع بذلك أن يكون، عند الضرورة، الكفة التي ترجّح الميزان ضد النفوذ الكبير للتمثيل النيابي.

2. السيادة الوطنية والسيادة الشعبية

لطالما أُخذ على تصورات نظام السيادة النابعة من الشعب مأخذ مهم وهو أنها تسبّب انسياقات غوغائية ويمكن أن تؤدي إلى أشكال من الدكتاتورية. ولكن، قد نجد هذه الانسياقات أيضاً في الأنظمة القائمة على السيادة الوطنية حيث يمكن أن تقع تفاوتات كبرى بين الرأي العام وممثليه من النواب. وهذا ما حدث أخيراً في أوروبا عندما حصلت الحكومات في إنكلترا وإسبانيا وإيطاليا على موافقة البرلمان لخوض الحرب ضد العراق، في حين كان الشعور الشعبي معارضاً لهذا القرار بشكل واضح وكبير.

في الواقع، يجمع الدستور الفرنسي للعام 1958 وتعديلاته، بين هذين النظامين جمعاً موفّقاً. وكذلك يكرّس الدستور السويسري ممارسة شائعة تقوم على اللجوء إلى استفتاء الرأي على صعيد الوطن كما على صعيد الكانتونات. فاستفتاء الرأي يشكل طريقة مفيدة تمنع ممثلي الشعب من مصادرة السيادة الوطنية طوال فترة ولايتهم النيابية.

على هذا الأساس، إذا كانت حرية الرأي هي إحدى الحريات الرئيسة في النظام الديموقراطي، يبقى من الضروري أن يتمكّن هذا الرأي من ممارسة تأثيره على طريقة قيادة الوطن وحكمه. فالخطر الذي يهدّد الديموقراطية أكثر فأكثر، يكمن في أن عدداً كبيراً من

المواطنين يشعرون بأن الديموقراطية لم تعد سوى مسرح للدمى، فيه تُخفى عنهم حقيقة السلطة ولا تمنحهم خياراتهم الانتخابية الدورية أدنى شعور بأن لصوتهم أي أهمية في إدارة البلاد. ويكمن السبيل إلى مواجهة هذا التطوّر السلبي عبر الأشكال المختلفة من الديموقراطية المحلية، ديموقراطية يستطيع المواطن فيها أن ينشط أكثر حتى يحصل على التغييرات التي يريدها على الصعيد المحلي. أما على المستوى الوطني فتزداد خيبة أمل المواطنين بالنسبة إلى المحاسن المفترضة في النظام الديموقراطي.

في الواقع، تخضع الديموقراطية لقيود قاسية من نوع جديد مصدرها عوامل عديدة مرتبطة بالتقدم التقني والمادي، والأشكال الجديدة للسلطة وتوزيعها على الساحة العالمية. فقد أوشكت السلطة الاقتصادية والإعلامية اليوم على السيطرة بشكل تام على السلطة السياسية، وتالياً على انتزاع سيادة الأوطان وقدرة المواطن على الحصول على التغييرات داخل المجتمعات التي يعيش فيها.

أ- القيود الإقليمية والدولية على لبنان:

الدولة الحاجز ذات السيادة المحدودة

إذا صحّ هذا بالنسبة إلى الديموقراطيات القديمة فهو يصحّ أكثر في الدول الناشئة التي لم تحصل على استقلالها إلا منذ بضعة عقود وشهد الكثير منها كل أنواع الدكتاتورية والحرمان من الحريات.

أما بالنسبة إلى المشرق العربي والعالم العربي الذي يعيش لبنان

فيه، فما يزيد المسألة تعقيداً هو حالات التوتر الجيوسياسي الدائم التي تعيشها المنطقة منذ قرنين. فوجود الثروات النفطية، وإقامة دولة إسرائيل كدولة يهودية توسّعية لا تنفك تستعمر الأراضي المحتلة، وقيام الحركات الإسلامية المتشددة وذات النزعة الجهادية، كلها عوامل أثّرت سلباً على استقرار لبنان وحرياته الأساسية. وقد جاء اجتياح الولايات المتحدة الأميركية للعراق ليزيد الطين بلّة خصوصاً أن الولايات المتحدة لاتزال تدعم سياسة إسرائيل في توسيع استعمارها الاستيطاني.

1- هل يعتبر لبنان ديموقراطية توافقية؟

الطوائف الدينية والسيادة المقيدة

في منطقتنا، يشكّل لبنان الذي يشهد منذ العام 1861 أشكالاً متنوعة من التمثيل على الأساس الطائفي، حالة أكثر تعقيداً بعد. فالديموقراطية التوافقية القائمة على تمثيل الطوائف الدينية غير المحددة بأرض كونها المنتشرة على الأراضي اللبنانية كافة، أمر يصعب جداً تحقيقه في إطار إقليمي يشهد تزايداً مستمراً للعواطف الدينية والمذهبية والجيوسياسية. ففي الحالات النادرة للديموقراطية التوافقية في أوروبا، كما في بلجيكا وسويسرا، تجتمع الطوائف الإتنية بشكل واضح في مناطق جغرافية محددة. ولا ننسى أن المناخ الجيوسياسي في جوار هذين البلدين هو مناخ متجانس وهادئ يسوده السلام التام والشامل منذ العام 1945.

ولهذا السبب، لا يذوب الفرد تماماً، على الصعيد السياسي، في طائفته التي تملي عليه نمط تصرّف إتباعياً جماعياً.

ومن دون الدخول في تفاصيل الظروف التاريخية في النظام الإقليمي والدولي التي أدّت إلى نشوء الكيان اللبناني، ينبغي التذكير بطبيعة الدولة الحاجز (Buffer State) التي تمّ حبس لبنان فيها بسبب التنافس الفرنسي الإنكليزي على المشرق العربي في القرن التاسع عشر. فقد تحوّلت الطوائف الدينية في البلد في تلك الفترة إلى هيئات مركزية وذات أهمية بالغة من الحياة السياسية فيه، وذلك على أنقاض الإقطاعية الحاكمة عبر الطوائف المنهارة. وتالياً، أصبحت الطوائف محور الحياة السياسية في البلد، فتحوّلت كل منها إلى زبون سياسي لدولة استعمارية أوروبية أو للسلطنة العثمانية كي تخدم أهدافها الجيوسياسية. وقد توفّق المؤرخون اللبنانيون كل التوفيق في وصف هذه العملية، في حين لم يهتم رجال القانون وصائغو الدستور كثيراً بطابع الأمور الغريب هذا الذي حوّل الديموقراطية اللبنانية إلى ديموقراطية سطحية لا ترضي المواطنين تماماً.

ففي لبنان، تمارَس الأنظمة التمثيلية للأمة بشكل يمنع تأسيس السيادة التامة وغير المشروطة. في الواقع، لا يقوم النظام العام في لبنان على أساس الدولة بل على أساس الطائفة الدينية. فالقرار 60 للمفوّض السامي الفرنسي في العام 1936، الذي أسس الوجود القانوني للطوائف الـ14 «التاريخية»، كرّس هذه الطوائف على أنها أساسُ النظام العام وجعلها هيئات من القانون العام الوسيطة قسراً بين

المواطن والدولة[1]. ولهذا السبب، صارت ممارسة السيادة الكاملة من قبل الدولة، مشروطة بموافقة السلطات المدنية والدينية في الطوائف التاريخية المختلفة أو على القليل في أكبر تلك الطوائف. وصار عدم رضى إحدى تلك الطوائف الكبيرة كافياً لشلّ حسن سير الدولة، ما يفسح المجال لعقد الصفقات في ممارسة السلطة، صفقات لا تتناسب ومفهوم الدولة الكاملة السيادة.

تالياً، لا يمكن اعتبار نصّ الدستور النصَّ الفعلي الذي يحدّد طبيعة الدولة في لبنان. فقرار العام 1936 هو الذي ينشئ النظام العام على الأساس الطائفي. إلّا أن كل الاختصاصيين في القانون الدستوري يعرفون تمام المعرفة أن الدولة ذات السيادة هي الدولة التي لا تسمح بوجود أي هيئة وسيطة بينها وبين المواطن. وهذا صحيح حتى في الدولة الفدرالية. فالفرق الوحيد هو أنه في حالة الدولة الفدرالية، يخضع المواطن مباشرة، ومن دون وسيط، لولاء مزدوج: ولاء للولاية العضو في الاتحاد الفدرالي التي يسكن فيها من جهة، وآخر للاتحاد الفدرالي الذي تنتمي إليه هذه الولاية العضو.

2- الالتباس حول استعمال مفهوم الطائفة: الميثاق الوطني واتفاق الطائف

إن وضع لبنان الخاص كدولة ذات سيادة مشروطة بموافقة الطوائف الدينية، هو الذي جعل رجال الاستقلال يتصوّرون صيغة

(1) استُكمل هذا القرار بقرار آخر يحمل رقم 146 في العام 1938 أضاف طائفتين.

الميثاق الوطني للعام 1943 الذي صار يعتبر «العقد الاجتماعي»، ليس بين المواطنين مهما كانت مذاهبهم، بل بين الطوائف الرئيسة. وما يزيد الأمور صعوبة هنا هو الالتباس السائد في استعمال كلمة «طائفة».

فهل تشير هذه الكلمة إلى المجموعتين الدينيتين الكبيرتين في لبنان أي المسيحية والإسلامية؟ أم أنها تعني، داخل كل من هاتين المجموعتين، الطوائف المختلفة (السنّة والشيعة والدروز لدى المسلمين، والعلويين الذين أضيفوا أخيراً إلى لائحة الطوائف المعترف بها، والموارنة والروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك والطوائف الأقلية لدى المسيحيين، من دون أن ننسى الطائفتين اليهوديتين المذكورتين في قرار المندوب السامي المشار إليه سابقاً)؟ في الحالة الأولى، يكون الميثاق الوطني اتفاقاً بين المسيحيين والمسلمين، مهما كان تعدد المذاهب داخل كل مجموعة من الطوائف. أما في الحالة الثانية فليس الميثاق سوى اتفاق بين الموارنة والسنة، بما أن كاتبَي الميثاق هما ماروني (بشارة الخوري) وسني (رياض الصلح). والفرق بين التفسيرين كبير ولا يخلو من النتائج على التوافق الطائفي الذي تحتاج إليه الدولة لتكون موجودة فعلاً.

ولكن تُطرح هنا مشكلة الصفة التمثيلية لهاتين الشخصيتين اللتين قررتا مستقبل طائفتيهما. لا شك في أن بشارة الخوري كان نائباً في البرلمان وهو صاحب كتلة نيابية واسعة، وكذلك رياض الصلح الذي كان زعيماً يحظى باحترام كبير في البلاد، ولكن هل كانت هذه

الصفة التمثيلية كافية لمنحهما شرعية التحدث باسم «المسيحيين» و«المسلمين»، أم «الموارنة» و«السنّة»؟ هنا، في هذه النقطة الأساسية، يكمن أحد عيوب الميثاق الوطني. فلو أن الميثاق تمّ صوغه كتابياً بشكل واضح وأُخضع لاستفتاء شعبي، لكانت شرعيته اختلفت تماماً، ولكان مضمونه شكّل ديباجة جوهرية للدستور. لو أن الأمور تمّت على هذا الشكل لكنا تفادينا أي انزلاق لاحق، لا سيما في مجال السياسة الخارجية. فلم تحترم السياسة الخارجية هذا الميثاق أولاً في العام 1956 عندما سعى رئيس الجمهورية آنذاك إلى إدخال لبنان في فلك السياسة الأميركية، ثم في العام 1969 عندما أمال رئيس الوزراء الكفة لمصلحة الوجود الفلسطيني المسلّح في لبنان. وفي رأيي أنّ هذا هو السبب الذي دفع الرئيس بشير الجميّل إلى خرق الميثاق الوطني وتخطّيه في آن واحد، سعياً إلى إقامة دولة كاملة السيادة، مع أن اللجوء إلى دولة إسرائيل كان محفوفاً بالمخاطر، ومع الإشارة إلى أن لبنان، لا سيما المسيحيون فيه، قد دفع غالياً جداً ثمن هذه الخطوة.

تجدر الإشارة هنا إلى أن اتفاق الطائف الذي يعتبر الميثاق الوطني الجديد، كان له حسنة كبرى وهي أنه أشرك علناً في وضعه نواب الطوائف كافة. فقد نُظر إلى الميثاق الوطني لعام 1943 على أنه اتفاق بين السنّة والموارنة. أما اتفاق الطائف فمن الواضح أن النواب من الطائفة الشيعية كانوا فريقاً أساسياً فيه، في حين لم يحصل الدروز والأرثوذكس منه على زيادة حصتهم في إدارة المؤسسات السياسية.

لكن هذه الفكرة القائمة على تقاسم النفوذ في إدارة المؤسسات التي اعتُمدت منذ إنشاء الجمهورية الثانية، قد أفسحت المجال لعقد الصفقات المستمر ولنظام المحاصصة الذي يستأثر به الزعماء المدنيون للطوائف، وهو أمر غير مقبول ومنافٍ للديموقراطية.

على غرار ميثاق 1943، لم يخضع اتفاق الطائف لأي استفتاء شعبي، غير أن أحكامه الأساسية أُدخلت على القليل في نص الدستور، وهذا ما لم يحصل مع الميثاق الوطني. أما الصفة التمثيلية للنواب الذين اجتمعوا خارج الأراضي اللبنانية فكانت ضعيفة؛ وحدها إرادة الولايات المتحدة وسوريا والمملكة العربية السعودية، سمحت بجعل الاتفاق واقعاً. والجدير ذكره هنا هو أن مجلس الأمن في الأمم المتحدة وافق على هذا الاتفاق بموجب إعلانه في العام 1989، ما يؤكد تماماً وضع لبنان كدولة حاجز تُرك مصيرها بين أيدي القوى الأجنبية منذ العام 1840. والقرار 1559 لمجلس الأمن في أيلول/ سبتمبر من العام 2004، وما تبعه من تدخّل أميركي-فرنسي في شؤون لبنان، يعيد ويكرّس هذا الوضع إن كان الشك لايزال موجوداً.

في الحقيقة، في ما عدا عهدي الرئيس بشارة الخوري (1943-1952) والجنرال فؤاد شهاب (1958-1964) اللذين أمّنا للبنان حيزاً كبيراً من الاستقلال والسيادة، خضع بلدنا منذ العام 1840 للإدارة المشتركة لقوى إقليمية ودولية، كان توزيعُ السلطة بين الطوائف المحرّك الأساسي لرغبات هذه القوى ومصالحها.

ب- القيود الداخلية للديموقراطية التمثيلية في لبنان

يتّصف النظام السياسي اللبناني تاريخياً بقيود مختلفة تحول دون كونه بلداً ديموقراطياً سيّداً يؤمن تمثيل شعبه تمثيلاً كاملاً. فبسبب نظام الكوتا في المراكز الإدارية العليا أو النسبة الطائفية في توزيع المقاعد النيابية، صارت الطوائف هي الممثّلة، أكثر من الأفراد. وبحكم منطق النظام، أصبح المرشح يسعى عبر المزايدات الطائفية - السياسية إلى تأكيد صفته التمثيلية الرائعة. فهو لا يهتم بتمثيل الأمة كلها بل يسعى بالأحرى إلى الالتزام بالقواعد الصارمة التي تفرضها هوية طائفته، كما هي محددة سياسياً بالدور الإقليمي والدولي الذي يفترض بطائفته أن تؤدّيه في إطار وجود لبنان كدولة حاجز. أما النتيجة فهي: طائفة مرتبطة بالقوى الغربية بالنسبة إلى التفرعات المذهبية المسيحية المختلفة، وبالعرب أو المسلمين (مثل مصر وسوريا والسعودية وإيران) بالنسبة إلى التفرعات المذهبية المسلمة المختلفة.

1. عيوب الاقتراع بالأغلبية في دورة واحدة

إن النظام الانتخابي القائم على الاقتراع بالأغلبية البسيطة في دورة واحدة، الذي اعتُمد منذ الانتداب الفرنسي، يقلّل أكثر فأكثر من الصفة التمثيلية الوطنية للمرشح المنتخَب. فمن الممكن أن يصير هذا المرشّح نائباً في دائرته بفضل 20 % أو 30 % فقط من الأصوات، وتالياً بنسبة 10 % أو 15 % فقط من عدد الناخبين المشاركين. وغياب الدورة الثانية (للحصول على 50 % من أصوات المقترعين على القليل

للفوز بالمقعد النيابي) يصبّ تماماً في مصلحة الزعماء التقليديين الذين يراهنون على تغليب صفة التمثيل الطائفي أو على الجاه العائلي المحلي الصرف. وفي هذا الإطار، ليس من المفاجئ ألا يقدّم المرشحون أي برنامج انتخابي؛ فنفوذهم العائلي المحلي والطائفي هو المهم، لا نظرتهم السياسية الوطنية. فعلى القليل، سيجبر اعتماد الدورة الثانية المرشحين على بذل جهد جدي في التفكير لتقديم برنامج مناسب يسمح للناخبين بتمييز هذا المرشح عن ذاك، بغض النظر عن الجاه العائلي أو الطائفي.

تجدر الإشارة هنا إلى أن عدم السماح للناخب بأن ينتخب في محل إقامته بل في مسقط رأسه، يزيد كثيراً ميل الانتخاب إلى إعطاء الأفضلية للزعماء المحليين أو للمرشحين ذوي الصبغة الطائفية القوية. وهذا عيب ثانٍ مهم من عيوب النظام الانتخابي في لبنان.

إلى هذا، يمكننا إضافة عيب ثالث وهو عدم وجود أي تمثيل للبنانيي المهجر الذين لايزالون على علاقة ناشطة ووطيدة بوطنهم الأم. وبما أن عدد لبنانيي المهجر يساوي ضعفي عدد اللبنانيين المقيمين في لبنان، فهذا العيب خطير جداً. فتمثيل المهاجرين لا يمكن أن ينتج إلا تحسين صفة المجلس النيابي التمثيلية أولاً وتوطيد الروابط بين المهاجرين داخل بلدان المهجر وبينهم وبين وطنهم الأم ثانياً.

أضف إلى ذلك أن السماح بتكوين اللائحة الانتخابية على أساس ظرفي ودون الاستناد إلى نظام الأحزاب المتخطية للطوائف

والمتجذّرة في الشعب، يدخل عنصراً جديداً يشوّه اللعبة الانتخابية. فقد يتمكن أشخاص لا يتمتعون بأي صفة تمثيلية فعلية من الوصول إلى المجلس النيابي لمجرد أنهم من حاشية رؤساء اللوائح. وهذه الممارسة قديمة جداً في لبنان، فقد كانت قبل الحرب مصدر تمويل للحملات الانتخابية من أشخاص أثرياء يدرّجون على اللائحة. أما الآن وقد انتهت الحرب وصار رؤساء اللوائح أنفسهم أثرياء جداً في الغالب، فباتت هذه الممارسة وسيلة للفوز بنواب ليس عندهم أي شخصية أو قاعدة شعبية خاصة بهم، ينتخبون تلقائياً مع رئيس اللائحة.

أخيراً، كلنا نعرف خير معرفة أن عدم تساوي عدد النواب في الدوائر الانتخابية يشكّل تشويهاً كبيراً لروحية الديموقراطية. فأهمية صوت الناخب تختلف باختلاف الدائرة الانتخابية التي يصوّت فيها: في هذه الدائرة، يستطيع انتخاب 3 نواب، في حين ينتخب 10 أو 15 نائباً في تلك. أما النائب، فيحتاج إلى 40 ألف صوت ليفوز في دوائر معينة، في حين يحتاج إلى 15 ألف صوت فقط ليفوز في دوائر أخرى.

2. دور المال ووسائل الإعلام

لطالما لعب المال دوراً مهماً في الحملات الانتخابية، لكنه بات مع الجمهورية الثانية، عاملاً أساسياً للفوز في الانتخابات وذلك لعدة عوامل من بينها: أولاً، إن بعض المغتربين اللبنانيين إلى إفريقيا أو الخليج العربي قد جنوا ثروات طائلة لا تتناسب مطلقاً مع الحجم المتواضع للاقتصاد اللبناني. فلا بد من أن تتشوّه أية معركة انتخابية إذا

كان المرشح يملك مئات ملايين الدولارات، إن لم تكن المليارات منها. فبشكل عام، تفتح مثل هذه الثروات أبواب وسائل الإعلام واسعة أمام المرشح وتتسلل إلى أقلام رؤساء التحرير. وغالباً ما تسمح لصاحبها بأن يملك قنوات تلفزيون وراديو وجرائد. طبعاً، لا نقول إن هذه الظاهرة تقتصر على لبنان، ويكفي أن نعطي مثال السيد برلوسكوني في إيطاليا. غير أن حجم الاقتصاد اللبناني الصغير جداً يمنح بعض الأشخاص في لبنان نفوذاً مفرطاً يتحوّل إلى كل أنواع عبادة الشخص، وهذه الظاهرة هي الأكثر إهانة لروحية الديموقراطية والأقل تجانساً معها.

بشكل عام، يمكننا أن نعتبر أن روحية الديموقراطية في العالم ـ أو بالأحرى شكلها المحترم دوماً ظاهرياً ـ تخضع لتهديد جدي تمارسه سلطة المال ووسائل الإعلام المملوكة من كبار رجال المال. ففي الولايات المتحدة مثلاً، منارة الديموقراطية، يشكّل هذان العنصران عصبَي الانتخابات الرئاسية. فمن دون تمويل للحملات الانتخابية المكلفة ومن دون وصول كامل إلى وسائل الإعلام، لن يحظى أهم العباقرة السياسيين بأدنى فرصة للفوز. أما في فرنسا فقد رأينا الفضائح المتكررة التي أدّى إليها تمويل الأحزاب السياسية من قبل كبرى المؤسسات الخاصة أو مؤسسات الدولة. فالمجموعات الاقتصادية والمالية الخاصة الكبرى التي تضع يدها على وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة، تشكّل خطراً كبيراً على الديموقراطية. ونحن

أمام واقع خطير: أن يكون النفوذ الاقتصادي والإعلامي على المستوى الدولي مركّزاً بين أيدي بعض الثروات الكبرى والمجموعات الصناعية والمالية. وهذا ما يفرغ الديموقراطية أكثر فأكثر من محتواها كممارسة للمراقبة والنقد على السلطة القائمة فتصبح مجرد مسرح استعراضي شكلي يكوّن ملهاة للمواطنين الذين ما عادوا يكترثون. فهذا هو الشكل الجديد الذي ترتديه سياسة تسلية الشعب التي كان الأباطرة الرومان يمارسونها.

لهذا السبب، تخسر الديموقراطية اليوم وظيفتها الحيوية المتمثلة بمشاركة المواطن في حياة بلده. ولن يتغيّر هذا الوضع إلا إذا صدرت قوانين انتخابية صارمة وفاعلة جداً تمنع أي استعمال للمال في الحملات الانتخابية، فتأخذ الدولة على عاتقها هذا التمويل كما تؤمّن إمكانية وصول المرشحين المتساوية والمجانية إلى وسائل الإعلام المختلفة. لقد صارت الديموقراطية اليوم مسرحاً استعراضياً يشاهده المواطن المستكين الذي يخضع للطَّرْق الإعلامي، وأداء المرشحين الإعلامي، فضلاً عن التأثير المهم لاستطلاعات الرأي السابقة للانتخابات، بالتأثير على قراره. وحتى يؤمّن المرشحون فوزهم، يمارسون تقليدوية واتباعية ضيقة، ويطلقون شعارات معلّبة أو تقنية الطابع تقرّب في ما بينهم وتصعّب كثيراً على المواطن أن يقوم بخيار سياسي واعٍ. فيصوّت المواطن عندئذ وقد تأثر بالنجاح الإعلامي الذي حققه هذا المرشح أو ذاك، أو يدلي بصوت اعتراضي لمصلحة مرشح يميني متطرّف أو يساري متطرّف.

وفي لبنان تحديداً، تشارك عوامل أخرى اجتماعية اقتصادية في إضعاف نوعية التصويت. وتأتي هذه العوامل لتضاف إلى العوامل التقنية الصرفة التي استعرضناها. فالمقصود أولاً هو سوء سير الدولة التي تحوِّل النائب إلى وسيط بين الإدارة والمواطن حتى يحصل هذا الأخير على حقوقه، أو في معظم الأحيان، على امتيازات مخالفة للقوانين النافذة. كذلك، في هذا البلد الذي قد تصل بطالة الشباب فيه إلى نسبة 25 % في بعض المناطق، يلجأ الناس باستمرار إلى النائب حتى يجد لهم وظيفة في القطاع الخاص أو العام.

كل هذه العوامل لا تجعل من النائب رجلاً سياسياً بكل ما للكلمة من معنى، يكرّس نفسه للعمل التشريعي الذي يفترض به أداؤه، بل تسهم في جعله وسيطاً من نوع خاص، أو عصفوراً طياراً، بين المواطن والإدارات الرسمية والخاصة. فهو مساعدة اجتماعية، ووكالة توظيف، ومكتب متابعة معاملات رسمية، كما أنه محام، ورجل أعمال، ووسيط خفي في أسواق الدولة، وموزّع إسفلت لطرقات دائرته الانتخابية.

3. عمل السلطة التنفيذية الناقص

إن القيود التي تثقل كاهل تمثيل الوطن والشعب، تثقل أيضاً كاهل رأسي السلطة التنفيذية. فهنا أيضاً، شوّهت الطائفية لعبة المؤسسات قبل اتفاق الطائف وبعده. ومن الممكن القول إن اتفاق الطائف الذي قسّم السلطة التنفيذية بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، زاد من سوء الوضع الملتبس السائد حتى ذلك الحين.

في الواقع، بموجب الميثاق الوطني، حصل رئيس الجمهورية على الدور المستحيل، وهو دور حامي المؤسسات أي الشعب بكامله من جهة، ومن جهة أخرى، دور ممثل الطائفة المسيحية، لا سيما الموارنة فيها. وهذا دور متعب، لا بل مستحيل. فإذا بقي رئيس الجمهورية على حياد وترفّع عن الصراعات الطائفية، سيعطي انطباعاً بأنه يخون أبناء طائفته ولا يهتم لدعم مصالح الطائفة التي يفترض به تمثيلها. أما إذا اهتم بدعم طائفته وسعى إلى التعبير عن مشاعرها السياسية الطائفية بالنسبة إلى المسائل المحلية أو الإقليمية والدولية، وإذا أراد ترقية طائفته في النظام السياسي والإدارات الرسمية الكبرى، فسيعادي الطوائف الأخرى ويزعزع لعبة المؤسسات.

فرؤساء الجمهورية الذين ترفّعوا عن الصراعات الطائفية لم يكونوا محبوبين جداً في الطائفة المسيحية، خصوصاً عندما لم تعكس سياستهم الإقليمية التفضيلَ الإيديولوجي للطائفة التي ينتمون إليها. أما أولئك الذين التزموا التزاماً كبيراً بحساسية طائفتهم السياسية فقد حظوا بشعبية أكبر، غير أنهم زعزعوا الاستقرار في البلد. وفي الأحوال كافة، إن الطائفة تضعف لأن رئاسة الدولة مسندة إليها دون سواها. ففور انتخاب رئيس الدولة هذا، يصير موضع انتقاد عنيف في طائفته نفسها من قبل كل الذين يعتبرون أنهم مؤهلون أكثر لشغل هذا المنصب وينوون كل النية أن يفوزوا به في الانتخابات المقبلة. لهذا السبب، نجد أن رئاسة الجمهورية تضعف باستمرار، وهذا ما يسهم

في تجريد الدولة من مصداقيتها. فليس من باب المصادفة أن يفسح انتخاب رؤساء الجمهورية المجالَ لصفقات إقليمية ودولية، فلا يعود الانتخاب داخل المجلس النيابي إلا مسألة شكلية. فالنواب يصادقون على خيار تمّ خارج سيطرتهم في كواليس السفارات الأجنبية والبلدان العربية المجاورة.

أما رئيس الحكومة، فقد صعّب عليه الميثاق الوطني أن يكون حليف رئيس الجمهورية على الدوام، وإلا سيبدو وكأنه خاضع له ولا يهتم بتعزيز مصالح الطائفة المسلمة، لا سيما السنية التي يفترض به تمثيلها. والجدير بالذكر أن رئيس الحكومة كان يتمتع بسلطات دستورية قليلة في النسخة الأصلية للدستور وقبل التعديلات التي أدخلها اتفاق الطائف. غير أن هذا لم يمنعه، عندما طُرحت المسألة الفلسطينية بكامل وطأتها في لبنان، من شلّ عمل السلطة طوال أشهر حتى يُرضِخ إرادة رئيس الجمهورية بصون سيادة لبنان وإلغاء وجود التنظيمات الفلسطينية المسلّحة. حتى أن المسألة الفلسطينية قد استعملت كأداة في محاولة لتغيير قواعد التوازن الطائفي في لبنان الذي اعتبره بعضهم منحرفاً لمصلحة الموارنة.

وقد أتت التعديلات الدستورية التي أدخلها اتفاق الطائف لتزيد من تفاقم مشاكل عمل السلطة التنفيذية وصفتها التمثيلية. فبما أن سلطات رئيس الجمهورية قد اختفت بكاملها تقريباً، انتقلت السلطة التنفيذية مبدئياً إلى مجلس الوزراء مجتمعاً. في الواقع، إن نفوذ رئيس الوزراء

المتجدد عبر اتفاق الطائف قد جعل من رئاسة الوزراء رمزاً حصرياً لنفوذ الطائفة السنية، لا بل «لكرامتها». وإذا كان الرئيس الهراوي قد ترك طوعاً الأمور على سجيّتها طوال سنوات رئاسته التسع، في ما عدا بعض التصادم في نهاية ولايته (أشهر تصادم كان حول مشروع قانون الزواج المدني)، لم تكن الأمور على هذه الحال مع الرئيس لحود. وأصلاً، لن تكون المعركة منصفة بين الرجل العسكري الذي لا يهتم كثيراً بصورته في وسائل الإعلام فيلغي حتى أموال الدولة السرية التي تغذي وسائل الإعلام والأتعاب الخفية للصحافيين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، الملياردير الذي يجيد أيّما إجادة لعبة وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية، ويخلق من حوله، في لبنان كما في الخارج، موالاة لا تشوبها شائبة وجوّاً من عبادة الشخص لا تهزّه ريح. وسيظهر هذا التعبّد لشخصه حتى أبعد الحدود بعد عملية اغتياله الإجرامية التي كان لها وقع الزلزال في ظروف إقليمية ودولية دقيقة جداً، أي الظروف التي أوجدها القرار 1559 لمجلس الأمن في أيلول 2004.

وعلى غرار رؤساء الجمهورية الموارنة الذين لم يلعبوا دور «البطل» الطائفي وأرادوا أن يكونوا رؤساء للشعب كله، حصد رؤساء الوزراء السنّة الذين ترفّعوا عن الصراعات الطائفية ووضعوا أيديهم بأيدي رؤساء الجمهورية، عدم محبة الشعب لهم. ويكفينا أن نذكر في هذا الخصوص سامي الصلح، أو شفيق الوزان، أو أخيراً عمر كرامي.

وكان من شأن الازدواجية القائمة في السلطة التنفيذية أن أدّت إلى نظام الترويكا الكريه، حيث أصبح رئيس مجلس النواب حكَماً في النزاعات الرئاسية، إما مباشرة أو إذا اقتضى الأمر عبر الوسطاء من سوريا. وتحوّلت الديموقراطية في لبنان إلى نظام محاصصة في دولة لم تعد مؤسساتها إلا ديكوراً براقاً زائفاً.

في ظل التمثيل النيابي الناقص والمنحرف، والسلطة التنفيذية المنقسمة الضعيفة، هل من الممكن إصلاح النظام اللبناني؟

ج- الإصلاح الديموقراطي في لبنان، هل هو مهمة مستحيلة؟

هل الإصلاح ممكن في ظلّ ديموقراطية ناقصة إلى هذا الحد وخاضعة لكل هذه القيود؟ أي قوى سياسية ستكون قوى التغيير القادرة على إطلاق عملية الإصلاح المؤدية إلى تحقيق السيادة الكاملة كما إلى الديموقراطية الفعلية لا الشكلية؟ كيف السبيل إلى تخطي هذه الطائفية الكريهة، وهي الداء والدواء الذي نعتقد أننا لا نستطيع الاستغناء عنه؟

لنبدأ أولاً بالقول هنا إنه ينبغي أخذ الواقع الطائفي في لبنان في الاعتبار. وينبغي أن نقوم بالإصلاح بشكل معتدل وألا ننجرف في منطق الإصلاحات المؤدية إلى تكريس الطائفية أكثر فأكثر في عمل المؤسسات، بحجة تحقيق شكل من أشكال الديموقراطية التوافقية. ففي ما يلي، لن نقترح إلا إطاراً وقائياً عاماً، أما روحية الإصلاحات وتوجّهاتها فهي روحية وتوجّهات إلغاء التطييف، بما أن هذا الإلغاء هو

الوحيد الذي يسمح لنا بأن نحقّق دولة كاملة السيادة، وتالياً بأن نؤمّن للمواطنين شعوراً فعلياً بالحرية.

1. المرحلتان الإلزاميتان في الإصلاح

من أجل الوصول إلى الإصلاح، يمكن سلوك طريقين هما في الواقع مرحلتان إلزاميتان، ولا نستطيع حرق المرحلة الأولى كي نبدأ الثانية مباشرة. ينبغي أولاً تطبيق اتفاق الطائف الذي تحرّر من عبء الوصاية السورية. والرئيس الحسيني نفسه الذي كان المحرّك الرئيسي في هذا الاتفاق يعتبر أن بنود الطائف هي مبادئ كبرى ينبغي الانطلاق منها لبناء مؤسسات جديدة أكثر توازناً من سابقاتها. فبما أنه الميثاق الوطني الجديد، لا يمكن تخطيه قبل تطبيقه الصحيح وتحديده بموجب تشريعات دستورية. وأي مساس بهذا الاتفاق قد يكون هدماً لـ«العيش المشترك» في لبنان وقد يفتح المجال أمام المجهول.

فبحسب رأي الرئيس الحسيني ورأي لبنانيين كثر غيره، لم يعمل هذا الاتفاق كما يجب لأن نظام الترويكا شوّهه، ولأن رجال الحكم في الجمهورية الثانية لم يصدروا التشريعات الإضافية الهادفة إلى إعادة تنظيم الدولة وإقامتها على الأسس الواضحة لدولة القانون. نذكّر في هذا الإطار بأن الرئيس الحص ندّد هو أيضاً بنظام الترويكا هذا. كذلك، استنكر كاتب هذه السطور مراراً وتكراراً ممارسات الجمهورية الثانية وتحويل المؤسسات الرسمية إلى ممالك مقفولة وموقوفة لكبار زعماء الطوائف.

وفي هذا الإطار أيضاً، من المتوقّع أنه، بعد وضع الجمهورية الثانية على السكة، وتحقيق الدولة الاستقلاليةَ التي تسمح لها بالعمل لمصلحة الشعب كله، سيكون من الممكن بدء مرحلة جديدة من الإصلاح نصّ عليها الاتفاق نفسه، من خلال آلية إلغاء الطائفية السياسية المذكورة في اتفاق الطائف.

لا شك في أن وجهة النظر «المحافظة» هذه، هي وجهة نظر الحكمة اللبنانية التقليدية. فهي تناسب رؤية لبنان كمجموعة من الطوائف الدينية التي وقّعت في ما بينها عقداً اجتماعياً. إنه منطق الديموقراطية الطائفية والتوافقية، لا منطق الديموقراطية القائمة على أساس استقلالية الفرد، ولا منطق سيادة الدولة الواحدة التي لا تقبل هيئة وسيطة بينها وبين المواطن.

كذلك، ليس منطق الدولة الفدرالية الديموقراطية حيث ما من وسيط أيضاً بين الدولة والمواطن، بل حيث تتألف الدولة من طبقتين ويكون ولاء المواطن للولاية العضو في الاتحاد الفدرالي كما للاتحاد الفدرالي نفسه. وفي رأينا، أكبر عائق في وجه حسن سير الدولة في لبنان، هو طبيعته كفدرالية من الطوائف ووجود حساسيات سياسية متعارضة في ما يتعلق بالعلاقات التي ينبغي إقامتها مع القوى الإقليمية والدولية.

ولكن، من الصعب أن نتصوّر كيف نتخطى فوراً هذا الإرث الدستوري المتناقل من جيل إلى جيل، الذي يُظهر الكثير من اللبنانيين

تعلّقاً كبيراً به. إذاً، لا بد من إطلاق عملية تطوير العقلية. كذلك،لا بد من إقناع اللبنانيين بأنه، من دون سلوك وطني معمّق نفتقده تماماً، لا يمكن لأي شكل من أشكال الدولة الطائفية أن يؤمّن السيادة الحقيقية ومجتمع العدل والقانون.

2. ضرورة التمييز بين «الوطنية» و«السلوك الانضباطي الوطني»

أكثر ما يميّز لبنان ربما، هو الخلط بين الوطنية التي تعرّف على أنها حب الأرض والعاطفة السياسية للمصير من جهة، ومن جهة أخرى، السلوك الوطني، وهو مجموعة التصرفات الهادفة إلى احترام النظام العام في أدقّ تفاصيله وإلى الإسهام في المنفعة العامة. فاللبنانيون يتمتعون بقدر كبير من الوطنية، غير أنهم لا يتمتعون إلا بالقليل القليل من السلوك الوطني. وهذا ما يفسّر أيضاً، بطريقة ما، غضبهم العظيم لعدم حصولهم على لبنان المثالي الذي لا يكفون عن الحلم به. فالمشكلة هي أن لبنان الذي يحلم به اللبنانيون يتألّف من أيديولوجيات ورؤى متناقضة حول ماضي البلد كما حول مستقبله، أي أنه يترتّب علينا العمل على إصلاح أنفسنا من أجل التقريب بين هذه الرؤى ومحاولة تحقيق التناغم بينها، أو على القليل، إلغاء تناقضها.

وعنف الخطاب السياسي اللبناني الذي سمعناه بعد اغتيال الرئيس الحريري، يذكّرنا بالوطنية المفرطة غير المدروسة، القائمة غالباً على أجزاء مقتطعة إما من خطابات قوية حول السيادة، وإما من خطابات لا تقلّ قوة حول محاربة الهيمنة الأميركية الإسرائيلية المشتركة على

الشرق الأوسط. للأسف، يغطي هذان النوعان من الخطابات أيضاً، إلى حد كبير ولكن ليس تماماً، الحساسيات الطائفية. ومن دون التوافق بين هاتين الحساسيتين، سيبقى إصلاح الدولة وهماً مثالياً، وستبقى مؤسساتنا السياسية معاقلَ نفوذ مغلقة ومتناقضة.

لهذا السبب، لن ندخل في الكثير من التفاصيل بل سنكتفي ههنا باقتراح أفكارللإصلاح السياسي والدستوري، مع التذكير بضرورة احترام مرحلتي التغيير الذي سيتوصّل اللبنانيون إلى الاتفاق عليه.

د- خطوط الإصلاح المؤسساتي في لبنان

1- السلطة التنفيذية

يبدو لنا من الضروري أن يُنتخب رئيس السلطة التنفيذية، بالاقتراع العام. ففي هذا العالم الغارق في الإعلام المفرط المحيط بنا، لن يحظى رئيس الدولة الذي لا ينتخبه الشعب والذي ليس إلا صورة شكلية للحكم (كملوك أوروبا أو رئيس ألمانيا أو رئيس إيطاليا)، إلا بالقليل القليل من السلطة والصفة التمثيلية.

فالانتخاب على أساس الاقتراع العام سيسمح بإلغاء الالتباس بين تمثيل الطائفة وتمثيل الشعب كله، كما شرحنا أعلاه.

ينبغي أن تكون رئاسة الجمهورية مفتوحة أمام الجميع، لكن يمكن أن نعتمد إطاراً وقائياً من خلال تنظيم انتخابات أولية. في هذه الانتخابات، لن يكون المرشحان الباقيان للدورة الثانية هما المرشحان

الفائزان بأكبر عدد من الأصوات في لبنان كله فحسب، بل سيتعيّن عليهما أن يحصلا على 15 أو 20 % على القليل من الأصوات على صعيد كل قضاء في الانتخابات الأولية. فمع نظام مماثل، وشرط أن يُستبعد نفوذ المال من اللعبة الانتخابية، لن يستطيع المرشحان المنتقلان إلى الدورة الثانية إلا أن يكونا من المعتدلين. ويمكننا أن نقوّي هذا الإطار الوقائي إذا اشترطنا التالي: كل مرشح لم يحصل على 35 إلى 40 % على القليل من أصوات الطائفتين الكبريين (المسيحية والمسلمة)، لا يحظى بالأهلية لخوض الدورة الثانية.

وثمة إطار وقائي آخر وهو اشتراط التالي: إذا كان الرئيس المنتخَب مسيحياً، سيتعيّن عليه حُكماً اختيار رئيس وزراء مسلم، والعكس صحيح.

وينبغي أن تكون الولاية لست سنوات غير قابلة للتجديد، كما يمكن اعتماد ولاية الأربع سنوات القابلة للتجديد مرة واحدة. ولكن النظام الأول يبدو لنا أفضل: فرئيس الجمهورية الذي يُمنح ست سنوات للعمل، يمكنه أن ينجز إصلاحات مهمة. أما في النظام الثاني فلا يمكن للإغراء السهل الذي تمارسه الغوغائية والتسويات من أجل الفوز بولاية جديدة، إلا أن يبرد الحماسة الإصلاحية لدى الرئيس الذي لن يشاء التصادم مع مجموعات المصالح المختلفة.

وإذا اعتبرنا أن نظام انتخاب الرئيس بالاقتراع العام، هو أمر خطير بالرغم من كل شيء، يمكننا أن نعود إلى المجلس النيابي لانتخابه،

ولكن سيصبح من الضروري أن يكون عدد النواب في المجلس أكبر بكثير كي نتفادى تأثير القوى الإقليمية والدولية بشكل حاسم على اختيار النواب.

كذلك، يمكننا طبعاً أن نفكر في نظام الرئاسة الدوّارة أو الجماعية. لكن التجارب في هذا المجال نادرة ونتائجها غير مقنعة تماماً، إلا في سويسرا التي يصعب تقليد ديموقراطية الكانتونات فيها، لا سيما في لبنان حيث تكاد الروحية الوطنية حتى اليوم، تغيب عن الثقافة السياسية.

2- النظام الانتخابي

لا شك في أن نظام الاقتراع الأغلبي في دورة واحدة هو الأسوأ بين الأنظمة، إلا إذا أردنا أن نكرّس نظام الزعامة ووراثة التمثيل السياسي في بعض العائلات. وأظن أننا في لبنان، نستحق أفضل من استمرار هذا النظام الذي لا ينسجم مع فكرة الديموقراطية نفسها حيث يُفترض أن يشكّل التفوّق الأخلاقي والمعرفي معياراً أساسياً في اختيار الحكام. **فحكم الزعماء يعني تحويل الديموقراطية إلى حكم الأثرياء، أي أنه نقيض الروحية الجمهورية.**

وحده النظام الانتخابي القائم على أساس التمثيل النسبي كفيل بأن يؤمّن تمثيل كل التيارات السياسية الموجودة داخل الطوائف أو عبرها فيما يتعلق بالأحزاب العلمانية. كذلك، يسمح نظام التمثيل النسبي بتشجيع وجود الأحزاب السياسية التي تقدّم برامج واضحة،

في حين أن الاقتراع بالأغلبية في دورة واحدة يشجع الشعبية الفردية أو تأثير المال ونفوذ عائلات الزعماء.

باختصار، إن إصلاح النظام الانتخابي أولوية مطلقة وضرورة طارئة وكبرى، وينبغي التساؤل حول عدم جهوزية اللبنانيين، من كل الميول، في هذا المجال. لقد تأخر كثيراً مناصرو النظام النسبي في خوض الحرب من أجل تحقيقه، وكانت النتيجة، مرة جديدة، أن برزت الحساسيات الطائفية. فمشاريع الإصلاح، إن من أجل الحفاظ على الدائرة الصغرى ونظام الأغلبية، أو من أجل النظام النسبي، لم تأخذ فعلاً في الاعتبار العيوب الأساسية الأخرى التي نعاني منها والتي حددناها في القسم الأول (تمثيل اللبنانيين في المهجر والاقتراع في محل الإقامة الفعلي، والأهمية المتساوية للأصوات في كل دائرة).

من الضروري أيضاً التنبّه إلى التطورات الديموغرافية والإبقاء على أطر وقائية مرنة. فهل يجدر بنا فعلاً أن نستمرّ في توزيع المقاعد النيابية بحسب الطوائف الفرعية أم أننا نستطيع الانتقال إلى نظام يكتفي بتوزيع هذه المقاعد بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين، من دون التوزيع الفرعي داخل هاتين المجموعتين الكبيرتين؟ على خلاف ما هو شائع، ستشكّل الأصوات «المسيحية»، ولو قلّ عددها، عاملَ توازن وتحكيم بين الحساسيات المختلفة داخل الطوائف المسلمة نفسها. ألا يُعتبر دور الحكَم دوراً هاماً وأكثر رقياً من دور حشر المرشحين المسيحيين في دوائر صغيرة تشجّع الزعامات الطائفية التقليدية بحجة تحرير الاقتراع من عبء الأصوات المسلمة الأكثر عدداً اليوم؟

هنا، يجب أن تظهر جدية في التفكير أكثر مما كان الحال حتى الآن.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى إمكانية خلق مجلس شيوخ كمجلس طائفي، كي نحرّر مجلس النواب من القيود الطائفية في توزيع المقاعد النيابية. فإذا كان الأمر يتعلّق بإرضاء الطائفة الدرزية و«زعامتها» الرئيسة، يبدو أن الثمن الذي ندفعه غالٍ جداً، خصوصاً أن هذا يعزّز أكثر فأكثر الطائفية المؤسساتية التي تمنع الدولة من العمل وتعيق تحقّق السيادة الوطنية الكاملة.

3- دور الطوائف الدينية ووضعها

تبقى نقطة أساسية ينبغي التطرّق إليها هنا وهي دور الطوائف الدينية. فهل تتوافق الديموقراطية فعلاً مع إدخال الطوائف الدينية، ليس بصفتها قاعدة للنظام العام فحسب، بل أيضاً بصفتها محور الحياة السياسية؟ في الماضي، انتقد اللبنانيون المسيحيون أشدّ انتقاد، دورَ الديانة الإسلامية في الأمور الزمانية وتسييس المشايخ والمفتين وتأثيرهم على الطوائف المسلمة في البلد. غير أن الصورة التي نراها اليوم، على القليل بالنسبة إلى الطائفة المارونية، هي صورة خلط تام بين الدور الروحي للكنيسة الذي أصبح ممحواً أكثر فأكثر لمصلحة دور سياسي كبير للبطريرك الماروني الذي تخضع له الطبقة السياسية المسيحية كلها تقريباً. قد نفسّر هذا الخلط بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية عند المسيحيين، من خلال الظروف الاستثنائية التي شهدها

لبنان في السنوات العشرين الماضية، ولكن حبذا لو يتغيّر هذا الوضع بسرعة. فلا ينبغي بالكنيسة المارونية أن تقحم مكانتها المعنوية في تفاصيل الحياة السياسية اللبنانية اليومية. فهذا أمر لا يندرج ضمن التقاليد اللبنانية والمسيحية، وإن استمرّ هذا الوضع فترة أطول ستضعف مكانة الكنيسة وسلطتها المعنوية.

في الواقع، لن نحظى بإصلاح ديموقراطي معمّق في لبنان إلا بعد إلغاء القرار رقم 60 لعام 1936. ويجب أن يلغى دور الطوائف الدينية كقاعدة للنظام العام كما هو منصوص عنه في هذا القرار لتعود إلى دورها الأساسي الروحي والثقافي والاجتماعي. فهذا القرار هو الذي لايزال يسجن العلمانيين في المنطق الملتوي القائل بخلق طائفة جديدة ينضمّ إليها من يرغب في الخضوع لقانون أحوال شخصية مدني الطابع، مع العلم أن هذا ما نصّ عليه القرار 60 لكنه لم يطبَّق قط.

طبعاً، قد تكون هذه الخطوة الأولى. ولكن، أليس من الأفضل أن نطالب بقانون أحوال شخصية مدني موحّد كقاعدة للنظام العام كما هو الحال في تركيا أو تونس على سبيل المثال، وفي الوقت نفسه أن نترك لكل لبناني بلغ سنّ الرشد، لو أراد ذلك، حق اختيار قانون الأحوال الشخصية الخاص بالطائفة التي ينتمي إليها عوضاً عن الخضوع لقانون الأحوال الشخصية العام؟ لا شك في أن هذا سيثير موجة قوية من الاعتراضات في الطوائف المسلمة كما لدى السلطات الدينية المسيحية. ولكن، إذا تركنا لكل لبناني حق اختيار قانون الأحوال

الشخصية الذي يريد الالتزام به، ألن يتوافق هذا أكثر مع روحية الديموقراطية الفردية ويؤمّن بشكل أفضل الاحترام الكامل للحرية الدينية العزيزة جداً على قلب كل منادٍ بالديموقراطية، وعلى كل مؤمن يحترم الحرية ولا يمارس أي شكل من أشكال التعصّب والإكراه في الدين؟ هذا سؤال يستحقّ أن نفكر فيه.

الخاتمة: بناء المستقبل

1- التحرّر من شعارات الجيل السابق

لا بدّ هنا من الاستشهاد بعبارة الأب المرحوم لوبري عام 1962 الذي أدار بعثة IRFED في لبنان، وهي التي استند إليها الجنرال شهاب في عمله الإصلاحي، فأقول إن لبنان يجد نفسه مرة أخرى اليوم «عند مفترق طرق». فبعد أن تحرّر من الهيمنة السورية، ليس مفترضاً أن تفرض قوى مهيمنة أخرى نفسها على لبنان مستفيدة من انتهازية الجزء الأكبر من الطبقة السياسية - الطائفية ومن الانقسامات التقليدية بين اللبنانيين. بالعكس، يجب أن يشكّل الحوار القاعدة اليومية للحياة السياسية، ويجدر بنا أن ننبّه طبقتنا السياسية حتى تلغي كل عنف في خطابها. فإذا لم نكن حذرين، قد يتحوّل هذا العنف الخطابي مع الوقت إلى عنف جسدي. وفي هذا الإطار، لا يمكننا إلا أن نهنّئ الجيل الشاب، بكل مذاهبه مجتمعة، لأنه تظاهر بشكل سلمي لمطالب متناقضة من دون أن تظهر العدائية.

ولكن، لا يجوز أن يكون العنصر الشاب أسير شعارات الجيل السابق وزعماء الطوائف أو قادتها الذين ينادون بها. فقد آن الأوان لتتحرّر من خضوعها للأشكال المختلفة للتزلّم لمروّجي الحرب التي مزّقت لبنان بين العامين 1975 و1990. آن الأوان لترمي ولاءها للزعماء التقليديين جانباً كي تفكّر في برامج الإصلاح وتوجّهاته، لا في الشعارات الفارغة، وكي تحرر فعلياً لبنان من زعمائه الطائفيين الذين جلبوا الويلات على البلاد بشكل متكرر منذ عام 1840.

2- تجديد رسالة لبنان كبلد رائد في المشرق العربي

إذا أردنا أن نتخطى التباينات الحادة التي مزّقتنا منذ الاستقلال (وحتى في نزاعات القرن التاسع عشر)، فهذا يعني أن نخرج من منطق الطائفية التقليدية الذي يزجّ بنا في حلقة مفرغة متجسدة في وضع الدولة الحاجز الذي أنشأ هذه الطائفية منذ العام 1840. ولهذه الغاية، يجب أن يتوصّل الجيل الجديد إلى التفكير باستقلالية في مصير جديد للبنان متحرّر من العنصر المأسوي والدامي في تاريخنا المعاصر. يجدر بنا أن نستعيد رسالة الوجود اللبناني النبيلة، رسالته كرائد لنهضة ثانية ضرورية أكثر من أي وقت مضى في المشرق العربي بعد أن أجهضت النهضة الأولى المجيدة بسبب اشتداد الحرب الباردة في المنطقة وتأسيس دولة إسرائيل الغاصبة. هذا هو إرثنا الرئيسي، ومن دون هذا الإرث، لن يكون لبنان إلا مكاناً للهو والتسلية للسياح

ومركزاً للصفقات العقارية والمالية التي أسقطتنا في هاوية المديونية وبيع أجمل عقاراتنا لغير اللبنانيين.

هذا هو الوضع الذي يتوجّب علينا قلبه من الأساس، كي يصبح لبنان مركز تفوّق فكري وتقني ومعرفي يتسنى فيه أخيراً للعنصر الشاب أن يجد فرص عمل على مستوى كفاءاته وديناميّته، بدل أن يهاجر إلى غير عودة، ويترك مصير البلاد إلى مزيد من التشنّج الطائفي الغوغائي، وانحراف الممارسة الديموقراطية واستمرار القيود عليها والبقاء على وضع لبنان كدولة حاجز لا يتحكم بها أبناؤها.

الفصل الثالث

ماذا عن الوفاق الوطني في غياب الوجود السوري[1]

لقد سبق أن طرحت هذا التساؤل في مؤلفي بعنوان «مدخل إلى لبنان واللبنانيين - يليه اقتراحات في الإصلاح» الذي صدر في بيروت 1996 (عن دار الجديد). وكنت نبّهت حينذاك بأن النخبة السياسية والفكرية اللبنانية لا تزال بعيدة كل البعد عن الوصول إلى قناعات مشتركة لإدارة البلاد خارج نفوذ دولة أو أكثر من الدول الإقليمية الكبرى أو القوى الدولية التقليدية. وقد شرحت أنه يمكن أن يعزى هذا الوضع المؤسف إلى أن اللبنانيين لم يقوموا بإعادة نظر شاملة لمواقف وتصرفات النخبة السياسية التي أدت إلى تكرار الفتن الطائفية في تاريخ لبنان المعاصر، وإلى توغّل نفوذ الدول الإقليمية الرئيسة والدول الكبرى في الساحة اللبنانية. وهذا ما أدّى مرات عديدة في تاريخ لبنان

(1) مقال نشر في جريدة النهار بتاريخ 24 كانون الأول 2004.

إلى تأجيج الصراعات الداخلية وتكريس هيمنة تلك الدول، منفصلة أو مجتمعة، على شؤون البلاد.

وهذا ما حصل فعلاً، سواء في فتنة القرن التاسع عشر الكبرى (1840-1861) وما تلاها من نظام المتصرفية الذي وضع لبنان تحت مراقبة قناصل الدول الأوروبية الكبرى، أو ما حصل إبان الحرب العالمية الأولى وانهيار السلطنة العثمانية وبروز حركة القومية العربية بقيادة الأمير فيصل الهاشمي، ومن ثم خلال الأحداث الجسيمة التي عصفت بالشرق الأوسط إبان حرب السويس عام 1956، ممّا أدى إلى فتنة عام 1958؛ وأخيراً وليس آخراً ما حصل من انقسام اللبنانيين حول التعامل تجاه المنظمات الفلسطينية المسلحة والسياسة الإسرائيلية العدوانية تجاه كل من الشعبين الفلسطيني واللبناني؛ وأخيراً ما حصل من تفرقة ونفور بين اللبنانيين عند صدور القرار 1559، الغريب العجيب، لمجلس الأمن الذي أعاد فتح الساحة اللبنانية على التجاذبات الإقليمية والدولية حول الشرق الأوسط.

وقد قمت في الطبعة العربية من كتابي «لبنان المعاصر ـ تاريخ ومجتمع» بمراجعة شاملة تحليلية حول تصرفات القيادات اللبنانية منذ ظهور إمارة جبل لبنان إلى الوجود في النظام الدولي في نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر. وتركز تحليلي على تطوّر وضع جبل لبنان في النظام الدولي من إمارة إقطاعية تدار عبر الطوائف بنصف استقلال ذاتي عن السلطنة العثمانية إلى وضع دولة

«الحاجز» أو الدولة «العازلة» (Etat tampon) التي تخدم مصالح القوى الجيوبوليتيكية التي تحكم المنطقة بشكل صراعي، فتصبح الطوائف اللبنانية بتعدديتها وأهوائها رهينة هذه أو تلك من القوى الإقليمية والدولية المتصارعة للهيمنة على المنطقة أو وسيلة في تحقيق مآربها.

وقد امتازت النخبة السياسية اللبنانية وبعض المفكرين اللبنانيين التابعين لها والعاملين من أجل تبرير مواقفها بإتقان هذه اللعبة المدمرة وتسويق الانحياز إلى القوى الخارجية بأنه هو قمة الوطنية أو القومية. وقد تربّت أجيال من السياسيين والإعلاميين اللبنانيين على هذا النسق الذي سميته «ثقافة القناصل» أو الثقافة التي لا تنظر إلى الوطن إلا عبر أعين السفارات الأجنبية الغربية أو الزعامات العربية المختلفة أو أحياناً دول إقليمية أخرى كبيرة مثل تركيا أو إيران. وإن هذه الفئة من السياسيين تعيد إنتاج نفسها بانتظام عبر تجسيد الطائفية في البنية السياسية والاجتماعية للبلاد، ممّا يؤمن استمرار وضع لبنان كدولة عازلة ومشروطة السيادة بتوافق طوائفها وزعاماتها المدنية ومَنْ وراءها من الدول الاقليمية الرئيسة أو الدول الغربية الكبرى. ونادراً ما في تاريخ لبنان أتى حاكم أبقى البلاد بمنأى عن الصراع على الشرق الأوسط. كما هناك قلّة من المفكرين السياسيين غير المنخرطين في اللعبة السياسية الداخلية والإقليمية والدولية الذين سعوا إلى تأسيس ثقافة لبنانية جديدة توحيدية لا تكون مجرد انعكاس لمدارس فكرية وسياسية آتية من الخارج؛ بل إنّ الثقافة الفكرية السياسية التي هيمنت

على الساحة المحلية كانت دوماً ثقافة متكلة اتكالاً تاماً على معطيات وآراء وأهواء خارجية، شرقية كانت أم غربية. وبالعكس، فقد ترسخت في الأذهان ثقافات متعددة متنافرة تمزج الانتماءات الطائفية الروحية والدينية بالانتماءات الوطنية والإقليمية والدولية كما تنشرها القوى الخارجية.

ونجد في كتابات كثيرة حول لبنان نظرة جامدة وغير واقعية إلى سلطان الانتماء الطائفي كظاهرة أبدية سرمدية تتحكم بالمواقف السياسية تحكماً مطلقاً. وقد تم تسويق هذا الوضع المتحجر تحت عناوين مختلفة، منها الوفاق الوطني ومنها الديموقراطية التوافقية ومنها التعددية الحضارية والثقافية، وكأن اللبنانيين شعوب مختلفة تماماً لها خواص لغوية وفكرية وثقافية متناقضة حتماً بسبب انتماءات مذهبية مختلفة.

وأنا أعتقد اليوم أن هذا الوضع لم يتغير بتاتاً. ولذلك إذا خرجت سوريا من لبنان واختفى فجأة نفوذها المتعدد الجوانب على الطبقة السياسية، فإن هذه الطبقة ستعاود البحث عن «وال» أو «راعٍ» جديد يؤمن الوفاق المزعوم. فبغض النظر عن الاتفاق الظرفي لبعض الشخصيات السياسية من ألوان مختلفة ومتناقضة، والبعض منها رموز حربية حادة نظراً لأدوارها في إشعال نار الفتنة في البلاد، فإن الثقافات السياسية المختلفة والمتناقضة السائدة على الساحة ستمنع أي وفاق حقيقي يمكن أن يؤسس عليه دولة جديدة كاملة السيادة وحرّة القرار

بكل معنى الكلمة. ذلك أن بعض اللبنانيين من مدرسة فكرية تدعي الإيمان بالليبرالية ستميل إلى تسويق المصالح الغربية وما يستتبع ذلك من الخضوع إلى إرادة الولايات المتحدة وحليفتها الأساسية إسرائيل، وستتعامل بالمطالب الناتجة عن هذه الموالاة وكأنها مطالب شرعية من وجهة النظر اللبنانية؛ بينما فئات أخرى من اللبنانيين ستعترض على ذلك بحجج مختلفة وأهواء سياسية ذات ألوان متعددة، منها ما يعود إلى مفهوم عروبي وما يستتبعه في أذهانهم من ضرورة التعاضد مع هذه أو تلك من الدول العربية الهامة إقليمياً، ومنها ما يعود إلى مفاهيم ثقافة التضامن الإسلامي، سنية كانت أو شيعيةً.

هذا من ناحية وضع لبنان الإقليمي. أما من ناحية تطوير النظام السياسي الحالي بمكوناته الطائفية التقليدية، نرى من الصعوبة الاتفاق حول صيغة طائفية توافقية جديدة تتخطى مقيدات الوضع الحالي ونظامه السياسي الطائفي (مع الطائف أو بدون الطائف)، وذلك في غياب عنصرين هامين لإصلاح النظام إصلاحاً صحيحاً ومقبولاً من كل الثقافات السياسية المتناقضة والمتناحرة، بإيجاد ثقافة فكرية سياسية جديدة جامعة تقضي على آلية الانقسامات التقليدية، أي على ما سميته «ثقافة الفتنة».

العنصر الأول هو ضرورة الدخول في إنعاش اقتصادي حقيقي في كل المناطق اللبنانية، يخلق فرص عمل كافية تؤمن مستوى معيشياً لائقاً ممّا يؤدي إلى الابتعاد عن النظر إلى الدولة على أنها غنيمة لزعماء

الطوائف المدنيين، يؤمنون من خلالها الخدمات وفرص العمل وآليات الفساد والإفساد. وهذا شرط مسبق لإنجاح أية عملية إصلاح سياسي وإداري وتخطي النظام الطائفي الفاسد الذي نعيش تحت ظلّه وأصبحنا نسمّيه نظام المحاصصة. وقد كان في الأمس الرئيس فؤاد شهاب يسمّي طبقة السياسيين الداخلين في المحاصصة «أكلة الجبنة» (fromagistes).

أما الشرط الثاني، فهو يتعلّق بفصل بنية الطوائف القانونية عن بنية الدولة بحيث لا يكون الانتماء الطائفي هو القاعدة القانونية والدستورية للنظام العام في لبنان. ومن غرائب الأمور أن هذا الوضع الشاذ أنشأه قرار المندوب رقم (L.R. 60) لعام 1936 الذي أسس نظام الطوائف في لبنان وجعله أساس النظام العام. ومن المستغرب عند التحدث عن إلغاء الطائفية أن لا أحد إلى الآن قد تطرّق إلى ضرورة إعادة النظر في هذا القرار الشهير، مع الإشارة إلى أن المنطق الطائفي العميق الذي استولى على ذهنية اللبنانيين جعل من اللبنانيين الداعين إلى العلمانية يقبلون بمنطق هذا القرار ويطلبون إنشاء طائفة إضافية - كما هو منصوص في هذا القرار- تخضع إلى أحوال شخصية مدنية موحدة لمن لا يرغب أن تسري عليه قوانين الأحوال الشخصية المذهبية، وذلك بدلاً من أن يطالب العلمانيون في لبنان بأن يطبق قانوناً موحداً مدنياً للأحوال الشخصية كقاعدة للنظام العام، مع احتفاظ كل لبناني بحق اختياره لقانون مذهبه، بدلاً من القانون المدني الموحّد.

ويجب في هذا الإطار أن نفصل بين قضيتين أساسيتين: الأولى تتعلق بإلغاء هذا القرار لجعل الطوائف اللبنانية مؤسسات مدنية صرفة بدلاً من أن تكون حجر الأساس في النظام العام. أما الثانية، فهي قضية تأمين التمثيل المتوازن لكل اللبنانيين عبر تطبيق النسبية في النظام الانتخابي ومع الاحتفاظ بالتوزيع الطائفي للمقاعد بحيث تؤمن المناصفة بين المسلمين والمسيحيين في المجلس النيابي، وذلك لكي لا يفقد لبنان ميزته التاريخية العريقة كنموذج للانصهار بين هاتين الديانتين الكبيرتين. ومع أنني لست من المتحمسين للقيد الطائفي في الانتخابات، إنما أعتقد أنه يجوز التغاضي عن قواعد الديموقراطية النظرية في حالة لبنان، نظراً لوضعه الخاص من جهة ولوضع المنطقة من جهة أخرى حيث الطوائف العربية المسيحية تضمحل عدداً بسبب الهجرة والتباين الكبير في عدد الولادات بين الطوائف الإسلامية والطوائف المسيحية. والحقيقة أننا يجب أن نستبعد من قاموسنا السياسي كلمة «إلغاء» الطائفية السياسية. فهي كلمة لها مدلول يرتاب اليه الكثير من اللبنانيين، لأنها يمكن أن ترمز إلى إلغاء وجود الطوائف، وأن ترمز كذلك إلى المناحرات القديمة الطائفية الطابع بين مسيحيين يطالبون بفرض أحوال شخصية مدنية موحدة على كل اللبنانيين مقابل مطالبة المسلمين بإلغاء الطائفية السياسية والعمل بنظام الأغلبية السكانية الطائفية.

وتجدر الإشارة إلى أننا لا نزال بعيدين جداً عن فهم كل أبعاد

منطق السيادة، خصوصاً البعد الاقتصادي منه. وإذا كانت في الماضي سيادة لبنان السياسية سيادة مشروطة بلعبة الطوائف الداخلية المرتبطة باللعبة الإقليمية، وهي حالة مستمرة إلى الآن، فقد أصبحت اليوم السيادة الاقتصادية والمالية مقيّدة بالوضع المالي والاقتصادي الذي أوصلتنا إليه سياسات الإعمار منذ 1992. فبعد أن كان لبنان قبل الحرب يتمتع بقوة اقتصادية ومالية ونقدية كانت تؤمن له سيادته التامة في أموره الاقتصادية، فقد أصبح اليوم لبنان رهينة دين عملاق تراكم من خلال سياسات نقدية ومالية خاطئة سمحت للكثير بالإثراء غير المشروع، وتالياً هو رهينة مجموعة من المقرضين (من مصارف لبنانية وأثرياء عرب وحكومات خليجية) ستصبح أكثر وأكثر متحكمة بمصير البلاد. وقد أصبحت العقلية الاتكالية في هذه الأمور تمتد إلى الترحيب ببيع أحلى عقارات لبنان إلى الأثرياء العرب، ممّا يغيّر من التوازنات الحضارية التقليدية التي صاغت الشخصية اللبنانية. والمثال الصارخ لهذه العملية التغييرية في البنية المجتمعية اللبنانية طرد الآلاف من العائلات اللبنانية من كل الشرائح الاجتماعية ومن كل الطوائف من الوسط التاريخي للعاصمة اللبنانية واستبدالهم بملّاكين جدد من غير اللبنانيين، وفي نسق معماري بعيد جداً عن التراث القديم للعاصمة.

وبناءً على كل هذه المعطيات، علينا أن نفكّر ملياً بعواقب خروج سوريا من لبنان ليس لأننا من المحبّذين لمثل هذا الوجود المهيمن، بل لأن مثل هذا الحدث سيعود ويفتح الباب لكل الاحتمالات، إيجابية

كانت أم سلبية. فالمهم أن نجعل من هذا الحدث عندما يحصل أساساً لنهضة جديدة وليس للعودة إلى الممارسات المنحرفة ذاتها التي أدت دوماً في تاريخ لبنان المعاصر إلى الاستقواء بالخارج من قبل زعماء الطوائف المدنيين عملاً بالثقافة النابعة عن وضع لبنان كدولة حاجز.

وفي هذا المضمار، يجب لفت الأنظار إلى خطورة الوضع الاقتصادي، فقد تكون في نيّة بعضهم استغلال فترة الاضطراب الحالي للانقضاض على الاقتصاد اللبناني وما تبقى منه. فإذا لم نجد حلّاً جذرياً داخل لبنان للمديونية المتفاقمة، فقد يشهد الاقتصاد اللبناني مزيداً من النفوذ الأجنبي في تسيير أموره وفرض سياسات اقتصادية معينة، إضافة إلى زيادة تملّك غير اللبنانيين ليس في العقارات فقط إنما أيضاً في المستقبل في المرافق العامة بحجة تحويل جزء من الدين إلى أسهم في هذه المرافق. فقضية خروج سوريا ليست قضية سياسية فقط، إنما لها جوانب اقتصادية ومالية يجب أن نتحضّر لها.

وربما كان من أكبر وأخطر عيوب الوجود السوري ليس الوجود المخابراتي، بل السكوت عن المشاريع والسياسات الإعمارية والنقدية والمالية التي أدت إلى ما نحن عليه اليوم من وضع متأزم في المجال النقدي والمالي والمعيشي وسيادة اقتصادية ومالية شبه مفقودة. وقد كان هذا السكوت تعبيراً إما عن إعجاب بالقوى الاقتصادية والمالية الجديدة التي استولت على السياسة الاقتصادية للبنان واستفردت بها بعد اتفاق الطائف، وإما عن تحالف ولو جزئي في بعض الظروف

معها. ويمكن أيضاً أن يكون بعضهم في سوريا قد اعتبر أن وهن لبنان الاقتصادي وفقدانه السيادة الاقتصادية إضافة إلى السيادة السياسية قد يراعي مصالحها، إنما قد تكتشف سوريا غداً أن هذا الموقف سيصب مستقبلاً في مصالح دول عربية أخرى ودول غربية متحالفة معها لا تكنّ لسوريا أي نوع من الشعور الإيجابي.

وأخيراً، ما يخيف في الوضع الحالي هو الخفة في تناول كل هذه الأمور، والسطحية في الحلول المقترحة لها وهي حلول تبقى نظرية في الشأن السياسي لأنها أسيرة المنطق الطائفي المندرج في المعطيات الإقليمية والدولية. أما في الشأن الاقتصادي فهي غائبة تماماً.

الفصل الرابع

لبنان... نحو تخطي الانقسامات التقليدية
وتصورات من أجل بناء المستقبل[1]

هل إن بناء مستقبل جديد للبنان، صار اليوم أسهل مما كان عليه في العام 1943، عام الاستقلال؟ إن السذاجة العاطفية التي تطبع أحياناً التفكير في لبنان، جعلت الاعتقاد سائداً بأن هذا الأمر قد أصبح شبه محتوم. ولكن، اليوم وقد استفقنا من نشوة 14 آذار، عادت التباينات المحورية القديمة لتظهر، شأنها شأن الحسابات الملتوية التي يقوم بها عدد كبير من رجال الطبقة السياسية اللبنانية. فالجمهورية اللبنانية المتحررة من القبضة السورية تعكس اليوم صورة «الجمهوريات اللبنانية المنقسمة». كل قطب من أقطاب المعارضة يذهب في اتجاه، فيقوم برحلاته إلى الخارج بمفرده كما يفعل الكبار. والحسابات

---

(1) مقالة نُشِرَت في جريدة الحياة بتاريخ 19 أيار 2005.

الانتخابية الصغيرة تمحو من البال المبادئَ الكبيرة التي ينبغي أن توجّه مستقبل لبنان، هذا لو افترضنا أننا، في السنوات الخمس عشرة الماضية، قد طوّرنا أي تفكير في هذا المجال. وفي هذه الأثناء، من منا لا يرى أن لبنان يتحوّل إلى دولة تحت وصاية الأمم المتحدة حيث الولايات المتحدة وفرنسا تقودان اللعبة وتحلان محل اللبنانيين المنقسمين، في اتخاذ القرارات الحاسمة.

ولن يُصاب أحد اليوم باليأس سوى أولئك الذين غرقوا في تفاؤل ساذج عبّر عنه بعض رجال السياسة الذين مارسوا إرهاباً فكرياً قوياً حال دون اعتماد التفكير الرزين، وخصوصاً في ما يتعلّق بمسؤوليات النومنكلاتورا (nomenclatura) اللبنانية، في كل انتماءاتها تقريباً، في هذه الهيمنة السورية التي خدمت مصالحها المادية الخاصة ليس إلا. في الواقع، يحتّم علينا بناء المستقبل أن نحكم على الماضي، ماضٍ لاتزال نتائجه تلاحقنا، لا سيما في المجالين الاقتصادي والمالي.

ما معنى أن نحكم على الماضي؟ معناه أن نسأل أنفسنا حول الأسباب التي قسّمت اللبنانيين في تاريخهم المعاصر، علّنا نتأكد ممّا إذا كان عنصر الخلاف الأساسي قد زال فعلاً، والحساسيات السياسية اللبنانية موحَّدة فعلاً أو شبه موحّدة، حتى نتمكن أخيراً من بناء مستقبل أفضل. فاللبنانيون الذين أظهروا مرونة كبيرة طوال 13 قرناً من العيش المشترك، لم يظهروا المرونة نفسها حول نقطتين أساسيتين: العلاقة بالمحيط الإقليمي أو الدولي وتوزيع السلطة الداخلي. والرابط بين هاتين النقطتين ما هو إلا طائفية النظام السياسي.

في الواقع، لم يتخاصم اللبنانيون حول وضع الحجاب أو تعدّد الزوجات أو أشكال التقوى الدينية، ولا حول الاختلافات في الأحوال الشخصية، ولا حول النظام المدرسي أو الصحة. فلطالما سمح لهم حسن العيش المشترك المعهود، حتى العام 1975، بأن يتخطوا التباينات المحورية المختلفة في هذه المجالات. كذلك، إن تعلّقهم المشترك بالشعراء والأدباء والفنانين أنفسهم وبفن الطبخ ذاته، أي بمعنى آخر، تعلّقهم بتراب أرضهم، كان أقوى مما ينظر اليه الأوروبيون على أنه مجتمعات مختلفة تمام الاختلاف. وحدها القوات اللبنانية نادت بنظام فدرالي يهدف إلى التوفيق بين ما رأته فجأة في فترة الحرب كمجتمعين مختلفين. طبعاً، يمكن أن نستمر في إعطاء لبنان نعوتاً معلّبة مثل «فسيفساء» الإتنيات ومجتمع متعدّد الثقافات، ولكن هذا استسلام للخمول الفكري. فمن الواضح أنه منذ 13 قرناً، لم ينقسم اللبنانيون حول خصائص طرق عيشهم، هذه الخصائص المحصورة بمسائل الأحوال الشخصية (لا سيما الزواج والإرث).

إن انقسام اللبنانيين الأساسي منذ قرنين كان موضوعه تحالفات البلاد مع الخارج. ولايزال هذا الانقسام اليوم يشكل نقطة التباين المحوري الأكثر تأثيراً التي تقسّم الحساسيات السياسية إلى فريقين كبيرين متعارضين: فريق مؤيدي التحالف الوثيق مع الدول الكبرى الغربية، وفريق مؤيدي التحالف مع الدول الكبرى الإقليمية (في الماضي كانت السلطنة العثمانية، ثم تبعتها مصر ومن بعدها المملكة العربية السعودية وصولاً إلى سوريا أخيراً).

فالحساسية السياسية الأولى تستند إلى الدور الرئيس الذي أدّته الدول الكبرى الغربية في التقدّم الثقافي والاقتصادي في لبنان، وإلى الحماية التي أمّنتها هذه الدول الكبرى للمسيحيين، ما سمح للبنان بأن يفلت من إمكانية الاندماج في وحدة جغرافية عربية أوسع نطاقاً (مثل سوريا)، وحدة ما كانت لتؤمّن له هذا المستوى من العيش والتطور. أما الحساسية الثانية، فترى بالعكس أن لبنان غالباً ما استُعمل أداة في يد الدول الكبرى الغربية بهدف سلخه عن محيطه العربي، وتحويله إلى قاعدة لتأثير السياسة الغربية في المنطقة، هذه السياسة التي غالباً ما أظهرت العداء لمصالح البلدان العربية المجاورة.

وبما أن الغرب يدعم المطامع الإسرائيلية في المنطقة، يزداد حذر هذه الحساسية الثانية منه، خصوصاً أنها لا تؤمن بإمكانية العيش بسلام مع دولة إسرائيل التي كانت ولاتزال تسعى إلى زعزعة الاستقرار في لبنان. فبين العام 1969 (تاريخ الاعتداء الإسرائيلي الكبير الأول على مطار بيروت) والعام 2000 (تاريخ الانسحاب من الجنوب بعد 22 عاماً من الاحتلال)، أذاقت إسرائيل لبنان مرَّ العيش فكان أن مارست حق الاقتصاص منه بشكل مبالغ فيه وفي غير محله.

في المقابل، تعتبر الحساسية الأولى أنه لا ينبغي لوم الغرب وإسرائيل على كل مآسي لبنان، لأن السياسات المتناقضة غير المتناسقة التي مارستها البلدان العربية مسؤولة عن مآسي المنطقة، مثلها مثل السياسة الغربية، إن لم يكن أكثر. وفي الأحوال كافة، تعتبر

هذه الحساسية أن لبنان قدّم ما يكفي من التضحيات في سبيل القضية الفلسطينية ومحاربة إسرائيل. كذلك، تعتبر هذه الفئة أن عدداً كبيراً من البلدان العربية يقيم علاقات مع إسرائيل، وتالياً، فما من سبب وجيه للاستمرار في إخضاع لبنان لمتطلبات محاربة إسرائيل. بالنسبة إلى هذه الحساسية، لربما يكمن الخطر المحدّق بلبنان في جيرانه العرب وفي إيران أكثر مما يكمن في إسرائيل. وعلى العكس، تستمر الحساسية الثانية في تركيزها على الخطر الإسرائيلي ولا تعتبر أن سوريا، أو مصر على أيام ناصر، تشكلان خطراً على استقلال لبنان.

هل من الممكن أن تتصالح هاتان الحساسيتان المتناقضتان في السياق الحالي حتى نتمكن أخيراً من التخلص من هذا التباين المحوري القديم الذي حرم لبنان حتى الآن من هناء العيش باستقرار، ومن التمتع بسيادة كاملة تلغي كل لجوء إلى الخارج؟ في رأينا، هذا هو التحدي الفعلي الذي يواجهه اليوم شباب لبنان الذي يترتب عليه بناء لبنان جديد. وهذا التحدي كبير، خصوصاً أن السياسة الأميركية في المنطقة منذ اجتياح العراق، تسبّب تبايناً محورياً حاداً في الرأي العربي. فمن جهة، نجد من يقبلون بمنطق الهيمنة «الديموقراطية» الذي تعتمده واشنطن، ويتوقّعون الكثير من الحكومة الأميركية من أجل المساعدة في الإصلاح السياسي والاقتصادي في المنطقة. ومن جهة أخرى، نجد من يرفضونه رفضاً قاطعاً إن كان باسم القومية العربية أو القومية الإسلامية أو حتى معاداة الإمبريالية العلمانية التي تغذيها

التقاليد الفكرية الغربية. اليوم وقد تخلّص لبنان من الهيمنة السورية، عاد ليكون منبراً يرجّع صدى هذا التباين المحوري الذي طبعه وسبّب له الكثير من المآسي. وفي هذا الإطار، صار حزب الله تجسيداً للمقاومة الإقليمية ضد النظام الأميركي الإسرائيلي الذي يسعى جاهداً لإعادة قولبة هذه المنطقة. وفي المقابل الولايات المتحدة وأوروبا تريدان أن يبرهن «ربيع» بيروت وتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 1559، صواب سياستهما في المنطقة.

فلنوضح فوراً هنا أنه ما من حل سحري للمأزق الذي يأسرنا وللظروف الإقليمية المزعزِعة التي عدنا نعيش فيها. ولكن، إذا لم ينجح الجيل الجديد في تخطي هذا المأزق، ستكون مهمته في بناء لبنان جديد وأفضل، مهمة في غاية الصعوبة. وفي المقابل، من أجل إطلاق عملية تخطي التباين المحوري، لا بد من اعتماد قواعد الحيطة والحذر من جهة، ومن جهة أخرى، لا بد من استعادة ميراث فكري عظيم أهملناه، وحري بنا أن نستلهم منه لنخرج من المأزق الحالي.

ما معنى الحيطة؟ الحيطة تعني أولاً ألا نكرّر تجربة الحروب «من أجل الآخرين»، لا سيما الحرب الإعلامية المستعرة حول السياسة الأميركية في المنطقة. وليس من شأن وسائلنا الإعلامية المكتوبة والمقروءة والمسموعة، ولا من شأن مفكّرينا، أن يتحوّلوا إلى مروّجين للسياسة الأميركية. فالوطنية الوحيدة الذكية والمناسبة هي تلك التي تسعى إلى حماية لبنان من رياح الزعزعة التي تعصف

في المنطقة. وبشكل خاص، يجدر بالسلطات الروحية المسيحية أن تحجم عن دخول الحلبة السياسية اليومية، فتخصّص مقامها المعنوي لصون الحريات واستقلال لبنان بعيداً عن أي تدخّل، عربياً كان أم غربياً. ولكن، لم يشهد تاريخ الطائفة المارونية يوماً هذا التعاطي الكبير واليومي للكنيسة في الساحة السياسية المحلية، من دون أن تتوخى الحذر من المناورات الملتوية التي تُنفَّذ على هذه الساحة، ولا مِن إمكانية أن يحوّل الآخرون مقام البطريركية المارونية إلى أداة يستعملونها. الحيطة تعني أيضاً ألا نوصم بعضهم أشراراً، ونعلن بعضهم الآخر قديسين. فالسذاجة والتهور والشغف الأعمى ما هي إلا مقوّمات الكارثة في السياسة، وقد ذقنا طعمها مراراً وتكراراً في تاريخنا الحديث.

الحذر السياسي المدعوم بالشجاعة الفكرية، هذا ما علّمنا إياه ميراثنا الفكري والروحي المهمَل اليوم. وإذا كان لبنان ينشد البقاء وتأمين استمرارية حرياته، يتعيّن عليه أن يتخطى نفسه في الذكاء، أن يكون رسالة عالمية الأهداف، رسالة عقلانية الطابع، في منطقة من العالم ترى نفسها، أكثر من أي وقت مضى، موضع المطامع والشهوات الجيوسياسية، والمادية، والدينية. وتجاهل هذه المعطيات في تاريخنا، كما فعل الكثير من رجال السياسة أو المفكّرين اللبنانيين منذ أربع سنوات، إنما هو الطريق الحتمي إلى الكارثة. فإذا تخلى لبنان عن دوره كمدافع عنيد عن قضايا العدالة والسلام والتقدم، فلن يسمع أحد صوته بعد الآن، فيستحيل أداة في أيدي من هم أقوى وأغنى منه.

على هذا الأساس، واجب لبنان الأول هو ألا ينسى أنه مسيحي ومسلم على حد سواء وبالعمق نفسه. فهو متجذّر في أسس المسيحية في الشرق، أسس نسيها الغرب المسيحي منذ زمن بعيد. وتالياً، يجب أن تكون القدس (المسيحية والمسلمة) تماماً كما روما، محط أنظاره. فمصير المسيحية في الشرق رهنٌ بوجود مسيحية حرة ومزدهرة في القدس، فيما ستنتج تهدئة الفورات الإسلامية هي أيضاً عن تحرير المسجد الأقصى، ثالث الأماكن المقدسة في الإسلام. وبعد أن استفاد لبنان من سرعة تطبيق القرار 1559 في شقّه المتعلق بسوريا، يجب أن يلحّ الآن على تطبيق قرارات الأمم المتحدة الأخرى ومبادئ القانون الدولي المتعلقة بالمنطقة بالسرعة نفسها، لاسيما تلك التي تخص فلسطين أو احتلال إسرائيل لأراضٍ سورية.

وبعد، صحيح أن قانون الانتخابات مهم، ولكن بدل أن نناقشه ونتخاصم بشأنه اليوم في حين كان يجدر بنا التفكير فيه سابقاً، فلنركز اهتمامنا على العمل بشجاعة على الخطاب اللبناني الفلسفي والأخلاقي والسياسي. ولهذه الغاية، مهمتنا الأكثر إلحاحاً اليوم هي إعادة مكانة ميراثنا الفكري الذي حدّد رسالتنا الطليعية في المشرق العربي وسمح لنا بأن نكون موجودين، مبدئياً على القليل، ككيان سيد وحر. وحده الاعتماد الصارم لمبادئ العدالة والسلام والحوار في خدمة مثال أعلى يرفض كل أشكال الهيمنة الغربية، أو الشرقية، أو الصهيونية، كفيلٌ بأن يجعلنا نتخطى التباين المحوري الحاد الذي

يمزّقنا منذ الاستقلال ويشلّ وجودنا. فإذا نجح شباب اليوم في تحقيق هذه الغاية، سيسهل كثيراً حلّ المشاكل المتعددة الأخرى من دون اللجوء إلى الخارج. وبذلك، سيشقّ الشباب أيضاً طريقاً جديدة تَخرج المنطقة عبرها من انحطاطها وعذابها.

في حال لم ننجح في تخطي التباين المحوري، ستستمر التجاذبات المتناقضة التي تهزّ المنطقة في تمزيق لبنان. وكل بناء لِما سيأتي، يفرض علينا أن نحدّد المبادئ الفلسفية والأخلاقية التي ننوي بناء المستقبل عليها. فلا إمكانية لإطلاق أي ورشة بناء من دون أسس قوية ثابتة. ولا حلول بسيطة في هذا المجال إلا حلّ القبول بأن تكون القرارات المتعلقة بمصيرنا ومستقبلنا في يد آخرين يستعملون الطوائف والطائفية أدوات لبسط سيطرتهم. أما الحل الصعب فهو أن نسترجع مهمة لبنان الأولى، أو «رسالته» على حد قول قداسة البابا يوحنا بولس الثاني. خيار الحلّ السهل يدعونا إذاً إلى الاستمرار في الانسياق وراء الهيمنات الخارجية والمناورات الملتوية المنحرفة التي يقوم بها ممتهنو سياسة التسييس والطائفية. وعلى من يقع هذا الخيار الجوهري؟ على الجيل الجديد طبعاً، بما أن الجيل القديم رهينة عجزه وأسير ماضيه.

الباب الثاني

تفاعلات أزمة 2005

الفصل الأوّل

الشرق الأوسط ولبنان في غمرة المتغيّرات المتسارعة[1]

مقدمة: نظرة باردة وحيادية للمشهد الشرق الأوسطي واللبناني

إن تناول قضية الشرق الأوسط ووضع لبنان الصعب فيه من الأمور المعقدة والحساسة. فتاريخ الشرق الأوسط الحديث وأوضاعه المضطربة ومصيره المستقبلي المجهول من الأمور التي تثير العواطف الجارفة والمواقف المتشنجة. ولذلك، فإن مهمة المشاهد الحيادي ليست بالسهلة، وأية وجهة نظر في المتغيرات المتسارعة التي تشهدها الساحة الشرق أوسطية قد تثير حتماً غضب بعضهم ولا يمكن بالتالي تحقيق إجماع في الرأي.

(1) محاضرة أُلقِيَت في جامعة الروح القدس، الكسليك بمناسبة افتتاح السنة الجامعية 2004–2005.

لهذا السبب، يجب القيام بالنظر إلى الأمور الشرق أوسطية آخذين في الاعتبار الرؤى والنظرات المختلفة التي يمكن من خلالها أن تقيّم مجريات الأحداث التي هي في معظم الأحيان مأسويّة الطابع ولا تبشّر بمستقبل أفضل. ولذلك يجب أن نعدّد ونصف مواقف ومبادىء الأطراف التي تعمل في صناعة الأحداث في منطقتنا، وأن نبرز التناقضات بين الأطراف المختلفة.

وبناء على هذا الاستعراض سنتمكن بوضوح أكبر أن نحدّد موقع لبنان في التغييرات الجارية وما يمكن أن نفعله كلبنانيين من أجل تجنّب المزيد من المآسي في بلدنا لبنان. وهذا أيضاً ليس بالسهل نظراً لتعدد الأهواء السياسية في لبنان ونبرتها العالية والتناقض في ما بينها، وهذا ما درجت العادة على تسميته «التعددية» أو «المجتمع التعددي» الذي يُفترض أنه يميّزنا عن المجتمعات العربية الأخرى.

ومما لا شك فيه أنه في إطار محاضرة واحـدة لا يمكن أن نستعرض الأوضاع والمواقف بتفاصيلها الدقيقة. إنما سنسعى إلى رسم لوحة تعطي فكرة واضحة عن أهم التحديات التي تواجه منطقتنا وبلدنا الحبيب لبنان الذي ليس هو جزيرة نائية عن التموجات والزلازل العنيفة التي تهز المنطقة، ولذلك يصعب عليه دوماً الشعور بالطمأنينة والبحبوحة.

أولاً – المنظور الغربي لمنطقة الشرق الأوسط وتطوراته

لقد كرّست جزءاً هاماً من مؤلفاتي التاريخية حول المنطقة

لسبر غور العلاقات المضطربة بين الشرق العربي وأوروبا والولايات المتحدة. وإنني أعتقد أن مأساة العرب في المئة سنة الأخيرة أنهم لم يفهموا بعد ديناميكية الدول الغربية وطريقة اشتغال النظام الدولي الذي تسيطر عليه الدول الغربية منذ أن اكتشفت أوروبا القارة الأميركية ودخلت في سلسلة من الثورات المتواصلة الصناعية والتقنية والسياسية والفكرية الضخمة.

إن الثقافة الأوروبية ترى في منطقة الشرق الأوسط منطقة استراتيجية مركزية في الصراعات الدولية، وهذا لأسباب عديدة أسردها هنا بإيجاز شديد حسب التسلسل التاريخي.

الشرق الأوسط منبع الديانات التوحيدية

رأت الرومنطيقية الأوروبية خلال القرن التاسع عشر في منطقة الشرق الأوسط مخزوناً تراثياً ضخماً، فكرياً وحضارياً للثقافة الأوروبية، وبشكل خاص الوجه المسيحي لهذه المنطقة. إنما في المئة سنة الأخيرة أخذت أوروبا تنسى جذورها في المسيحية الشرقية وتتطلع إلى حلّ مشكلة العلاقات المسيحية - اليهودية التي عرفت تاريخاً مضطرباً ودموياً، توّج بمحرقة اليهود على يد النازيين خلال الحرب العالمية الثانية. وقد أيّدت أوروبا دوماً تطبيق فكرة إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين ووفرت له كل وسائل النجاح العسكرية والمعنوية. ولنذكر على سبيل المثال أن دولة فرنسا هي التي زوّدت إسرائيل بالسلاح النووي، وبأول سلاح جوي متطور.

إن هذا التطور أفقد بالتدريج أهمية دور لبنان في علاقات الشرق بالغرب كوسيط ثقافي وحضاري وموقعه المتميز للحوار المسيحي - الإسلامي.

وتجدر الإشارة إلى أن المشروع الصهيوني لم يكن في الأساس مشروعاً كاثوليكياً، بل كان مشروعاً بروتستنتياً، خصوصاً وأن اللاهوت البروتستنتي يعطي لعودة اليهود إلى «أرض الميعاد» معنى إسكاتولوجياً خاصاً كشرط لعودة المسيح إلى الأرض. وهذا العنصر اللاهوتي الهام ليس موجوداً، حسب علمي، في اللاهوت الكاثوليكي أو الأورثوذكسي.

أما اليوم، والساحة الدولية تشهد الهيمنة المطلقة للولايات المتحدة الأميركية، فإن النظرة البروتستنتية ذات النزعة السلفية المتشددة (التي تقرأ التوراة قراءة حرفية بدلاً من القراءة التاريخية والرمزية)، هي التي أصبحت مركزية في المنظومة الإدراكية للقيادة الأميركية حيث تحتل إسرائيل أولوية مطلقة في السياسة الأميركية في الشرق الأوسط. وهذه الأولوية تعني ما يلي:

- لليهود حق مطلق مبني على التورات في أرض الميعاد، ولذلك يجب غض النظر عن التوسع الاستيطاني في الأراضي المحتلة وعدم احترام قرارات الأمم المتحدة.
- يجب القضاء على أي نوع من المقاومة المسلّحة للشعب الفلسطيني أو لأنصاره في شعوب المنطقة لكي تستمر إسرائيل في استيطانها دون تحمل أي نوع من الضرر.

- إن العرب يرفضون وجود إسرائيل ليس لأنها دولة إستيطانية غاصبة، إنما لأنهم معادون لليهود كيهود. وربما كان رفع الشعارات الدينية في العشرين سنة الأخيرة في ممارسة المقاومة ضد إسرائيل تسهّل تبرير هذا الفهم المشوّه في الموقف الغربي.
- لا يمكن الإنكار العلني لحق الشعب الفلسطيني في الوجود ولذلك لا ضير في إطلاق التصريحات والخطط ومسارات السلام التي تقر بهذه الحقوق، إنما عملياً هذه الوعود لا تجد طريقها إلى التنفيذ، وذلك من وعد بلفور إلى خارطة الطريق.

ويمكن أن نضيف هنا بأن التجربة الأوروبية والأميركية التاريخية هي مليئة بعمليات الإبادة الجماعية (الهنود الحمر في أميركا الشمالية والشعوب المحلية في أميركا الجنوبية)، وعمليات التهجير القسري كما حصل في أوروبا لعدة شعوب أو مجتمعات إبان الحربين العالميتين؛ هذا إضافة إلى التهجير القسري الذي حصل خلال الحروب الدينية في أوروبا بين البروتستانت والكاثوليك أو الخروج القسري للعرب والبربر من الأندلس. في نهاية المطاف، لا يفهم في العقلية الغربية، رفض العرب التنازل عن الأراضي الفلسطينية وتوطين الفلسطينيين في البلدان المجاورة ممّا يؤمن في نظرها «سلاماً» في المنطقة، وتالياً تهدئة إسرائيل لأنها تكون قد هيمنت بشكل نهائي على جميع الأراضي التوراتية، وهي – حسب هذه النظرة – من حقها المثبّت في التوراة.

الشرق الأوسط أكبر مخزون طاقة في العالم

لا حاجة هنا إلى التوسع في الشرح، فالنفط منذ اكتشافه وتحويله إلى إحدى أهم دعائم النشاط الاقتصادي العالمي كان سبباً لعدم الاستقرار والانقلابات العسكرية والسياسية في المنطقة وإثارة مطامع الدول الكبرى. ومما لا شك فيه أن دوافع السياسة الأميركية في المنطقة وإنزال جيوشها فيها بحجج مختلفة هو دليل قاطع عن رغبتهم في السيطرة على منابع النفط.

الموقع الاستراتيجي في الشرق الأوسط بين القارات الثلاث

هنا أيضاً لا حاجة إلى التوسع في هذه النقطة، فالشرق الأوسط هو في الوقت ذاته المدخل والرابط الجغرافي الطبيعي لثلاث قارات: أفريقيا، آسيا، أوروبا، ومن يسيطر على الشرق الأوسط يتحكّم بشبكة المواصلات إلى هذه القارات الثلاث.

ثانياً- المنظور العربي للتخلّف والانحطاط: الاختلاف المتواصل

لا بد هنا أيضاً من الإيجاز الشديد على الرغم من تعقيد وتفرعات المواقف العربية المتناقضة من قضية أصبحت مزمنة: لماذا تقدّم الآخرون وتخلّف العرب والمسلمون؟ ويمكن تلخيص المواقف بالنقاط التالية التي لا تُشبع الموضوع غناه.

- **مدرستان فكريتان متناقضتان**

انقسم العرب باكراً عند بداية اهتزاز السلطنة العثمانية بين مؤيد للغرب ورافض له. وتميّز العرب إجمالاً بمدرستين فكريتين: الأولى تطلب وحدة العرب واستقلالهم عن العنصر التركي والانفتاح على الثقافة الغربية والقيام بالإصلاحات المستوحاة من مبادىء الثورة الفرنسية وحقوق الإنسان، والأخرى تطالب بالحفاظ على وحدة المسلمين وتضامنهم في خضم الهجمة الاستعمارية الأوروبية على ديار المسلمين من الهند إلى الأطلسي.

- **المناكفات بين الأقطار وسياسة المحاور**

تغلّبت المدرسة الأولى بعد انهيار السلطنة العثمانية، غير أن الأقاليم العربية التي تحررت من السلطنة العثمانية وقعت في قبضة الدول الأوروبية ولم تتمكن من التوحّد، بل بدأت المناكفات بين الأنظمة العربية الجديدة وتكوّنت بعض المحاور المتخاصمة بين الأقطار العربية.

- **الراديكالية الوحدوية وفشلها**

تطورت القومية العربية نحو راديكالية وحدوية وعلمانية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، خصوصاً تحت تأثير شخصية جمال عبد الناصر الكبيرة واستجلاب حزب البعث العربي الاشتراكي لجماهير عريضة من العرب في معظم الأقطار العربية. غير أن التشتت والتشرذم ميّزا مجدداً الحياة السياسية العربية سواء

بين الناصريين والبعثيين أو داخل كتلة البعثيين، ومما زاد الطين بلّة الهزيمة العسكرية المصرية - السورية والأردنية عام 1967. وقد انقسم العرب أيضاً انقساماً عميقاً بين الموالاة للاتحاد السوفياتي أو الموالاة للولايات المتحدة.

- **الصحوة الإسلامية وظروفها وأبعادها**

بعد هذه الهزيمة بدأت تظهر معالم ما سُمّي «بالصحوة الإسلامية» كبديل لقومية عربية مُنيت بهزيمة تاريخية ضخمة على جميع الأصعدة. وقد نمت هذه الصحوة بسرعة البرق تحت تأثير عوامل عديدة، نذكر منها بشكل خاص السياسات الأميركية لمكافحة الشيوعية وتأييد الولايات المتحدة لحركات التشدد الديني وإعادة إبراز الهويات الدينية على حساب مفهوم الدولة - الأمة العلمانية الطابع النابعة من المنظومة السياسية لفلسفة التنوير ومبادىء الثورة الفرنسية.

وقد أتت الطفرة النفطية في بداية السبعينيات لتعطي المملكة العربية السعودية، وهي الدولة الراعية للسلفية الإسلامية الأكثر تشدداً (الحركة الوهابية)، الزخم والوسائل المادية لتصدير السلفية الإسلامية في كل الدول العربية والإسلامية. وأنشأت المملكة، بالمشاركة مع دولة باكستان التي بدأت تطبّق الشريعة الإسلامية بالقمع والعنف بعد حصول انقلاب عسكري فيها، مؤتمر الدول الإسلامية الذي تولّى مهمة إعادة «أسلمة» (حسب التعبير الدارج في الأدب الاستشراقي الغربي) مجتمعات العالم الثالث التي فيها أغلبية إسلامية أو فيها جاليات إسلامية.

ومن اللافت للنظر أن الدول الغربية قد هللت لهذا التطور وأصبحت توفر الملجأ وقواعد الانطلاق لكل الحركات الإسلامية في قلب العواصم الأوروبية نفسها، ذلك أن نتيجة الصحوة الإسلامية كانت نسيان مبادىء القومية العربية الراديكالية الطابع والمعادية للاستعمار واستنزاف العرب في حروب ضد الاتحاد السوفياتي والمعسكر الشيوعي والأحزاب الشيوعية المحلية. فبدلاً من التركيز على تحرير فلسطين، أصبحت الدول العربية، والعرب والمسلمون في جميع أقطار العالم، يُستنفرون لتحرير أفغانستان أو البوسنة أو كوسوفو أو الشيشان.

ولم ينقلب هذا الاتجاه الغربي إلا بعد أحداث 11 أيلول حيث بدأت الولايات المتحدة باستبدال العدو التاريخي القديم، أي الشيوعية، بعدو جديد ألا وهو الإرهاب الإسلامي مّما أدّى إلى قفزة نوعية هائلة في نشر هيمنة الولايات المتحدة العسكرية والسياسية على العالم.

- **الغزو الأميركي للعراق واستمرار الانقسام**

استمر الانقسام العربي بعد غزو العراق بين المؤيدين للهجوم الأميركي، القابلين للطروحات الغربية حول أسباب انحطاط وعجز العرب في النظام الدولي، وبين الرافضين له. وإذا كان الرأي العام يميل إجمالاً إلى رفض مبدأ الغزوات، فالحكومات، باستثناءات قليلة جداً، لا تعارض هذه الفكرة. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة معينة، إنما هامة من

الرأي العام ولو أنها تمثّل أقلية، ليست بعيدة عن الطروحات الغربية التي ترى أن كل أسباب التخلّف والانحطاط والعنف كامنة في المجتمعات العربية نفسها، وهي تالياً ليست ناتجة من العوامل الخارجية المختلفة، وممارسات الولايات المتحدة وإسرائيل في المنطقة.

- **العجز العربي في فهم العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة**

أما غالبية الرأي العام العربي والحكومات العربية، فهي لاتزال تؤمن بشكل ساذج بأن حفنة من اليهود في العالم الغربي هي المسيطرة على السياسة الأميركية ولا ترى المحتوى الديني - التوراتي الكائن في الثقافة الأميركية وفي السياسة الأميركية ذاتها، الأمر الذي يفسّر هذا التلاحم بين أميركا وإسرائيل. هذا الأمر يفسّر أيضاً العجز العربي أمام تعاظم الاستيطان، إذ إن الحكومات العربية تتوهم بأن الموالاة لأميركا من شأنها التخفيف من التأييد الأميركي لإسرائيل، بينما في الحقيقة أنّ هذا الموقف يزيد الحكومة الأميركية إصراراً على تأييد إسرائيل والاستيطان نظراً لغياب أية معارضة عربية حقيقية وأي مساس للمصالح الأميركية في الدول العربية. ولذلك تعتبر الحكومة الأميركية بأنها يمكن أن تستمر في موقفها دون التعرض لأي أذى في مصالحها الوطنية.

ثالثاً- المنظور اللبناني

مسكين لبنان. لقد حلم أحلاماً كبيرة من وراء شعرائه مثل جبران خليل جبران وشارل قرم وسعيد عقل، وكذلك من وراء بعض

المفكرين والسياسيين المتبصرين كالشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح ويوسف السودا وميشال زكّور والشيخ محمد الجسر والشيخ عبد اللّه العلايلي والدكتور حسن صعب، إلى آخره من هذه الأسماء التي نفتخر بها.

- **الأحلام والفشل في التغلّب على وضع الدولة الحاجز**

كان الحلم يعبّر عن طموح كبير ويعكس محاولة خروج لبنان من وضعه كدولة «حاجز» (Etat tampon) بين التيارات المختلفة التي تمزّق منطقة الشرق الأوسط، من ألوان مختلفة من العروبة العلمانية الوحدوية، ومن ألوان الحركات الإسلاموية، والصهيونية، وتيارات ترسيخ الكيانات القطرية، وتطوير قوميات قطرية؛ هذا إضافة إلى وقوع لبنان في مأزق الوجود الصعب، ذي الطبيعة الحاجزية، بين الشرق والغرب وبين المصالح الغربية بكل أبعادها ومصالح أمة عربية مفقودة ومجزأة بين دول قطرية تنفر كل واحدة منها من الأخرى.

فقد كان الميثاق الوطني وما تلازم به من حوار إسلامي - مسيحي راقٍ على منبر الندوة اللبنانية، يمثّل محاولات، أكاد أقول اليوم إنها كانت يائسة، لتخطي التناقضات الحادة بين الشرق الغرب. فالصراع كان صراعاً لا رحمة فيه نظراً لما استعرضناه سابقاً. وبالرغم من الجهود المكثّفة التي بذلها لبنان في السنين الأولى من الاستقلال للتوفيق بين الشرق والغرب، وبين الأقطار العربية في ما بينها، خصوصاً بين تلك التي كانت تتودد إلى الغرب ولا ترى خلاصاً إلا عبر التعاون

المطلق معه، لا بل الانصياع إليه، وبين تلك الدول التي كانت توالي الاتحاد السوفياتي والمعسكر الشيوعي. بالرغم من ذلك وقع لبنان فريسة هذه الصراعات مرةً أولى عام 1958، ومن ثم مجدّداً ما بين 1975 و1990 على أثر عدم إتمام التجربة الشـــهابية وحدوث الفشل العربي العسكري وبروز المقاومة المسلحة الفلسطينية.

وصفت في أحد كتبي بعنوان «مدخل إلى لبنان واللبنانيين» التاثيرات المتعددة، الفكرية والثقافية، التي استولت على النخبة السياسية والفكرية اللبنانية وجعلتها فرقاً متنافرة متناحرة مستعدة لتدمير البلاد بغية البرهان على صوابية كل منها. وقد كانت فترة الاستقلال الأولى نوعاً من المعجزة في تاريخ دموي طويل، بدأ عام 1840 وأسس لنظام «دولة الحاجز» حيث تمّ تكريس وجود الطوائف اللبنانية كقاعدة وأساس للنظام السياسي، ممّا حوّل الطوائف اللبنانية من مؤسسات روحية ودينية إلى دعائم أساسية وأجسام سياسية الطابع لنظام طائفي أصبح يعيد إنتاج نفسه من جيل إلى آخر. وقد أُدخلت الطوائف اللبنانية في شبكة المصالح السياسية للدول الغربية أو للدول الشرقية الهامة. وبذلك خسر لبنان عبقريته عبر فشل مشروع بناء الدولة التي تجمع كل التناقضات وتهذبها وتروضها لكي لا تنفجر فوق أرضه.

- **اتفاق الطائف تكرار للتسويات الطائفية المختلفة تحت رعاية دول كبرى.**

يمثّل اتفاق الطائف آخر عملية إعادة إنتاج للنظام الطائفي برعاية

دولية، كما كان في الماضي بالنسبة إلى نظام القائمقاميتين ونظام المتصرفية والانتداب الفرنسي. وقد انحرف تطبيق هذا الاتفاق لأن الدول الراعية (المملكة السعودية والولايات المتحدة)، في إطار حرب الخليج لتحرير الكويت، قررت أن تمنح سوريا اليد الكبرى في السهر والإشراف على شؤون اللبنانيين، ولذلك خلقت مفهوماً جديداً في القاموس السياسي والدولي ألا وهو «العلاقات المميزة» التي يجب أن تسود في العلاقة بين لبنان وسوريا، وهو مفهوم ملتبس لا يتفق في نظرتي مع عضوية لبنان في الجامعة العربية حيث يجب أن يكون بين كل الدول العربية علاقات مميزة وتضامنية.

هذا إضافة إلى أن نص الاتفاق الذي أُدخل في الدستور بحرفيته يحتوي على التباسات دستورية عديدة، فهو يقسّم السلطة التنفيذية نفسها على أساس طائفي بين رئيس ماروني بصلاحيات محدودة للغاية ورئيس وزراء سنّي بصلاحيات موسّعة، أنيطت مبدئياً بمجلس الوزراء، إنما في نهاية التحليل أصبحت تعتبر جزءاً من صلاحيات الطائفة السنية في لبنان. كما نص الاتفاق على تقوية صلاحيات رئيس المجلس النيابي.

وقد أدى هذا التشرذم في توزيع الصلاحيات الدستورية وعدم توضيحها في صياغة قانونية مناسبة إلى ضرورة تدخل طرف غير لبناني في الحياة الدستورية اللبنانية للوقوف كحكم في حل النزاعات التي لا بد من أن تنشأ عند ممارسة كل قطب دستوري للصلاحيات المنوطة به.

ونظراً لما احتواه اتفاق الطائف بالنسبة إلى «العلاقات المميزة» بين لبنان وسوريا، وضمن الظروف الإقليمية المذكورة التي منحت سوريا حق الإشراف على لبنان كثمن لاشتراكها في التحالف العسكري ضد العراق لتحرير الكويت، فإن الحَكَم لا بد أن يكون سورياً. وقد نتج عن ذلك عدم توازن في العلاقات بين البلدين، إذ إن الأقطاب السياسيين اللبنانيين المتعددين أصبحوا يتنافسون في المطالبة بالتدخل السوري في الشؤون اللبنانية، وأحياناً في أصغر التفاصيل، بدلاً من أن يتفق الأطراف بعضهم مع بعض حول كيفية تطبيق النصوص الدستورية الجديدة.

ويقول الرئيس الحسيني، وهو من الشخصيات اللبنانية المرموقة التي أسهمت إسهاماً كبيراً في وضع اتفاق الطائف، بأن النصوص الدستورية الجديدة الناتجة عن الاتفاق ليست سوى المبادىء العامة للدستور اللبناني مع بعض التوضيحات والتنقيحات بغية إعادة تكوين الدولة اللبنانية بشكل واضح وإزالة أي التباس في صوغ بنود الاتفاق ومبادئه وطرق تطبيقه.

غير أن الحكومات المتتالية منذ التعديل الدستوري لم تقم بهذا الجهد، ذلك أن تطبيق الاتفاق لم يكن سليماً منذ الأساس لأن البلاد دخلت في نوع جديد من حكم الميليشيات المتحالفة مع قوة المال، مما أنتج نظام المحاصصة في ممارسة الحكم الذي يشكو منه الجميع دون أن تتمكن البلاد من التخلص منه. ويذكر الرئيس الحسيني،

وأنا أشاطره الرأي في ذلك، بأن اتفاق الطائف انحرف ليصبح تطبيقاً للاتفاق الثلاثي الذي تم وضعه سنة 1985 في دمشق بين الميليشيات الثلاث الرئيسة حينذاك، أي القوات اللبنانية وحركة أمل وميليشيا الحزب الاشتراكي التابع للسيد وليد جنبلاط. ومما زاد الطين بلّة في مثل هذا التطبيق المنحرف أن القوات اللبنانية التي كانت ركناً أساسياً من الاتفاق الثلاثي أُخرجت من الساحة السياسية اللبنانية بالرغم من موافقتها على اتفاق الطائف دون أن يعلم أحد الأسباب الحقيقية لما حصل، وهذا الأمر خلق مشكلة الفراغ في التمثيل المسيحي.

- **الانقلابات المتتالية في موقف الولايات المتحدة من لبنان منذ 1976.**

وفي الحقيقة أن وضع لبنان الإقليميمنذ اتفاق الطائف ظل وضعاً مكبّلاً ومشوّهاً كما كان الحال سابقاً، سواء نظرنا إلى التاريخ اللبناني المعاصر منذ فتنة 1840–1860 أو نظرنا إلى وضعه منذ انفجار الأحداث الأليمة عام 1975. فبلدنا دولة حاجز (Etat tampon)، كانت ولا تزال أراضيه مساحة رمزية هامة لتناحر القوى الإقليمية والدولية، كما أن طوائفه بأهوائها السياسية المتنافرة ووجودها في شبكات النفوذ الإقليمية والدولية المتناحرة في الساحة الشرق الأوسطية، هي الوسيلة لتدخل هذه القوى في الشؤون الداخلية.

وأكتفي هنا بالتذكير بأن الولايات المتحدة وحلفاءها في المنطقة كانت قد وضعت لبنان تحت الوصاية السورية ابتداءً من عام 1976

مما سمح للجيش السوري الدخول إلى لبنان؛ ثم تغيّرت الظروف بعد توقيع اتفاق كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل واستبعاد سوريا من التسوية الإقليمية، فتمّ السعي إلى إدخال لبنان مجدداً في فلك أميركي مباشر لكي يوقع لبنان اتفاقية سلام مع إسرائيل. وهذا ما حصل بين 1978 و1985 حينما أصبحت الولايات المتحدة وإسرائيل، بمساندة الدول العربية الحليفة لأميركا تعمل لوضع لبنان تحت وصايتها. وقد انقلب الوضع مجدداً ما بين 1985 و1990 ولظروف إقليمية متغيّرة، أعادت الولايات المتحدة لبنان إلى الوصاية السورية بالرغم من سعي فرنسا وبعض الدول العربية إخراج سوريا من لبنان، عسكرياً عبر محاولة الجنرال عون في «حرب التحرير» التي كلّفت لبنان ثمناً غالياً، دفعه بشكل خاص المسيحيون الذين كانوا قد راهنوا في السابق على التحالف الأميركي - الإسرائيلي لإخراج الفلسطينيين والسوريين من لبنان، ثم راهنوا عبثاً على فرنسا والعراق (قبل غزو الكويت) وبعض البلدان العربية (ضمن إطار اللجنة العربية السداسية) لتأييد «حرب التحرير» وتأمين الانتصار.

رابعاً: التطورات الآنية منذ 11 أيلول 2001

شهدت ساحة الشرق الأوسط منذ أحداث 11 أيلول 2001 تطورات دراماتيكية هائلة يمكن تلخيصها بالشكل التالي:

- **غزو أفغانستان والعراق**

قامت الولايات المتحدة بغزو كل من أفغانستان والعراق بحجة مكافحة الإرهاب. وإذا كان لغزو أفغانستان مبرراته المنطقية وتالياً شرعية مقبولة في الرأي العام العالمي وإلى حد ما العربي، فإن غزو العراق أثار غضباً شديداً عالمياً وعربياً، وأثار إدانة واضحة من الحبر الأعظم. هذا مع الإشارة إلى أن بعض الأقطار العربية لم تمانع هذا الغزو، بل قدّمت تسهيلات عسكرية. وقد كانت الدول العربية المؤيدة للغزو تبرر موقفها بطبيعة النظام العراقي القمعي وقبول المعارضة العراقية في الخارج بغزو البلاد من قبل دولة عظمى لإزاحة الديكتاتور المكروه لدى شعبه.

وقد أساءت الولايات المتحدة التصرف خلال الغزو وبعده تجاه الشعب العراقي، فقد سمحت بسرقة ونهب الممتلكات العراقية الثقافية والأركيولوجية، وكذلك حرق ونهب كل الوزارات (باستثناء وزارة النفط). وأخيراً قامت بتسريح الجيش وكل أجهزة الأمن والشرطة، فأدى ذلك إلى حالة من الفوضى العارمة. وقد تمركزت القوات الأميركية في قلب المدن العراقية بدلاً من التمركز خارجها، مما أشعل فتيل مقاومة شرسة في عدد كبير من المدن.

أضف على ذلك أن طريقة إدارة البلاد سياسياً أصبحت وبشكل سافر تعتمد الأسلوب الطائفي في التمثيل وتوزيع المناصب السياسية. وقد دخل العراق من جراء ذلك في المجهول ولا يعلم أحد ما هو مصير الشعب العراقي والعلاقات بين طوائفه وأعراقه.

وفي هذا المضمار يجب ألا ننسى كلبنانيين ما وضعته دولة إسرائيل منذ زمن من خطط سرية أو علنية لتفتيت الكيانات العربية وجعلها دويلات مذهبية وعرقية. وأنا من القائلين بأن لبنان كان أول ساحة تجربة للإسرائيليين في تهديم كيان عربي وشرذمته إلى دويلات طائفية ومذهبية.

- **الانتفاضة الفلسطينية ومواصلة القضاء على حقوق الشعب الفلسسطيني**

لن أطيل الكلام هنا إنما من الواضح أن ما يحصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبشكل خاص إقامة الحائط الفاصل في الضفة الغربية وسجن الفلسطينيين في رقعة ضيقة، يعني عملياً تصفية الحقوق الفلسطينية. ولم تكن خريطة الطريق إلا ملهاة جديدة للفلسطينيين والعرب سمحت لإسرائيل باستكمال قضائها على القليل مما كان تبقى من الحقوق الفلسطينية.

ومن هذا المنظور، فإنه لا يمكننا بتاتاً كلبنانيين أو كعرب أن نعتبر أن إسرائيل هي دولة كسائر الدول يمكنها أن تعيش بسلام مع جيرانها. وبشكل خاص أنا لاأزال أعتقد بأن النموذج اللبناني في العيش المشترك مُستهدف من قبل إسرائيل لأنه نموذج يناقض كل طروحات الصهيونية والطروحات الأميركية حول حرب الحضارات. ولذلك أشاطر رأي من سبقني من كبار المفكرين اللبنانيين وآخرهم المرحوم الأب يواكيم مبارك بأن مجرد وجود لبنان هو تهديد للكيان الصهيوني. ومن هذا المنطلق، أنظر إلى القرار 1559.

خامساً: القرار 1559 لمجلس الأمن وأبعاده وتأثيره على مصير لبنان

أثار هذا القرار مواقف متشنّجة وحالات من التوتر السياسي ذات خطورة كبيرة داخل لبنان. وهذه إشارة مقلقة بأننا كلبنانيين لم نستخلص بعد العبر من تاريخنا المعاصر والدور المفروض علينا من القوى الخارجية، شرقية كانت أم غربية، بجعلنا ساحة صراع في الشرق الأوسط (أي دور دولة الحاجز).

وقد أساء الكثير فهم ما كتبته في مقال نُشر في جريدة Le Monde بتاريخ 14 أيلول 2004 حول هذا القرار. كما أثار المقال غضب بعض الذين تهجّموا عليّ بشكل شخصي دون السعي لإجابة منطقية لمحتوى المقال وتساؤلاته القلقة المشروعة نظراً لمعطيات تاريخ لبنان المعاصر. ويدلّ ذلك أيضاً على رفض التفكير المتأني في الانقلاب الذي يحصل الآن في وضع لبنان الإقليمي وما يمكن أن ينتج عنه من متاعب جمّة للبنان واللبنانيين.

- **إثارة مشاعر متأججة ومتناقضة**

لا يفيد في هذا المجال الاستسلام إلى شعور العداء تجاه سوريا وتحميلها كل مآسي الوطن والقبول الضمني بأن لا مسؤولية للبنانيين في ما تؤول اليه الأوضاع في بلدنا. فقبول النخبة السياسية اللبنانية منذ مئتي سنة بوضع لبنان كدولة حاجز وككرة تتقاذفها القوى الإقليمية

والدولية المتصارعة في المنطقة، لهو العامل الرئيس، في نظري، في استمرار هذا الوضع.

وليس القرار 1559 إلا مرحلة جديدة من تقاذف الكرة اللبنانية، إذ من الواضح أن الولايات المتحدة قررت فجأة إخراج لبنان من الفلك السوري الذي وضعته فيه عام 1990، بعد أن كانت قد وضعت لبنان في الفلك الإسرائيلي تحت رعايتها ما بين 1982 و1985. وكوني أرفض أن نكون كرة بين أيدي الآخرين، أكانوا من الغرب أو من الشرق، فإنني اتخذت موقفاً سلبياً واستفسارياً لموجبات قرار مجلس الأمن، وهو المجلس ذاته الذي كان قد بارك ببيان رئاسي اتفاق الطائف ومفهوم «العلاقات المميزة» مع سوريا.

ومن اللافت للنظر أيضاً أن هذا القرار يخلق سابقة خطيرة في استعمال معايير مزدوجة للقانون الدولي في الشرق الأوسط. فالتنديد بتمديد ولاية رئيس الجمهورية ثلاث سنين والسكوت عن الحكام العرب الآخرين الذين استمروا على سدّة الرئاسة عقوداً متتالية يشير، بما لا لبس فيه، أن موقف مجلس الأمن لا يمت بصلة إلى نية أخلاقية وحيادية في فرض المبادىء الديموقراطية بشكل متجانس على جميع دول المنطقة لتحسين وضع الشعوب العربية. بل إن الغاية الواضحة لهذا القرار هو إنشاء بلبلة داخل لبنان في العلاقات بين لبنان وسوريا.

وأنا أستغرب في الحقيقة أن اللبنانيين المعارضين بشدة للتمديد لا يبدون أية معارضة لبقاء الأطراف الأخرى الحاكمة في لبنان في

مواقع المسؤولية الدستورية ذاتها. فالمبادىء الديموقراطية في تداول السلطة تتطلب التغيير المنتظم لكل السلطات الدستورية وليس لواحدة منها فقط.

• الخيار الصعب بين الاستقرار وسلبيات النظام الحالي.

لن أدخل هنا في كثير من التفاصيل لإجراء تقييم لوضع لبنان منذ نهاية القتال في تشرين الأول 1990. وأعتقد أن الصورة ليست بالأبيض والأسود، وأنه لا يمكن إغفال الاستقرار الذي نعم به لبنان طوال هذه المدة وعودته إلى الوجود الفعلي في الساحة الإقليمية، خصوصاً بفضل التضحيات الجليلة التي قدّمت وبفضل السياسة الحكيمة للعهد الحالي من أجل تحرير الجنوب دون نشوب حالة اقتتال طائفي بعد إخراج الجيش الإسرائيلي كما في السابق، ودون الاضطرار إلى توقيع معاهدة سلام أو تقديم تنازلات للعدو الإسرائيلي.

وممّا لا شك فيه أن شوائب كبيرة ميّزت الحياة السياسية في لبنان، من نظام المحاصصة كما ذكرنا سابقاً، وميل السياسيين اللبنانيين إلى نقل خلافاتهم إلى القيادة السورية، إلى القمع غير المبرر والمُستهجن الذي تتعرّض إليه فئة من الشباب المسيحيين (من العونيين أو القوات اللبنانية)، وكذلك إقفال تلفزيون الـMTV ؛ هذا إضافة إلى النظام الانتخابي الشنيع الذي نعيش في ظلّه، وإلى تفشي الفساد وتكوين دين عام عملاق، والانخفاض الدائم في مستويات المعيشة، وتفاقم أزمة البطالة والتزايد المستمر في هجرة العنصر الشاب.

- **أسئلة مزعجة حول نتائج القرار 1559 وإمكانية نهوض لبنان من وضع الدولة الحاجز.**

أما السؤال الجوهري والمصيري فهو الآتي: ماذا تحضّر لنا الولايات المتحدة على أثر القرار 1559؟ وهل تريد حقاً الحكومة الأميركية أن يكون لبنان حرّاً سيّداً ؟ أم هل تنوي استعمال لبنان كورقة ضغط وابتزاز في مشاريعها الإقليمية التي لاتزال مبهمة للغاية خصوصاً، عندما نأخذ في الاعتبار ممارساتها في العراق وانحيازها المطلق لاستكمال الاستيطان الصهيوني الذي يقضي على ما تبقى من تعددية في أرض فلسطين المقدسة وحقوق الشعب الفلسطيني في العيش الكريم.

ويمكن أن نضيف على هذه الأسئلة سؤالاً آخر: على افتراض أن نيات الولايات المتحدة وإسرائيل في المنطقة هي نيات حسنة لا تهدف إلى تفتيت الكيانات العربية كما ذكرت سابقاً، فهل النخبة السياسية اللبنانية، بتكوينها التاريخي وتقاليدها الفكرية ونظرتها الأحادية الجانب إلى أمور الدنيا من خلال المنظور الطائفي وعلاقاتها الحميمة بالدول الهامة، شرقية كانت أم غربية، ستتمكن من إيجاد القاسم المشترك لتأمين استقلال حقيقي لهذا البلد دون وصاية أحد عليه؟

هذه هي الأسئلة الجوهرية التي يجب أن نطرحها بإصرار أمام أعيننا قبل الاندفاع الأعمى نحو تأييد القرار.

- **العواطف لا تصنع سياسة.**

وفي هذا الخصوص لا بد من التأكيد بأن الشعور المتأجج

والعواطف الجياشة، سواء بالكراهية من جهة أو بالمحبة والإعجاب المفرط من جهة أخرى،، لا تساعد على تكوين الموقف السياسي الرصين الذي يمكن أن يجمع اللبنانيين حوله بدلاً من تفريقهم؛ بل بالعكس، فاستبدال التفكير العقلاني بالعواطف الساخنة والتشنّج يؤدي حتماً إلى التفريق وإلى الأخطاء السياسية الكبرى كالتي حصلت مراراً في التاريخ اللبناني المعاصر. وإن تحميل الآخرين، بنمط متكرر ورتيب، مسؤولية تكبيل السيادة اللبنانية ومنع بلدنا من التمتع بحقوقه بشكل كامل وغير منقوص لا يكوّن أيضاً موقفاً سياسياً صائباً يمكن أن يُخرج لبنان من وضعه كدولة حاجز وكرة في أيدي الآخرين.

وفي نهاية التحليل، علينا، نحن اللبنانيين، أن نكسب بلدنا واستقلاله عبر نضال مشترك مبني على مبادىء لا غبار عليها، تتجمهر حوله نخبة سياسية جديدة تتخلص من التقاليد البشعة في استجلاب النفوذ الأجنبي والاحتماء به في حلبة الصراعات الداخلية. وإنني أعتقد أن هذه هي مهمة الجيل الشاب إذا قرر أن يخرج من دائرة الأفكارالمسبقة والإتباعية الجامدة التي تسيطر على أهواء اللبنانيين منذ أول فتنة بينهم في القرن التاسع عشر.

- **تحديد القضايا الرئيسة التي يجب الاتفاق حولها.**

ومن هذا المنظور، تُطرح قضية النظام الطائفي وإصلاحه إصلاحاً جذرياً، يبدأ بطبيعة الحال بالقانون الانتخابي وينتهي بسلسلة من الإجراءات القانونية الطابع الهادفة إلى فك الارتباط بين الطوائف

والحياة السياسية. وهذه قضية طويلة لا يمكن معالجتها في هذا الإطار.

إنما القضية الأكثر إلحاحاً هي الموقف من سوريا، ومن وضعنا كركن من أركان المحور الإيراني - السوري الذي أصبحت الولايات المتحدة تنظر إليه بشكل سلبي خصوصاً في إطار الجهود الغامضة لإعادة تنظيم منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا المضمار، سواء تعلّق الأمر بسوريا وعلاقتنا بها أو بأميركا وفرنسا وعلاقتنا بهما، فقد أصبح من الملحّ أن نعي أن الدول ليست جمعيات خيرية لمساعدة الدول الأخرى، بل هي تعمل فقط لما تراه مصلحتها في النظام الدولي.

وإذ لنا تقاليد في الانفتاح الثقافي على فرنسا والدول الغربية، فيجب أن تبقى في المجال الثقافي والعلمي وألّا تتحول إلى روابط تبعية سياسية. واذ لنا أيضاً روابط مختلفة الجوانب، إنسانية وثقافية وجغرافية مع سوريا، فيجب بدورها أن تبقى علاقات تضامن سياسية إنما ضمن قواعد السيادة وليس في إطار تبعية وهيمنة أو استيراد نموذج حكم سياسي واقتصادي.

ويجب اليوم أن نمارس العقل والروية في الموقف الحرج الذي أصبحنا فيه لكي لا يؤدي القرار 1559 إلى إخراجنا من المحور السوري الإيراني لإدخالنا في الفلك الأميركي - الإسرائيلي والفرنسي. وفي هذا الخصوص، لا بد من استعادة دروس الماضي وعِبر التاريخ ومواقف بعض كبار السياسيين اللبنانيين الذين أسسوا استقلال لبنان مثل الشيخ بشارة الخوري وحكومة الاستقلال الأولى والذين عرفوا

كيف يجنّبوا لبنان مزيداً من المآسي كما فعل بعد ذلك الجنرال فؤاد شهاب عام 1958.

***

الخاتمة: بناء دولة للبنانيين والقضاء على دولة الحاجز.

وإذا كان لبنان فكرة رائعة وجميلة، دغدغت مخيلة الشعراء والمفكرين كما ذكرنا سابقاً، فقد حان الوقت لإيجاد الصيغة الواقعية التي لا تضيّع الحلم، إنما تخلق المناعة الداخلية آخذة في الاعتبار الواقع الصعب والمعقّد للمنطقة والذي يصعب التنبؤ باتجاهاته المستقبلية؛ فالمطلوب اليوم التمسّك ببعض المبادىء الأساسية التي تراعي الواقع، ولكن لا تستسلم له، والتي من خلالها يمكن بداية بناء دولة لبنانية بكل معنى الكلمة.

إن مثل هذه الدولة يجب أن تكون دولة اللبنانيين أنفسهم وأن تكفّ عن لعب دور دولة رخوة، تتقاذفها باستمرار الرياح المسمومة التي تعصف بالمنطقة منذ مئتي سنة. وهذه أكبر خدمة نؤديها لأنفسنا وإلى جوارنا العربي. فالمجموعة العربية لا يمكن أن تستمر في هذا الانحطاط المتواصل إلى أبد الآبدين، بل يمكن مجدداً أن يكون اللبنانيون الشرارة الأولى في نهضة ثانية نحن بأمس الحاجة اليها في المنطقة. وعلى العنصر الشاب اللبناني أن يقضي على الإتباعية تجاه أهواء الأجيال السابقة وعواطفها، وأن يبني نفسه بالعقل والمنطق والبصيرة المتأنية في خضم من التغييرات العملاقة والمقلقة التي تشهدها ساحة المنطقة.

الفصل الثاني

من أجل تأسيس السيادة الوطنية؛ الأبعاد الوطنية والعربية والدولية للأزمة اللبنانية

أصبح اللبنانيون في حالة قرف ويأس من الأوضاع التي تتخبَّط فيها البلاد منذ فترة، وهم يخضعون لشتى أنواع الضغط المعنوي عبر الإعلام المكثَّف المحلي والعربي والدولي لكيْ يسلِّموا أمرهم للأقدار، على أمل انتهاء هذه الأزمة الملعونة.

سنسعى هنا إلى التلخيص المقتضب والسريع لأهم أبعاد الأزمة توضيحاً لكل ما نتعرَّض له من ابتزاز وضغوطات وإرهاب فكري.

أولاً: في الأبعاد الداخلية للأزمة ورمزيتها.

كما سنرى لاحقاً في الباب الثالث، إننا جميعاً مسؤولون عن صعود دكتاتورية الفريق الحاكم منذ عام 1992، إنَّما أود أنْ أؤكِّد

بأنَّ جزءاً كبيراً من المعركة يدور حول وضع حد للاستئثار السياسي والاقتصادي والمالي، الذي تتميّز به الساحة اللبنانية من قبل فريق سياسي واحد يتمتّع بوسائل إعلامية ومالية استثنائية بالنسبة إلى حجم البلاد سكانياً وجغرافياً واقتصادياً، وبالنسبة إلى تعدُّديتها. إنَّ الأزمة الحالية هي تتويج لرغبة الاستئثار من جهة، وتعاظم نفوذ القوى الرافضة لهذا الاستئثار وتحالفها من جهة ثانية.

في هذا المضمار، فقد تركَّزت المعركة، خلال الفترة التي تلت العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006 على ما سمّي في قاموسنا اللبناني، قضية الثلث الضامن أو المعطِّل، الذي كانت المعارضة ترغب بإصرار في حينه أنْ تحظى به، وهو الشيء الذي كانت ترفضه إلى أبعد الحدود «الأكثرية» النيابية حينذاك (أي تجمّع 14 آذار)، وكانت ترفضه أيضاً الدول المتحالفة معها، أكانت عربية أم أوروبية أم أميركية. ولقد عدْتُ أخيراً إلى أهم الكتابات في موضوع الديموقراطية التوافقية، وبشكل خاص كتابات آرند لجبهارت (Arend Lijphart)، وهو يُعتبَر أكبر منظِّر غربي في الديموقراطية التوافقية منذ عقود[1]، فوجدْتُ أنّه يفرِّق بين الديموقراطية التوافقية (consensual) والديموقراطية التشاركية (consociative)، ويؤكِّد أنَّ النوع الثاني من الديموقراطية يتطلَّب بالضرورة حق نقض قـرارات السلطة لأي مجموعة من

(1) أنظر آخر مؤلفه: LIJPHART Arendt, Thinking about Democracy, Power sharing and majority rule in theory and practice, Routledge, London and New York, 2008.

المجموعات التي يتكوَّن منها المجتمع التعددي. وهو يستعمل بشكل صريح عبارة حق الفيتو. وينصح على كل حال، بالنسبة إلى النوع الأول من الديموقراطية ـ أي التوافقية ـ بألّا تتّخذ قرارات مصيرية دون الإجماع عليها من قبل ممثِّلي المجموعات المختلفة.

وقد عدْتُ أيضاً إلى كتابات الدكتور أنطوان مسرة، وهو الذي كان معجباً طوال عقود بنظريات لجبهارت، وطالب بتطبيقها مراراً وتكراراً في لبنان قبل الأزمة الحالية. وهو أيضاً في مؤلفاته يرى أنَّ الديموقراطية التشاركية والتوافقية تتطلَّب وجود حق النقض لأية مجموعة من المجموعات المكوِّنة للمجتمع المتعدِّد[1].

لذلك لا بدَّ لأي حوار بين «الأكثرية» و«الأقلية» أنْ ينطلِق من تكريس هذا المبدأ، خصوصاً بعد أن التزم حزب الله في وثيقة التفاهم مع التيار الوطني الحر باعتماد صيغة الديموقراطية التوافقية كتكريس لمبادئ العيش المشترك والتقاليد الخاصة بها في لبنان منذ الميثاق الوطني إلى الأزمة الحالية مروراً بظروف صياغة اتفاق الطائف. ولا بدَّ أيضاً من استعمال الكلمات الدقيقة الموضوعية والعلمية عند التحدث عن الموضوع، أي المطالبة بالديموقراطية التشاركية وليس فقط بالديموقراطية التوافقية، مع الإشارة إلى أنَّ الحالتيْن تتطلَّبان عدم

---

(1) أنظر: النموذج السياسي اللبناني واستمراريته، بحث في التوافقية وتنظيمها، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات القانونية والسياسية والإدارية، بيروت، 1983.

تخطي قناعات إحدى المجموعات المكوِّنة للمجتمع التعددي، طالما أنَّ التعددية هي السمة الرئيسة في المجتمع.

وفي هذا الخصوص، لا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ نوعية التعددية التي يمتاز بها لبنان قد تكون قابلة للنقاش لأنَّها ليست مرتبطة بفوارق إثنية أو لغوية كما يُقال ويُشاع، وهي سمات تجعل من كل مجتمع فرعي مجتمعاً معزولاً عن الآخر. إنَّ استعمال كلمة التعددية في لبنان هو مفرط في تعميق الفروقات، قد يكون الكثير منها خيالي الطابع ويُستغَل في المعترك السياسي الداخلي والإقليمي. وهذه الظاهرة ليست لبنانية فقط، إنَّما هي جزء من لعبة الجيوسياسة المتأججة في المنطقة منذ مئتيْ سنة، وهي ظاهرة تؤججها القوى الغربية لتحقيق مآربها[1].

لذلك، وعلى الرغم من عدم تحمُّسي لنظريات الديموقراطية التوافقية أو التشاركية التي من شأنها تكريس الطائفية بشكل متزايد عوضاً عن التخفيف من حدَّتها، أعتقد بأنَّ الوقت قد حان لتثبيت مبادئها بالشكل الصحيح، وهي بالمناسبة مكَرَّسة بشكل واضح في اتفاق الطائف، وذلك بانتظار إنضاج الظروف التي تسمح بتخطي المقيِّدات الطائفية التي تحول دون تطبيق ديمقراطية علمانية الطابع. هذا مع الإشارة إلى أنَّ مطالبة حزب الله تطبيق مبادىء الديموقراطية التوافقية التي كان ينادي بها جزء كبير من المسيحيين في الماضي قبل

---

(1) أنظر مؤلّفنا: أوروبا والمشرق العربي، من البلقنة إلى اللبننة، تاريخ حداثة غير منجزة، دار الطليعة، بيروت، 1989، وكذلك انفجار المشرق العربي، تأميم قناة السويس إلى غزو العراق 1956-2006، دار الفارابي، بيروت 2006.

الأزمة الحالية، قد يكون ـ ولو بشكل لا واعٍ ـ للأسباب ذاتها التي دفعت هذا الجزء من المسيحيين في الماضي إلى نشر مبادىء الديموقراطية التوافقية، أي حماية مشروع خاص للطائفة وتأكيد خصوصية عقيدة زعمائها؛ مع العلم أنَّ خطابات أمين عام حزب الله تسعى إلى التوفيق بين العقيدة الدينية ـ السياسية والبعد الوطني اللبناني، البعد القومي العربي والبعد الإسلامي، وهذا ليس بالأمر السهل.

وفي هذا الإطار لا بدَّ من الإشارة أيضاً إلى التطوّر الكبير الحاصل، في نظرنا، في الوضع الطائفي في البلاد، إذْ إنَّ الميثاق الوطني، كما اتفاق الطائف قد تمَّ وضع مبادئهما على أساس أنَّ المشكلة الأساسية في لبنان هي بين مسلمين ومسيحيين، بينما نرى اليوم في المشهد السياسي انقساماً حاداً داخل كل مجموعة من المجموعتيْن، وهو انقسام يأخذ طابعاً مذهبياً مؤسفاً عند المسلمين، ويأخذ طابعاً سياسياً تقليدياً عند المسيحيين بين من يوالي الدول الغربية موالاة الأعمى وبين من يود أن يبقى لبنان بعيداً عن مشاريع الهيمنة الغربية على المنطقة التي طالما أدَّت إلى خراب لبنان[1]. وقد تطوَّر أخيراً هذا الخلاف إلى دور البطريركية المارونية في السياسة وفي الخلافات المارونية.

وهنا تكمن المشكلة الكبيرة في تطبيق آليات الديموقراطية التوافقية في الظرف الراهن في لبنان حيث يسود الانقسام في الرأي

---

(1) أنظر في هذا الخصوص الفصل الخامس فيما بعد (نظرة أخرى إلى حل مشاكل لبنان المزمنة).

السياسي داخل الطوائف. فمن من الزعامات السياسية المنقسمة بعضها على بعض داخل طائفة من الطوائف له الصفة التمثيلية في هذه الحالة؟ وربما هذا ما دفع رأس الكنيسة المارونية إلى تولّي الدور السياسي التمثيلي للطائفة المارونية وبانحياز متزايد لفئة من السياسيين على حساب الفئة الأخرى، وهذا ما أدّى أخيراً إلى انتفاضة شديدة اللهجة ضد هذا الموقف. كما أنَّ رئيس التيار الوطني الحرّ كان قد سعى إلى توضيح قضية تحديد تمثيل الطائفة في «وثيقة الطروحات المسيحية اللبنانية»[1]، بالتأكيد على أنَّ الصفة التمثيلية للطائفة هي للزعيم الذي يمثّل أغلبية الطائفة حسب نتائج الانتخابات. وهنا تكمن صعوبة تطبيق آليات الديموقراطية التوافقية عندما لا تكون المجموعات المكوّن منها المجتمع غير موحّدة الرأي في القضايا السياسية الكبرى.

وعلى ضوء هذه الإشكالية المعقّدة داخلياً، يجب مناقشة وضع لبنان في ظل التجاذبات الإقليمية والدولية على المنطقة.

ثانياً: في البعد الإقليمي

عندما تمَّ وضع الميثاق الوطني كان الافتراض بأنَّ مشكلة لبنان الأساسية هي موالاة المسيحيين (كل المسيحيين!) للغرب، وانشداد المسلمين (كل المسلمين!) تجاه الوحدة العربية (الشرق متجسِّداً

---

(1) أعلنت بتاريخ 3 كانون الاول 2007 من قبل العماد ميشال عون كنتيجة للمشاورات التي أجراها في الأوساط السياسية المسيحية.

بوحدة عربية أو بتضامن عضوي أو بذوبان الكيان اللبناني بكيان أوسع). وعلى هذا الأساس قضى الميثاق بتنازل المسيحيين عن حماية فرنسا وبتنازل المسلمين عن السعي إلى ضم هذا الكيان اللبناني إلى كيان عربي جامع أو جزئي (أقاليم بلاد الشام أو الهلال الخصيب).

ولا بدَّ من الإشارة إلى تطوريْن هاميْن قد حصلا في العقود الأخيرة، الأوَّل يتعلَّق بنتائج الفتنة الداخلية بأبعادها الإقليمية عام 1958، حيث أنَّ الشهابية قد قرَّرت أنَّ على لبنان أنْ يبتعد عن المشاركة في سياسة بعض الأنظمة العربية المتحالفة مع محور الدول الغربية، وأنْ يعقد أفضل العلاقات مع القوى العربية الرئيسة التي تقف ضد مشاريع الغرب في الهيمنة على المنطقة، أي في حينه مصر الناصرية.

أما التطور الثاني الملفت، فهو قد حصل إثر الفتنة الشعواء الطويلة بين عاميْ 1975 و1990، حيث انصبَّ التركيز على إجبار القوى المسيحية المتحالفة مع الغرب، وبعض منها مع إسرائيل، على الاعتراف بعروبة لبنان، وهذا ما حصل في مؤتمري جنيف ولوزان وتمَّ تكريسه في اتفاق الطائف. لكنَّه قد فات العاملين في الحقل السياسي حينذاك وجود مشكلة إضافية كبيرة وهي: ماذا يفعل لبنان في حال انقسام العرب في ما بينهم؟ أية عروبة يجب أن يتعلَّق بها لبنان؟ هل هي عروبة حلفاء واشنطن والعواصم الغربية الأخرى، أم هي عروبة الدولة أو الدول الرافضة لتوجهات السياسة الغربية في المنطقة، عربية كانت أم غير عربية؟. مع الإشارة إلى أنَّ رفض التوطين المكرَّس في

الدستور بعد اتفاق الطائف يتطلَّب دون أدنى شك أن يكون لبنان قريباً من محور الممانعة، لأنَّ التوطين سيزيد حتماً من التوترات الطائفية والمذهبية في البلاد.

لهذه الأسباب نعتقد أنَّ السياسة الخارجية اللبنانية يجب أن تتقيَّد بما يناسب المصالح الوطنية كما فعله فؤاد شهاب بعد أحداث 1958 وتماشياً مع روحية الميثاق الأساسية بأنَّ لبنان لا يمكن أن يُستعمَل ساحة من قبل أية دولة، غربية كانت أم شرقية، لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية فيها. ومن أجل تحقيق ذلك لا بدَّ من الكف عن إعطاء الطوائف اللبنانية بشكل جماعي رمزية إقليمية ودولية، بمعنى أنَّه لا يجوز تعميم أية صفة سياسية جامعة ترمز إلى علاقة جوهرية مع قوى خارجية، شرقية كانت أم غربية، على أي طائفة من الطوائف اللبنانية، والنظر إلى أنَّ المواقف المتخَذة من قبل الزعماء السياسيين المدنيين أو المراجع الدينية التي تقحم نفسها في المواقف السياسية (أكانت مسيحية أو إسلامية) لا علاقة لها بميزات أنتروبولوجية لهذه أو تلك من الطوائف اللبنانية لكنَّ المشكلة تكمن في النظام الطائفي نفسه الذي يعمل باستمرار لسجن كل اللبنانيين داخل طائفتهم وكأنَّ لا إرادة ذاتية ولا حرية للفرد، وأن كل اللبنانيين هم مثل القطيع يتبعون زعماء طوائفهم. والمشكلة كذلك تكمن في الإعلام اللبناني والعربي والدولي وسيل الدراسات الأكاديمية الطابع التي تصبغ كل المواقف السياسية بصبغة دينية ـ طائفية لإخفاء حقيقتها الموضوعية في الصراعات الإقليمية ـ الدولية والقطرية الداخلية.

ثالثاً: على المستوى الدولي

إذا أراد لبنان أن يُشْفى من أمراضه المزمنة في انعدام قدرة تحمل العوامل الدولية والإقليمية على تسيير نظامه السياسي، عليه أن يغيِّر تغييراً جذرياً من عادات قديمة متجذِّرة في أحداث القرن التاسع عشر، وتدخُّل الدول الغربية تدخلاً سافراً في شؤون الطوائف اللبنانية. وقد وصفْتُ هذه الحالة المرَضية في أحد مؤلَّفاتي بأنَّها تتجسَّد في «وشوشة» القناصل وهيمنة ثقافتهم على الطبقة السياسية اللبنانية[1]. ويبدو أنَّ الدولة اللبنانية وأهلها ورؤساء الأحزاب والمراجع الدينية لم تقرأ اتفاقية فيينا العائدة إلى عام 1961 (خصوصاً المادة 41) التي تنظِّم العلاقات الدبلوماسية بين الدول وتفرض على الدبلوماسيين عدم القيام بأي نشاط يمكن أن يكوّن تدخُّلاً في الشؤون الداخلية، وكذلك لم تقرأ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 9/ 12/ 1981 الذي يعيد تأكيد مبادئ اللّاتدخُّل المباشر أو غير المباشر في شؤون الدول الداخلية من قبل دول أخرى[2].

(1) أنظر مؤلفنا: مدخل إلى لبنان واللبنانيين، يليه اقتراحات في الإصلاح، دار الجديد، بيروت، 1996.

(2) أنظر في هذا الخصوص ملخّص أعمال مجموعة من الاختصاصيين في القانون الدولي حول هذا الموضوع والذين يؤكدون هذه المبادئ على الرغم من ميل الدول الغربية في التدخل في ما يتعلق بالدفاع عن حقوق الإنسان والقضايا الإنسانية وذلك في:

= «The Principle Of Non-Intervention In Contemporary International Law:

يبدو حقاً أنَّ قليلاً هم اللبنانيون المطلعون على التقاليد المكتوبة وغير المكتوبة التي تنظِّم عمل السفراء في الدول المضيفة لهم والتي تمنعهم من التدخل في الشؤون الداخلية المحلّية والإدلاء بالتصريحات الصحفية حول الشؤون الداخليةّ، وضرورة مراجعة وزارة الخارجية في طلب المواعيد من الرسميين. كما أنَّ قليلاً هم السياسيون الذين يحتجون على تصريحات المسؤولين غير اللبنانيين عن الوضع الداخلي في لبنان ومعظمها تصب في مصلحة فئة من اللبنانيين على حساب الفئات الأخرى، مما يُعتبَر تدخلاً في الشؤون الداخلية. والملفت للنظر أيضاً أنَّ لا أحد من المسؤولين قد احتجّ على مقاطعة رئيس الجمهورية السابق أو قد رفض استقبال أحد السفراء أو الوزراء الأجانب الذين كانوا يمتنعون عن زيارة رئيس الدولة، وهذه المقاطعة تعتبر تمادياً في التدخّل في الشؤون الداخلية إلى أبعد الحدود.

وعلى الرغم من القواعد القانونية التي تسود العلاقات بين الدول، نرى سفراء الدول الأجنبية وعلى رأسهم سفراء الدول الغربية (وسفراء الدول العربية لهم تصرّف أكثر تهذيباً بكثير في معظم

= Non-Interference In A States' Internal Affairs Used To Be A Rule Of International Law: Is It Still?», CHATHAM HOUSE, 28 February 2007.

وأنظر أيضاً لمزيد من التفاصيل:

Mounir Milojevic, «The Principle of Non-Interference In The Internal Affairs Of States», FACTA UNIVERSITATIS, Law and Politic, Vol. 1, N° 4, 2000, pp. 427-447 (http:/facta.junis.ni.ac.yu/lap/lap2000/lap2000-07.pdf)

الأحوال)، يصبحون في كل أزمة داخلية لاعبين أساسيين في الحياة السياسية اليومية، يعقدون الندوات الإعلامية، يظهرون على الشاشات التلفزيونية يومياً للإدلاء بآرائهم في الشأن الداخلي اللبناني، يترددون بشكل يومي على من يعتبرونهم من أنصار سياسة بلادهم من السياسيين اللبنانيين والمراجع الروحية.

وهذا مشهد مهين لأي لبناني يؤمن فعلاً بمبادئ سيادة الوطن. ناهيك عن قبول الدولة بكل هذه الزيارات المتكرِّرة إلى لبنان وسيل التصريحات شبه اليومية لكبار المسؤولين الغربيين لتأييد فئة من اللبنانيين على حساب فئة أخرى. وناهيك أيضاً عما حصل من مقاطعة كل الدول الغربية والعديد من الدول العربية رمز الدولة الأعلى ووحدة الكيان، أي رئيس الجمهورية، في السنوات الثلاث الأخيرة. وهذه سابقة خطيرة للغاية يجب أن تثير العجب والغضب عند كل لبناني يفهم بالعمق ما هي حقيقة السيادة والاستقلال.

ويمكن هنا إجراء المقارنة في بوادر انهيار الدولة الذي نشهده اليوم مع ما حصل من قبول الدولة اللبنانية في الستينيات والسبعينيات بعدم الرد على اعتداءات الجيش الإسرائيلي السافرة، بما فيها الإنزال على مطار بيروت (1968) أو في شارع فردان (1972)، من دون إطلاق رصاصة واحدة ولو رمزية ضد العدو؛ وما حصل في السنين الأخيرة من قبول فئة واسعة من اللبنانيين مقاطعة الدول الأجنبية لرئيس الجمهورية اللبنانية لما يرمز مثل هذا الموقف إلى عدم احترام الدولة

اللبنانية وهيبتها وسيادتها. كما لا بدَّ من الإشارة إلى الموقف المشين للجيش وللدولة الذي تمَّ فيه توقيف الضباط الأربعة الكبار بطلب من اللجنة الدولية. مثل هذه التصرفات كانت أيضاً بمثابة إنذار مبكِّر لما يمكن أن يحصل من شلل في المؤسسات الدستورية اللبنانية.

في الحقيقة لم يتعلَّم بعد العديد من اللبنانيين، في مراكز المسؤولية أو خارجها، ماهية سيادة الدولة وآلياتها الجوهرية التي لا يمكن أن نتنازل عنها إذا أردنا الحفاظ على الاستقرار والكيان وعدم اهتزازه في كل أزمة إقليمية. وإذا أراد اللبنانيون أن يحموا كيانهم من أن يتحوَّل إلى ساحة صراع إقليمي ودولي عند اشتداد التوتر الإقليمي، فعليهم أن يتعلَّموا أسس السيادة الوطنية ومبادئها.

أما قضية السياسة الخارجية اللبنانية وموقع لبنان في الصراعات الإقليمية والدولية، فهذه أيضاً قضايا داخلية، وهي خلافية منذ ظهور جبل لبنان في النظام الدولي ككيان محمي من الدول الغربية في القرن التاسع عشر، وقد آن الأوان بأن يكون للبنان سيادة «قطرية» غير ناقصة تجاه كل دول المنطقة وعدم السماح بزج الطائفية في المواقف السياسية. لقد حان الوقت أن نتفق في ما بيننا على تجدد روحية الميثاق الوطني كما ذكرْتُ سابقاً لتحديد مَنْ هو العدو ومَنْ هو الصديق، وموقف لبنان في حال حصول خلاف حاد بين أنواع مختلفة من العروبة السياسية. وفي هذا الخصوص يجب ألّا يتهجّم الإعلام اللبناني بشكل تجريحي على هذا أو ذاك من الأنظمة العربية وألّا يتحوّل إلى أداة إعلامية في

الصراع على المنطقة، فيسكت عن تصرُّفات بعض الأنظمة ويتهجَّم على أنظمة أخرى، بشراسة نادرة، وذلك في ظل تنامي العصبيات القطرية المتأجِّجة. وفي الإعلام اللبناني، على اللبنانيين أن يعتبروا أنَّهم أصدقاء جميع الشعوب العربية بغض النظر عن طبيعة أنظمتهم.

كما يتوجّب عليهم، بعد الاتفاق الداخلي، أن يكونوا في الطليعة لإعادة اللحمة والانسجام والتعاضد بين الأنظمة العربية في المعمعة الإقليمية والدولية التي نعيشها، ولا أن تكون الجامعة العربية هي التي تبادر إلى تشجيع «الوفاق» بين اللبنانيين مما لا يمكن أن يعطي نتيجة إيجابية في ظل توازنات الجامعة الداخلية اللامتكافئة. ومع تقديرنا الكامل لهذه المبادرة، كان حري بلبنان لو كان موحداً معافىً، ذا سيادة كاملة غير منقوصة ومحترمة من الجميع، أن يبادر هو إلى إجراء مصالحة بين الأنظمة العربية، لكيْ تواجه بالتكاتف والتضامن الأوضاع الصعبة التي تمر بها المنطقة. لذلك علينا جميعاً أن نتعلَّم ونعلِّم أولادنا مبادئ السيادة، مما قد يسهِّل اتفاق اللبنانيين في ما بينهم في الأمور المصيرية لإجراء الإصلاحات الضرورية لإعادة الحيوية إلى كياننا المصلوب، وللعودة إلى الدور الفاعل والطليعي في الساحة العربية والدولية.

الفصل الثالث

أية وحدة وطنية؟ لأي لبنان؟ ولمصلحة من؟[1]

تدعونا الأحداث المأسوية الأخيرة إلى المبادرة فوراً لدراسة التداعيات التي خلّفتها هذه الأحداث على لبنان. بداية، لا بد من التأكيد على أن إسرائيل وحلفاءها المباشرين وغير المباشرين في أوروبا والعالم العربي، سيحاولون إعادة قولبة لبنان بما يتناسب مع مصالحهم. وسوف تفتح جملة من العبارات الواردة في القرار الدولي 1701 الباب واسعاً أمام التدخل الدائم لهؤلاء في شؤوننا الداخلية. ومن المتوقع أن تزداد وتيرة هذه التدخلات التي كانت قد تبدّت واضحة خلال الأشهر التي سبقت العدوان الإسرائيلي. وسيكون على اللبنانيين الاختيار بين طأطأة الرؤوس أو مواجهة أخطار حرب أهلية جديدة، ولكن على اللبنانيين رفض الدخول في هذه المفاضلة وسيكون عليهم أن يلتزموا

---

(1) نُشِرَت في جريدة الأخبار، العدد 23، في 8 أيلول 2008.

الحذر كي لا يسقطوا في فخ الخطاب الإسرائيلي والغربي حول مسألة السيادة الوطنية اللبنانية. بالنسبة إلى السيادة والدفاع الوطني الذاتي، ها هي المبادئ التي يجب أن نتوحد حولها:

1. من الضروري إخراج لبنان من وضعه الحالي كدولة «حاجز» (الدولة الحاجز Etat tampon) هي التي تقع بين دولتين أو أكثر لمنع حصول صدام في ما بين الدول الأخرى، تستخدمها القوى الإقليمية والدولية من أجل تحقيق مصالحها الخاصة.

2. لهذا السبب، لا بد من تطبيق مبدأ سيادة الدولة بالفعالية عينها إزاء الأميركيين والأوروبيين والإسرائيليين كما إزاء المحور الإيراني ـ السوري أو المحور العربي المعارض له. ويجب أن نبقى مخلصين لمبادئ الميثاق الوطني كما طوّرها الجنرال فؤاد شهاب: في حال حدوث مواجهة بين الشرق والغرب، لا يمكن للبنان إلّا أن يقف في صف الشرق، كما لن يكون بمقدوره الانضمام إلى أي محور يؤيد الغرب. إن سرّ الاستقرار اللبناني يكمن في احترام هذا المبدأ.

3. على هذا الأساس، لا يمكن لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بلبنان (1559، 1680، و1701) أن تصبح أداة في خدمة السياسة الأميركية والإسرائيلية في المنطقة. كما لا يمكن أن تستخدم هذه القرارات ذريعة لفرض وصاية على سياسة لبنان الخارجية والدفاعية وجرّه لاتخاذ مواقف عدائية ضد سوريا. فالتطبيق الصحيح لهذه القرارات من دون أي تردد أو توتر داخلي، يحتم على إسرائيل تطبيق القرارات المتعلقة بها.

4. إن مبدأ السيادة لم يكن ليجيز الخروق الإسرائيلية الجوية والبحرية والبرية للبنان والمتواصلة منذ عام 1968.

5. ومثلما نرفض بحزم البيانات السورية أو الإيرانية غير المقبولة حول لبنان والتي يمكن أن تفسّر على أنها تدخّل في الشؤون اللبنانية الداخلية، يجدر بنا أن نتخذ الموقف عينه من التصريحات اليومية التي غالباً ما تتّسم بالعدوانية وتفتقر إلى المغزى، لبعض السفراء الغربيين في بيروت الذين يمارسون ضغوطهم على الحكومة اللبنانية، بما يخالف كل الأعراف الديبلوماسية. والأمر عينه ينطبق على تصريحات المسؤولين الغربيين حول لبنان، وهي تصريحات تشكل في أكثر الأحيان تدخلاً سافراً في شؤوننا الداخلية.

6. إن مسألة سلاح حزب الله هي مسألة داخلية لبنانية يجب أن تعنى بتسويتها حكومة وحدة وطنية بعد إجراء انتخابات تشريعية جديدة وفقاً لقانون انتخابي جديد، علماً أن على لبنان أن يمتلك الوسائل الحقيقية التي تخوّله الدفاع عن نفسه أمام إسرائيل التي ما انفكّت تعتدي عليه منذ 30 سنة.

7. لا يعقل أن يقبل لبنان بأن تكون إدارة منطقتنا محصورة بواشنطن وتل أبيب. على أي حال، إن لبنان «السيّد» لا يمكن أن يوافق على سياسة كهذه، بل عليه أن يرفضها رفضاً قاطعاً من دون أن يضطره ذلك إلى الاصطفاف خلف طهران أو دمشق.

8. إذا صحّ القول إن حزب الله اقترف خطأً فادحاً في الحسابات

عند إقدامه على اختطاف الجنديين الإسرائيليين، الأمر الذي أدّى إلى هبوب هذه العاصفة العاتية على لبنان، إلّا أنه يبدو أيضاً أن ما قام به حزب الله كشف ضخامة التحضيرات الأميركية والإسرائيلية لتركيع لبنان وتطبيق القرار 1559 بالقوة، بدلاً من تحقيق ذلك عبر الحوار الوطني اللبناني، وهذا ما أثبت أيضاً هشاشة السيادة اللبنانية.

وفي ما يخص العلاقات اللبنانية مع سوريا وإيران، ثمة بعض العناصر المفيدة:

1) إن سوريا كانت وستبقى جارة نتشارك معها الكثير من الروابط اللغوية، والثقافيّة، والإنسانية فضلاً عن التاريخ المشترك. وأياً كانت أخطاء الحكومات السورية المتعاقبة تجاه لبنان، وبغضّ النظر عن الأعمال العدائية والعنيفة أحياناً التي ارتكبتها سوريا بحقّنا، فلا يمكن أن نقبل المنطق القائل بأن إسرائيل أقل ضرراً من سوريا على لبنان، وبأنها، بالنسبة إلى بعضهم، تساعد اللبنانيين على التخلص من التأثير السلبي والمضرّ لجارتنا. فسوريا تمثل رئة اقتصادية للبنان. ومن المشين فعلاً أن تتم المقارنة بين سوريا وإسرائيل في ما يتعلق بعلاقتيهما مع لبنان.

2) ليس على اللبنانيين أن يعملوا لحساب الأميركيين والفرنسيين من أجل إسقاط النظام في دمشق أو الحكم عليه انطلاقاً من إدارته السابقة للبنان. فهذه مهمة يفترض بالشعب السوري أن يقوم بها يوماً ما. بل علينا نحن اللبنانيين أن نحاكم السياسيين اللبنانيين عن مسؤولياتهم في

تدهور العلاقات اللبنانية ـ السورية منذ عام 1992. فهؤلاء هم من وافق النظام السوري على كل التسويات مقابل إطلاق أيديهم لنهب البلد عبر انتهاج سياسة إعادة إعمار مريبة. ولا يفترض بالزعماء اللبنانيين أن يتدخلوا في النزاعات الداخلية في النظام السوري وأن يدعموا جناحاً دون آخر في هذا النظام. علماً أن هؤلاء الزعماء هم أنفسهم الذين انتقلوا من الخضوع السياسي لسوريا إلى الخنوع الأعمى للولايات المتحدة وسياستها الرامية إلى إقامة الشرق الأوسط الجديد.

3) إن الدور المهم الذي اكتسبته إيران في العالم العربي وتنامي شعبيتها في أوساط الرأي العام اللبناني والعربي، يعود إلى تخلي الأنظمة العربية عن مسؤولياتها القومية في مواجهة السياسة الإسرائيلية ـ الأميركية للسيطرة على الشرق الأوسط. فلو لم تمتثل هذه الأنظمة للضغوط الأميركية والإسرائيلية، لما كانت إيران اكتسبت الدور الإقليميالذي تلعبه الآن في الدفاع عن حقوق العرب في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية. إذاً ليس من مصلحة لبنان أن يسهم في تشويه صورة إيران كما تفعل الولايات المتحدة وإسرائيل وبعض الدول العربية.

في ما يتعلق بمصير حزب الله في التركيبة اللبنانية، يمكن التذكير ببعض الحقائق التاريخية التي قد تساعدنا:

1. لم تكن الطائفة الشيعية هي الوحيدة التي تأثرت ثقافياً ودينياً وسياسياً بقوى خارجية، فالموارنة والسنّة والروم الأرثوذكس والدروز

لا يشذّون عن هذه القاعدة، إذ إن كل واحدة من هذه الطوائف تتماهى منذ عام 1840 حتى اليوم مع إحدى الدول الأوروبية أو الشرقية، لذلك فهي تخضع للنفوذ الثقافي والديني والسياسي لهذه الدول.

أ- في الواقع كان المسيحيون عموماً والموارنة على وجه الخصوص هم روّاد تغيير الأزياء التقليدية اللبنانية عبر تقليد الأوروبيين، وهم من أدخل تعليم اللغة الفرنسية أو الإنكليزية في المنهاج التعليمي في لبنان، الأمر الذي أحدث ثورة محلية. ولكن الخارج كان له الدور الكبير في تحريك هذه الثورة، علماً أن النخب المارونية كانت في الوقت عينه شريكاً فاعلاً في النهضة العربية وكانت جزءاً منها.

ب- وأما السنّة والدروز فهم الذين حافظوا ردهاً من الزمن على التصاقهم بالإمبراطورية العثمانية التي اضطهدت بعض الفصائل اللبنانية التواقة إلى الانعتاق من السيطرة العثمانية. وهكذا لم يكن السنّة معنيين إلى حد كبير بالكيان اللبناني، واستمروا لعقود خلت من بين أشدّ المناصرين للقومية العربية والحركة المناهضة للإمبريالية بقيادة جمال عبد الناصر، والمؤيدين الأكثر التزاماً للوجود الفلسطيني المسلح في لبنان الذي أسهم بشكل كبير في زعزعة الاستقرار اللبناني خلال السبعينيات. أما اليوم فهم يخضعون لتأثير السعودية والولايات المتحدة وفرنسا. غير أن الزعماء السنّة هم أيضاً من عزّز البعد العربي للبنان.

ج- وأما الروم الأرثوذكس فقد كانوا لفترة طويلة دعائم التأثير

الروسي في لبنان (القيصرية الروسية ومن ثم الشيوعية) كما كانوا من بين الكوادر الأكثر نشاطاً في الحزب السوري القومي الاجتماعي بقيادة أنطون سعادة، رافضين الاعتراف بأية قيمة للكيان اللبناني، فضلاً عن كونهم ناشطين جداً في مختلف التيارات الشيوعية. في حين أن شريحة أخرى من أبناء طائفة الروم الأرثوذكس كانت ولا تزال تشكل امتداداً للنفوذ الأميركي. ولكن مثل الطوائف الأخرى في لبنان، فإن مساهمة الروم الأرثوذكس تعتبر مركزية في الثقافة اللبنانية.

د- من جانبه، حزب الكتائب اللبنانية استمد مبادئه من العقائد الفاشية الأوروبية، ومن ثم تعاون عسكرياً ومن دون أي خجل مع إسرائيل (1978 ـ 1988) خلال أحداث عام 75 لغاية عام 90، وذلك بعد أن تعامل مع سوريا (1975 ـ 1976) من أجل سحق الحركة الوطنية بقيادة كمال جنبلاط.

2. لقد حقق حزب الله تطوراً ملحوظاً منذ عام 1992 باتجاه «التلبنن» (libanisation) وقبوله باللعبة الديموقراطية، وأخيراً أعرب الحزب عن دعمه لمبدأ الديموقراطية التوافقية وتخلّى عن مطالبته بتطبيق قاعدة الأكثرية. ولم تكن وثيقة التفاهم التي وقعها حزب الله مع تيار الإصلاح والتغيير الذي يرأسه الجنرال عون سوى سقف متقدم من التوافق الوطني الذي يجب على أساسه بناء المستقبل.

3. إن بعض الطوائف حملت السلاح منذ عام 1840، والذي تم توجيهه أحياناً ضد الطوائف الأخرى واستخدم أحياناً أخرى لإرهاب

وإسكات الأصوات المعارضة ضمن الطائفة الواحدة. هذا بينما كانت أسلحة حزب الله تستخدم حصرياً للنضال ضد المحتل الإسرائيلي.

4. لا توجد مقاومة في العالم لم تتلقّ الدعم والتمـويل من قوى خارجية أو لم تستمد الإلهام العام من الخارج (الجزائر، فييتنام، فرنسا على سبيل المثال)، وخصوصاً حين يُقدم جزء من الشعب على التعامل مع المحتل أو المعتدي، أو حين يكون البلد غير قادر على إنتاج أسلحته. لذلك لا يمكن نعت حزب الله في أي حال من الأحوال بالمنظمة الإرهابية أو بالميليشيا، لأن هذا التوصيف لا يتناسب إطلاقاً مع حقيقة حزب الله على أرض الواقع.

5. يجب حث جميع الطوائف اللبنانية والتيارات الطائفية على «التلبنن» الكامل وحصر العلاقات مع القوى الخارجية بالمستوى الخيري واللاهوتي أو الروحي واستبعاد الارتباط السياسي. هذا بالطبع يتطلب وقتاً طويلاً وجهوداً شاقة من جانب جميع الطوائف اللبنانية.

6. إن أمين عام حزب الله هو بالتأكيد شخصية لبنانية فوق العادة. لذلك يجب النظر إليه على أنه ورقة رابحة وليس خطراً على لبنان. ومن الضروري سلوك الخط الجريء الذي شقه الجنرال عون والذي يقوم على الدخول في حوار معمق وغير أناني مع هذا الرجل.

في ما يتعلق بموقع لبنان على الخريطة الإقليمية: في ما يلي بعض النقاط المفصلية:

1. إن التاريخ اللبناني المعاصر أي منذ الاستقلال حتى اليوم أثبت أن المصير المأسوي الذي قد يواجهه لبنان في حال تحوّل إلى دولة حاجز (Etat Tampon) هذا المصير الذي ترسمه له القوى الإقليمية والدولية يمكن مواجهته وفقاً للمبادئ الآتية:

أ- لا يمكن أن يكون لبنان إلى جانب الغرب وأن يؤيد أهدافه التي تقوم على الهيمنة الاستراتيجية على الشرق، حتى ولو كان الكثير من الأنظمة العربية تخدم هذه الأهداف من أجل الحفاظ على عروشها. والتجربة تفيد أنه كلما حاول لبنان سلوك هذا المسار والوقوف مع الغرب، يغرق في الفوضى (1956 ـ 1958 ومن ثم 1975 ـ 1982).

ب- يمكن للبنان أن يبقى منفتحاً بالكامل على ثقافة الغرب وعلومه من دون أن يضطر بالضرورة إلى تبني سياسة موالية للغرب في المنطقة.

2. منذ أكثر من خمسين عاماً تقيم إسرائيل والولايات المتحدة حلفاً متيناً للسيطرة على الشرق الأوسط وتجريد العرب من حقوقهم الأساسية بعيش حياة كريمة، وهذا الواقع ينطبق على الفلسطينيين واللبنانيين. وفي حال وجود أية شكوك لدى بعضهم حول نيات الحكومة الأميركية تجاه الشرق الأوسط، فيجب أن تتبدّد لأن غزو العراق والمصير المشترك للدول العربية يجب أن يحثّا كل لبناني مدرك للمسؤولية الوطنية الملقاة على عاتقه على عدم التعاطف مع السياسة الأميركية. لكن من البديهي أيضاً ألا يكون بإمكاننا أن نؤيد لا من قريب

ولا من بعيد نزعة الهيمنة هذه بحجة الرغبة في إحلال السلام في لبنان، لأن هذه النزعة هي التي تتسبّب بإثارة الفوضى الداخلية.

3. كثيرة كانت المحاولات للفصل بين الملف اللبناني والملف الفلسطيني ـ والصراع العربي الفلسطيني في الماضي ـ لكنها أخفقت جميعها لأنها كتبت بإملاءات من واشنطن وتل أبيب، لا بقلم الإرادة الوطنية الصلبة التي تجمع القوى السياسية كافة في البلاد. تذكروا جيداً أن السياسة الأميركية الإسرائيلية تجاه لبنان ترمي إلى سحقه وتحويله إلى بلد تابع (1984 ـ 1990)، وهذه السياسة لا تختلف حالياً عما كانت عليه في الماضي.

4. يمكننا أن نندّد، أو أنّه من واجبنا أن نستنكر إقدام الدول العربية، على التخلي عن لبنان وهو كان يرزح تحت ثقل المواجهة مع إسرائيل، لكن هذا الموقف لا يمكن أن يؤدي إلى تأمين استقرار بلدنا وحياده عن الصراع الموسّع الذي هو أمر مستحيل لسببين رئيسين:

أ- إن 10 % من السكان في لبنان هم من الفلسطينيين الذين يطالبون بحق العودة، والذين لا نرغب في توطينهم إلى الأبد في لبنان لأسباب عديدة من بينها التوازن الديموغرافي الطائفي.

ب- إن شريحة كبيرة من الشعب اللبناني (ليس الشيعة فحسب) معبّأة بقوة لمواجهة الهيمنة الأميركية والإسرائيلية على المنطقة وعلى لبنان، كما أنّ هذه الشريحة تشعر بالتعاطف مع القوتين الإقليميتين اللتين تقاومان ـ على الأقل كلامياً ـ الولايات المتحدة. فهل سندخل

في حرب أهلية من أجل إرضاء واشنطن والقضاء على كل فرصة لتحقيق السيادة الحقيقية؟

5. نحن نقف على مفترق طرق حقيقي في تاريخ لبنان. فهل نريد أن ننجح أم سوف نستسلم لشياطين الفتنة ونحارب بعضنا بعضاً من أجل عيون الغرب الذي يدعم إسرائيل على نحو أعمى ويكتفي باستخدام لبنان لضمان أمن إسرائيل؟

أما في ما يتعلق بالإصلاحات الداخلية، ففي ما يلي النقاط الرئيسة التي يفترض أن يقوم على أساسها الحوار الوطني:

1. الإصلاح الانتخابي أولوية مطلقة، إذ ينبغي أن يصوّت مجلس النواب على ضرورة إجراء إصلاح انتخابي ضمن المهل المناسبة التي تسمح بوصول نواب منتخبين وفقاً للقانون الأكثري وإنما على جولتين، ونواب منتخبين وفقاً للقانون النسبي.

2. لا بد من إجراء انتخابات برلمانية جديدة استناداً إلى قانون انتخابي جديد.

3. إن محاربة الفساد ومعالجة مشكلة المحاصصة هما على رأس الأولويات.

4. يجب إعادة توجيه الاقتصاد اللبناني بما يضمن استخدام الاحتياط الهائل من الإنتاجية في البلد (موارد بشرية ومائية وغذائية) بهدف تحقيق نموّ اقتصادي سريع ومتنوع وقيام قطاعات قوية ذات قيمة مضافة عالية في الصناعة والزراعة والخدمات.

5. يجب أن يترافق التنوع الاقتصادي مع سياسة إنماء متوازن بين المناطق اللبنانية كافة.

6. إن إصلاح النظام المصرفي والمالي والضريبي أولوية مطلقة من أجل معالجة جمود الاقتصاد وافتقاره التام إلى المرونة وعدم قدرته على التكيّف مع متطلبات العولمة الاقتصادية.

الفصل الرابع

لماذا فشل الحوار الوطني؟

صرّح الرئيس سليم الحص مراراً وتكراراً عن استغرابه لضرورة حوار وطني تتكرر عبر الازمات المتتالية، بينما في الدول الديموقراطية تنظر المؤسسات الدستورية في أي خلاف بين القوى السياسية المختلفة. وعند استحالة الاتفاق، يعود نواب الأمة إلى حكم الشعب عبر انتخابات نيابية جديدة. أما في لبنان، فالوضع لا يتفق مع هذه الممارسة العادية في الأوطان الأخرى. وكما يذكر الرئيس الحص، فهذا يعني أن الاتفاق على منظومة قيمية وطنية واحدة لم يتم بعد، بالرغم من التسويات المختلفة التي مرّ بها لبنان منذ سنة 1840. وبالرغم ممّا ساد من إجماع منذ سنة 1990 بأن اتفاق الطائف كان قد أسس لقواعد ثابتة وراسخةٍ للحكم في لبنان بعد أن تمّ البت في القضايا الخلافية القديمة. ويبدو جلياً اليوم مدى الاختلاف على الساحة السياسية اللبنانية وهو

اختلاف عبر الطوائف وليس اختلافاً بين الطوائف، وإن بدأ يأخذ شكلاً منحرفاً بإثارة النعرات الطائفية بين الطائفتين المسلمتين الأساسيتين في البلاد، بدلاً من الشكل السابق حيث كان يبرز الاختلاف بين المسلمين والمسيحيين. وبذلك لا بد هنا من تحديد ما افتقده الحوار الوطني الذي جرى في العام 2007 من التصويب على قضيتين جوهريتين يجب الاتفاق عليهما لإعادة تأسيس منظومة سياسية قيمية مقبولة بشكل تجمع الأغلبية الساحقة من اللبنانيين عليه.

أولاً: التحدي الوجودي للبنان من قبل إسرائيل

بعد أن اتفق اللبنانيون من جميع الأهواء بأن لبنان هو الوطن النهائي لكل أبنائه، لم يناقش ولم يتم الاتفاق على تحديد من هو العدو ومن هو الصديق للبنان. وهذه هي نقطة جوهرية في حياة أي وطن، وإذا انعدم التوافق عليها، فيستحيل بناء الأسس والسياسات الدفاعية والاقتصادية والمالية للبلاد. ولا بد هنا من الاعتراف بأن القضية ليست سهلة لأن اللبنانيين يتأثرون كثيراً بالتيارات الفكرية الغربية والشرقية وما تحتويه هذه التيارات من تناقضات صارخة حول الكيان الصهيوني. وفي هذا المجال لا بد أيضاً من التذكير بتناول هذه التيارات بعض الأنظمة العربية أو الإسلامية أو الأجنبية (مثل روسيا أو الصين) من نظرات سلبية بل، في بعض الأحيان، عدائية الطابع. وعلى الرغم من وضوح الميثاق الوطني اللبناني فيما يختص بالسياسة الخارجية اللبنانية والذي يقضي بأن لبنان لا يمكن أن يكون ممراً لأي نوع من

أنواع الهيمنة الغربية على الشرق، فإن بعض الأوساط اللبنانية، على مرّ تاريخ الجمهورية المستقلة، لم تحترم هذا المبدأ الأساسي في الميثاق الوطني وقد سمحت لذاتها أن تكون ممراً لهذه القوى خصوصاً من الناحية الإعلامية. كما أن بعض الأوساط اللبنانية، وخلافاً لتراث فكري لبناني عظيم، لم ينظر إلى بروز الكيان الصهيوني في جوار لبنان كخطر وجودي للكيان اللبناني. فالدولة اليهودية الجديدة دولة نقيضة للوجود اللبناني، كونها دولة لطائفة بشكل حصري تستبعد وتهمّش وتضطهد أتباع الديانات والطوائف والمذاهب الأخرى، بينما لبنان، على عكس ذلك تماماً، هو دولة التعددية والعيش المشترك بحكم تكوينه التاريخي على أبواب منطقة الشرق الأوسط، وهي تميّزت عبر تاريخها الطويل بتعددية عرقية ولغوية ودينية.

ويظهر أن فئة من اللبنانيين، أخذت تتوسع كثيراً في العقد الأخير، لم تقتنع بأن وجود إسرائيل بهذا الشكل العدواني السافر في الشرق هو تهديد لا مثيل له بالنسبة إلى الوجود التعددي اللبناني، وذلك بالرغم من كل الوثائق والمستندات والخطط الصادرة من الدولة العبرية أو الأوساط الصهيونية حول ضرورة القضاء على التعددية اللبنانية كنموذج مناقض للنموذج الإسرائيلي، وبالرغم من الوحشية التي أبدتها إسرائيل تجاه لبنان منذ أول هجوم كبير على مطار بيروت، في نهاية عام 1968. وقد أصبحت هذه الفئة من اللبنانيين تكبر بالحجم تحت تأثير ونفوذ بعض الحكومات العربية المتحالفة مع الولايات المتحدة

المتحالفة هي بدورها بالكيان الصهيوني تحالفاً عضوياً. وتطوع العديد من المثقفين العرب لنشر جو إعلامي فكري يقضي بجلد الذات العربية واللبنانية بحجة أن العرب واللبنانيين هم مسؤولون حصرياً عن فشلهم في ولوج الحداثة والديموقراطية والتعامل مع الكيان الصهيوني بالحكمة والروية لكسب عطف الولايات المتحدة التي ينظر إليها أنها هي الوحيدة التي يمكن أن تلجم العدوانية الإسرائيلية.

وهذه الفئة ذاتها هي التي أصبحت تشير إلى سوريا على أنها هي السبب الرئيس لمشاكل لبنان ومتاعبه وهي العدو الحصري له. وتناست هذه الفئة ما ارتكبته بعض الزعامات اللبنانية من استدعاء الجيش السوري عام 1976 لصدّ التحالف بين الحركات الفلسطينية المسلحة والحركة الوطنية اللبنانية، وبعد ذلك بعامين عملت الفئة ذاتها لطرد الجيش السوري واستدعاء الجيش الإسرائيلي إلى لبنان، وعملت أيضاً للحؤول دون نجاح حركة العماد عون في القضاء على الميليشيات المسلحة وإعادة هيبة الدولة والجيش اللبناني. وقد يتناسى أيضاً اليوم الكثير من اللبنانيين أن الفساد الذي عم لبنان والإخفاقات في السياسات التنموية اللبنانية التي قضت على الطبقة الوسطى وجعلت ما بين ثلث ونصف الشعب اللبناني يعيش على خط الفقر أو دونه، هي بالدرجة الأولى من الصنع اللبناني وإن شارك كبار المنفذين في هذه السياسات بعض المسؤولين السوريين في الإثراء والأرباح غير الشرعية التي تولّدت من تلك السياسات. وإذا كان للنظام السوري من

خطيئة كبرى في لبنان، فهي سكوته عما كان يجري في لبنان من إفقار الشعب بحجة سياسات إعمارية وفرض نظام المحاصصة في الحكم اللبناني، وهو نظام يتطلب باستمرار التحكيم بين الأفرقاء اللبنانيين الذين أصبحوا يتقاسمون خيرات هذا الوطن.

إن هذه الأمور الخطيرة، إن لم تناقش بعقلانية وموضوعية للوصول إلى قناعات مشتركة ونهائية في موضوع علاقتنا مع كل من سوريا وإسرائيل وأميركا، فإن كل الأمور الأخرى المختلف عليها لا يمكن حلّها وعلى رأسها قضية المنظومة الدفاعية التي يحتاج إليها لبنان، والتي لا يمكن تحديدها ووصفها في غياب النظرة المتفق عليها حول هذا الأمر الجوهري. لذلك لا حل لقضية سلاح حزب اللّه طالما هناك من يرى من اللبنانيين بأن هذا السلاح هو فعلاً حماية للكيان اللبناني من عدوانية وأطماع إسرائيل من جهة، ومن يرى بالعكس، ومن جهة أخرى أن هذا السلاح ليس إلا تعبيراً عن نفوذ إيراني وسوري في لبنان، وهو يخلق الشعور بعدم الأمان عند اللبنانيين، بل عند بعض الناس الشعور بالتهديد المباشر في الساحة الداخلية وموازينها الطائفية والمذهبية الدقيقة.

ألم يحن وقت المناقشة الرصينة الجدّية على ضوء كل ما كُتب من قبل كبار المفكرين اللبنانيين حول طبيعة إسرائيل وتهديدها للكيان اللبناني، وكل ما كُتب أيضاً في الغرب عن هذه العدوانية وخططها في المنطقة، خصوصاً كتابات المفكرين اليهود الغربيين المعادين

للحركة الصهيونية وجوهرها العدواني وغير الأخلاقي في تاريخ الدين اليهودي، وكذلك كل ما يكتب في إسرائيل نفسها عن الخطط المستقبلية وطرق تأمين مزيد من الهيمنة الإسرائيلية على منطقة الشرق الأوسط.

ثانياً: التحدي الاقتصادي الوجودي للبنان في حال استمرار النظرة الضيقة للاقتصاد الوطني

إننا سنعالج هذه القضايا الاقتصادية بالتفصيل في الجزء الثاني من هذا الكتاب. لكن لا بد من الإشارة هنا إلى الخطر الوجودي الكائن في إهدار إمكانيات وقدرات لبنان الإنتاجية والإبداعية في جميع الميادين، وفي تطوير اقتصاد مبني على صفقات ومضاربات مالية وعقارية وشبكات فساد. والجريمة الكبرى التي ترتكب بحق اللبنانيين منذ بداية التسعينيات هي هذا الإهمال لقدراتنا الذاتية والنظر إلى الكيان اللبناني على أنه مجرد وظيفة للآخرين (فكرية واقتصادية ومالية وعقارية)، وأن لا إمكانية للبنان بأن يُـقيم اقتصاداً متنوّعاً وقوياً، إضافة إلى النظر إلى أنّ ظاهرة المديونية محتومة عليه كما المساعدات الخارجية التي يُـدّعى أنه لا بد منها للبقاء على قيد الحياة.

وفي هذه النظرة المنحرفة والمبسطة والمسيئة والملتوية ينسى اللبنانيون أن اقتصاد لبنان كان فعلياً اقتصاداً متنوعاً وقوياً، وعُملته كانت من أقوى العملات في العالم ولم تقع الدولة في أي نوع من المديونية حتى عام 1975. كما نسي جزء كبير من اللبنانيين ما أنجزه

عهد الجنرال فؤاد شهاب في جميع الميادين، وبشكل خاص في الميدان التربوي والاجتماعي والزراعي، وفي توسيع البنية التحتية ووضع أنظمة الخدمة المدنية الحديثة، وكذلك قانون النقد والتسليف وقانون الضمان الاجتماعي وقانون المحاسبة العامة، وذلك في ظرف سنين معدودة وفي خضم تطورات إقليمية خطيرة، كانت تتميز أيضاً بتصادم عملاق بين سياسات الدول الغربية الكبرى المتحالفة مع إسرائيل وبعض الأنظمة العربية وسياسات معاداة الاستعمار والممانعة من قبل أنظمة وأحزاب سياسية عديدة في لبنان والمنطقة العربية. وقد تمكن الجنرال فؤاد شهاب من إرساء قواعد ازدهار واستقرار اقتصادي دامت سنين عديدة إلى أن انفجرت الفتنة الكبرى في عام 1975 حيث زالت كل الحدود بين الحلال والحرام في حياتنا الوطنية، الاقتصادية والسياسية والمالية.

وعند انتهاء الحرب عام 1990 لم يتم محاسبة أحد على أعمال النهب والقتل والسرقة والتهجير، ولذلك بقيت تلك الحدود بين الحلال والحرام – وهي أساس كل حياة اجتماعية آمنة ومستقرة – مفقودة تماماً، وذلك بحجة الوفاق الوطني تارة أو نسيان السنوات السوداء للحرب وتأمين السلم الأهلي تارة أخرى. وبعد ذلك اعتاد اللبنانيون علىٰ استمرار شبكات الفساد، بل توسّعها، وعلى سرقة المال العام وعلى ترك قدرات البلاد الإنتاجية الضخمة غير مستغلّة وهي نابعة من قدرة هذا الشعب على الصمود والإبداع لإبقاء لبنان موحّداً

وعلى قيد الحياة في أحلك ظروف تدميره خلال فترة 1975–1990. وبدلاً من توظيف هذه القدرات في إعادة بناء البنية الإنتاجية للبلاد، تمّ توجيهها في الصفقات والمضاربات العقارية والمالية ممّا أدّى إلى إهمال الزراعة والصناعة والخدمات ذات القيمة المضافة العالية. فكان الهم مركّزاً بشكل حصري على استجلاب الأثرياء من العرب ليشتروا عقاراتنا وبناياتنا وشققنا وجذبهم للإنفاق في لبنان في الفنادق الضخمة ودور اللهو، بينما يغترب الشباب اللبناني القادر والمتعلّم والطموح إلى ديار الأثرياء العرب أو إلى أوروبا وأميركا.

نتج عن ذلك كله الوضع الذي نحن فيه والذي يسبب هذه المعاناة الاجتماعية الضخمة، ويشتت العائلات اللبنانية إلى أنحاء العالم ويسهم في ارتهان السيادة السياسية خصوصاً عندما تقوم الحكومة باستبدال الديون الداخلية بالديون الخارجية بحجة تخفيض كلفة الدين وتطويل آجاله. وطالما تبقى الديون داخلية، فإن نفوذ الدول الأجنبية يبقى محصوراً، أما استبدال الدين الداخلي بديون خارجية، فهذا ما يعطي لتلك الدول أداة إضافية للسيطرة على قرارات الوطن الاقتصادية والسياسية، أو على أقل تقدير التأثير عليها تأثيراً بليغاً. وعندما تعتاد دولة ما، في تسيير اقتصادها، بالاتكال على المساعدات الأجنبية من قروض وهبات بالعملات الأجنبية، يصعب عليها، تالياً، استنفار القدرات الذاتية للاقتصاد الوطني واستغلالها للخروج من مأزق المديونية. ولذلك علينا أن ندرك أن السياسة التي نتّبعها منذ أكثر

من عشر سنين في عقد المزيد من المديونية بالعملات الأجنبية أو مع دول أجنبية سيؤدي حتماً إلى مزيد من ارتهان السيادة.

وكما هو معلوم، فمنذ صدور القرار 1559، ونحن نسير على درب تدويل الأوضاع اللبنانية، السياسية والقضائية والمالية لمصلحة فئة من الدول الغربية والأنظمة العربية في إطار الصراع المزمن على الهيمنة على هذه المنطقة الإستراتيجية من العالم. وبعملنا هذا نخالف مرة أخرى روحية الميثاق الوطني الذي بدونه لا حياة للبنان. وإذا كان في الماضي بعض اللبنانيين الذين انخرطوا في تحالفات عربية وفلسطينية خرقت السيادة اللبنانية، فإن جزءاً من هذه الفئة تنخرط اليوم بتحالف عربي غربي يناقض أيضاً الميثاق الوطني وروحيته.

***

هاتان القضيتان حريتان لأن تصبحا على رأس أولويات أية مناقشة سياسية معمّقة حول مصير البلاد؛ فالقضايا الأخرى تحلّ تلقائياً أو بصعوبات بسيطة قابلة للتغلب عليها بسهولة في حال الاتفاق على هاتين القضيتين المركزيتين.

الفصل الخامس

نظرة اخرى إلى حلّ مشاكل لبنان المزمنة(1)

منذ أن ظهر لبنان في النظام الدولي ككيان شبه مستقل في أواسط القرن التاسع عشر، ثم مستقل تماماً في القرن العشرين، تتميز فيه مجموعة من الشخصيات السياسية التي صاغت رؤية خاصة للبنان جامدة ومتحجرة. معظم هذه الشخصيات كانت حتى الماضي القريب منتمية إلى الطوائف المسيحية، وهي تدّعي الدفاع عن خصوصية لبنان وتعدد ثقافته مما يميّزه عن محيطه ويفرض عليه خيارات معينة في السياسة الخارجية. والسمة الرئيسة في هذه الرؤية هي هذا الشعور الحاد والعاطفي الطابع لدى هذه الشخصيات بضرورة إلحاق لبنان بخطط ومشاريع الدول الغربية الكبرى لبسط نفوذها وتأمين مصالحها بكل الوسائل، ومنها الغزو العسكري كما حصل عام 1956 بالهجوم

(1) نُشِرَت في جريدة النهار بتاريخ 6 تشرين الأوّل 2007.

على مصر. وقد واظبت هذه المجموعة من الشخصيات على هذا الموقف بغض النظر عن العواقب الناتجة عنه في خلق الاضطراب الداخلي وتهديد السلم الأهلي. ولم يغير استقلال البلاد، ولا الأزمات والاضطرابات الإقليمية الكبرى، نظرة هذه الشخصيات إلى وضع الكيان اللبناني وتوجيه سياسته الخارجية في النظام الإقليمي والدولي، وكأن لدى هذه المجموعة نزعة انتحارية متواصلة لا شيء يؤثر عليها ويزيل من النفوس والعقليات هذه العاطفة الجارفة تجاه سياسة الغرب في المنطقة.

وقد ظهرت جلياً نتائج هذه المواقف في فترة الخمسينيات من القرن الماضي (الرغبة في الانضمام إلى حلف بغداد وما ترتب على ذلك من أزمة انفجرت عام 1958 فتنة داخلية) وعام 1968 (تكوين الحلف الانتخابي الثلاثي الموالي للسياسة الغربية والمعادي لجمال عبد الناصر)، وخلال كل الفترة ما بين 1975 إلى 1990 وأخيراً منذ عام 2005، فخلال كل هذه المحطات التاريخية الكبرى حافظت هذه المجموعة السياسية على اتباع الخط الأحادي الجانب: الالتحاق المطلق بالقوى الغربية الكبرى والأنظمة العربية «المعتدلة» الخاضعة لها والتي تنفذ سياساتها في المنطقة. ولم تتأثر هذه المجموعة بالنتائج الكارثية لهذا الموقف وما يترتب عليه من نزيف إنساني متواصل عبر الاغتراب، خصوصاً لدى الفئات المسيحية، ومن تآكل ومن تضاؤل النفوذ السياسي المسيحي في البلاد.

والحقيقة أن هذا الموقف الذي لم يتغير قيد أنملة يشتمل على ثلاثة مواقف مسبقة لا تُمس ولا تتغير. وحري بنا أن نستعرضها هنا. يتجسد الموقف الأول في رفض الدولة القوية التي لديها أجهزة أمنية ذات الكفاءة العالية وهذا ما أدى في كل الأزمات الإقليمية التي تعصف بلبنان إلى تفكيك ما كان لدى لبنان من أجهزة أمنية. هكذا حصل بعد انتهاء رئاسة فؤاد شهاب والحرب العربية الإسرائيلية في حزيران 1967، مما فتح المجال واسعاً أمام توغل التنظيمات الفلسطينية المسلحة إلى لبنان وإلى توقيع الحكومة اللبنانية عام 1969على اتفاق القاهرة المشؤوم. كما حصل الشيء نفسه على أثر اغتيال الرئيس رفيق الحريري مما فتح المجال لتوغل الحركات الجهادية التكفيرية مثل فتح الإسلام إضافة إلى شبكات تخريب تولّت زعزعة الاستقرار عبر الاغتيالات والمتفجرات. ويجري في كل مرة تفكيك الأجهزة الأمنية بحجة الدفاع عن الديموقراطية كأن لبنان دولة من الدول الاسكندينافية أو جزيرة نائية محاطة بالبحر من كل الجهات في المحيط الهادي أو الأطلسي ولا يتعرض لأطماع القوى الإقليمية والدولية الكبرى.

أما الموقف المسبق الثاني فهو يتجسد في ضرورة العمل من أجل الانخراط في محور الدول العربية الموالية للدول الغربية والتي تنفذ سياساتها في المنطقة. وقد تعرض الرئيس فؤاد شهاب إلى أبشع أنواع الانتقاد اللاذع من قبل هذه المجموعة من الشخصيات لأنه تعامل إيجاباً مع النظام الناصري الذي كان حينذاك يتزعم محور الممانعة للسيطرة

الغربية على المنطقة. ونسمع اليوم الهجاء ذاته، وكذلك الانتقاد بأقسى العبارات ضد كل من الرئيس إميل لحود والعماد ميشال عون، اللذين كانا على طرفي نقيض في الماضي، وهما اليوم يعملان من أجل البقاء على نهج الرئيس شهاب في السياسة الخارجية، وهو نهج مكمل للميثاق الوطني للتكيف مع المستجدات الإقليمية والدولية. وفي هذا المضمار لا بد من الملاحظة بأن هذه الشخصيات التي تتزعم تيار الولاء السياسي للغرب تبدو غير مبالية تماماً بما يصيب هذا الموقف من جهة وضع الطوائف المسيحية دوماً إلى جانب الخاسر في معمعة الهيمنة على المنطقة، وتالياً ما يصيب جمهور واسع من المسيحيين من خيبة أمل ويأس وخوف من المصير في المنطقة مما يدفع إلى مزيد من الاغتراب، ومزيد من إضعاف الوجود المسيحي في لبنان.

ومن له اطلاع على تاريخ المنطقة لا بدّ من أن يستغرب هذا التحجر في الموقف. فهل يمكن أن نتصور أن الحلف الأميركي- الإسرائيلي سيتمكن من مواصلة سياساته القمعية الحادة على أبناء المنطقة على الأمد البعيد! ألم تكفنا عِبَر مرحلة الحروب الصليبية ومن ثم مرحلة تصفية كل من الاستعمار الانكليزي والفرنسي في المنطقة، واليوم متابعة المقاومات للاحتلالات الأجنبية الأميركية والإسرائيلية في العراق وفلسطين المحتلة ولبنان! ألم نأخذ العِبر من كارثية السياسة الأميركية في المنطقة، سواء عندما كانت تعادي مصر في عهد الرئيس عبد الناصر أم اليوم منذ تولي جورج بوش الابن مقاليد الأمور وتحالفه

الوثيق مع السياسات الإسرائيلية! يصعب في الحقيقة فهم تحجر هذا الموقف وتكرار الأخطاء الماضية ذاتها من دون إجراء أية مراجعة نقدية.

ونتيجة هذا الوضع يبدو تصرف هذه المجموعة قريباً من عوارض مرض التوحّد (Autisme) حيث ينقبض المريض على نفسه وينغلق فيها إلى درجة أنه لا يعود يشعر بوجود العالم الخارجي وتحركاته من حوله. ومما زاد الطين بلة أخيراً أن مجموعة الشخصيات هذه قد توسعت في الأزمة الأخيرة لينضم إليها جزء هام من الشخصيات السنّية والدرزية مما يجعل هذه المجموعة من الشخصيات المسيحية فيها أكثر اطمئناناً إلى نهجها الخاطئ المتكرر. ولكن في الحقيقة هذا الانضمام لا يغير شيئاً في قلة صوابية المواقف المذكورة وفيما تؤول إليه من مآسٍ وأعمال الفتنة الداخلية الفتاكة.

صحيح أن دولاً عربية هامة، خصوصاً من ناحية تعداد سكانها وتجانسهم، مثل المغرب أو مصر، أو أيضاً دولاً صغيرة وقوية بمواردها النفطية والغازية مثل قطر يمكن أن تقيم علاقات على درجات مختلفة من الأهمية مع دولة إسرائيل، ويمكن أن تمشي على خطى السياسة الأميركية؛ إنما مثل هذه الأوضاع لا تنطبق على لبنان بنظامه الطائفي الهش وواقعه الجغرافي وتعقيداته الداخلية. هذا إضافة إلى أنّ ما يمكن أن تتحمله كيانات عربية تنتمي إلى الأغلبية الدينية والمذهبية السائدة في المنطقة لا يتحمله بتاتاً بلد مثل لبنان بتعدديته وعلى ضوء ما أصابه

من تجارب مرة سابقة خصوصاً في الفترة ما بين 1982 – 1985. وهل من المعقول أن نحمّل الأقلية المسيحية في الشرق، التي تنظر إلى لبنان كملجأ لها ومنارة، هذا العبء في توجه سياسة لبنان الخارجية إلى الولاء للمشاريع الغربية في المنطقة واستمرار مساندتها لإسرائيل في سياستها العدوانية والهمجية على كل من الشعبين الفلسطيني واللبناني؟. ومن ناحية أخرى، هل يعقل أن نرى دوماً الصديق من جهة واحدة ونعتقد أن فيه كل الصفات الإيجابية والنيات الطيبة تجاه لبنان، وأن نرى العدو دوماً في الدول الأخرى ذاتها التي لا تماشي السياسات الغربية في المنطقة ؟ إن مثل هذا الموقف الساذج والتبسيطي والذي لا يتغير إطلاقاً هو مناقض تماماً لغنى الثقافة اللبنانية وطموح لبنان بأن يكون طليعة التقدم في هذا الشرق.

أما الموقف المسبق الثالث الذي من الضروري ذكره هنا لأنه لا يقل أهمية، بل هو مكمل للموقفين السابقين، فهو النظرة الخاصة التقليدية إلى نمط النموّ الاقتصادي في البلاد، الاعتقاد بأن لا مشكلة اجتماعية في لبنان، ولا مناطق محرومة ولا فئات مقهورة في حياتها المعيشية. فهذه المجموعة بمن انضم إليها أخيراً لم تولِ الشأن الاقتصادي والاجتماعي أهمية، بل ظلت أسيرة نظرة ضيقة وجامدة إلى الاقتصاد اللبناني كاقتصاد يمكن أن يعتمد ويزدهر فقط على أعمال الوساطة الاقتصادية والصفقات بين دول غربية متقدمة ودول عربية متخلفة، وأخيراً بين أثرياء الدول النفطية العربية الغنية ولبنان.

هذا مع العلم أن المشكلة الاجتماعية في لبنان ومشكلة المناطق الطرفية المحرومة هما مشكلتان مزمنتان قد أدتا على الدوام إلى نشوء بيئة مؤاتية لبروز شتى أنواع الراديكالية السياسية والدينية والاجتماعية.

والجدير بالذكر هنا ما تعرضت له طموحات الرئيس فؤاد شهاب في الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وفي إنجازاته من معارضة شرسة من هذه المجموعة ذاتها، وذلك بالرغم من كون سياسته الاقتصادية والاجتماعية متأثرة إلى أبعد الحدود بمشورة الأب لويس لوبريه الذي استقدم إلى لبنان مع بعثة من الخبراء الفرنسيين (بعثة ارفد) خلال عهد الرئيس شهاب. ومع الإشارة أيضاً إلى أن الأب لوبريه كان من كبار الشخصيات الكنسية المتخصصة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والتي كانت لها كلمتها لدى كنيسة روما. كما كان قد قام بمهمات مماثلة في كل من البرازيل والسنغال. لكن الرئيس شهاب والأب لوبريه تعرّضا إلى حملات شعواء من الدوائر الاقتصادية في لبنان وتم تخويف الرأي العام بأن الإصلاحات هذه هي الخطوة الأولى نحو مضي البلاد إلى اعتماد الاشتراكية. وهذا طبعاً اتهام كاذب إلى أقصى الحدود.

ولا بدّ هنا من التوقف امام ظاهرة حصر الرؤى الإصلاحية لدى القيادات العسكرية في لبنان وغيابها لدى القيادات المدنية التي تبدي دوماً أشد العداء إلى الشخصيات العسكرية التي تتبوأ مركز الرئاسة في الجمهورية. فهل يمكن أن يعزى ذلك إلى كون المؤسسة العسكرية

أقل طائفية من المؤسسات الدستورية المدنية، وتالياً هي التي تخلق ظروفاً مؤاتية لتكوين نظرة إصلاحية إلى شؤون البلاد، وذلك على خلاف القيادات المدنية التي تعيش منغمسة في التربية الطائفية وفي التنافس للوصول إلى رئاسة الجمهورية عبر كسب ودّ القوى الخارجية والعربية فحسب، دون الالتفات إلى حاجة البلاد إلى الإصلاح في كل الميادين.

أما اليوم فالمطلوب هو تغيير هذه المواقف الثلاثة المسبقة وطرح مشاكل لبنان بصيغة مغايرة تماماً. فإذا لم نتمكن منذ الاستقلال من إيجاد حل لمشاكل لبنان وتحقيق الوحدة الوطنية الثابتة والراسخة، فربما يعود ذلك إلى طرح مشاكل لبنان بطريقة خاطئة بحيث نستمر في الوقوع في الفتن الداخلية عند كل أزمة إقليمية من دون أن نتمكن من إيجاد الحلول المناسبة لتكرار مثل هذه الظاهرة الشاذة.

إن لبنان انطلاقاً من رسالته المعنوية، وأيضاً انطلاقاً من موقعه الجغرافي بين سوريا وفلسطين المحتلة، لا يمكنه، لسوء حظه، أن يكون بلداً حيادياً أو محيّداً في النظام الإقليمي، وهذا ما كان وفّر عليه كل هذه الفتن الداخلية. فهل الدول الغربية ستسمح بتحييد لبنان والكف عن استعماله ساحة في مشاريعها في المنطقة؟ وهل يمكن لمحور الممانعة للسيطرة الأميركية الإسرائيلية في المنطقة أن يقبل بجواره المباشر دولة تُستعمل ساحة للآخرين أو حتى مجرد دولة حيادية. وفي هذا المضمار يجب ان ألّا ننسى بشكل خاص ما تقوم به إسرائيل

من أعمال عدوانية انتقامية على لبنان بشكل مخالف لمبادئ القانون الدولي الذي ينصّ بأن حق الانتقام الذي تمارسه دولة تعرضت لإساءة عسكرية من قبل دولة أخرى يجب أن يتناسب مع حجم الإضرار التي تعرّضت إليها الدولة المنتقِمة.

لذلك لا خيار للبنان إلا أن يكون دولة قوية ذات مكانة محترمة في النظام الإقليمي بحيث لا يقع في فلك أحد المحاور الإقليمية والدولية في المنطقة. ومن أجل ذلك عليه أن يطور نظاماً دفاعياً متماسكاً رادعاً وفعالاً تجاه دولة إسرائيل التي لاتزال تخرق المجال الجوي والمياه الإقليمية، إضافة إلى مطامعها في مواردنا المائية خصوصاً في منطقة مزارع شبعا التي لا تزال محتلة وهي خزان مياه هام جداً. وهذا إضافة أيضاً إلى ملايين الأمتار المربعة من الأراضي اللبنانية المقضومة على الحدود، وإجبار لبنان على قبول الخط الأزرق المختلف عن خط الحدود الدولية، مع الإشارة إلى ما تمكنت اللجنة العسكرية اللبنانية من استعادته من تلك الأراضي خلال المفاوضات الشاقة مع الأمم المتحدة. وتجدر الإشارة أيضاً إلى تحمل لبنان عبء جالية هامة من اللاجئين الفلسطينيين مع ما يسبب هذا الوجود من حساسية في حال توطينهم نهائياً وإعطائهم الجنسية اللبنانية مما سيؤدي إلى زيادة القلاقل وأضطراب التوازنات الطائفية الهشة، وتالياً إلى مزيد من اغتراب اللبنانيين إلى الخارج بشكل نهائي.

لكل هذه الأسباب لا يمكن للبنان بأي شكل من الأشكال أن يدخل

قسراً أو طوعاً في محور إقليمي ما تتزعمه الولايات المتحدة الأميركية والدول العربية المسماة «المعتدلة»، وهو محور يمارس الضغوطات المختلفة الطابع على منظمات المقاومة اللبنانية والفلسطينية التي ترفض الأمر الواقع الإسرائيلي، وهي دول في الحقيقة تساعد بمواقفها تثبيت الهيمنة الأميركيةالإسرائيلية على المنطقة، بالرغم مما أدّت إليه هذه الهيمنة من أوضاع كارثية غير مقبولة لكل من شعوب فلسطين والعراق ولبنان، دون ظهور أي بصيص أمل في أن مثل هذا الانصياع للولايات المتحدة يمكن أن يؤمن استعادة الحقوق المهدورة لهذه الشعوب.

أما بالنسبة إلى علاقتنا مع سوريا، فإنه من الواضح وضوح الشمس، ومن دون أي نوع من التردد والاستدراك، بأن علينا أن نقيم علاقات متساوية تماماً في ما يخص احترام سيادتنا وتحديد حدودنا وكف الدولة السورية عن النظر إلى لبنان كأنه مجالها الحيوي الذي يجب أن تسيطر عليه بشكل أو بآخر. إنما، وفي المقابل، فإن أية حكومة لبنانية يجب أن ترفض بتاتاً ومطلقاً بأن يخضع لبنان إلى ضغوطات غربية أو عربية للتهجم على النظام السياسي في سوريا والسعي إلى إسقاطه. إن ما حصل في السنتين الأخيرتين من أنواع مختلفة من الهجوم الحاد على النظام في سوريا من قبل مجموعة من الشخصيات ليس لمصلحة لبنان، بل بالعكس فهو يقوّي عند النظام السوري الرغبة في السيطرة على لبنان لمنعه من التحول إلى قاعدة معادية له. ونرجو

ألّا نكون قد فوّتنا فرصة تاريخية نادرة لوضع علاقاتنا مع سوريا على أسس صحية وواضحة تؤمن للبنان سيادته الكاملة.

ومن أجل إرساء السيادة لا بد أيضاً في السنين المقبلة من إدماج عناصر المقاومة اللبنانية في منظومة دفاعية متكاملة ومتماسكة لأننا بأمس الحاجة إلى ردع إسرائيل أو أي دولة أو مجموعة مسلحة تود تقويض الكيان اللبناني. ولذا علينا ان نستفيد من كفاءات وخبرات حزب الله الدفاعية الكبرى والتي أكدت مرة أخرى فعاليتها في حرب تموز 2006. ولكن إضافة إلى الشروط الداخلية لتحقيق الوفاق والانسجام والوحدة الوطنية، فان تحقيق الهدف المنشود يتطلب أن تكون للدولة الموارد المالية الكافية لتطوير مثل هذه المنظومة الدفاعية.

وهذا ما يقودنا إلى التحدث مجدداً عن ضرورة التخلص من النموذج الاقتصادي البالي الذي تخطاه الزمن والذي لا يزال يسيطر على عقول هذه المجموعة من الشخصيات وحلفائها من الطوائف الأخرى الذين انضموا إليها في السنتين الأخيرتين. فهذا النموذج الذي يعتمد حصرياً في نمط التنمية الاقتصادية على النشاطات ذات القيمة المضافة المتدنية هو نموذج لا يمكن أن يتم من خلاله استغلال الإمكانيات البشرية والمادية الضخمة الكائنة في اقتصادنا. واذا كان النموذج هذا قد نجح جزئياً عندما كانت الاقتصادات العربية متخلفة حقاً، فانه لم يؤمّن بتاتاً الازدهار لكل المناطق وكل فئات الشعب. وهو نموذج محكوم عليه على كل حال بالفناء لآن العولمة الاقتصادية

التي اجتاحت العالم بأجمعه هي التي تقضي على أي نوع من أنواع الوساطة، ذلك أنّ العولمة تسمح بالاتصال المباشر بين كل العملاء الاقتصاديين في العالم بشكل فوري بفضل ثورة الإلكترونيات وانتشار الأدمغة الإلكترونية وشبكات الأنترنت التي من خلالها يمكن أن يتم الاتصال بشكل مباشر مع أي عميل اقتصادي في العالم. فالاستمرار في الاعتقاد الساذج بأن لبنان يمكن أن يؤمن رفاهية أبنائه عبر الاستمرار في النموذج القديم ذاته لهو ضرب من الخيال. فمنذ عام 1992 أدى هذا النموذج عبر الصفقات المالية المختلفة والعقارية إلى تركّز الثروات بشكل أكبر مما كانت عليه الحال قبل فترة حرب 1975–1990 وأدى إلى إفقار أكبر في المناطق، خصوصاً تلك التي لا يهاجر أبناؤها إلى دول الخليج وإفريقيا.

وكما سنرى في الجزء الثاني من هذا المؤلّف فقد آن الأوان لكي نقوم بتغيير جذري في نظرتنا إلى الاقتصاد اللبناني بالعمل على النموذج الايرلندي أو السنغافوري أو حتى نموذج جزيرة مالطا بحيث نستنفر كل قدراتنا المادية والبشرية في عملية الدخول في نشاطات خدماتية وزراعية وصناعية ذات قيمة مضافة عالية مستفيدين من ثرواتنا المائية وتربتنا الخصبة والتعددية البيولوجية المميزة الموجودة في لبنان وقدراتنا البشرية العظيمة في كل المجالات التقنية والعلمية، بغية تحوّل لبنان إلى اقتصاد عالي الكفاءة يولّد موارد ضخمة تسمح لنا أن نبدأ بتسديد ديننا العملاق بالتدريج وأن نؤمن الموارد المالية الضرورية لتحديث الجيش وإدماج عناصر المقاومة فيه.

هذه هي معطيات جديدة للتأمل ولتغيير نظرتنا إلى الكيان اللبناني على الصعيد السياسي كما على الصعيد الاقتصادي وطي صفحة الفتن الماضية المبنية دوماً على الاختلاف في السياسة الخارجية وعلى عدم قدرة إنتاج نموذج اقتصادي يؤمن الرخاء والاطمئنان والاستقرار إلى أبناء هذا البلد المعذب. أما باقي المواضيع والقضايا التي تتمّ إثارتها ومناقشتها بشكل عاطفي وبرتابة وتكرار مملّ خلال فترات الفتن الداخلية المترافقة لكل أزمة إقليمية، فهي مضيعة للوقت وثرثرة مدمّرة تنفخ اليأس في النفوس، وتدفع مزيداً من اللبنانيين إلى الهجرة والاغتراب.

الفصل السادس

منهج السذاجة «الماكيافيلية» في السياسة[1]

في خضم المناقشات والتجاذبات التي نعاني منها في لبنان، خصوصاً منذ استصدار مجلس الأمن القرار الشهير (1559) بشأن لبنان الذي فتح الباب على مصراعيه لزعزعة استقرار البلاد، يبدو أن بعض السياسيين والمحللين اعتمدوا بشكل نهائي منهج السذاجة المطلقة في قراءة التطورات الإقليمية والدولية والتعامل مع تأثيراتها على مصير منطقة الشرق الأوسط. وقد أصبحت هذه القراءة الساذجة منهجاً حديدياً متحجراً يحول دون ممارسة العقل النقدي والقراءة المتأنية البعيدة النظر. والحقيقة أن هذا المنهج ليس بالجديد في لبنان، بل تمتد جذوره إلى تأسيس النظام الطائفي في نصف القرن التاسع عشر مترافقاً بتدخل القوى الإقليمية والدولية الكبرى في حياة اللبنانيين بأوجهها كافة.

---

(1) نُشِرَ في جريدة الأخبار بتاريخ 13 تشرين الأوّل 2006.

ما هي المكونات الأساسية لهذا المنهج الذي شهدنا أيضاً اعتماده خلال الحرب الشعواء التي عصفت بلبنان بين 1975-1990؟ هذا ما سنستعرضه هنا سعياً لتغيير هذا المنهج المؤدي إلى عدم التفكير ورفض ممارسة العقل النقدي ممّا يؤدي بدوره دوماً إلى أشد الضرر بلبنان.

من أهم سمات هذا المنهج الانبهار بكلام الدول الغربية أو الشرقية الكبرى والاعتقاد بأنه بمكانة الكلام المنزل والصادق. فإذا قالت الحكومة الأميركية بأنها تعمل لأجل نشر الديموقراطية في الشرق الأوسط، نؤمن بهذا الكلام إيماناً مطلقاً ونُعجب به؛ وإذا قالت فرنسا، كما كان الحال في الماضي بأنها آتية إلى لبنان لحماية المسيحيين (1861) أو إنها أسست لبنان الكبير ترضية للمسيحيين، فنحن نؤمن بهذا الكلام إيماناً أعمى؛ وكأن الدول الغربية الكبرى هي جميعها جمعيات خيرية تعمل لمصلحة البلدان المستضعفة. وإذا قالت الولايات المتحدة إنّ حماس وحزب اللّه هما من المنظمات الإرهابية وعلى قدم المساواة مع الحركات الجهادية والتكفيرية، فنأخذ فوراً في الاعتبار هذا الطرح للمطالبة بنزع سلاح حزب اللّه؛ وإذا قالت الولايات المتحدة بأنها ستعمل حتماً لإيجاد حل للنزاع العربي الإسرائيلي وتأتينا بخارطة طريق جديدة، فنحن نأخذ هذا القول بأنه قول صادق، وإنّ الأمور ستصير قريباً على التحسن في المنطقة بفضل جهود أميركية جديدة.

وعودة إلى اجتياح إسرائيل للبنان عام 1982، فقد أعتقد الكثير من اللبنانيين بالسذاجة المطلقة أن الدولة العبرية آتية إلى لبنان لإنقاذ اللبنانيين من أعمال الفلسطينيين وهيمنتهم على لبنان، وأنها ستنسحب بعد تحرير البلاد ودون قبض أي ثمن؛ وفي المنطق ذاته، فإن أهل السذاجة رأوا أن غزو العراق بحجة وجود أسلحة الدمار الشامل والتخلص من الديكتاتورية كان عملاً من أجل المصلحة العامة الإقليمية والدولية، وهلمّ جرّا من اعتبار كلام الدول الكبرى كلاماً مقدساً ينم فقط على الحرص على السلام العالمي والخير العام. وهذه المدرسة نفسها، إذا سمعت كلاماً من دول إقليمية هامة مثل إيران، حول ضرورة إزالة إسرائيل لإحلال السلام في المنطقة، فهي ستؤمن فعلاً بأن هذا الإعلان يهدد استقرار المنطقة، وأنه كلام غير مقبول على الإطلاق، متناسية أن الجدل الكلامي هو في صلب الحرب النفسية التي تميّز دوماً السياسة الدولية، خصوصاً في منطقتنا، وأن من يصعّد كلامياً لا ينوي بالضرورة الدخول في حالة حرب، بل ربما العكس هو الصحيح.

ويمكن إعطاء المئات من الأمثلة من هذا النوع التي تدل على أن منهج السذاجة ينطلق في نظرته هذه إلى أن الدول الكبرى، خصوصاً الغربية منها، هي بمثابة جمعيات خيرية، وتالياً ليس لها خطط مبنية على ما تعتقده أنها مصالحها الحيوية الضيقة، والتي تلبسها لباس المفردات حول الديموقراطية وحقوق الإنسان؛ وأن الحياة الدولية منقسمة فعلاً

إلى قوى الشر، وهي القوى التي تحددها هذه الدول الكبرى الغربية، وقوى الخير والحداثة والحضارة المتمثلة في الدول الغربية.

ومن الملفت للنظر أن منهج السذاجة يعتبر فعلاً أن هناك «مجتمعاً دولياً» يتجسّد بشكل حصري في قرارات مجلس الأمن، دون أي تحليل لميزان القوى داخل مجلس الأمن وأروقة الأمم المتحدة. وهو يعتقد أيضاً أن أي تقرير صادر عن الأمم المتحدة هو أيضاً مثل الكتاب المنزل كون الأمم المتحدة تجسّد «الإرادة الدولية»، فلا يمكن أن تدخل هذه المنظمة طرفاً في أي نزاع أو أن تكون مطيّة في أيدي الدول الكبرى، كما حصل على سبيل المثال في اختراع «الخطّ الأزرق» عند انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان عام 2000 لقضم مساحات واسعة من الأراضي اللبنانية وإبقاء منطقة مزارع شبعا خارج الحدود اللبنانية، خلافاً لخط الحدود المعترف بها دولياً وفي اتفاق الهدنة مع إسرائيل.

واللافت للنظر في منهج السذاجة أنه ينقلب فجأة إلى منهج مكيافيلي واقعي عندما يصطدم بالانتقادات الشديدة. فنرى عندئذ أنصار السذاجة يتحولون إلى أصحاب النظرة العميقة الإستراتيجية والتكتيكية في آن واحد. فهم يردّون على منتقديهم بحجة مزدوجة. الأولى تدّعي بأنه لا بد من المضي في خطط الدول الكبرى لأنها خطط لا تـُقهر والوقوف ضدها يجلب المصاعب والبلى على البلاد. لذلك يجب أن نمارس «الواقعية» وألّا نتهرب من المسؤولية في أحلام وخيالات بعيدة عن الواقع. أما الثانية، وهي بطبيعة الحال الأكثر

سذاجة، فهي تقول بأن على لبنان أن يستفيد من التغييرات الدولية وأن يستغلّ ويوظّف سياسات الدول الكبرى لمصلحته، وكأن الذكاء اللبناني الخارق في السياسة المحلية والدولية والتكتكة والباطنية والتزلّف والمآدب مع كبار القوم من صانعي القرار في العالم ستجعل من الدول الكبرى ومن إسرائيل وفرنسا مطيّة في أيدي ذوي الكفاءة من أهل هذا المنهج.

وقد رأينا نتائج هذه المدرسة الفكرية وممارساتها في جميع الفتن التي دخلت بها البلاد في تاريخها المعاصر من فتنة 1840-1860، إلى فتنة 1958، إلى فتنة 1975-1990،إلى الأوضاع المأسوية التي نعيشها اليوم منذ صدور القرار 1559 الذي أعطى لإسرائيل الذريعة للتهجم على لبنان بالشكل الهمجي المخالف لكل مبادئ الأمم المتحدة، والذي تعرضنا له في صيف عام 2006، وهي تدّعي أنها تطبّق القرار 1559 الذي عجزت الحكومة اللبنانية عن تطبيقه بنزع سلاح الميليشيات، والمشكلة طبعاً أن هذه المدرسة ترفض الدخول في حوار جدّي مع من يقول بأن على لبنان أن يحتاط من مشاريع الهيمنة الغربية على المنطقة، وأن لا يقبل بتعديات إسرائيل المتواصلة على سيادة لبنان، برّاً وبحراً وجوّاً، وهي تجسّد أطماعاً تاريخية لهذا الكيان بتدمير لبنان أو تفتيته ووضع اليد على مياهه والأراضي الخصبة في الجنوب.

ومما يزيد المشكلة صعوبة أن أهل هذا المنهج هم جزء من مدرسة فكرية عربية ترى بأن الطريقة الوحيدة للحصول على السلام

والحق العربي تجاه إسرائيل أو الولايات المتحدة، المتمركزة عسكرياً وسياسياً في المنطقة بكثافة والمحتلة للعراق، هو المزيد من التنازلات أمام المحور الأميركي - الإسرائيلي؛ بل، أكثر من ذلك، الانخراط في صميم هذا المحور. وهو منطق تلتبس عنده النتائج والأسباب؛ ولا يفرّق بينها في تحليل الوضع المأزوم في المنطقة، المتميز بالممارسات القمعية المتواصلة الناتجة عن الاحتلالات الأميركية والإسرائيلية. فيدخل تالياً في المنهج الأميركي - الإسرائيلي في التفكير الإستراتيجي الذي يعتقد بأن الإرهاب بشكل عام، وبدون التفريق بين الأنواع المختلفة من أعمال العنف، هو السبب الوحيد لعدم الاستقرار في المنطقة وعدم نشر الديموقراطية ولا يرى تالياً أن العنف هو نتيجة الاحتلالات وسياسة القوة والهيمنة والقمع وليس العكس.

وقد دخل أيضاً الكثير من أهل السذاجة اللبنانيين والعرب أو المسلمين في الاعتقاد بأن المشكلة الرئيسة هي مشكلة حضارات وثقافات وأديان، وأنها ليست مشكلة حق وقانون وعدل مبنية على مبادئ ثابتة وراسخة بما فيه في القانون الدولي. فبدلاً من أن نطالب كعرب بوقفة جماعية وجريئة بحقوقنا الشرعية، ندخل في جدالات لا نهاية لها حول الهويات والخصوصيات والثقافات ضمن المنطق الأعوج الذي تمّ تأسيسه منذ نهاية الحرب الباردة حول صراع الحضارات الذي حلّ محل الصراع السياسي والزمني والموضوعي، المبني على تحقيق سيادة الحق والعدالة في الميدان الدولي.

ومن المؤسف حقاً أن يكون الكثير من العرب واللبنانيين، من صانعي القرار والمفكرين والإعلاميين، قد قبلوا بمقولة حرب الحضارات والمقولة المعاكسة بضرورة العمل من أجل حوار الحضارات التي انطلقت من إيران في عهد الرئيس خاتمي، بدلاً من الوقفة الجماعية بين كل العرب لتأكيد تمسكنا بمبادئ الشرعية الدولية المتمثلة في موضوع فلسطين بقرارات معروفة من الجميع، وفي موضوع الشرق الأوسط بالمبادئ العامة المعروفة أيضاً التي لا تقر بالحروب الاستباقية كما شنّتها الولايات المتحدة على العراق بحجج واهية وكاذبة. ونحن اليوم كعرب وكلبنانيين نستنكف بصمت مطبق عن الدفاع عن المبادئ الأساسية الدولية للقضايا التي تخصنا، بل أكثر من ذلك، نقبل بأن يصدر من الأمم المتحدة تقارير منحازة تماماً إلى إسرائيل أو منحازة لفئة من اللبنانيين دون رفع الاحتجاج رسمياً؛ وكذلك بأن تصدر قرارات لا تحترم مبادئ شرعة حقوق الإنسان، وتالياً تجعلها في طي النسيان بفعل استصدار قرارات عشوائية تضرّ بالمصالح العربية ونسكت عنها.

وبالرغم من أن لدينا في مجلس الأمن دولتين كبيرتين لهما حق النقض، وهما الصين وروسيا، فإن تشتت المجموعة العربية وتبعثرها، وصمتها في معظم الأحيان، هما من العوامل التي لا تساعد هاتين الدولتين على العمل من أجل احترام حقوقنا لدى مجلس الأمن، إلا عندما يتوحد الصوت العربي ويقف وقفة واحدة متواصلة. وفي غياب

مثل هذا الموقف في معظم المناسبات والظروف، فلا يمكن أن نطالب الصين وروسيا بأن يكونا «ملكيين أكثر من الملك»، ناهيك عن الوضع اللبناني الحرج حيث الانقسام الحاد في الرأي تجاه الموقف من إسرائيل وسلاح المقاومة يحول دون وقوف أية دولة غربية كبيرة إلى جانبنا. ويمكن أن نرى كيف أن الصين وروسيا تقفان في وجه الولايات المتحدة وأوروبا في موضوع الملف النووي الإيراني لأن الإيرانيين موحّدون في حكومتهم للتصدي للموقف الغربي.

إلى متى ستبقى مجموعة هامة من اللبنانيين والعرب وما تبقى من السلطة الفلسطينية تعمل، بوعي أو بدون وعي، من أجل مساعدة مشروع الهيمنة الأميركية - الإسرائيلية في المنطقة، وتالياً في زيادة عدم الاستقرار وابتعاد موعد سلام مبني على احترام الحق ومبادىء العدل التي من دونها ليس من سلام حقيقي؟ هذا في الحقيقة يتطلّب بذل المزيد من الجهود السياسية الفكرية، ليس فقط على الصعيد اللبناني، إنما أيضاً على صعيد العالم العربي، لتغيير المناخ العام وخلق دائرة قناعات تتوسع بالتدريج في محاور عديدة من المسائل الكبرى التي تقسم العرب واللبنانيين في ما بينهم.

ومن هذه المسائل الموقف من دولة إسرائيل وسياسة المهادنة على جميع الأصعدة، الكلامية منها بشكل خاص، إذ إن الصعيد العسكري بات مقفولاً منذ قبول الدول العربية جماعياً، ومنها سوريا، الحل السلمي كـ«خيار استراتيجي». وفي هذا الإطار، لا بد

من وضع الضغوطات المعنوية والأخلاقية والأدبية على الحكومات العربية والإعلام العربي لكي تتخذ المواقف المبدئية الصلبة الخاصة بتطبيق مبادئ القانون الدولي وقواعد الإنسانية فيما خص الوضع الفلسطيني واللبناني والجولان السوري المحتل، وبحيث تصبح هذه القضية محورية في العلاقة مع الولايات المتحدة، مما قد يتطلّب استدعاء السفراء في ظروف معينة أو تجميد أو تخفيف علاقات ثقافية واجتماعية أو موقف جماعي من بعض تقارير الأمم المتحدة المنحازة إلى إسرائيل إلى آخره من هذه المواقف التي لا تفتح الباب لأي نوع من المغامرة العسكرية.

ولا بد هنا أيضاً من خلق المناخ الضاغط على الحكومات العربية والنخبة الإعلامية العربية لكي تبتعد عن اللعب البشع بالمشاعر الطائفية والمذهبية في المنطقة والكف أيضاً عن زجّ القضايا الدينية والمذهبية والعرقية في المواقف من الوضع الإقليمي المأزوم. وإذا كانت أميركا وإسرائيل وأوروبا تلجأ بشكل متزايد إلى الطروحات الدينية والعرقية الطابع لتبرير سياساتها، وإذا كان الكيان الصهيوني مبنيّاً بالأساس على تلك المقولات، فإننا نحن كعرب لا نحتاج إليها لأنه لو كان الغزاة في فلسطين ولبنان وسوريا والعراق من الديانة الإسلامية أو البوذية أو الهندوسية، لكنّا قد حاربناهم بالشدّة نفسها. ولذلك لا يمكن تبرير احتلال الأراضي باعتبارات حضارية ودينية، وكذلك الأمر فيما يتعلّق بمقاومة هذه الاحتلالات بحجج حضارية ودينية. وهذا ما يُضعف

الموقف العربي وبشكل خاص المقاومتين اللبنانية والفلسطينية، وكذلك المقاومة العراقية للاحتلالات.

علينا في الحقيقة الولوج إلى حالة جديدة من الجرأة المعنوية والفكرية تخرج نزاعات الشرق الأوسط من دائرة الكلام الثرثار عن الحضارات والثقافات والأديان لإعادته إلى إطاره الزمني الصحيح ألا وهو احتلال ثم احتلال... بغض النظر عن عرق أو دين أو مذهب الغزاة والمحتلين والعابثين بحقوقنا.

الباب الثالث

بناء المستقبل

الفصل الأوّل

كلنا شركاء في تصاعد دكتاتورية الفريق الحاكم

يتعجب الناس أكثر فأكثر من تصرّف الأكثرية السياسية المتمحورة حول تيار المستقبل واستئثارها بمقدرات الوضع وكأن ذلك شيء جديد. بينما الحقيقة أن من يسيطر على مقاليد الأغلبية اليوم هو ذاته الذي سيطر على لبنان منذ عام 1992 بالسّجل الحافل ذاته بالخروقات الدستورية المتواصلة والاستخفاف برأي الآخرين. ولا بد هنا من التذكير بأن هذا المنهج بدأ بقضية إعادة إعمار الوسط التاريخي للعاصمة الذي تم وضع اليد عليه بشكل تعسّفي أدى إلى مصادرة أملاك اللبنانيين بشكل منافٍ تماماً للدستور اللبناني كما أدى إلى محو الذاكرة الجماعية اللبنانية وتغيير المعالم العمرانية والحضارية لعاصمتنا. وقد سكت على ذلك في حينه معظم اللبنانيين، وتمّ الأمر بحجة أن لا بديل لهذا المشروع. وهذا العمل في الحقيقة كان أول مسمار في المبادئ

الأساسية للدستور، خصوصاً حماية الملكية الخاصة، ولذلك لم يكن من الصعب فيما بعد تعديل الدستور مرّات عديدة وكل مرة «للمرة واحدة» و«بشكل استثنائي» لإجراء طبخة الانتخابات بما يناسب تحالف رجال المال والميليشيات المنتصرة في الحرب.

وقد دخلنا في الوقت ذاته، في عهد الصفقات العقارية والمالية الجنونية بحجة الشرق الأوسط الجديد حينذاك في إطار مسار السلام المزعوم في مدريد عام 1991 ومن بعد ذلك اتفاقات أوسلو، وأدخلنا عنصر المال سلاحاً فتاكاً في الحياة السياسية لتأسيس ديكتاتورية هذه المجموعة الحاكمة وتكيفنا بهذا السلاح الناعم الذي يقتل الضمير فقط دون الجسد. وتم إسكات الناس بفتح الخزينة اللبنانية على مصراعيها للإغداق بالأموال، سواء عبر الصناديق أو عبر المجالس، أو بشكل رئيسي عبر الفوائد الخارقة المستوى على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية مما جعل من كل مدّخر، ثرياً كان أو متواضع الحال، أو شركة خاصة أو مؤسسة من المجتمع المدني لها بعض السيولة، يتمتع بريع مالي لا يبرره أي منطق إنما يسمح له بزيادة أمواله دون أي جهد إنتاجي. ومن جراء ذلك، تراكمت منذ عام 1995، مديونية هائلة على الخزينة اللبنانية، وكان يـُقال بأن كل الدول مديونة، وكان يُشار إلى مديونية الولايات المتحدة وكأنّ الاقتصاد اللبناني يشبه تماماً الاقتصاد الأميركي.

وكلما كانت تتعالى الأصوات للتصدي لكل تلك البدع، كان يُرد

بعنف بأن هذا ثرثرة هدّامة لأناس لا يودون الاستقرار والازدهار للبلاد أو يوّدون فقط دخول نعيم المال فيمارسون النقد السخيف على أمل الحصول على المال . كما كان يُدعى بأن لا بديل للفريق الحاكم يمكن أن يمسك الليرة اللبنانية ويؤمن الاستقرار النقدي، ويا ويل! لو ترك هذا الفريق سدة الحكم!

وفي الحالتين التي أتت فيهما حكومة من غير الفريق الحاكم (حكومة الرئيس الحص بين عامي 1998 و2000 وحكومة الرئيس عمر كرامي قبل الاغتيال الغاشم للرئيس رفيق الحريري)، كان هذا الفريق يقيم الدنيا ويقعدها، كأنّ أي حكومة لا تنبثق منه هي حكومة غير شرعية تؤدي بالبلاد إلى الهلاك وتصبح مسؤولة عن كل الموبقات السابقة واللاحقة.

والحقيقة تقال إن الجميع مسؤول عمّا آلت إليه الأوضاع اليوم، لأن السكوت منذ عام 1992 على تسلّط الفريق الحاكم ذاته على مقدرات البلاد وعقول الناس عبر سياسات إعلامية حادة وإغداق الأموال، لم يلقَ المعارضة التي كان يتوجب القيام بها بشكل جماعي وفعّال. فهذا حزب اللّه، بالرغم من دخوله الحلبة السياسية الداخلية منذ انتخابات 1992 لم يتصدَّ إلا هامشياً لهذا النمط من الحكم لأسباب مختلفة، قد تكون أهمها ضرورة تكريس كل الجهود إلى تحرير الجنوب. إنما لم يتغير هذا الأسلوب بعد التحرير، بل سياسة المهادنة كانت سيدة الموقف إلى درجة أدت إلى تحالف خطير بين الفريق الحاكم وحزب

اللّه في انتخابات عام 2005، وقد هدّد هذا التحالف إنجازات المقاومة كلها منذ التحرير.

أما قوى المعارضة الأخرى وهي كانت مكوّنة من تيارات وشخصيات سياسية مختلفة الأهواء، فبعض منها هادن بحجة التحالف الاستراتيجي مع سوريا في القضايا الإقليمية الكبرى، وبعضها الآخر بحسابات طائفية ضيقة لتجنب مزيد من الخسارة في الشعبية الطائفية الطابع أمام قوة المال والإرهاب الإعلامي، أو لتجنب إزعاج المملكة السعودية، وآخرون أيضاً لنمط الفردية والنجومية في عالمنا السياسي الصغير. وقد باءت بالفشل كل محاولات تجميع هذه المعارضات فبقيت مشتتة وتالياً غير فعّالة.

ولم يتغير هذا الواقع الأليم إلا بالموقف الجريء الذي اتخذه التيار الوطني الحر عندما احتك في أرض الواقع بديكتاتورية الفريق الحاكم وتعرض إلى أسلوبه الفوقي في التعامل مع الآخرين، فاتخذ تلك المواقف المشرفة، خصوصاً إبان الهجوم الإسرائيلي الغاشم عام 2006، ولم يخطىء في تحليل الواقع المحلي والإقليمي والدولي، فعرف أن العدو الرئيسي للبنان هو دولة إسرائيل، وأن أي كلام عن مسؤولية حزب اللّه فيما أصاب لبنان هو كلام يصب في منطق العدو ومن يسانده من الدول الغربية، وفي منطق من يريد إدخال لبنان في مزيد من الفتنة الداخلية.

لذلك، لا بد من مراجعة الممارسات السابقة انطلاقاً من كل

الخروقات الدستورية التي تمّت في الماضي. فالخروقات الجديدة التي تشهدها الساحة ليست إلّا نتيجة أخطاء كل من قام بها ومن سكت عنها في الماضي على السواء. ولذلك فلا عجب من مواصلة الفريق الحاكم حينذاك القيام بمزيد من الخروقات الدستورية، على أمل أنها ستمرّ كما مرّت ما سبقتها في الماضي من خروقات ابتداءً من عدم الإقدام على وضع موازنات الدولة قي السنين الأخيرة إلى شل المجلس الدستوري الذي يترك البلاد دون أي مرجع قانوني لصدّ خروقات الدستور، إلى مواصلة انتقاص ما تبقى من سلطة رئيس الجمهورية بعد التعديلات التي أُدخلت على الدستور على أثر اتفاق الطائف، إلى عدم البت باستقالة وزير الداخلية، إلى تعيين وزير خارجية بالوكالة بوجود وزير خارجية أصيل يمارس صلاحياته، إلى الشرخ الذي أصاب الطائفة الدرزية و....و.... كل ذلك ليس إلّا نتيجة مساهمة الجميع بشكل أو بآخر بصعود منطق خرق الدستور المتواصل والاستئثار بالحكم، ومنطق المال والإرهاب الإعلامي.

حقاً! ألم يتحمل الجميع قسطاً من المسؤولية منذ السكوت على إنشاء شركة «سوليدير» والقبول بانتخابات 1992، وكذلك القبول والسكوت على سياسة القمع التي مورست على جزء من شباب لبنان طوال سنين الهيمنة السورية دون أن نسمع كلمة شجب سواء من الفريق الحاكم أو من المعارضات المختلفة (مع العلم أنه خلال حكومة الرئيس الحص 1998 – 2000، خف هذا القمع إلى درجة كبيرة

إذ أُعيدت إلى البلاد حرية التظاهر التي كانت قد تم وقف العمل بها من قبل الحكومات السابقة) أو دون أن نفهم ما كانت أسباب مثل هذه السياسة العوجاء التي أسهمت في تسريع وتيرة هجرة الأدمغة من لبنان وإبقاء بعض العقليات التي قامت بصوغها أحداث الفتنة الكبرى بين 1975 و1990.

هذه مسؤوليات جماعية ولا حاجة اليوم إلى الذهول أمام تصرف الحكومة الحالية، كما لا حاجة إلى اتهام السفارات الأجنبية بالتدخل، فهذا تدخل نسكت عنه منذ عام 1840 أي منذ تأسيس نظام القائمقاميتين. ولا أحد من المسؤولين منذ ذلك التاريخ تجرّأ وطلب من السفارات الغربية التقيد بالعرف الدبلوماسي الدولي، ومن الصحافة اللبنانية عدم طلب التصريحات السياسية من السفراء الأجانب أو الموفدين الغربيين؟ بل يزحف الكثير من اللبنانيين للانبطاح والتودد أمام الديبلوماسيين الأجانب وكأنها ميزة وطنية كبرى.

ألم يحن الوقت أن نفتح حواراً على الأساسيات وليس على الشكليات كما هو الحال حتى الآن، وأن نحدد من هو العدو ومن هو الصديق للبنان في الظرف الراهن؟ وهل بالفعل لم تعد إسرائيل عدوة لبنان بالشكل الكياني العميق، كما هي عدوة الفلسطينيين مهما قدموا من تنازلات متواصلة أمام عجرفتها؟ وكذلك ألم يحن وقت الإقرار عما إذا كان يمكن الاتكال على السياسات الأميركية لتأمين الاستقرار في لبنان بعد كل ما تدل عليه نتائج أعمالها وسياساتها في

العالم الثالث، من أميركا اللاتينية إلى أفغانستان وفييتنام والعراق؟ وهل يجب أن نتهجم على إيران لأنها تساند قضية الشعب الفلسطيني والمقاومة اللبنانية وتقف في وجه الولايات المتحدة؟ هل يجب أن نوظّف جريمة اغتيال الرئيس الحريري في الصراع الإقليمي والدولي على المنطقة، وهي أساساً حصلت لفتح الساحة اللبنانية مجدداً امام أتون هذا الصراع؟ وهل يمكن أن يستتب الأمن والاستقرار في لبنان في جو محاصرة جاره الكبير سوريا من قبل السياسة الدولية دون أن ينجر لبنان إلى القلاقل والفتن، خصوصاً عندما يحاول بعضهم توظيف لبنان لاشتداد هذا الحصار وتعظيم مفعوله؟

عندما نسمع قوى المعارضة في حينه، وبشكل خاص حزب اللّه يتكلم بفصاحة عن الديموقراطية التوافقية بدلاً من الديموقراطية العددية التي كان يهدد بها في الماضي، فهل علينا أن نرفض مثل هذا الطرح الذي طالما رفعت شعاره قوى مسيحية مختلفة في تاريخ لبنان الحديث خوفاً من دكتاتورية أغلبية مسلمة على البلاد ؟ هل علينا، كما يبدو من خلال منطق الفئة الحاكمة والمعجبين بها، أن نتحول فجأة إلى علمانيين عنيفين ونطالب بحكم الأغلبية، بغض النظر عن التوازنات الطائفية التقليدية، وكأن دستورنا وعقولنا أصبحت جميعها غير طائفية بين عشية وضحاها؟

هل أصبح فعلاً العماد ميشال عون مجرد أداة في أيدي سوريا وإيران، وكذلك رؤساء الوزارات السابقون من الطائفة السنية؟ وهل

أصبحت الشخصيات المستقلة التي لا علاقة لها بأية سفارة أو دولة أجنبية أيضاً ألعوبة في أيدي أحمدي نجاد وبشار الأسد؟

هذه هي بعض المواضيع الهامة التي لا بد من طرحها في الظرف الراهن، معترفين بمسؤولية معظم قوى المعارضة منذ عام 1992 في نجاح تسلّق فريق واحد إلى السلطة وممارسة ديكتاتورية على البلاد منذ ذلك الحين عبر وسائل مالية وإعلامية مختلفة وشتى أنواع الإرهاب الفكري، يوماً تحت الراية السورية ويوماً تحت الراية الغربية. هذه المراجعة الضميرية لا بد منها لإنقاذ البلاد وتأسيس جبهة فكرية وسياسية تُفهم العالم أن شيئاً جوهرياً تغيّر في بلاد الأرز بحيث ستبوء بالفشل كل المحاولات للقضاء على معالم وتراث هذا البلد الحبيب، المتنوع والغني بقدراته الابداعية والطليعية، وبحيث نعمل على بقاء لبنان وفياً لرسالته الكيانية كطليعة التقدم والفكر والإبداع في المنطقة بما فيه كيفية الدفاع عن أرضه ومعالمه الحضارية أمام كل محاولات تشويهه وإخضاعه وتطويعه دون أن يتمكن الأصدقاء أو الأعداء من النيل من عزيمتنا التي طالما بقيت أكثر من مرة في سبات عميق أو وعي منقوص.

الفصل الثاني

إشكاليات بناء المواطنية

في البيئة التاريخية اللبنانية والعربية(1)

منذ فترة «التنظيمات» في السلطنة العثمانية يصطدم بناء المواطنية في المنطقة العربية، وبشكل خاص في لبنان، بعراقيل مختلفة الطابع لا يزال يتخبَّط فيها لبنان. ذلك أنَّ الكيان اللبناني بأشكاله الدستورية المختلفة والمتتالية هو وريث عهد التنظيمات في السلطنة العثمانية. والجدير بالذكر أنَّ حركة الإصلاح السياسي في السلطنة تحت الضغط الأوروبي والأفكارالجديدة حول المواطنية التي انتشرت في العالم بعد الثورة الفرنسية قد تميَّزت منذ الأساس بتناقض صارخ بين الحفاظ على نظام المِلَّة المكرّس للاستقلال الذاتي للطوائف الدينية المسيحية

(1) ملخص محاضرة أُلقِيَت في مؤتمر «المواطنة في لبنان: بحثاً عن معوّقاتها وشروطها» الذي نظّمه التيار الوطني الحر بتاريخ 23–24 شباط 2008.

وامتيازاتها التقليدية من جهة، وبين تأسيس المساواة بين كل الرعِيَّة من المسلمين وغير المسلمين من جهة أخرى.

وقد تمَّ تكريس هذا التناقض في كل الأنظمة السياسية التي مرَّ بها لبنان منذ 1840 إلى اليوم، مع الإشارة إلى أنَّ اتفاق الطائف هو الوحيد الذي نصَّ على إنشاء آلية خاصة لإزالة الطائفية السياسية من البنية الدستورية اللبنانية. وهذه الآلية لم يتم العمل بها إلى الآن.

والحقيقة أنَّ الإشكالية هي أوسع من إزالة الطائفية السياسية لأنَّ المواطنية تقتضي المشاركة في مجموعة من القيم السياسية والثقافية والتاريخية بين المواطنين، وليس البقاء على فسيفساء من العقليات والحساسيات الثقافية السياسية الطابع كما هي الحال الآن.

وفي هذا المضمار يمكن تلخيص الإشكالية في ضرورة التفريق بين المجتمع التعددي سياسياً (pluraliste)، بمعنى حرية آراء المواطنين وتجمُّعهم في أحزاب سياسية، والمجتمع المتعدِّد الطوائف أو الإثنيات (multiculturaliste) كما هو موصوف في الأدبيات السياسية الغربية التي تنادي بالتعددية الثقافية. ويبدو أنَّ هذا الفرق الجوهري بين النوعيْن من المجتمعات والأنظمة السياسية الخاصة بها ملتبس للغاية في ذهن اللبنانيين الذين يخلطون بين المجتمع الطائفي حيث ولاء الشخص لزعماء الطائفة هو أقوى من ولائهم للوطن والمجتمع التعدُّدي سياسياً، أي المجتمع الديموقراطي المبني على الاستقلال الفكري للمواطن وليس على تبعيته لطائفة معيَّنة وزعمائها.

هنا لا بدَّ من التفريق بين المجتمع التعددي طائفياً والمجتمع

التعددي إثنياً. فالحالة اللبنانية هي حالة تجانس كبير من الناحية الإثنية، أي اللغة والأدب والشعر والطبخ والفن، وكلّها أمور مشتركة بين اللبنانيين. ولذلك لا تتطلّب مؤسسات خاصة للحفاظ على تراث إثني مختلف بين مجموعة وأخرى أو بين أغلبية وأقلية مهدَّدة بالزوال ثقافياً. لكن لسوء الحظ هناك تراث ثقيل الوطأة في الكتابة عن الطوائف اللبنانية وكأنَّها مجموعات إثنية ثقافية متفرِّقة ومتباينة للغاية لا رابط بينها.

أخيراً لا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ النظام الطائفي المعمول به في لبنان بحجة الحفاظ على الطوائف هو في الحقيقة نظام يؤبِّد استبداد فئات معيَّنة من الزعامات المدنية الطائفية على كل المواطنين ومعاملتهم كرعيَّة تابعة، مستغلَّة حالات الفقر والتهميش وعجز الدولة أن تكون دولة رعاية بكل معنى الكلمة تؤمِّن الأرضية الصالحة لنشأة المواطن. وهذه الفئة تعيد إنتاج نفسها منذ مئتيْ سنة، وهي باستمرار مستعدَّة للدخول في فتنة أهلية للحفاظ على احتكارها للسلطة. وهذه هي الفئة التي يجب مكافحتها بضراوة لأنَّ النظام الطائفي يضعها خارج أي نوع من المساءلة في المذابح والمجازر المرتكَبة بشكل متكرِّر منذ 1840، كما في سرقة ونهب أموال الدولة والمواطنين؛ وتحول كذلك دون تداول السلطة بشكل منتظِم وسلمي إلّا في حالات الاضطراب الكبيرة حيث تظهر وجوه جديدة من خلال الأعمال الميليشياوية الطابع وهي تحتمي أيضاً بالطائفية لتصبح خارج أي نوع من المساءلة.

في نهاية المطاف على اللبنانيين أنْ يختاروا بين وضع الرعية

ووضع المواطنية. ومما لا شك فيه أنَّ الأوضاع الحالية قد تسهِّل كسر حلقة الاستبداد الطائفي لأنَّ الانقسام الحالي في المجتمع هو انقسام عبر الطوائف بشكل واضح وبشكل كبير، مهما سعى بعضهم لإعطائه طابع النزاع الطائفي بين طائفتيْن مسلمتيْن كبيرتيْن في لبنان. فهذه ظروف جديدة في لبنان لسببيْن، الأوَّل كونه غير متمحور حول الانقسام التقليدي بين مسيحيين ومسلمين، والثاني كونه سياسياً بالدرجة الأولى يتلخّص في الموقف من السياسة الأميركية والصهيونية في المنطقة والموقف الوطني منها. وتبرز انقسامات كبيرة داخل كل الطوائف في هذا الشأن الذي لا علاقة له بالتمايزات الطائفية الدينية الطابع.

الفصل الثالث

الخروج من وضع الدولة الحاجز[1]

في جلبة الشعارات والشعارات المضادة، ومع وصول القلق والأمل إلى ذروتهما، هل يستطيع اللبنانيون أن يتوقفوا لحظة للتفكير في الدروس التي لقّنهم إياها تاريخ بلدهم منذ العام 1832؟ هذا هو تاريخ دخول قوات إبراهيم باشا المصرية إلى لبنان، وقد لاقت ترحيباً حماسياً من اللبنانيين، خصوصاً من الطوائف المسيحية. ولكن سرعان ما انقلب الموقف ضد هذه القوات بعد 10 سنوات، عندما اتخذت بريطانيا قراراً معارضاً للمصالح الفرنسية التي تحالف معها الأمير بشير شهاب، مفاده أنه قد حان الوقت لتقليص سلطة محمد علي باشا وحصر نفوذه في مصر. وقليلون هم اللبنانيون الذين يعرفون أن عاصمتهم تعرّضت لقصف عنيف من الأسطول الإنكليزي في العام

(1) نُشِرَت في جريدة الحياة بتاريخ 14 حزيران 2005.

1840 أدى إلى وقوع عدد كبير من الضحايا، وذلك تسريعاً لرحيل القوات المصرية.

وفي تاريخ لبنان المعاصر، يمكننا أن نعدّد كماً هائلاً من الأمثلة عن بعض الفئات اللبنانية التي دعت إلى دخول قوات أجنبية أو طلبت رحيلها بعد ذلك، حتى ولو طالبت بجيوش أجنبية أخرى لإخراج تلك التي دعتها سابقاً. للأسف ليس هذا الاختصار لتاريخ لبنان صورةً كاريكاتورية ساخرة، بل هو النتيجة الموضوعية لوضع الدولة الحاجز الذي يجد لبنان نفسه أسيراً له منذ العام 1840. فمن نظام القائمقاميتين (1842–1860) إلى نظام المتصرفية (1861–1914)، مروراً بالانتداب الفرنسي (1919–1943)، وصولاً إلى النظام المنبثق عن اتفاق الطائف كما تمّ تطبيقه، أمثلة كثيرة هي خير دليل على ذلك.

ما هي الدولة «الحاجز» أو «العازل» كما يقال أحياناً ترجمةً للتعبيرالانكليزي (State Buffer)؟ بشكل عام، هي دولة واقعة في وسط منطقة مواجهات استراتيجية بين قوى إقليمية أو دولية. وهذه الدولة الحاجز تتميز بوجود سلطة «هشة» أو متزعزعة، غالباً ما يرافقها تشرذم اجتماعي لا تنجح الدولة في تقليصه. وهذه الطبيعة الهشة للدولة الحاجز تجذب الدول الكبرى التي تجعل من أراضيها مكانَ تواجه مناسباً، تحاول فيه كل دولة كبرى أن تسجّل نقاطاً وأن تثبت سلطتها على حساب الدول الكبرى الأخرى. والجدير بالذكر أن عدداً كبيراً من دول البلقان استُحدث في القرن التاسع عشر ليكون

دولاً حاجزة تواجهت على أراضيها روسيا، والامبراطورية النمسوية، والسلطنة العثمانية، وفرنسا، وإنكلترا. كذلك تحوّلت كمبوديا ولاوس إلى دولتين حاجزتين في القرن العشرين، في إطار الحرب الباردة في الشرق الأقصى. وبين الحربين العالميتين، صارت النمسا وتشيكوسلوفاكيا دولتين حاجزتين أيضاً.

أما لبنان فقد تحوّل إلى دولة حاجز على أثر تفكك النظام الإقطاعي الذي كان يعمل عبر الطوائف في الجبل منذ اجتياح المماليك. وقد أمّن هذا الانحلال الجوّ المناسب لظهور الطوائف الدينية كهيئات سياسية بُنيَت عليها الأنظمة الدستورية المختلفة منذ العام 1842. فصارت كل طائفة في وضع الزبائنية التابعة لقوة إقليمية أو دولية، وجمعتها بهذه القوة علاقات ثقافية وسياسية ودينية حاكت حولها شبكة متينة يصعب الإفلات منها.

مهما كانت الظروف المتغيّرة في المنطقة، فقد استمرّ النظام الطائفي الموجود منذ العام 1842 بأشكال متعددة. أما نتيجته فكانت «قوميات» لبنانية متباينة تماماً، لا بل متناقضة، أوحت بها الإيديولوجيات القومية في القوى الإقليمية أو الدولية. وقد حاول الميثاق الوطني في العام 1943 أن يوفّق بين هذه الإيديولوجيات من خلال الدعوة إلى الحياد الجيوسياسي (لا شرق ولا غرب). وفي محاولة للإفلات من منطق الدولة الحاجز، أوجد أفضل مفكّرينا السياسيين وظيفةً نبيلة للبنان، هي وظيفة الوسيط، وهمزة الوصل، والجسر بين الشرق

والغرب، بين المسيحية والإسلام. غير أنهم لم يدركوا أن دور الوسيط المحترم أو نقطة الالتقاء والتوافق بين القوى المتعارضة، يفترض بنية قوية كل القوة تتحمّل حجم النزاعات الجيوسياسية الكبرى، من دون أن تنجرف في دوّامتها.

ومن نتائج النظام الطائفي أيضاً أنه أوجد في «نخبتنا» الحاكمة ثقافة سياسية مسيطرة أطلقت عليها تسمية «ثقافة القناصل»، تتألف بشكل أساسي من ثرثرة الديبلوماسيين الأجانب في بيروت وسمومهم[1]. فالمطّلع على الأرشيف الديبلوماسي الأوروبي المتعلّق بلبنان، يدرك أن ما يحصل اليوم في لبنان ليس مختلفاً في جوهره بل في شكله فحسب، عما حصل في أزمات القرن التاسع عشر؛ فسفراء الدول الغربية الكبرى يكونون دوماً محور الحياة السياسية في البلد، تماماً كما كان القناصل في القرن الماضي. ورجال السياسة اللبنانيون يستمدّون جزءاً من سلطتهم من علاقاتهم الوثيقة نوعاً ما مع هذه السفارة أو تلك، أو رئيسِ الدولة الأجنبية هذا أو ذاك، عربياً كان أو غربياً. وقد أصبحت ثقافة القناصل هذه قوية إلى درجة أن قلة من اللبنانيين يدركون هزليّتها وعدم تجانسها مع صفة الدولة ذات السيادة الكاملة.

كذلك، فإن النظام الطائفي يستلزم اتفاق الطوائف في ما بينها كي تتمكن الدولة من العمل. وعلى هذا الأساس، تبقى سيادة الدولة سيادة مشروطة، مرهونة بالتفاهم بين القوى الإقليمية والدولية التي تدير

---

(1) أنظر مؤلفي: مدخل إلى لبنان واللبنانيين، السابق الذكر.

المنطقة، بما أن كل طائفة عالقة في شبـكة معـقّدة من العلاقات مع إحـدى هـذه القوى المعنية.

تالياً، إن الخروج من وضع الدولة الحاجز يتطلّب تغييرات جذرية في ثقافتنا السياسية والعادات المنبثقة منها، حيث الفساد يسود باستمرار. ولن يحصل هذا التغيير إن لم نتخطَّ النظام الطائفي لنقيم محله دولة ذات سيادة كاملة بكل ما للكلمة من معنى. ولهذه الغاية، ينبغي تحويل الطوائف الدينية إلى طوائف روحية ومنظمات مدنية فلا تعود في أساس النظام العام. وهذا لا يمنع الإبقاء على أطر وقائية مرنة في التمثيل النيابي. وينبغي أن يقوم هذا التمثيل على قاعدة نظام انتخابي يعتمد القاعدة النسبية (لا قاعدة الغالبية) لأنه الوحيد المعتمد في المجتمعات التعددية.

ومن المستلزمات أيضاً أن يعرف الشباب اللبناني الرائع الذي تظاهر بكل حماسة، كيف يكتسب الحرية الفكرية والسياسية إزاء الثقافة السائدة التي تمليها العائلات السياسية وورثتها، أو وسائل الإعلام المحلية التي تعكس «ثقافة القناصل». فمن أجل إرساء ديموقراطية حقة في لبنان، يجدر بهذا الشباب أن يتحلى بالشجاعة ليكون الحكَم، على القليل معنوياً وأخلاقياً، على مسؤوليات زعماء الأحزاب والميليشيات بسبب الفظائع التي حصلت على مدى 15 عاماً، بين الطوائف المختلفة كما ضمن الطائفة الواحدة.

ويتعيّن أيضاً على الشباب الذي يمسك زمام المستقبل بين يديه،

أن يدرك أن المهمة الأكثر إلحاحاً الآن هي مهمة بناء اقتصاد منتج، قائم على المعرفة والتقنيات والتكنولوجيا الحديثة. فهذا الاقتصاد هو الوحيد القادر على تأمين حياة تليق بكفاءاتهم وطموحاتهم وديناميّتهم. وهجرة الأدمغة المستمرة تعيق صحة لبنان السياسية والإنسانية والاقتصادية منذ قرن ونصف القرن. لكن هذه الهجرة ليست محتمة على لبنان لا يمكن القضاء عليها. أما تحوّل لبنان التدريجي إلى مركز للسياحة الجنسية وسوق للصفقات العقارية والمالية حيث تشترى أفضل عقارات بلدنا منذ 20 عاماً مقابل ثروات طائلة، لبنانية وعربية، فلا يشكّل أفقاً يمكن أن نبني عليه دولة قانون كاملة السيادة، ويكفينا أن نتذكّر أن المأساة الفلسطينية بدأت بشراء الأراضي.

أخيراً، ينبغي أن يعي اللبنانيون أن حبهم أو إعجابهم بثقافة أو حضارة، عربية كانت أم أجنبية، لا يعني بالضرورة خضوعهم للمتطلبات الجيوسياسية التي تفرضها الدول الحاملة لرايتها. وينبغي خلق استقلالية في التفكير السياسي في مصير لبنان، ولهذه الغاية، يجب التخلّص من الهيكليات الفكرية القديمة والمقولات المعلّبة التي تشكّل شعارات فارغة من المعنى منذ القرن التاسع عشر. وحتى لا نستمرّ في حلمنا الساذج وغير المجدي بتحول لبنان إلى جمهورية تجارية ومالية، من الملحّ جداً أن ندرك أن لبنان لا يقع في اسكندينافيا أو على جزيرة نائية معزولة عن وجود أي جيران، وأن إسرائيل ليست إيطاليا، وأن سورية ليست فرنسا.

في الختام يجب العودة إلى حكمة كبار المفكّرين اللبنانيين، من أمثال ميشال شيحا وجورج سمنة ويواكيم مبارك، الذين أصابوا دوماً في اعتبارهم أن العدو الأخطر يبقى دولة إسرائيل، طالما أنها تسمي نفسها الدولة اليهودية، غير القادرة على تقبّل التنوّع الطائفي في هذه المنطقة من العالم. كذلك، يجب أن نعرف كيف ننظر إلى خريطة جغرافية لنفهم أننا لا نستطيع معاداة سورية ولا أن نطلب منها دخول لبنان والخروج منه بحسب الجيوسياسة الإقليمية القائمة، أو بحسب مزاج هذه الفئة أو تلك. فقد جرّبنا هذا مع إسرائيل ودفعنا الثمن غالياً، لأن بلداً صغيراً نسيجُه الاجتماعي ضعيف، لا يلعب مع الكبار ويفلت من العقاب، مهما كانت الحيل الصغيرة والتلاعبات الرخيصة الناتجة من ثقافة القناصل ووضع الدولة الحاجز، التي تستفيد منها للأسف طبقة سياسية تعيد إنتاج نفسها إلى ما لا نهاية بفضل استمرار هذا الوضع.

الفصل الرابع

المجتمع المدني العربي: الحالة اللبنانية[1]

المدخل: صعوبة تحديد ماهية المجتمع المدني في الحالة اللبنانية

إنَّ تجربة لبنان في تطوّر منظمات المجتمع المدني لهيَ غنية للغاية، ولها أبعاد مختلفة ومتعددة. ومردُّ ذلك إلى عوامل عديدة منها التركيب الطائفي للمجتمع اللبناني وضعف الدولة تاريخياً وانفتاح لبنان على أوروبا والولايات المتحدة منذ أكثر من 150 سنة، وهو انفتاح عززته الهجرة المتواصلة من لبنان إلى هاتيْن القارتيْن منذ الفتنة المذهبية الكبيرة في القرن التاسع عشر (1840-1860)، وصولاً إلى المجاعة الكبيرة التي أصابت جبل لبنان خلال الحرب العالمية الأولى. هذا إضافة إلى اهتمام الدول الأوروبية ومن ثم الولايات المتحدة بهذا

(1) دراسة نُشِرَت في مجلة آفاق المستقبل، العدد 7، سبتمبر/ أكتوبر 2010.

البلد الصغير وطوائفه وزعاماته الإقطاعية والعائلية، وإقامة العلاقات المكثَّفة مع القوى الفاعِلة في المجتمع المدني دون أن تسعى الدولة إلى ضبط هذه الاتصالات وتقنينها أو مراقبتها على خلاف ما حصل في معظم الدول العربية الأخرى.

كل هذه الأمور تفسِّر غنى التجربة اللبنانية في تطوير أنواع مختلفة من العمل الأهلي في ميادين عديدة سنحدِّدها في ما بعد. غير أنَّ ذلك لا يعني أنَّ التجربة اللبنانية في العمل المدني قد نجحت في سد قصور دور الدولة أو تمكّنت من تخطي الأوضاع الطائفية التي تمزّق المجتمع أو التسريع في عملية تحديث الحياة السياسية وقْونَنتها بحيث تتحوَّل الحرية السائدة في لبنان منذ زمن بعيد إلى حياة ديمقراطية صحيحة تؤمِّن الحياة الكريمة للمواطن وتقوم بمحاسبة المسؤولين الذين يسيئون إلى المصلحة العامة وإلى استقرار البلاد وتنميتها.

ويتوجب علينا قبل أن ندخل في وصف أهم الأحداث التي من خلالها نما المجتمع المدني اللبناني أن نحدد ماهية هذا المجتمع الذي يختلف تماماً عن المجتمعات الأوروبية، مع العلم أنَّه حتى في الأدبيات الغربية يظل مفهوم المجتمع المدني مفهوماً غير دقيق ومتأرجحاً من باحث إلى آخر. وكما هو معلوم، فإنَّ تطوّر «سلطة» معنوية تتمتع بنفوذ واسع في محاورة الحكم ومساءلته ومحاسبته لم ينبع في أوروبا من قوة الإرادات الفردية فقط، إنَّما أتى أيضاً نتيجة تطوُّر الدولة نحو «ديمقراطية تشاركية»، أي نحو إشراك ممثِّلين عن المجتمع المدني من خارج المجالس النيابية لكيْ يزيد نفوذ الدولة على المجتمع.

ومن الأمور غير المتَّفَق عليها في دراسة المجتمع المدني هو وضع منظمات أرباب العمل ووضع المؤسسات الدينية وما يتفرَّع عنها من منظمات مختلفة خيرية الطابع أو لاهوتية أو مختصة بشؤون العنصر الشاب في المجتمع. ولا بدَّ هنا من الإشارة إلى ما تمثِّله في أقطارنا العربية، وبشكل خاص في بلد متعدد الأديان والمذاهب الدينية كلبنان، وضع الأوقاف الإسلامية والنشاطات العديدة المتفرِّعة عنها، خصوصاً في المجال التربوي والخيري أو كذلك وضع الكنائس ومؤسساتها التربوية والصحية والخيرية المتعددة.

والجدير بالذكر أنَّ المراجع الكنسية، كما مراجع المذاهب الإسلامية المختلفة في لبنان، تمارس جزءاً من السلطة العامة في البلاد عبر إدارتها للأحوال الشخصية، المختلفة بين المذاهب والطوائف، إضافة إلى التقليد القديم المكرَّس دستورياً في توزيع كل الوظائف السياسية والمدنية والعسكرية بين الطوائف بشكل عادل. وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال رئيس حول تصنيف المؤسسات الطائفية والمنظمات المنبثقة عنها بالنسبة إلى انتمائها إلى جهاز السلطة أم إلى المجتمع المدني. والإجابة هنا ليست بالسهلة مع أننا نميل إلى تصنيف المراجع الدينية والعاملين في المؤسسات الدينية وما يتفرّع عنها من منظمات العمل الأهلي، مسيحيةً كانت أم إسلامية، كجزء من أجهزة السلطة في لبنان نظراً للدور السياسي والاقتصادي والاجتماعي الرئيس الذي تلعبه في الساحة المحلية، خصوصاً منذ نهاية الحرب الطويلة بين 1975 و1990.

وآخذاً هذه الملاحظات المنهجية في الاعتبار سنحلِّل مكوِّنات المجتمع المدني اللبناني واتجاهاته، وهو يبدي نشاطاً كبيراً في ميادين مختلفة متباينة ومتغيِّرة الاتجاهات، حسب عوامل عديدة سنأتي على ذكرها.

1. العوامل التاريخية التي ساعدت على نشوء المجتمع المدني اللبناني

إنَّ بذور المجتمع المدني اللبناني قد زُرِعَت في الأحداث السياسية الضخمة التي مرَّ بها لبنان في القرن التاسع عشر، وبشكل خاص حركة العاميَّات في سنة 1819 و1845 و1858، وهي حركات فلاحية الطابع كانت تهدف إلى القضاء على امتيازات الإقطاع. وإذا كانت العامية الأولى قد بقيَت محصورة في المناطق المسيحية، فإنَّ عامية سنة 1858 قد جمعت فلاحين من جميع الطوائف سعوا إلى التخلُّص من هيْمنة الإقطاع، لكنَّ الأحداث السياسية وتدخُّل الدول الأوروبية والسلطنة العثمانية أجهضت هذه الحركة وأدَّت إلى إقامة نظام سياسي مبني على التمثيل الطائفي لأول مرة في تاريخ لبنان (نظام المتصرفية 1862–1914).

أما العامل الثاني، فقد تجسَّد في صعود الحركة النقابية العمالية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وطوال مرحلة الانتداب الفرنسي على لبنان. وقد استمرَّت النقابات اللبنانية في لعب دور محوري في الحياة الاجتماعية اللبنانية حتى خلال سنين الحرب الطويلة، حيث بقيت النقابات قوة سلام ولم يتم شلّها بالرغم من الانقسام السياسي

الطائفي الحاد في البلاد. أما بعد الاستقلال، وبشكل خاص خلال عهد الرئيس فؤاد شهاب (1958-1964)، فقد تزايد الهم الاجتماعي تحت عوامل عديدة مثل انتشار الاتجاهات الماركسية والاشتراكية في المنطقة، واهتمام الكنيسة الكاثوليكية تحت قيادة البابا يوحنا 23 ومن ثم بولس السادس بقضايا تحرير الشعوب والاهتمام بكرامة الإنسان الاجتماعي والاقتصادي. وقد أقدمت الدولة نفسها على إنشاء مؤسسة رسمية تُعْنى بالشؤون الاجتماعية وتساعد الفئات الفقيرة، هذا إضافة إلى تأسيس الحركة الاجتماعية في لبنان في عام 1957 بإلهام من المطران التقدمي غريغوار حداد، واشتُهِرَت هذه الحركة بانتشارها في كل مناطق لبنان ولمصلحة الفئات اللبنانية، من أي دين أو مذهب كانت.

في ما خص العامل الثالث الهام، فهو يتجسّد بظهور مكثّف إلى حدٍّ ما لحركات سلام من داخل المجتمع اللبناني خلال سنوات الحرب الطويلة، وبشكل خاص الحركة التي أسَّستها إيمان خليفة تحت اسم «الحق في الحياة»، وهي التي نظَّمت وتزعَّمت مسيرة سلام في قلب بيروت المقسَّمة عام 1984 [1]. وقد أُنْشِئ في لبنان، كما لدى جاليات الاغتراب خلال مدة الحرب جمعيات عديدة من اللبنانيين

(1) ومن الجدير بالذكر أنَّ السيدة إيمان خليفة نالت جائزة «Right Livelihood Award» عام 1984، لكنَّها تركت لبنان عام 1990، وانتقلت إلى باريس حيث توفيَت في سن مبكِّرة عن عمر يناهز الأربعين عاماً، وذلك عام 1995.

http://cultureofpeace.com/heros/pages-k/khalifeh-bio.htm

من كل الطوائف الرافضين للعنف في حل مشاكل البلاد والعاملين من أجل تخطي الأوضاع الطائفية وبناء الدولة المدنية، ونذكر منها بشكل خاص: جمعية المواطن اللبناني التي أُسِّسَت في باريس عام 1992 ونُقِلَت إلى بيروت عام 1995 وقد وضعت هذه الجمعية ميثاق مواطنية، وأصدرت مجلة «المواطن» في باريس أوّلاً، ومن ثم في بيروت.

وفي سنين ما بعد الحرب، لا بدّ من الإشارة إلى تعدّد منظمات المجتمع الأهلي التي ركّزت على إعادة اللُّحمة في ما بين اللبنانيين وتقوية التربية من أجل السلام وتطوير أساليب دعم السلم الأهلي[1]. وقد دُعِمَت هذه الجهود من الخارج، خصوصاً من الاتحاد الأوروبي الذي سعى من خلال مسار برشلونة الذي انطلق عام 1995 إلى إنشاء شراكة أوروبية–متوسطية مبنية على السلام[2].

أما العامل الرابع الذي برز بشكل خاص في نهاية مرحلة العنف

---

(1) انظر محاضرة الدكتور كامل مهنّا التي ألقاها في منتدى صور الثقافي بتاريخ 4/ 9/ 2007، تحت عنوان «دور مؤسسات المجتمع المدني في الأزمة الراهنة». وانظر كذلك:

la guerre, Ghassan Slaiby, Les Actions collectives de résistance civile à CERMOC, 1994.

(2) أنظر محاضرة الدكتور كامل مهنّا المذكورة سابقاً، وانظر أيضاً كرم كرم، Movements and Political Participation in Lebanon in the 1990», Sarah BEN NEFISSA, Nabil ABD-AL FATTAH, Sari HANAFI, Carlos MILANI (editors), NGOs and Governance in the Arab World, The American University in Cairo Press, Egypt, 2005.

المدمّر في لبنان بين 1975 و1990، فقد تجسّد في الاهتمام بالشؤون البيئية، وقد تزعّمت حركة غرينبيس (Greenpeace)، فرع لبنان، نشر الوعي في مدى الأضرار البيئية التي يتحمّلها لبنان، سواء من جرّاء الحرب الطويلة أو من جرّاء سياسات الإعمار الجديدة التي لا تولي أهمية تُذْكَر لهذه القضايا.

هذه اللمحة التاريخية لتطوّر منظمات المجتمع المدني تفسّر الحقول المختلفة التي تعمل فيها اليوم منظمات المجتمع الأهلي.

2. ميادين عمل منظمات العمل الأهلي في لبنان

إنَّ بحث ميداني حديث أجراه مجلس الإنماء والإعمار بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية عام 2005 أحصى 3500 منظمة عامِلة في لبنان، وهذا عدد هام بالنسبة إلى صغر مساحة البلد[1]. غير أنَّ المنظمات

(1) أنظر: UNDP, Assessment of Capacity Building Needs of NGOs in Lebanon, March 2009, (in partnership with The Canadian Fund for Social Development (CFSD) and The Capacity Building for Poverty Reduction.
وانظر كذلك الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون الاجتماعية التي تحصي 3340 منظمة عام 2010. وتجدر الإشارة إلى توافر معلومات حول الموضوع على الموقع الإلكتروني المموَّل من قبَل الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والمنظمة الدولية للإعاقة (Handicap International). وقد تمَّ إنشاء هذا الموقع بعد الهجوم الإسرائيلي على لبنان عام 2006 عندما تم استنفار قدرات المنظمات الأهلية للمساعدة في إعادة إعمار جنوب لبنان Lebanon-support، والرابط الإلكتروني: www.lebanon-support.org

التي يعمل فيها ستة أو أكثر من الموظفين لا يمثّلون أكثر من 12 في المائة من عدد المنظمات الممسوحة في البحث، وعدد الموظفين لديها هو تقريباً 50 في المائة من إجمالي عدد الموظفين العاملين لدى المنظمات[1]. أما بالنسبة إلى تركّز مقر المنظمات، فإنَّ العاصمة بيروت ومحافظة جبل لبنان المحيطة بها يبدو أنهما تستقطبان أكثر من 60 في المائة من عدد المنظمات[2].

هذا وتجدر الإشارة إلى وجود 129 [3] فرعاً لمنظمات المجتمع المدني الدولية تعمل في لبنان، وتقدِّم في كثير من الأحيان التمويل للمنظمات الأهلية اللبنانية. وبطبيعة الحال، إنَّ مثل هذا الوجود الكثيف يوجِّه إلى حدٍّ ما نشاطات المنظمات الأهلية اللبنانية، خصوصاً وأنَّ الدول المانِحة الكبرى والاتحاد الأوروبي يقدِّمان أيضاً مساعدات مالية للمنظمات المحلية ضمن برامجها الخاصة بلبنان. هذا إضافة إلى وجود 28 [4] وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، وبشكل

(1) الدراسة المذكورة سابقاً، ص 9.

(2) أنظر إلى المعلومات المتوافرة على الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون الاجتماعية وهو : www.socialaffairs.gov.lb/jam3iat-ahdaf.aspx، وانظر كذلك المعطيات المتوافرة على الموقع الإلكتروني للوحدة المستقلة للخدمات والموارد والمعلومات IRIS، وهو:
http://old.crtda.org/iris/www/arabic/inner/ngo.htm

(3) أنظر الموقع الإلكتروني التالي: www.lebanon-support.org

(4) أنظر الموقع الإلكتروني المذكور سابقاً.

خاص برنامج الأمم المتحدة للتنمية، والتي تستعين أيضاً بالمنظمات المحلية لتنفيذ برامجها.

فالحقيقة أنَّ مصادر تمويل المنظمات الأهلية هو رهن التمويلات المقدَّمة، إما من المصادر الخارجية أو من المؤسسات الطائفية الطابع، أو أيضاً من الأحزاب السياسية الكبرى وطابعها في معظم الأحيان هو طابع مذهبي وطائفي، وكذلك التمويل الذي تتلقّاه العديد من المنظمات الخيرية الطابع أو الثقافية عبر موازنة الدولة، مما يقلِّل من استقلالية تلك المنظمات.

أما في ما يختص بميادين العمل للمنظمات، فإنَّها متنوعة للغاية ويمكن تقسيمها إلى المجالات الرئيسة التالية، مع العلم أنَّه لا تتوافر إحصاءات دقيقة للمنظمات العاملة في كلٍّ من هذه المجالات:

أ- **الأعمال الخيرية**، وهي تشمل بشكل خاص الاعتناء بالمعوَّقين واليتامى وكبار السن والفقراء، وربما تكون المنظمات العامِلة في هذا المجال هي الأكثر عدداً، ذلك أنَّ هناك منظمات تابعة للطوائف والمذاهب الدينية والأحزاب السياسية والمنظمات المستقلَّة أو التي تعتمد على تمويل خارجي.

ب- **المنظمات العامِلة في المجال السياسي والتربوي**، وهي منظمات تشمل مهمتها زيادة الوعي الديموقراطي في البلاد ومراقبة الانتخابات والحفاظ على السلم الأهلي وبناء الدولة المدنية أو تحقيق العلمانية في البلاد، وتطوير الوعي الوطني والحوْكمة. ومعظم هذه

المنظمات تتلقى مساعدات من الخارج وتقوم بنشاط تربوي تدريبي، أي بتنظيم حلقات دراسية وندوات حول كل هذه الأمور المذكورة.

ج- **الروابط العائلية**، وهي منظمات تُعْنى بإجراء لقاءات دورية للأفراد المنتمين للأصل العائلي ذاته، فهي تجمع في بعض الأحيان أفراداً من طوائف مختلفة، إنّما في الأصل هم منحدرون من شجرة عائلية واحدة، إضافة إلى المنظمات المهتمة بمنطقة جغرافية معينة وتطويرها وتكوين قوى ضغط على الدولة والبلديات في المجال التنموي، وتهتم أيضاً هذه الروابط بالحفاظ على التراث المناطقي ومعالمه.

د- **المنظمات المهتمة بقضايا البيئة**، وهي تسعى إلى التقليل من الأضرار التي تسببها نشاطات القطاع الخاص للبيئة، وكذلك عجز الدولة (الكسارات، تلوث المياه من مصدر صناعي، العجز في معالجة النفايات الصلبة، إلخ...).

خاتمة: صعوبة تخطي الأوضاع الطائفية

بالرغم من كل هذه النشاطات، فإنَّ وجود هذا العدد من المؤسسات الأهلية لم يؤدِّ في لبنان إلى التمكّن من زيادة درجة مساءلة الدولة والمسؤولين، وزيادة كفاءة أداء أجهزة الدولة أو القطاع الخاص؛ بلْ يبدو أنَّ تلك المنظمات تسد ثغرات عمل الدولة في الميادين المختلفة، خصوصاً الاجتماعية منها. ومما لا شك فيه أنَّ مصادر التمويل المستقلة سياسياً ووطنياً هي قليلة على خلاف ما يجري في

الدول الأكثر تطوراً. وهذا ربما يفسّر العجز النسبي لمنظمات العمل الأهلي في تسريع عملية إصلاح الدولة والعبور إلى إدارة مدنية للبلاد لا تعتمد على الطوائف والمذاهب الدينية في عملها.

ولا بدَّ هنا من الإشارة إلى عدم التوازن الموجود في المجتمع المدني اللبناني بين المنظمات الأهلية المتفرِّعة من مؤسسات دينية ومذهبية، أو حزبية طائفية، والمنظمات المستقلَّة مذهبياً وطائفياً وسياسياً ومالياً التي تتخطى الانقسامات المذهبية والسياسية، وتحلم ببناء الدولة والمجتمع المدني المتحررَيْن من هيمنة الطوائف والمذاهب على الحياة العامة والخاصة. وبطبيعة الحال، إنَّ التنافس بين هذيْن النوعيْن من منظمات العمل الأهلي غير متكافئ منذ نشأة المجتمع المدني كما وصفناه في هذه الدراسة، مع الإشارة أيضاً إلى أنَّ العديد من منظمات العمل الأهلي، خصوصاً في المجال الثقافي والتربوي والخيري تتلقى المساعدات السخية من الدول الأجنبية التي تدّعي مرجعيتها على الطوائف المختلفة (فرنسا، إيران، المملكة العربية السعودية، وروسيا). ومن العوامل التي تؤبِّد هذا الوضع تشرذُم النظام التربوي والجامعي اللبناني حيث أنشأت تلك الدول المرجع العديد من المؤسسات التربوية والجامعات، مما يزيد على الطائفية السائدة تعدداً ثقافياً لغوياً يكون حائلاً أحياناً دون توحيد الهوية الوطنية اللبنانية.

ومثل هذا الوضع لا يمكن أن يتطور بشكل جذري في غياب قيام سلطة سياسية لا طائفية في لبنان، ومثل هذا الاحتمال ليس بالسهل، إذْ إنَّ الدولة الطائفية والأحزاب الطائفية تعيد إنتاج زعامات تستغل الطائفية لإبقاء الوضع القائم.

الباب الرابع

الأوضاع المسيحية

الفصل الأوّل

لماذا استمر الإحباط المسيحي
بعد الانسحاب العسكري السوري؟

مقولة الإحباط المسيحي هي من المفاهيم الملتبسة التي يخترعها الإعلام السياسي اللبناني بعبقرية خاصة والتي تؤثر تأثيراً بليغاً في نفوس الناس وتصرفاتهم بسبب كثرة ترداد هذا أو ذاك من تلك المفاهيم. ولنتذكر التداول المكثّف قبل الحرب لمقولة الشعور الإسلامي بالغبن والشعور المسيحي بالخوف. وإذ لم يعد أحد يتكلم عن « الغبن» لدى المسلمين لأسباب سنوضحها فيما بعد، فإن «الخوف» المسيحي ما قبل الحرب تحوّل «إحباطاً» بعده.

والحقيقة أن الالتباس المريع في استعمال مقولة تشير إلى انتماء طائفي معيّن هو الإيحاء بأن الحالة الموصوفة تسري على جميع أبناء الطائفة المعينة دون سواهم من أبناء الطوائف الأخرى. وهذه

لعبة قديمة للغاية في لبنان بحيث يتم حبس الشخص في طائفته، بل مجموعته الدينية، من مسلمين ومسيحيين، ومن ثم يُنظر إلى جميع مشاكل لبنان عبر المنظور الطائفي بغض النظر عن طبيعة المشكلة وعدم ارتباطها بقضية الهوية المذهبية أو الدينية.

والحقيقة أن مشاكل لبنان، منذ نشأته وتطوره في النظام الدولي في القرن التاسع عشر بصيغ مختلفة (نظام القائمقاميتين، نظام المتصرفية، الانتداب الفرنسي، الجمهورية المستقلة الطائفية الطابع والخاضعة لكل التجاذبات الإقليمية عبر نظامها الطائفي)، هي أن النظام السياسي بطابعه الطائفي يحول دون النظر إلى تعقيد التحديات الدنيوية والزمنية الطابع التي يواجهها من خارج منظور القوقعة الطائفية العامة.

وإذا أردنا أن نتحدث عن إحباط، فهناك أنواع مختلفة منه تصيب اللبنانيين من طوائف مختلفة ولأسباب متباينة بل متناقضة أحياناً. ليس هنا من مجال لسرد أنواع الإحباط التي عانى منها ولايزال العديد من اللبنانيين منذ دخول لبنان في الفتنة الكبرى عام 1975 بسبب النظرة الخاطئة إلى القضية الفلسطينية وتحليل الوجود الفلسطيني المسلّح في لبنان من المنظور الطائفي المنحرف.

ولا بد هنا من ذكر «الإحباط المسيحي» بعد خروج الجنرال عون من لبنان عام 1990 وفشل تجربته في طرد القوات السورية من لبنان، وبعد ذلك تهميش الفئات السياسية التقليدية (كتائب وقوات لبنانية)، وفشل سوريا في خلق قيادة مسيحية بديلة، هذا إضافة إلى قمع النظام

اللبناني تظاهرات الطلاب المسيحيين المنتمين إلى التيار العوني أو إلى القوات اللبنانية لأسباب يصعب فهمها. أما اليوم، وبعد خروج القوات السورية من لبنان وإنهاء سيطرتها عليه بعد أن سحبت الدول الغربية الكبرى الانتداب الذي كانت منحته إليها، فهل من داعٍ للتحدث عن «إحباط» مسيحي؟

في تحليل أكثر شمولاً يسعى إلى سبر غور التغييرات البنيوية التي حصلت في لبنان وفي الإطار الإقليمي، فإن الشعور بالإحباط يعود إلى شعور النخبة المسيحية بأنها فقدت دورها التاريخي الذي كان يعود إلى لبنان الاستقلال ولبنان الميثاق الوطني حيث تمّ تصوير لبنان على أنه الجسر بين الشرق والغرب، بجناحيه الإسلامي والمسيحي، وأن دوره المحتّم هو أن يكون همزة وصل بين حضارة الغرب العلمية والتقنية والمادية من جهة وحضارة الشرق الروحية والمبنية على قيم ما قبل الحداثة، العائلية والمذهبية والدينية، من جهة أخرى. وفي هذا الدور المتخيّل كان المسيحيون اللبنانيون يحتلون مركزاً مرموقاً إلى جانب زملائهم من رجال الفكر والثقافة المسلمين.

وقد جاءت التطورات العملاقة التي شهدتها الساحة الدولية في الثلاثين سنة الأخيرة لتسحب من لبنان هذا الدور، خصوصاً بعد دخوله أتون حرب شعواء عام 1975. فالعالم لم يعد منقسماً بين شرق وغرب بالمفهوم العلماني الدنيوي، بل أصبح مقسوماً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي إلى عالم غربي منتصر، أصبح يحدد هويته بأنها «يهودية-

مسيحية» (وليس كما قبل «إغريقية - رومانية») في مواجهة عالم إسلامي يصدّر العنف والإرهاب ولا يقبل بتعميم القيم الديموقراطية الحديثة بأعين الدول الغربية. وأصبحت القضية في أعين الغرب هي فرض وجود إسرائيل على المنطقة على جميع المستويات الاقتصادية السياسية الثقافية التربوية لكي تصبح هي دولة الجسر وهمزة الوصل بين الشرق والغرب بدلاً من لبنان الذي فقد دوره التاريخي كوسيط ثقافي وفكري بين الشرق والغرب الذي كان اكتسبه منذ القرن التاسع عشر.

وقد أصبح المسلمون في لبنان ما بعد الحرب العنصر الهام في أعين الدول الغربية، سواء بالمكوّن السني المرتبط بالمملكة العربية السعودية أو الشيعي المرتبط بالمحور الإيراني - السوري (القائم منذ عام 1980). لذلك شعر المسيحيون، سواء بشكل واع أو لا واع، بفقدان دورهم في جيوسياسية المنطقة وكذلك في الأدبيات المتفرعة عنها، مما قاد إلى هذا الشعور بالإحباط المسيحي الذي استولى على جزء واسع من الطوائف المسيحية. غير أن ذلك لا يمنع القوى المسيحية ذاتها التي كانت تشكو من تهميشها بأن ترى في رفيق الحريري، الزعيم المسلم المتصاعد النفوذ، بطلها الجديد وذلك لسببين رئيسين. الأول نابع عن السياسات الإعمارية التي بعثت الروح في مشروع جعل لبنان مونت كارلو أغنياء الشرق، وهو مشروع طالما كانت القوى المسيحية الثرية في البلاد تسعى إلى تحقيقه قبل الحرب، لأسباب اقتصادية، إنما

أيضاً أملاً بها بإخراج لبنان من صراعات المنطقة؛ والثاني هو روابط رفيق الحريري القوية بفرنسا، حامية المسيحيين التقليدية، وسياساته الموالية للدول الغربية إجمالاً.

لهذين السببين كانت هذه القوى المسيحية تساند رئيس الوزراء السابق مساندة مطلقة في مشاريعه وسياساته، وتقبل بأن يحتل هو الحيز السياسي الأكبر والرئيس في البلاد ولو أتى ذلك على حساب الوجود المسيحي السياسي بشكله التقليدي، وبشكل خاص دور رئيس الجمهورية الماروني.

والحقيقة أن ما يسمى بـ «الوضع المسيحي» معقد للغاية، وهو ليس وضعاً شمولياً يطغى على جميع أبناء الطائفة، خصوصاً بعد خروج القوات السورية وتغيير الأوضاع الداخلية وعودة لبنان إلى الساحة الإقليمية ليتحمل التجاذبات بين القوى المتصارعة للهيمنة في المنطقة. ويصعب في نظرنا أن نصف الحالة المسيحية اليوم بحالة إحباط سياسي محلي كما كان الحال ما بين 1990 و2004، وذلك لأسباب عديدة، ومنها بشكل خاص عودة الجنرال ميشال عون من المنفى وبروزه كقوة رئيسة في اللعبة الداخلية، وهي قوة استقلت عن قوى 14 آذار التي تكرس فيها تراث الرئيس الحريري.

والمفارقة هنا هي أنّ القوى المسيحية التقليدية الأخرى (كتائب، قوات، قرنة شهوان)، بدلاً من أن تطمئن إلى انجازات التيار العوني، أصبحت تتمسك بارتباطها بقوى 14 آذار من دون أن تسعى إلى الحصول

إلى قرار مستقل. والحقيقة أن ظاهرة تنامي تيار الإصلاح والتغيير هي ظاهرة ملفتة للانتباه، تناقض تماماً مقولة الإحباط المسيحي، خصوصاً وأن خطاب التيار أصبح خطاباً يخلو من الطائفية المذهبية التقليدية ويُخرج عدداً كبيراً من المسيحيين من المواقف الوسواسية المتحجرة (الخوف، الولاء المطلق للدول الغربية سياسياً، العداء المتواصل الطابع للمحيط العربي والإسلامي الممانع للهيمنة الغربية). وهذا ما تأكد بوثيقة التفاهم التي تمّ وضعها بين التيار العوني وحزب اللّه، مع الإشارة إلى أن حدة التوتر الذي ساد في البلاد بعد سلسلة الاغتيالات الغاشمة على رئيس الوزراء السابق والشخصيات الأخرى قد تراجعت وربما بفضل هذا التعاون من بين أسباب أخرى.

غير أن المدرسة العونية الجديدة تصطدم هنا بالقوى المسيحية الأخرى التي لاتزال تلتحق بتيار المستقبل والحزب الاشتراكي، ربما لأنها ترى في هذه القوى ما يؤمن عودة لبنان إلى المعسكر الغربي وإخراجه من التجاذبات الإقليمية وتحقيق حلم جعل لبنان مونت كارلو للأثرياء العرب بغض النظر عن استمرار، بل تفاقم الصراع على الهيمنة في المنطقة ومواصلة إسرائيل لسياساتها العدوانية بمساندة الولايات المتحدة.

وإذا كان لا بد من التحدث عن الإحباط، ليس بالنسبة للمسيحيين فقط، إنما لفئات عديدة من اللبنانيين، فيمكن أن نسرد خيبات الأمل المختلفة التالية:

- خيبة أمل الجمهور العلماني، وهو أكبر عدداً ممّا نتصوّره لأن الاحتكار الإعلامي الطائفي الطابع على الساحة السياسية يحول دون رؤيته وإمكانية استنفاره، وهو جمهور يحلم ويناضل منذ عقود طويلة للقضاء على الأوجه الطائفية البغيضة للنظام السياسي اللبناني.
- خيبة أمل العنصر الشاب، من كل الطوائف، في امكانية إيجاد فرص العمل اللائقة نسبة إلى كفاءاتهم وقدراتهم، مما يسبب هجرة أدمغة خطيرة، ذلك أن البلاد بحاجة ماسة إلى إبقاء كفاءاتها البشرية في الوطن لإطلاق نهضة تنموية شاملة ومتوازنة مناطقياً وقطاعياً، يقفز من خلالها لبنان إلى مرتبة دول مماثلة له مثل قبرص ومالطا وسنغافورة وإيرلندا.
- خيبة الأمل، لدى معظم اللبنانيين بقياداتهم السياسية وتصرفاتهم، سواء أكانت البلاد تحت هيمنة خارجية شرقية أم غربية أو في وضع مستقل نسبياً أو في وضع انتقالي.
- خيبة أمل المقاومة وأنصارها ممّا تراه من قلّة وفاء بعض القوى السياسية لها والرغبة الجارحة لدى بعضهم الآخر في التخلص منها قبل أن يستتب الأمن في المنطقة وأن تتحول إسرائيل إلى دولة مسالمة تحترم جيرانها وعلى رأسهم الفلسطينيون واللبنانيون والسوريون.
- خيبة أمل جميع الفقراء في البلاد، في المدن أم في الأرياف، الذين

يقفون عاجزين عن تأمين لقمة العيش أمام البذخ العام وجزر الحياة الفخمة المخملية.

خيبة الأمل خارج بيروت الإدارية من الحصول على الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه بشكل متواصل على الرغم من كل الإنفاق الإعماري وتراكم المديونية الخارقة للخزينة.

هذه جردة بسيطة من أنواع الإحباط التي تصيب المجتمع اللبناني عبر طوائفه، والتي لا تقل معالجتها أهمية عن معالجة الإحباط المسيحي ذي الأوجه المتنوعة والمعقدة كما ذكرنا سابقاً، والذي يجب إدراجه ضمن المشكلة العامة الرئيسة التي نعاني منها كلبنانيين، منذ أن فقد لبنان دوره التقليدي كجسر بين الشرق والغرب وكطليعة الحداثة والحرية المبدعة فكرياً وأدبياً في الشرق العربي. ولو أراد لبنان أن يستعيد دوراً مشابهاً للدور السابق ومتكيفاً بالظروف الجديدة التي نعيش فيها، عليه أن يستنفر قدراته الفكرية ويخرجها من اللعبة الطائفية البغيضة المرتبطة بشبكة المصالح الخارجية ليعمل من أجل إرساء دعائم نهضة عربية ثانية كما يدعو إليها فيلسوفنا السياسي الكبير الدكتور ناصيف نصّار وهو أيضاً يدعو إلى التحرر من الطائفية لتحرير طاقات الإنسان اللبناني والعربي[1].

---

(1) أنظر المؤلفين الرئيسين اللذين وضعهما حديثاً:

- في التربية والسياسة، متى يصير الفرد في الدول العربية مواطناً؟، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الثانية: أيار 2005

- باب الحريّة، انبثاق الوجود بالفعل، دار الطليعة، بيروت، تشرين الثاني 2003

هذا حلم وحلم كبير، يجب ألا نيأس أمام ضخامة العقبات التي تعترض تحقيقه، وألا نسمح بأن يهوي هذا الحلم الكبير إلى زواريب الحياة الطائفية اللبنانية وزواريب التجاذبات الإقليمية والحرب الباردة الجديدة التي نعيشها في المنطقة تحت غطاء نظرية حرب الحضارات؛ بل علينا في لبنان أن نفضح هذا النمط المرضي في العلاقة بين الشرق والغرب الذي يعيد إنتاج العلاقات غير المتكافئة التي أدت في الماضي إلى الحروب الاستعمارية ومن ثم حروب إزالة الاستعمار، وأفرزت اليوم حرباً باردة جديدة وإنزال قوات أميركية في المنطقة بكثافة، وإكمال إسرائيل سيطرتها واستيطانها على ما تبقى من الأراضي الفلسطينية. إنما هذا يتطلب الخروج من حالات الإحباط للإقدام على خلق حالات الريادة والإبداع الفكري والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة للاستفادة من قدراتنا البشرية وإمكانياتنا الإنتاجية.

الفصل الثاني

المارونية بين الخصوصية المتقوقعة والانفتاح الإنسانوي[1]

المدخل: تحديد الأسئلة الوجودية الرئيسة

- ماذا تعني عبارة أن تكون مارونياً؟ لانزال حائرين أمام تحديد جوهر الهوية ومعنى الوجود الماروني، سببه وأهدافه.

1. ما هو الموقع في الخريطة المشرقية والعالمية؟
2. ما هو المصير؟ مزيد من الانتشار في العالم وتقلُّص الوجود في الوطن؟
3. هل نحتاج إلى الحماية كما اقترح الرئيس أوباما وقدمها في خطابه في القاهرة في حزيران 2009، نحن والأقباط؟ ماذا يعني مثل هذا الكلام؟ أمقلق أم مطمئن؟

(1) ملخّص محاضرة أُلقيَت في غزير، بتاريخ 9 شباط 2010.

- ما هي مراجعنا الدينية والمدنية وما هي أحوالها؟ هل لها صفة تمثيلية حقيقية أم أصبحت تعيش منفصلة عن هموم وشجون الموارنة العاديين، الموارنة الذين:

1. لا يدورون في فلك السفارات والدول الأجنبية وأعمالها ومشاريعها.
2. لا ينخرطون في التيارات الإقليمية المتصارعة للسيطرة على المنطقة.
3. ولا يتميزون بزعامة سياسية متوارثة.
4. أو بتبوُّء مراتب كنسية عليا؟
5. أو بثروة مادية هامة؟

جولة في الهوية المارونية وضياعها لتحديد:

- ما نحن لسنا عليه.
- ما هي الجذور التاريخية للطائفة وكيف ضاعت في الصراعات على المنطقة.
- كيفية استعادة شخصيتنا.

1. ضياع الهوية بين نظم إدراك وثقافات مختلفة: ما نحن لسنا عليه في هويتنا.

كيف ينظر إلينا الآخرون؟ فنظرة الآخر تؤثِّر كثيراً على قواعد بناء الهوية والخصوصية.

ضرورة توضيح المفاهيم الملتبسة حول الهوية بين نظام معرفي وإدراكي أوروبي قوي وواثق من نفسه وضياع النظام المعرفي والإدراكي المشرقي. في هذا الصدد هناك أنواع الهويات الزائفة التي ندَّعيها وهي لا تتطابق مع جوهر تاريخنا:

أ) نحن لسنا قومية ولا أثنية ولا قبيلة، المعايير ليست موجودة فينا:

- اللغة الخاصة السريانية محصورة في الطقوس الدينية، اللغة المستعملة هي العربية يشاركنا فيها عشرات الملايين من العرب واللغات الأوروبية نُشارَك فيها بشكل هامشي عددياً.
- ليست لدينا عادات اجتماعية وثقافية متميِّزة بشكل خاص عن غيرنا ممن يقطن لبنان.

فما أقبح وصف الموارنة بكلمة قوم أو قومية بمعنى Nation، وربما كان ذلك نتيجة ترجمة كلمة «ملَّة» إلى الفرنسية بكلمة Nation.

وما أقبح مؤلَّف المؤرِّخ كمال صليبي: البيت ذو المنازل الكثيرة A House of many mansions الذي يعتبر الطوائف اللبنانية قبائل بالمعنى المألوف للكلمة.

ب) نحن لسنا ملَّة بالمعنى العثماني إذْ إنَّ عهد السلطنة ولَّى.

ج) نحن لسنا «جماعة» بمعنى الثقافة الإسلامية: جماعة من أهل الذمة أم جماعة من أهل الكتاب؟ أدبيات شارل مالك وطموحات الجبهة اللبنانية.

د) نحن لسنا «أقلية» وبأي معنى: سياسي، ديني، عربي، لغوي؟ وبالنسبة لمن يمكن أن نكون أقلية؟

- إنَّ مقولة الأقلية مفهوم أوروبي أنتج نظام حماية الأقليات عبر انتشار نموذج الدولة-القومية (Etat-Nation) وسيلة للتدخل في شؤون الدول الأخرى.
- الموارنة والدروز ضحية هذه السياسات، فقد قامت فرنسا بإدخال حلم إنشاء دولة مارونية في مخيلة بعض الموارنة، نظام القائمقاميتين، بينما عمد الإنكليز للتصدي لفرنسا إلى تطوير فكرة الصهيونية السياسية.

هـ) هل نحن من سلالة الفينيقيين؟

مقصد «الجبل الملهم» لشارل قرم ليس إقامة قومية مسيحية بلْ إيجاد قواسم مشتركة بين المسيحيين والمسلمين، استيراد وسائل بناء إيديولوجيا قومية من أوروبا (كذلك فعلت مصر وبلاد ما بين النهريْن).

و) نحن سلالة العديد من الشعوب الذين استوطنوا في المشرق بمن فيهم الفينيقيون.

2. استعادة الهوية بالعودة إلى الجذور التأسيسية: إنَّ الموارنة أبناء كنيسة مشرقية عريقة.

نحن كنيسة بمعنى Ecclesia أي ما يجمع وليس ما يفرِّق عبر عصبية جينية الطابع.

ما هي هذه الكنيسة؟ ضرورة العودة إلى كتابات الأب يواكيم مبارك.

أ) كنيسة إنطاكية نشأت في خضم الصراعات اللاهوتية-السياسية الطابع التي كانت تمزّق الإمبراطورية البيزنطية: دور توفيقي بين المذاهب المتناقضة.

ب) اشتهرت بسبب نساكها ورهبانياتها وتقواها.

ج) تعرَّبت بسرعة كبيرة على الرغم مما يروى من اضطهاد المسلمين ضدها. إنَّ كتاب «تاريخ الأزمنة» للبطريرك الدويهي لا يظهر أي عداء للمسلمين.

- بل إنَّ قراءة التاريخ تدل على عداء مزمن مع الكنيسة اليعقوبية في الشام، والكنيسة البيزنطية أيضاً ولذلك كان اللجوء إلى شمال لبنان من وراء هذا العداء.
- ربما التأثير في اللاوعي إلى اليوم في الموقف من سوريا وفي مفهوم «لبنان الملجأ» للحريات وعلى رأسها الحرية الدينية.

3. إدخال الكنيسة المارونية في القرن التاسع عشر في الصراعات الإقليمية والدولية على المنطقة ومن ثم شبكات العولمة.

أ) أدخلت في آليات توسع النفوذ الأوروبي، مما خلق قلاقل داخل الكنيسة.

- نقل المعارف المارونية إلى أوروبا، الطائفة كجسر بين أوروبا المسيحية والشرق المسلم.
- تداعيات مجمع اللويزة.

- نفوذ الآباء اليسوعيين.
- المشروع الفرنسي لإنشاء دولة مسيحية مارونية، وبروز مشروع الدولة الصهيونية البريطانية في مقابله.
- إسهام الكنيسة في تشجيع الحركات الفلاحية ضد الإقطاع، ودورها في انتشار العلم لدى أبناء الطائفة.
- بداية عهد الفتن بين الطوائف.
- صعود دور البطاركة السياسي: تراجع بعد الاستقلال ثم عاد بقوة إبَّان فترة تفكيك الدولة بين 1975 و1990، ولايزال إلى اليوم على الرغم من إنهاء الهيمنة السياسية السورية.

ب) الدور البارز لأبناء الطائفة في عصر النهضة على الصعيد العربي:

- لا تقوقع ولا إظهار خصوصية في أعمالهم (جبران خليل جبران، أمين الريحاني، أحمد فارس الشدياق، خليل غانم وشكري غانم، الاخطل الصغير، البساتنة).
- ولا اتجاهات موحدة، بلْ متفرقة ومتناقضة إلى يومنا هذا.
- لا هوية سياسية جامعة أو متجانسة للموارنة مما يؤكِّد أنَّهم ليسوا قبيلة ولا قوماً ولا أثنية.
- المطالبة بوطن قومي مسيحي أصبحت نادرة، إنَّما تستمر عبر المطالبة بالفيدرالية.
- سبب الاختلاف بين اللبنانيين وداخل الطائفة المارونية:

التعامل مع القوى الغربية ومشاريعها في المشرق العربي.

ج) الكنيسة وتسييسها المتعاظم وانخراطها في التيارات الإقليمية والدولية، إذْ تعرِّض الكنيسة بذلك أبناءها إلى مزيد من الهجرة خارج الوطن والذي له عواقب وخيمة.

د) نسيان التناقض الوجودي بين النموذج الصهيوني القمعي والعنصري والنموذج اللبناني التعددي والمبني على الحرية ورفض العنصرية.

الخلاصة: شروط النهضة والتجدد

أ) ضرورة إعادة تجذُّر الموارنة في المشرق العربي.

- وقف الاتجاه الاغترابي خارج الوطن.
- الحفاظ على الأرض من هجمة أثرياء الخليج.
- إحياء التراث السرياني وتعليم تاريخ الكنيسة المارونية. وتراثها الإنطاكي-السرياني دون التأثير بالميول السياسية الأهواء والإيديولوجية.
- تسخير أملاك الكنيسة والرهبانية لإبقاء أبنائها في الوطن.
- العمل من أجل الوصول إلى رؤية موحَّدة لتاريخ الكيان اللبناني آخذاً في الاعتبار دور أبناء الكنائس الأخرى وأبناء المذاهب الإسلامية ووجهات نظرهم حول التاريخ المشترك.
- تقوية المواقف ضد أي نوع من العنصرية تجاه أبناء

الطوائف الأخرى، الكفّ عن ثقافة «نحن وهم» وثقافة الفتنة.

ب) ضرورة إخراج المقام البطريركي من الصراعات المحلية والإقليمية والدولية وإبعاده عن ممارسة دور سياسي يومي ومشاركة محور معيَّن ضد محور آخر.

ج) العمل الدؤوب والمتواصل لإصلاح الوطن وإعادة المعايير الأخلاقية في حياتنا الاقتصادية والمالية والسياسية.

الجزء الثاني

نحن والاقتصاد

الباب الأوَّل

مكونات الأزمة الاقتصادية

الفصل الأول

النموذج الاقتصادي المشوّه الذي نعيش فيه

مقدمة: نحو تحديد أولويات وتوضيح أفق الحركة الإصلاحية والتغييرية في لبنان[1].

يشعر معظم اللبنانيين بأن بلدهم أصبح في نفق اقتصادي يصعب الخروج منه. لكنهم يختلفون أشد الاختلاف حول أسباب الوضع الصعب الذين هم فيه وكيفية الخروج منه، وقد يرى الكثيرون استحالة معالجة الوضع لما بلغه من تعقيد وتدهور على جميع الأصعدة الاقتصادية والسياسية معاً.

وسنسعى هنا إلى تبيان ما نراه العلة الأساس التي أدّت إلى الحالة التي نحن فيها، والتي تبعث اليأس في النفوس نظراً لضخامة المديونية

(1) نصّ محاضرة ألقيت في ندوة العمل الوطني، بتاريخ 6 شباط 2003.

المتراكمة على البلاد وتفشي البطالة في كل المناطق اللبنانية، والتدني الكبير في مستوى الأداء الاقتصادي. ويبدو لي أن الشعور باليأس هو ناتج عن سببين رئيسين، أولهما هو تحميل النظام السياسي اللبناني ووضعنا الإقليمي الذي لا يسمح بتغييرهما، وثانيهما هو هيمنة الفريق الإعماري، هيمنة كاملة على مقدرات البلاد كجزء من الوضع السياسي الذي نشكو منه. والقليل من اللبنانيين في الحقيقة يعتقدون أنه من الممكن الدخول في مسار إصلاحي، وفي فصل الوضع السياسي الذي يشكو منه الجميع عن الوضع الاقتصادي، وإن كانت الشكوى من النظام السياسي تأخذ أشكالاً مختلفة بحيث لا يتفق اللبنانيون حول أسباب التردي المستمر في أداء النظام السياسي وطرق معالجته وإصلاح النظام بشكل توافقي.

ومن مشاكلنا الرئيسة أنّ القوى الإصلاحية في البلاد تبقى مشتتة، تسعى إلى معالجة الوضع السياسي أولاً ولا تناقش في العمق، وبشكل متواصل وفعّال أمام الرأي العام، الممارسة الاقتصادية والمالية المدمرة التي أدخلتنا في النفق المظلم الذي نتخبط فيه دون إيجاد أبواب الخروج منه.

وتستفيد القوى المعادية للإصلاح والتي أصبحت تهيمن هيمنة كاملة على مقدرات البلاد الاقتصادية من حالة التبعثر والتناقض لدى القوى الاصلاحية والتغييرية. لذلك أودّ هنا أن أسعى إلى وضع سلّم أولويات التحرك من أجل الإصلاح وإلى التركيز على ما أراه الخطر

الداهم على مستقبل لبنان الذي يجب أن تتفق كل القوى الإصلاحية حول صدارته في خضم مشاكلنا، وكذلك حول أنجع الطرق في التصدي له. ومن أجل القيام بذلك لا بد من دراسة استراتيجية القوى المستفيدة من الوضع وطبيعة تحركاتها أولاً، ومن ثم دراسة تشتت التوجهات الإصلاحية التي كثيراً ما تتجاهل خطورة وأهمية الوضع الاقتصادي أو تجعله تابعاً ومتفرعاً عن الوضع السياسي والإقليمي ثانياً. بعد ذلك، في الجزء الأخير من المحاضرة، سنركز على المعضلة الاقتصادية الأساسية التي لا نهتم فيها بالشكل الكافي كمدخل لا بد منه للخروج من النفق السياسي والاقتصادي في آن واحد.

في الحقيقة إنّ الطريقة الوحيدة لدخول مرحلة إصلاحية فعالة هو التركيز على التدمير الاقتصادي للبلاد بحجة إعماره. ونرى أن هذا التركيز، إذا تجمعت حوله كل جهود القوى الإصلاحية، من شأنه أن يؤثر تأثيراً بليغاً وإيجابياً على حياتنا السياسية، وأن يحمينا من خطر المعادلات الإقليمية والدولية المهددة للكيان، مهما تعددت اتجاهاتها وأساليبها. فالخطر الأكبر، في هذه المرحلة من تاريخنا، مصدره وضعنا الاقتصادي والمالي والاجتماعي، المتميز بالوهن وسوء الأداء وهجرة الأدمغة المتواصل، وتراكم مديونية خارقة، وتركز الثروة العقارية والمالية لدى بعض القيادات التي لا تخضع لمراقبة تذكر.

وأمام هذا الخطر الاقتصادي المصيري، علينا أن نركز كل الجهود والانتباه على ضرورة تغيير المسار الاقتصادي والمالي،

قبل أي اعتبار آخر في الشأن السياسي والطائفي. فإذا لم تتضافر جهود القوى الإصلاحية والتغييرية على سلم أولويات متفق عليه، يبدأ بالشأن الاقتصادي والمالي، ويترك جانباً، في الظرف الراهن، الجوانب الخلافية التقليدية في حياتنا السياسية، فإننا قد لا نجد الطريق إلى الخروج من النفق الاقتصادي والسياسي في آن واحد. أما موقف الانتظار أمام تطورات إقليمية أو دولية قد تُخرج لبنان من النفق، فهو ضرب من الخيال ومن السذاجة، فلا أحد سيأتي لإنقاذنا إلا بسعر باهظ، إذا أتى أحد، ولا حياة لشعب يستسلم للأقدار ولا يلم شمله لتأكيد حقه في البقاء وفي الحياة الكريمة.

أولاً: استراتيجية الفريق الإعماري وحلفائه وانعدام التوازن في البلاد

قلة من اللبنانيين من كل الطوائف لا يرون أن لبنان في نفق مظلم في وضعه السياسي، كما في وضعه الاقتصادي. هذه القلة مكونة من فئتين متكاملتين ومتحالفتين: أولاً، أولئك الذين استفادوا استفادة مباشرة ومكثفة من حالات التبذير الواسع النطاق والمتعدد الجوانب، ومن المضاربات المالية والعقارية ونزيف الخزينة المستمر، وهذه جميعها ظواهر عائدة إلى سياسات الإعمار التي أطلقها رئيس الوزراء في بداية التسعينيات؛ وثانياً، أولئك الذين يستفيدون استفادة ثابتة ومباشرة من سوء تطبيق اتفاق الطائف وإبقاء البلاد في حالة

عدم الاستقرار السياسي والمؤسساتي، وذلك تقوية لمراكز نفوذهم المتعددة الجوانب في البلاد.

وتسعى هذه القلة من اللبنانيين، إلى إيهام الرأي العام المحلي والإقليمي والدولي بأن الوضع في لبنان هو على ما يرام، وأنّ الإنجازات تفوق بكثير السلبيات، خصوصاً في المجال الاقتصادي والمالي، وأنّ الانتقادات والآراء المعاكسة والمقترحات البديلة هي نابعة فقط من قلة قليلة مشاغبة من اللبنانيين، يمارسون الانتقاد بشكل عبثي، سعياً وراء الانتقاص من إيجابيات إنجازات الإعمار.

وتحتكر هذه القلة مواقع رئيسة مؤثرة محلياً وإقليمياً ودولياً أيضاً، في الإعلام السمعي والبصري، في قطاع المصارف، في منظمات القطاع الأهلي، في المؤسسات التربوية والكثير من المؤسسات العامة والإدارات والمجالس البلدية التي أصبحت موقوفة لمصلحتها بشكل حصري ومطلق. هذا إضافة إلى نفوذها في بعض النقابات العمالية والمهنية والقطاعية. ولها شبكة لا مثيل لها في تاريخ الدول من العلاقات السياسية والاقتصادية الطابع تمتد من أبواب قصر الإليزيه في باريس إلى البيت الأبيض في الولايات المتحدة الأميركية مرورا بـ باكستان وماليزيا والفاتيكان، ناهيك عن السعودية ومصر وايران وسوريا والأردن وجنوب افريقيا والغابون وروسيا وبيلوروسيا. وهي تتنقل بين كل هذه الدول على مدار السنة دون أن يعلم المجلس النيابي ومجلس الوزراء أسرار هذه الرحلات السياسية والاقتصادية. ويفاجأ

اللبنانيون من حين إلى آخر باتفاق تجاري أو مالي أو اقتصادي يوقعه رئيس الوزراء خارج الآليات المؤسساتية والقانونية الداخلية، كما يفاجأ اللبنانيون بخطط اقتصادية ومالية تُقدم إلى جهات خارجية دون علم المؤسسات المعنية. وفي معظم الأحيان يوافق المجلس النيابي بأغلبية كبيرة على مشاريع القوانين، ونصوص الاتفاقات التي تُكرس نتيجة هذه التحركات، على الرغم من الاحتجاجات العديدة لبعض النواب التي تؤكد على عدم دستورية الكثير من هذه المشاريع وعلى انعدام الرؤية الرصينة المقنعة فيها.

ونتيجة هذا الوضع تشهد الساحة الاقتصادية والسياسية اللبنانية حركة مد وجزر متقطعة، تصبح ذريعة لزيادة أو انخفاض مستوى الفوائد في البلاد بشكل فجائي، وذلك ضمن إطار سياسة نقدية أصبحت في لبنان محور كل المضاربات والإثراء السريع السهل على حساب الخزينة. وكما سنرى لاحقاً، فإن هذه السياسة النقدية هي المصدر الأساس لتراكم المديونية الخارقة، القاتلة للاقتصاد. وعلى هذه الأرضية من القلق والمضاربات النقدية، تتطور شتى أنواع التوتر السياسي-الطائفي المستمر، وقد أصبحت الحياة السياسية اللبنانية مسرحية فكاهية ودراماتيكية الطابع في آن واحد، ويضطر اللبنانيون إلى مشاهدتها ويقعون من جرائها في حالة من الإدمان والقرف في الوقت ذاته. ومع الأسف، نرى جمهور المشاهدين، وهو يشاهد المسرحية ذاتها منذ بداية التسعينيات، ينقسم على نفسه في اتخاذ

المواقف من التطورات الدائرية المتكررة الرتيبة لفصول المسرحية، وتنتاب الجمهور حالة قرف عامة من تكرار المشهد ذاته ومن تكرار الخلافات بين الممثلين في المسرحية، فيصبح لبنان مثل مصح كبير للأمراض العقلية ينسى الناس لماذا دخلوه وكيف الخروج منه، وما هو الدواء لاستعادة التوازن العقلي وإيجاد باب الخروج والخلاص.

فهناك من يتهم سوريا بأنها مسؤولة كل المسؤولية عما أصاب اللبنانيين ولبنان من انحطاط وفقدان الديموقراطية والحرية، وكأن لا مسؤولية للبنانيين عما آلت إليه الأوضاع في لبنان. وهناك من يتهم النظام الانتخابي بأنه لا يؤمن التمثيل الصحيح للشعب ليمارس حقوقه الدستورية ورقابته على المسؤولين. وهناك من يتهم النظام الطائفي بأنه علة العلل التي تشل البلاد وتحول دون نهضته. وهناك أخيراً من يقول بأنّ التطبيق الصحيح لاتفاق الطائف ووضع نظام لمجلس الوزراء يحدد صلاحيات كل من رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية هما عاملان كفيلان بتصحيح الاعوجاج. وتدور المناقشات والمناظرات بين اللبنانيين بشكل دوري ورتيب دون نتيجة، ودون أن يستكشف أحد طريق الخروج من النفق المظلم الذي نحن فيه. ولا أحد يرى كيف يمكن إصلاح الوضع الاقتصادي المتردي دون إصلاح الوضع السياسي أولاً، ذلك أنّ معظم الطروحات الإصلاحية في لبنان تركز على ضعف نظامنا السياسي وتحّمل الطبقة السياسية بشكل شبه حصري مسؤولية ما آلت اليه الأوضاع الاقتصادية والمالية في البلاد.

وهذا الموقف مريح للغاية، إذ يعفي النخبة المثقفة الإصلاحية، وكذلك المجتمع المدني غير المسيّس والبعيد عن الأجواء الطائفية البشعة، من أية مسؤولية فيما آلت إليه الأوضاع في لبنان. كما أنّ الدوران في حلقة الأسباب المألوفة التي نحمّلها مسؤولية تردي الأوضاع (الطائفية، سوريا، القانون الانتخابي، سوء تطبيق اتفاق الطائف) يخلق ضباباً مكثفاً – يخفي أثر العامل السياسي- الاقتصادي الرئيسي المسؤول في نظرنا عما آلت إليه الأوضاع، وهو هذا المشروع الإعماري والقدرة الخارقة التي تتمتع بها قيادته في شل الحياة السياسية والاقتصادية في آن واحد في البلاد بسبب السيطرة شبه المطلقة التي تتمتع بها على مقدرات الوطن، سواء أكانت هذه القيادة داخل الحكم أو خارجه؛ وقد دلّ على ذلك تجربة حكومة الرئيس عمر كرامي في بداية التسعينيات ومن ثم تجربة الرئيس سليم الحص في نهايتها. فالبلاد واقعة في الأسر من جراء عدم التوازن الحاصل بين القيادة الإعمارية وما تتمتع بها من وزن إعلامي ومالي ببعديه الإقليمي والدولي، يفوق بكثير حجم لبنان السياسي والاقتصادي، من جهة، وما يمكن أن تمثله سائر القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من وزن سياسي واقتصادي في بلدنا الصغير الذي لا يتمتع باقتصاد متنوع وقوي، والذي خرج من حرب شعواء مدمرة أفقدت اللبنانيين بصيرتهم وروحهم الريادية النشطة وحبهم للحرية والمساواة من جهة أخرى .

ومما لا شك فيه أنّ انعدام التوازن هذا في حياتنا السياسية

والاقتصادية يزيل من حياة البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية أية إمكانية لممارسة الديموقراطية الحرة وللدخول في مسار إصلاحي حقيقي والعمل من أجل تطبيق سياسات بديلة وطرح مشاكلنا المعقدة والمتعددة في إطارها الصحيح. فصغر البلاد وطغيان النفوذ الإعلامي والمالي للقيادة الإعمارية، بأبعادها المحلية والإقليمية والدولية يجعل من كل رأي غير منضبط أو غير متقيد بمعايير لغة الإعمار الخشبية، بل الحديدية، رأياً هامشياً، يظهر وكأنه رأي غير رصين أو منطقي وواقعي، ويعتبر نوعاً من الانتفاضة الصبيانية العبثية لا تنم عن روح المسؤولية.

والحقيقة المرة أنَّ جزءاً واسعاً من المجتمع اللبناني قد «استقال» من خوض المعركة السياسية الأساسية ضد سياسات الإعمار في البلاد وكل الانحرافات التي أدّت إليها. وهذه «الاستقالة» أخذت أشكالاً مختلفة يجدر بنا وصفها باقتضاب.

ثانياً: أشكال «الاستقالة» من مقاومة فقدان التوازن في الحياة السياسية

يظهر الشكل الأول من «الاستقالة» في عدم الخوض في أسباب هذا النفوذ الإقليمي والدولي الفريد من نوعه. فهل تكفي الثروة المادية والطموح والديناميكية لتفسير عمق شبكة العلاقات مع أركان النظام الدولي، ولتفسير هذا النفوذ الإعلامي المتعدد الجوانب والذي يهمش وجود ودور القوى الأخرى في الساحة اللبنانية؟ وهل يكفي ترميم بعض الأبنية التاريخية في وسط بيروت بعد هدم عدد أكبر من هذه

الأبنية وبناء اوتستراد يسمح للشخص أن يصل من المطار إلى وسط بيروت ببضع دقائق، وترميم المدينة الرياضية كأولوية في الإعمار لكي يصبح الإعمار اللبناني ملحمة على مستوى دولي دون أن يرى أحد ضخامة الدين المتراكم في ظل السياسات العمارية والتي أدخلت البلاد في النفق المظلم؟ سؤال في أذهان الكثيرين، لكنه لم يُطرح بالشكل السياسي المناسب وبكل أبعاده.

أما الشكل الثاني من «الاستقالة»، فهو عدم السؤال والتساؤل عن تراكم كل هذه العقارات الرئيسية في بيروت وكل مناطق لبنان في يد شخص واحد، ومساحة لبنان في غاية الصغر. لماذا هذه الهجمة على أرض الوطن وعلى أغلى وأثمن مواقعه العقارية؟ لقد قام النائب نجاح واكيم مراراً بالإشارة إلى عدد الشركات العقارية المملوكة من قبل القيادة الإعمارية، ولكن لم يتجاوب معه أحد، فهل تم تجميع هذا الكم الهائل من العقارات لمجرد الاستفادة المادية والحب المفرط في التملك، أم أنّ هناك مشروعاً آخر؟

أما الشكل الثالث من «الاستقالة»، فيظهر في عدم التركيز، عند تشخيص وضع لبنان المأسوي، على استحالة تأسيس أية حالة ديمقراطية وإصلاحية في البلاد في ظل فقدان التوازن الذي وصفناه آنفاً بين وزن القيادة الإعمارية وأسلحتها الثقيلة المنوعة وبين القوى الأخرى القليلة العدد التي لم تنخرط في هذا المشروع الإعماري. كما ذكرنا سابقاً، فأنواع التشخيص المتداولة والمتناقضة بين اللبنانيين

للحالة التي نحن فيها، لا تمت بصلة مباشرة إلى المادة الباطونية التي فيها بني النفق المظلم وذلك لأنها لا تركز على هذا الوضع الشاذ في تاريخ لبنان، بل تتشتت في طروحات متنافرة وتركيز دائم على العنصر السياسي-الاقليمي-الطائفي، وتستبعد العنصر الاقتصادي الرئيس، أي سياسات الإعمار، ونتائجها ليس من الناحية المالية فقط، بل، وهذا قد يكون الأهم، من ناحية فقدان التوازن والضوابط في القوة والنفوذ التي لا بد منها للحياة الكريمة والحرة.

ونتيجة هذا الوضع هو ما وصفه الدكتور الحص ببلاغة وجرأة في مقاله الافتتاحي يوم 4 شباط 2003 في جريدة النهار حول ثقافة الفساد وانتشارها في لبنان. والحق يقال إن تعميم الفساد يبدو ظاهرة لا تقهر وكأنها هي الثمن الذي لا بد من دفعه للبقاء على قيد الحياة بعد السنين الطويلة في الحرب الشعواء. وفي هذا المضمار لا بدَّ من القول بأن الكثير من اللبنانيين أعجبوا بالسياسات الإعمارية لأنها دغدغت مخيلتهم وأعادت إلى أذهانهم حلمهم القديم بجعل لبنان مونت كارلو الشرق والجنة الضريبية والسياحية وبلد المال السهل المتدفق من الصفقات بشتى أنواعها والمضاربات المالية والعقارية، دون أن نتحمل عناء بناء اقتصاد متنوع وقوي، يؤمن فرص العمل اللائقة في كل مناطق لبنان وتعادل الفرص في التربية والاستشفاء للجميع.

هذا الحلم القديم تجسد في السياسات الإعمارية تجسيداً كاملاً ومحكماً. إذ انجرّت إليها شرائح واسعة من اللبنانيين. وصحيح أن السياسات الإعمارية أغدقت على اللبنانيين مداخيل ريعية الطابع أي

لا علاقة لها بجهد جماعي في زيادة إنتاجية الاقتصاد، وهذه المداخيل تكونت عبر كمية الفوائد المتزايدة سنوياً التي تدفعها الخزينة اللبنانية إلى المصارف التي بدورها تعيد جزءاً منها إلى المودعين، أو عبر المبالغ الطائلة المدفوعة من قبل صندوق المهجرين ليس إلى المتضرر وحده بل إلى فروعه وأو عبر قنوات التبذير المختلفة التي أصبحت معروفة. هذا إضافة إلى جنون الفورة العقارية وهبّة أسهم سوليدير قبل هبوطها الحاد، وأيضاً إلى قوافل المستفيدين بشكل أو بآخر من تسليفات لدى بعض المصارف أو من رواتب مريحة للغاية في بعض المؤسسات العامة والخاصة. لقد تمّ فتح الخزينة على مصراعيها، وارتفعت الفوائد إلى الأعالي وأصبحت تدرّ أموالاً لم يكن أحد يحلم بها، فوقع الكثير من اللبنانيين في حالة التنويم المغناطيسي العميق الذي حجب عنهم رؤية كل أنواع الانحرافات والممارسات المعادية للمنطق الاقتصادي والمبادىء الديموقراطية.

وبطبيعة الحال لا يمكن إنقاذ شعب ضدّ إرادته أو إيقاظ من ينام نوماً عميقاً يحول دون شعوره بالخطر المحدق والمتعاظم وشعوره بروائح الفساد الكريهة. لكنه على من قاوم التنويم المغناطيسي وبقي على وعيه أن يقول كلمة الحق على أمل أن نخرج من النفق الباطوني المظلم. والحقيقة أنّ الخروج من النفق ممكن إذا سعى ما تبقى من قوى التغيير في البلاد إلى وضع سلم أولويات ومنهج واضح في التعاطي مع الأمور المطروحة في الساحة. والمهم أن نقتنع بأنه لا توجد حتمية تفرض على بلدنا أوضاعاً اقتصادية ومالية معينة. فالمعادلة

الإقليمية التي تربطنا بسوريا ليست هي المسؤولة عن أخطاء السياسات الإعمارية وعن نظامنا النقدي المشوّه وعن الفورة العقارية، إلى آخره.... لذلك، فالتهجم على جارتنا الكبيرة وعلى تحالفنا الإقليمي معها ليس في محله إطلاقاً عند البحث عن أسباب التدهور الاقتصادي الذي نحن فيه، وهو ملهاة كبيرة في المسرح السياسي اللبناني يبعدنا عن التركيز على قضايا مصيرية أخرى، وهي في الحقيقة قضايا مالية واقتصادية واجتماعية هامة يمكن أن نؤثر عليها في حال تضافر الجهود من قبل القوى الإصلاحية بشكل متواصل ومتناسق . هذا مع الإشارة إلى أنذ ما نشكو منه من تزلف وتبعية وزج النظام السوري في خلافاتنا الداخلية من قبل بعض السياسيين اللبنانيين هو مسؤولية لبنانية قبل أن تكون مسؤولية سورية.

أما من جهة إلقاء اللوم على النظام الطائفي في لبنان في سوء الأوضاع بكل جوانبها، فهذا أيضاً ملهاة أخرى بالنسبة إلى قضايا مصيرية أخرى في الظرف الراهن الذي نمر به. وبالرغم من كل المواقف ضد الطائفية والنظام الطائفي في لبنان، لا يمكن أن نحّمله، كما لا يمكن أن نحّمل سوريا، المسؤولية عن السياسات الإعمارية وما آلت إليه من دخولنا نفق اقتصادي مظلم، وهي القضية المصيرية الأولى في البلاد اليوم، بجانبها السياسي- الطائفي وجوانبها المالية والاقتصادية والاجتماعية والعقارية. والعلة هنا، كما في قضية سوء تطبيق اتفاق الطائف، لا تكمن في النصوص والأنظمة، بل في شراسة عقلية الغنيمة وبسط النفوذ والانغماس في ثقافة الفساد التي تتميز بها جمهوريتنا في

ظل السياسات الاقتصادية المتبعة . فالطائفية قد استشرت بنا في ظل نظام اقتصادي فقد كل مقوماته الماضية، كما أشرت إليه في جملة من كتاباتي حول الاقتصاد اللبناني.

والخطر الأول في ضياع الوطن اليوم ليس في الأسباب التي تذكر في الأندية السياسية، بل هي كامنة في طمس قدراتنا الإنتاجية وفي ضياع قطاعنا الزراعي وإمكانياتنا المائية وفي هجرة أدمغتنا إلى الخارج، وتدمير البيئة وفقدان كل مقومات الاقتصاد القوي والمتوازن. فالحالة الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي نحن فيها تسهل بشكل حتمي بقاءنا في هذا النفق المظلم وإخضاع إرادتنا مستقبلاً إلى المشاريع الاقليمية المتعددة التي في حوزة «الترياق» الأميركي-الإسرائيلي. لذلك، نحن مطالبون بالتركيز على الشأن الاقتصادي والمالي بالدرجة الأولى والابتعاد عن التلهي بالأمور الأخرى، مهما كانت أهميتها. فالأولوية، في الظرف الحالي، هي في التخلص من السياسات الإعمارية وآلياتها المختلفة.

ثالثاً: كيف نحرر المخزون الإنتاجي اللبناني من وطأة سياسات الإعمار: كسر المنظومة الفكرية الاقتصادية

في نظرنا أنّ الاقتصاد اللبناني يتمتع بمخزون ضخم من الإنتاجية يمكن أن نستنفره للخروج من حالتنا، شرط التغلب على المنظومة الفكرية الاقتصادية السائدة التي ترى في لبنان، مجرد وسيط مالي وخدماتي في المنطقة، وموقعاً سياحياً بأبشع معاني الكلمة (الكازينو

والنوادي الليلية والتسوق...). وهي منظومة فكرية جامدة موروثة من بدايات الاستقلال، وهي المنظومة ذاتها التي أجهضت في الماضي الجهود الجبارة المبذولة خلال عهد الرئيس فؤاد شهاب لبناء اقتصاد منتج ومتوازن، ويتفرع عنها نمط التفكير السائد الذي يرفض أية فكرة إصلاحية لبنية الاقتصاد نفسه وأية نظرة في إمكانية الانتقال من نمط ريعي في الاقتصاد، تخطاه الزمن في خضمّ العولمة والتغييرات الضخمة الحاصلة في الاقتصاد الدولي والإقليمي، إلى نمط إنتاجي يؤمّن فرص العمل الكافية، ويقضي على الأسباب الاقتصادية للهجرة، ويسمح بتسديد الدين وتأمين الاستقرار والتنمية المتواصلة القابلة للديمومة. إنّ نمط التفكير الحالي هو الذي يؤدي حتماً إلى البحث عن حلول خارجية (مؤتمر أصدقاء لبنان في 1996 واجتماع باريس1 وباريس2) حيث يفترض أن يقدم المجتمع الدولي على ما يخفف آلامنا (دون إزالتها) عبر تخفيف عبء خدمة الدين العام من الفوائد. فنمط التفكير هذا لا يعترف بوجود أزمة بنيوية مصيرية، بل يرى أنّ الأزمة ظرفية فقط وعائدة إلى مخلفات الحرب والوضع الإقليمي المتأزم.

وهكذا، كما سبق أن ذكرنا سابقاً، تصبح السياسة الاقتصادية اللبنانية مختصرة في الحفاظ على البنية المنحرفة التي تولّد مداخيل ريعية الطابع على حساب خزينة الدولة. ولا حاجة هنا إلى إعادة التذكير بالعقبة التي تكوّنها المنظومة الفكرية الاقتصادية التي وصفناها سابقاً، والتي تقف حجر عثرة أمام كل الجهود الإصلاحية الجدية.

الفصل الثاني

ثلاث معضلات اقتصادية محورية تبحث عن معالجة[1]

يشعر المرء في لبنان بأن الأزمة الاقتصادية، بالرغم من كل ما يقال عن تحسن محتمل فيها، تراوح فعلياً مكانها . وتتلخص هذه الأزمة في مستوى مديونية خانقة للدولة، وفي كثير من الأحيان للمواطنين أيضاً، وفي أزمة معيشية تأكل كل يوم من قدرة المواطن العادي على الإنفاق على عائلته، وتدفع بالعنصر الشاب للحلم بالهجرة يومياً سعياً وراء حياة أفضل . وتبقى الأدبيات الاقتصادية في لبنان جامدة لا تخرج عن الكلام الظرفي حول هذه أو تلك من إجراءات الحكومة دون أن تأتي بشيء جديد أو بنظرة متجددة للاقتصاد اللبناني وكيفية الخروج من أزمته المزمنة.

وهناك في الحقيقة ثلاثة مكامن للخلل الاقتصادي الذي نعيش

(1) نشرت هذه الدراسة في جريدة النهار بتاريخ 10 أيلول 2002.

فيه، قلما تُذكر في المداولات العامة، وهي غائبة تماماً عن نظرة السلطة والحكم . وسنستعرض هنا هذه المكامن بشكل مقتضب على أمل الإسهام في رفع مستوى الحوار الاقتصادي في البلاد وإيجاد الحلول الناجعة التوافقية لأزمتنا.

أولاً: التشوهات النقدية في لبنان: لعبة المقامرة والقلق

مما لا شك فيه أنَّ النظام النقدي المعمول به منذ عام 1993 في لبنان هو المسؤول إلى حد بعيد عن جمود الحياة الاقتصادية في البلاد وشللها. وهو نظام يحتوي على مخاطر بنيوية ضخمة تجعل كل صاحب مدخرات نقدية يعيش متوتراً، وكأنه مدمن للمقامرة بين اختيار التوظيف بالليرة أو بالدولار، وحسن التوقيت في الانتقال من عملة إلى أخرى، وتالياً من مردود إلى آخر أقل قيمة. فهذه اللعبة وما تدر في النهاية من أرباح للمودع (دون التعرض للخسارة إلى الآن) تجعله يعيش في خوف مستمر من خسارة كل شيء في نهاية المطاف، وهذا كما حصل في دول أخرى بسبب انهيار النظام المالي والنقدي. ويتساءل كل يوم صاحب الوديعة المصرفية: «متى يجب أن أنسحب من هذه المقامرة التي تدر أرباحاً خارقة دون تعب لا يمكن إيجادها في أي بلد آخر، ولكن لا بد من أن تنتهي هذه اللعبة وهذه الأعجوبة يوماً ما؟» .

فالحقيقية أنّ نظامنا النقدي في لبنان الذي يدر هذه الأرباح الكبيرة على المودعين والمكتتبين في سندات الخزينة ،هو المسؤول

عن إفلاس الخزينة وإثراء المودعين، وجعلهم يعيشون حالة قلق دائمة في الوقت ذاته؛ إنما المودعون أصبحوا مدمنين للعبة، من دون أن يتركوها إلا لفترات قصيرة عند اشتداد الأزمات السياسية وجو الإشاعات السلبية، وسرعان ما ينجذبون إليها مجدداً عندما تصبح إمكانيات الربح أكبر بفضل الزيادة في الفوائد .

لقد وصفنا عيوب هذا النظام في مناسبات وكتابات عديدة (آخرها مؤلفنا حول «الفرصة الضائعة في الإصلاح المالي») ولن نطيل هنا في شرحها. إنما النقطة الرئيسة في انحراف نظامنا النقدي تكمن في تعايش عملتين (الليرة والدولار) ضمن النظام ،مع ربط ثابت في سعر الصرف بين الليرة والدولار وفارق كبير في الفوائد الممنوحة على كل من الودائع على الليرة والودائع على الدولار، إضافة إلى الفرق الشاسع بين الفوائد على الدولار، في بيروت وفي أسواق المال الدولية. وهذا الفرق الذي تجسد في النظام النقدي منذ بداية عام 1993، على الرغم من إدخال نظام السعر الثابت من قبل مصرف لبنان، يكوّن لكل المودعين إشارة سلبية، إذ تدل على مخاطر كبيرة على مصير الليرة دون مبرر منطقي، نظراً لوجود سعر صرف ثابت بين الليرة والدولار يدافع عنه مصرف لبنان بشكل متواصل وناجح، وبغض النظر عن الكلفة للخزينة. وهذا هو العنصر الأساس في لعبة المقامرة للمودعين، وهذا الفارق في الفوائد هو مصدر إثراء لامتناهٍ على حساب الخزينة، وعلى حساب النشاط الاقتصادي في البلاد حيث لعبة المقامرة وأرباحها

الفاحشة تجذب الجزء الأعظم من مدخرات اللبنانيين وتحول، تالياً، دون استثمارها في مشاريع إنتاجية.

ولذلك فإن أي إصلاح اقتصادي في لبنان يبدأ بضرورة العمل على إصلاح النظام النقدي وإزالة ازدواجية استعمال العملة فيه، خصوصاً بعد أن أظهرت تجارب الدول التي عملت بمثل هذا النظام، ومنها الأرجنتين وروسيا، مدى الضرر الذي يمكن أن يصيب في نهاية المطاف الاقتصاد الوطني والمالية العامة وسلامة المدخرات في البلاد من جراء تطبيقه. وطريق الإصلاح هنا هو واضح: أي البدء في مرحلة أولى بمكافحة «الدولرة» وإزالة كل التسهيلات التي قدّمت لاستعمال الدولار في التعاملات اليومية بين المواطنين وبينهم وبين الإدارات العامة (مثل مقاصة الشيكات بالدولار لدى البنك المركزي على سبيل المثال)، والعمل على تقارب الفوائد بين الليرة والدولار طالما نحن في نظام سعر ثابت.

وبطبيعة الحال يقتضي هذا الاتجاه الإصلاحي عدم الإقدام على تحويل مزيد من دين الدولة من الليرة إلى الدولار، فهذا التحويل بالحجم الكبير الذي نشهده منذ بعض السنين يحتوي على مخاطر جمة، ولو تمكنت الخزينة من توفير بعض المبالغ في الكلفة الهائلة في خدمة الدين العام. ثم في مرحلة ثانية، وبعد تراجع نسبة الدولرة في الاقتصاد إلى نسبتها السابقة الاعتيادية (أي ما يقارب 30 % من الودائع والتسليفات)، فعندئذٍ يمكن التفكير بتحرير تدريجي لسعر الصرف

على ضوء ما سيتوافر للبنك المركزي من احتياطات فعلية من العملات الأجنبية، وعلى ضوء استعادة البلاد لقدرة إنتاجية حقيقية تؤمّن زيادة ملموسة في تصدير السلع والخدمات.

هذا، ولا بد هنا من الإشارة إلى ضرورة خفض الفوائد على كل من الليرة والدولار. وليس صحيحاً أنّ «السوق» في لبنان هو الذي يحدد الفائدة، بل نعلم أنّ المصرف المركزي بالتوافق مع كبريات المصارف هو الذي يحدد الفائدة، وتالياً قواعد اللعبة الموصوفة سابقاً. إن مستوى الفوائد، كما سعر الصرف، هو «مُدار» في النظام اللبناني، أي يمسك به مصرف لبنان بشكل محكم ويشارك المصارف الكبرى في إدارته هذه لاستمرار لعبة المقامرة. وكل الكلام الذي نسمعه عن «السوق» هو كلام مخالف للواقع اللبناني يستغلّ عدم إلمام الجمهور في الأمور النقدية والمصرفية كما هي مطبقة في بلدنا.

إن استمرار تجاهل ضرورة إصلاح النظام النقدي عبر برنامج زمني مدروس بدقة وعناية يؤدي إلى تعميق الأزمة الاقتصادية في البلاد وإلى حالة القلق والخوف التي يجب أن نتخلص منها للدخول بقوة في نشاطات إنتاجية تنقذ البلاد وتحل مشكلة المديونية بشكل حاسم ونهائي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الكلام الوحيد الذي نسمعه عن إصلاح النظام النقدي في بعض الأوساط هو ضرورة تخفيض سعر الليرة لتقليص حجم الدين المحرر بالليرة اللبنانية بشكل اصطناعي وهذا ما وقفت ضده ولا أزال. فالقضية في الحالة اللبنانية ليست

سعر العملة، بل طبيعة النظام النقدي المعمول به. فالخطة الإصلاحية لهذا النظام يجب أن تتجنب التخفيض لتهدف إلى العودة تدريجاً إلى نظام سعر صرف متحرك بعد تراجع نسبة الدولرة وعودة الفوائد إلى مستويات معقولة ومقبولة.

ثانياً: التشوهات الضريبية في لبنان: معاقبة المنتجين

يتميز النظام الضريبي في لبنان، على غرار النظام النقدي، بمعاقبة النشاط الاقتصادي المثمر ومكافأة التوظيفات المالية الريعية الطابع التي لا تضيف شيئاً إلى قدرة الاقتصاد الإنتاجية. وهو في الحقيقة مكمل للنظام النقدي الذي يشجع أيضاً مثل هذه التوظيفات ويحول دون الاستثمار في مشاريع إنتاجية نظراً للمستوى المرتفع للفوائد الذي يجذب الجزء الأكبر من المدخرات.

وحقيقة النظام الضريبي في لبنان أنّ عبأه يقع بشكل حصري على المنتجين وعلى المستهلكين ولا يصيب المداخيل الريعية الطابع الناتجة عن الفوائد المصرفية أو الفوائد على سندات الخزينة أو الأرباح في البورصة أو أرباح الصفقات العقارية. فالوعاء الضريبي ضيق للغاية خصوصاً فيما يتعلق بضريبة الدخل التي تصيب المهن الحرة والموظفين في القطاع العام والخاص والشركات العاملة في النشاط الإنتاجي والخدماتي.أما الأشخاص الذين يعيشون من ريع أموالهم أو من مداخيل صفقات تدر أرباحاً عالية وسريعة، أكانت منظورة أو غير منظورة، فهم لا يخضعون للاقتطاع الضريبي. وهذا الأمر شاذ

تماماً بالنسبة للأنظمة الضريبية التي تخضع جميع أنواع المداخيل للاقتطاع الضريبي ولا يستثنى منه أي نوع من الأنواع، بل إنّ الأنظمة الضريبية في كل الدول الرأسمالية تميل إلى فرض معدلات ضرائبية عالية على المداخيل الناتجة عن أرباح رأسمالية سريعة وريعية الطابع، على خلاف المداخيل المتأتية من نشاط إنتاجي تحتاج إليه البلاد. والجدير بالذكر في هذا الخصوص أنّ ضريبة الدخل على الأفراد تمثل 40 % تقريباً من إيرادات الدولة في الولايات المتحدة، قلعة ونموذج الرأسمالية في العالم .

أما في لبنان فالعكس هو الصحيح، إذ لا تدر ضريبة الدخل أكثر من 10 % من الإيرادات الضريبية و7 % من الايرادات الاجمالية للدولة، كون المداخيل الناتجة عن الفوائد (وهي تمثل ثلث الدخل الوطني– وهي نسبة شاذة أيضاً) أو عن الأرباح في البورصة أو في بيع العقارات هي معفية قانوناً من اقتطاع ضريبة الدخل . وليس من دولة يمكن أن تكون ماليتها العامة في حالة جيدة أو اقتصادها في وضع متنام إذا اعتمد النظام الضريبي فيها بشكل حصري على الرسوم على الاستهلاك بشتى أنواعها، إضافة إلى تناول ضريبة الدخل المداخيل الناتجة عن نشاط إنتاجي فحسب. وإذا كانت الفئات الميسورة لا تعاني من تزايد وتعدد الرسوم على الاستهلاك، فالفئات الشعبية هي التي تئن تحت وطأة هذا الاقتطاع الضريبي الذي يحد من قدراتها الشرائية. ومن هذا المنظور، فإنّ النظام الضريبي اللبناني يكوّن معرقلاً

هائلاً أمام فرص النمو الاقتصادي ويحول بدوره دون دخول البلاد في مسار تنموي متواصل يخلق فرص العمل، ويزيد من الثروة الوطنية والمناعة الاقتصادية الحقيقية.

فنحن في لبنان أمام نظامين متكاملين نقدي وضريبي، يعرقلان النمو ويعمقان الأزمة البنيوية التي يعاني منها الاقتصاد اللبناني والمتجسدة في مستوى مديونية كبيرة، وفوائد قاتلة للاستثمار، وفي قلة خلق فرص العمل واستمرار هجرة الكفاءات، وأزمة معيشية متواصلة لدى الفئات الشعبية. إن إصلاح هذين النظامين بشكل عاقل ومدروس وتدريجي هو المدخل الصحيح الوحيد إلى إطلاق النمو وتطور القدرة الذاتية على تسديد ديننا العملاق للدولة وللقطاع الخاص.

غير أنّ صانعي القرار في بلدنا لا يرون في هذين النظامين أية معضلة تتطلب المعالجة الجدية، بل يبحثون عن حلول سطحية ضمن نمط تفكير اقتصادي ساذج وبسيط. وهذا النمط هو المعرقل الثالث الأساسي الذي يحول دون معالجة المعضلتين الأوليين الموصوفتين هنا باقتضاب شديد.

ثالثاً: سذاجة المنظومة الفكرية الاقتصادية في لبنان وجمودها

كما سبق أن ذكرنا في الجزء الأول من هذا الكتاب، فإنّ نمط التفكير السائد حول الاقتصاد اللبناني أخذ منذ نهاية الحرب 1975-1990 طابعاً جامداً وسطحياً يحول دون البحث بشكل جدي في عمق الأزمة ونوعيتها، وكأن الأزمة، في نظر الكثيرين، ليست اقتصادية، بل

هي لدى بعضهم مجرد انعكاس للتجاذبات السياسية المحلية ولدى بعضهم الآخر للوضع الإقليمي وظروفه، ولدى الآخرين هي لتفشي الفساد (وكأن الفساد سبباً وليس نتيجة لوضع اقتصادي معين ومشوّه) وفي نظر الكثيرين بسبب تضخّم حجم القطاع العام (مع العلم أن موازنة الدولة لا تمثل أكثر من 12 % من الناتج الوطني المحلي عندما تطرح منها خدمة الدين العام وأعباء التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة).

فالحقيقة أن لا أحد يودّ أن يرى مواقع الخلل العديدة في الاقتصاد بالذات، بل يستمر الناس في الاعتقاد الساذج بأن لا عيب في البنية الاقتصادية اللبنانية وأن الأزمة ظرفية، يمكن أن نتغلب عليها من خلال عوامل غير اقتصادية لا بدّ من أن تتغير وتؤثر إيجاباً على الوضع الاقتصادي والمالي، مثل استعادة لبنان لسيادته كاملة، وخروج القوات السورية منه أو حصول أحداث خارجية مثل انفجارات 11 أيلول التي أدّت إلى زيادة حركة السياحة العربية إلى لبنان وإلى عودة رساميل من الخارج، أو حصول السلام يوماً ما مع إسرائيل. أي في الحقيقة النظر إلى أن معالجة الوضع الاقتصادي اللبناني ستتمّ حتماً بسبب تغيير ظروف خارجية، وكأن أية معالجة داخلية لا يمكن إلا أن تكون جزئية وموقتة بانتظار أحداث خارجية.

هذا كله يعني أن لا أحد يؤمن بأن هناك اقتصاداً لبنانياً قائماً بذاته، يعاني من خلل أساسي وبنيوي، بل إنّ السياسة المحلية والإقليمية والدولية، حسب هذه النظرة، هي الطاغية، وإن شطارة اللبنانيين

الاقتصادية والاضطرابات الإقليمية والدولية المختلفة من شأنها أن تؤمّن استمرار النظام الاقتصادي والمالي بكل عيوبه، مهما اشتدت الأحوال موقتاً.

وكما شهدنا سابقاً فهذا هو نمط التفكير السائد الذي يقف حائلاً أمام انتشار أية فكرة إصلاحية لبنية الاقتصاد نفسه وأية نظرة في إمكانية الانتقال من نمط ريعي في الاقتصاد، تخطاه الزمن.

أما في الداخل، «فعبقرية» التفكير الاقتصادي في نمطه الحالي الجامد والسطحي يقدم على تطبيق وسيلة التسنيد في غير محلها. فعمليات التسنيد عادة تُستعمل إما استباقاً لعملية الخصخصة ببيع سندات خزينة ذات فائدة متدنية إنما تكون قابلة للتحويل إلى أسهم المؤسسات العامة التي ستتمّ خصخصتها في القريب المنظور وبسعر خاص ومغر لحامل السند، أو تُستعمل في حال إيجاد إيرادات جديدة أو إيرادات لا تدخل في موازنة الدولة وتكون عائدة لمرفق عام مستقل مالياً، فيتم إصدار سندات خزينة مكفولة بجزء من تدفق هذه الإيرادات المستقبلية، فلا تتأثر بعمليات التسنيد إيرادات الدولة سلباً. أما في لبنان فالحديث حالياً وحسب القانون الذي صدر أخيراً، والذي رفض المجلس الدستوري الطعن المقدم بشأنه، فهو يسمح بشكل مستغرب للغاية ببيع جميع أنواع الايرادات الضريبية المستقبلية للدولة باستثناء تلك العائدة للضريبة على القيمة المضافة وضريبة الدخل. وعلى سبيل المثال يبدو أنّ الدولة تنوي بيع الرسوم الجمركية التي تدفعها

الريجي على استيراد التبغ والدخان من خلال عملية تسنيد ستخسر الدولة من جرائها مبالغ هامة من إيرادات الرسوم الجمركية. وهكذا فإن عمليات التسنيد المنوي تطبيقها في لبنان تهدف إلى بيع إيرادات الدولة المستقبلية سلفاً إلى المصارف وكبار الأثرياء على حساب سائر المدينين والمودعين في النظام المصرفي، مما يعني المزيد من تفكيك تماسك الدولة المالي وإنشاء مزيد من الريوع والفوضى المالية على حساب خزينة الدولة التي ستستمر حتماً في العجز إلى أبد الآبدين إذا بدأت ببيع إيراداتها الضريبية المستقبلية.

غريب حقاً ألّا يرى أحد بأن الطريقة الوحيدة للتخلص من المديونية وعبء خدمتها هو المزيد من الإنتاج والانتقال من أوضاع ريعية متقلبة ومقلقة ،تقع كلفتها على الخزينة اللبنانية وعلى القطاع الخاص المنتج، إلى أوضاع إنتاجية حقيقية تولّد مصادر جديدة للمداخيل مبنية على نشاط استثماري بكل معنى الكلمة، يسمح ببداية تسديد أصل الدين العام ويؤمن مناعة نهائية للكيان الاقتصادي اللبناني، مهما تطورت الأوضاع والأحداث الإقليمية. غير أنّ هذا الانتقال لا يمكن أن يحصل في ظل هيمنة المنظومة الفكرية الحالية التي ترفض رفضاً باتاً النظر إلى مكامن الخلل البنيوي في الاقتصاد اللبناني والتي تعتبر أنّ المشاكل والمتاعب هي ظرفية أو ناتجة عن مكامن خلل غير اقتصادية، لا علاقة لها بالبنية الاقتصادية والمالية الداخلية، بل مصدرها سياسات محلية أو إقليمية، ستزول حتماً بتغيير

الظروف وحصول أحداث ما مثل أحداث 11 أيلول أو اجتماع باريس 2، يستفيد منها الاقتصاد اللبناني ليتعافى.

وهكذا، تصبح السياسة الاقتصادية اللبنانية مختصرة في الحفاظ على البنية المنحرفة التي تولّد مداخيل ريعية الطابع على حساب خزينة الدولة وفي اتخاذ إجـراءات مجزأة تهدف فقط إلى تأجيل تحمل عواقب الأزمة وتمديد الوضع القائم دون الدخول في عملية إصلاحية حقيقية. وفي معظم الأحيان يقع عبء الإجراءات هذه على كاهل الفئات الشعبية دون التعرض إلى مصالح الفئات الثرية التي تتمتع بمداخيل عالية ناتجة عن توظيفاتها المالية وصفقاتها. وهذه هي بالذات الحلقة المفرغة التي نتخبط فيها دون السعي إلى الخروج منها، على أمل حصول عجائب تأتينا من الخارج أو من قدراتنا الخارقة في تأجيل استحقاقات الأزمة دون معالجتها، نقدياً وضريبياً وإنتاجياً.

أما باقي الكلام الاقتصادي حول الأزمة وحول «جرأة الموازنة» وحول باريس 2 وحول الوكالات الحصرية، وحول الخصخصة والتسنيد، وحول ترشيد وترشيق الانفاق العام، وعلى أهميته النظرية، فهو يبقى كلاماً يدور في أطراف الأزمة وهوامشها، لا يعالج المعضلات المحورية الثلاث التي وصفناها هنا. وهي معضلات تقف جبلاً منيعاً دون الولوج إلى عهد الإصلاح الاقتصادي الحقيقي الذي وحده يمكن أن ينقذ الاقتصاد، ويؤمن حياة كريمة للجميع، ويوزع أعباء الإصلاح بشكل عادل بين الفئات الاجتماعية المختلفة، ويسمح لنظامنا السياسي

التعددي والديموقراطي (نسبياً طبعاً) ألّا يتعرض مستقبلاً إلى خضات قوية تحت وطأة تزايد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، وتزامنها مع أحداث خارجية تؤثر أيضاً سلباً على الكيان اللبناني.

ولكن من يسمع؟ ومن هي الأجهزة الإعلامية والتربوية التي يمكن أن تكسر الجمود القاتل للمنظومة الفكرية الاقتصادية من خلال حملات توعية متواصلة وهادفة تخرق جدار المناقشات السطحية والمتكررة والمجترة والرتيبة حول اقتصاد البلاد؟

الخاتمة

ان التركيز على هذه القضايا الأساسية له أهمية بالغة إذ إنّ بعض النتائج بدأت تظهر أخيراً بشكل ملموس في تغيير نمط السياسات الإعمارية. فالفوائد على سندات الخزينة قد خفضت بشكل كبير، والحكومة أدخلت رسم 5 % على الودائع المصرفية وسندات الخزينة المكتتبة من الجمهور، وإن كان من الأفضل بكثير إعفاء ودائع واكتتابات غير المقيمين. هذه خطوات قليلة في الاتجاه الصحيح نتجت ليست عن الضغوطات الخارجية والخوف من الانهيار الاقتصادي في الوقت غير المناسب فقط، إنما أيضاً عن الضغوطات الداخلية وأثر خطة التصحيح المالي الموضوعة من قبل حكومة الرئيس الحص، إضافة إلى الدراسات والمقالات العديدة التي وضعها الاقتصاديون الاصلاحيون.

وفي اعتقادنا إنّ طريق الحلّ يكمن في تضافر الجهود بين

كل القوى التي تبحث عن التغيير والإصلاح الجدي لإعطاء الأولوية للشأن الاقتصادي والمالي بأبعاده السياسية المختلفة، خصوصاً فقدان التوازن في الحياة السياسية اللبنانية من جراء الهيمنة الاقتصادية والعقارية والمالية والنقدية والإعلامية على مقدرات البلاد التي يتمتع بها الفريق الإعماري. أما بعثرة الجهود بين معاداة سوريا من جهة وبين التنديد باستمرار النظام الطائفي أو بين المطالبة بالتطبيق الصحيح لاتفاق الطائف من جهة أخرى، بينما نحن في ظل هيمنة نوعية جديدة في تاريخ بلدنا بأبعادها الاقتصادية والدولية - التي حلّلناها سابقاً - فهي ضياع لفرصة تاريخية ثمينة لكي يستعيد شعبنا زمام المبادرة في تقرير مصيره برفضه الأساليب الجديدة في تدمير مقوماته الاقتصادية التي بدونها سنستمر في التخبط والانغماس في الطائفية، وفي المعارك الخاسرة إقليمياً ودولياً للحفاظ على كياننا.

الفصل الثالث

كيف الخروج من الأزمة الاقتصادية والمالية والمعيشية المزمنة؟[1]

يكاد اللبنانيون أن ييأسوا من الحالة الاقتصادية والمعيشية التي تتخبط فيها البلاد منذ أواسط التسعينيات. فبعد انتهاء الحرب والفورة العقارية والإعمارية التي دامت سنين معدودة (من 1992 إلى 1996)، دخل الاقتصاد اللبناني في حالة من الركود الاقتصادي العميق وفقدان فرص العمل مع تفاقم أزمة معيشية كبيرة للفئات المحدودة الدخل. ويمكن تفسير الأزمة بأسباب عديدة ومتنوعة يجدر بنا أن نسردها لكي نتمكن بعد ذلك من تلمس طرق ووسائل المعالجة الناجحة.

أولاً: الأسباب المتعددة للأزمة

يمكن تقسيم الأسباب على المحاور التالية:

(1) دراسة نشرت في مجلة الدفاع الوطني اللبناني، عدد كانون الثاني 2004.

أ – أسباب بنيوية تاريخية كانت قائمة قبل الحرب

1 – الصراع بين اتجاهين متناقضين في السياسة الاقتصادية اللبنانية

بعد نيل الاستقلال سادت لبنان وجهة نظر اقتصادية كانت تقول بضرورة تخصص لبنان في الخدمات التجارية والمصرفية والسياحية، ولعب بيروت دور المركز الإقليمي الوسيط بين الاقتصادات الغربية المتطورة والمحيط العربي المتخلف. وقد أتت الظروف الإقليمية لتساعد هذا الاتجاه نحو سياسات اقتصادية في لبنان يهيمن عليها حصريا تشجيع القطاعات الخدماتية على حساب القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية. فالانقلابات العسكرية التي حصلت في دول الجوار وتحول اقتصاداتها إلى اقتصادات اشتراكية مقفولة، وهروب الرساميل العربية إلى لبنان، وكذلك رجال المال والأعمال الذين وجدوا في بلدنا جو الحرية الاقتصادية، هي من العوامل التي أعطت دفعة قوية إلى الاقتصاد اللبناني. هذا، إضافة إلى قدوم اللاجئين الفلسطينيين إلى لبنان والذين أصبحوا يداً عاملة رخيصة، مما زاد من ربحية المنشآت الاقتصادية.

غير أنه كان واضحاً بأنّ بيروت وبعض مناطق جبل لبنان هي كانت المستفيدة الوحيدة من هذه التطورات، وأن العنصر الشاب المنتمي إلى المحافظات الأخرى والمناطق الطرفية لم يكن يجد فرص العمل الكافية؛ وقد كانت البنية التحتية المناطقية لاتزال متخلفة

خصوصاً بالنسبة إلى شبكة الطرق والمدارس والمستشفيات ومياه الشفة وتوافر الكهرباء.

عندما أتى الرئيس فؤاد شهاب إلى سدة الحكم عام 1958،عمل لتغيير السياسات الاقتصادية التقليدية السائدة منذ عهد الاستقلال والمختصرة في مبدأ «دعه يعمل واترك حركة البضائع دون عقبة» (Laissez Laissez Faire Passer) الذي كان يحمي مصالح القطاع التجاري والخدماتي بالدرجة الأولى. فلم يتوان الرئيس شهاب عن العمل بمبدأ تدخل الدولة في الاقتصاد، فأقام العديد من المؤسسات ليصبح الاقتصاد الوطني قوياً ومتوازناً . فهو الذي أسس البنك المركزي وأصدر قانون النقد والتسليف؛ كما أنه هو الذي أنشأ مصلحة الانعاش الاجتماعي ووضع أسس إقامة صندوق الضمان الاجتماعي؛ كما اهتم بشكل خاص بتطوير الزراعة بإقامة المشروع الأخضر لاستصلاح الأراضي، كما أنشأ مكتب الحرير ومكتب الفاكهة، وأسرع في تنفيذ سد القرعون في البقاع، واهتم أيضاً بتطوير البنى التحتية، وبشكل خاص توسيع مرفأ بيروت وإنشاء مخازن الحبوب فيه، وتطوير شبكة الطرقات. هذا إضافة إلى اهتمامه الكبير بتطوير الجامعة اللبنانية، وخصوصاً الفروع العلمية فيها، وتوسيع رقعة التعليم الرسمي الذي أصبح منافساً بكفاءة وجدارة للمدارس الخاصة، وناهيك أيضاً عن الإصلاح الإداري بإنشاء مجلس الخدمة المدنية ووضع قانون المحاسبة العامة.

تمت كل هذه الإنجازات في ظرف سنين معدودة ودون أن يترتب على ذلك أية مديونية تُذكر على الخزينة اللبنانية. وعرف لبنان من جراء السياسات الشهابية فترة ازدهار لا مثيل لها في تاريخ لبنان الحديث. وللتذكير، تجدر الإشارة إلى أن معدلات ضريبة الدخل التصاعدية كانت تصل إلى 43 % على الشطور العليا من الدخل دون أن تثير أية شكوى من قبل فعاليات القطاع الخاص. لكن بعد رحيل الجنرال شهاب من السلطة، عادت السياسة الاقتصادية اللبنانية إلى سابق عهدها، مع العلم أن الصادرات اللبنانية من المنتجات الزراعية والصناعية قد ارتفعت بشكل عملاق تحت تأثير كل من الإصلاحات الشهابية من جهة، والطلب المتزايد على المنتجات اللبنانية من الدول العربية التي بدأت تغتني بسرعة فائقة على أثر ارتفاع أسعار النفط مع بداية السبعينيات من القرن الماضي، من جهة أخرى . غير أنّ المناطق الطرفية وبشكل خاص الجنوب وعكار والبقاع لم تستفد من معدلات النمو العالية التي عرفها لبنان خلال عهد الجنرال شهاب وبعده، مما خلق جواً دافعاً لانخراط الجيل الشاب في الأحزاب السياسية العقائدية التي بدورها انخرطت في النزاعات الإقليمية التي اشتدت وطأتها بعد حرب 1967 و1973.

2- الاتجاه التاريخي نحو اضمحلال النشاطات الريفية والزراعية والنشاطات الحرفية في لبنان

إنّ النشاط الاقتصادي الرئيسي للبنانيين خلال تاريخهم الطويل

كان مركّزاً في الأعمال الزراعية والحرفية، وقد ضُرب هذا النشاط ابتداء من القرن التاسع عشر، عندما لم تحم السلطنة العثمانية نشاطات أقاليمها الاقتصادية من منافسة المنتجات الأوروبية. ونتج عن ذلك تحولات اقتصادية واجتماعية ضخمة في جبل لبنان، كما في المدن الساحلية والداخلية الرئيسة، إذ بدأ اللبنانيون يبحثون عن لقمة العيش خارج الوطن من خلال الهجرة إلى القارتين الأميركية أو الأوروبية، كما عانت المدن اللبنانية من هجرة عشوائية من الأرياف اليها دون أن تتوافر فرص العمل الكافية لاستيعاب هذا العدد الكبير من المهاجرين. وقد تزايدت هذه الهجرة الداخلية بعد الاستقلال وتواصلت حتى اندلاع الفتنة الفتاكة عام 1975. وعلى خلاف نموذج دولة سويسرا الذي كان يدعي بعضهم أنّ لبنان سويسرا الشرق، فإن الحكومات اللبنانية المتتالية - باستثناء عهد الرئيس شهاب - لم تهتم فعلياً بوقف سيل الهجرة من الأرياف والمدن الثانوية إلى عاصمة البلاد، بينما كان هم دولة سويسرا تحقيق إنماء متوازن بين كل المقاطعات السويسرية وتطوير العواصم المناطقية والحؤول دون تركز السكان في العاصمة الفيديرالية. أما في لبنان فقد أصبحت العاصمة تحتوي على نصف سكان لبنان في نهاية الستينيات، كما تركّز 80 % من سكان لبنان على الشاطئ البحري ومدنه، وهذا اختلال كبير في أية بنية اقتصادية، وهو مكلف للغاية من جميع النواحي، وبشكل خاص من ناحية حماية البيئة والمرافق السياحية الرئيسة. هذا بالإضافة إلى عدم احترام قوانين التنظيم المدني وعشوائية طرق البناء في مدن لبنان وجباله.

3 – تطوير ذهنية الاتكال على تحويلات المغتربين والظروف الإقليمية لتأمين الموارد المالية للبلاد

لقد عوضت عن خسارة المداخيل الزراعية والحرفية تحويلات المغتربين اللبنانيين في الخارج إلى ذويهم في الوطن. فاعتاد جزء من اللبنانيين على العيش من هذه التحويلات دون قيام بعمل منتج . كما أنّ الفعاليات الاقتصادية التي يسودها كبار التجار وأصحاب المصارف والأرصدة المالية الكبيرة والعقارات اكتفت بالاتكال على التطورات الإقليمية المساعدة للاقتصاد اللبناني؛ فبعد عهد الانقلابات أتى عهد الازدهار النفطي الذي فتح مجالات واسعة للبنانيين بالإثراء السريع عن طريق العمل في الدول المصدرة للنفط والتعامل مع الاقتصادات النفطية. واستمرت هذه الذهنية حتى بعد الحرب كما سنرى لاحقاً. وطورت النخبة الاقتصادية اللبنانية فكرة ان لبنان يجب أن يصبح نوعاً من الإمارة التجارية والمالية للجوار العربي وكبار رجال الأعمال الغربيين، على غرار مونت كارلو، وأنه يمكن اختصار لبنان ونشاطاته الاقتصادية في الأحياء الراقية من العاصمة وبعض المراكز السياحية التقليدية أو الجديدة مثل «مراكز التزلج على سبيل المثال».

ب – أسباب ناتجة عن التطورات التي حصلت في لبنان والمنطقة خلال سنوات الفتنة (1975–1990)

1 – تطورات المنطقة

حصلت خلال هذه السنين تطورات عملاقة في المنطقة العربية يمكن تلخيصها بالشكل التالي:

- تطوير هائل لاقتصادات دول الخليج العربي حيث استعملت إيرادات النفط المتعاظمة في بناء البنى التحتية المتطورة للغاية وإقامة المصارف العملاقة المتعددة الفروع عالمياً، وكذلك إقامة مجموعات تجارية ضخمة ومترامية الأطراف والاختصاصات، إضافة إلى تطوير الصناعات الحديثة، وبشكل خاص في المملكة السعودية.
- تحول الأنظمة المقفلة والاشتراكية الطابع في أقطار عربية مجاورة إلى اقتصادات منفتحة ومحررة من القيود السابقة التجارية أو المالية، وبشكل خاص الاقتصاد المصري الذي استعاد مكانته في المنطقة وانفتح انفتاحاً كلياً على الاستثمارات العربية والأجنبية، وكذلك انفتاح سوريا الجزئي بعد تطوير البنية التحتية وبشكل خاص الطرقات والمرافق والمطارات والاتصالات السلكية واللاسلكية والمرافق السياحية المرموقة.

وخلاصة القول من خلال هذه التطورات إنّ دور لبنان التقليدي من الاستقلال حتى عام 1975 لم يكن له، عند انتهاء الحرب، الأهمية ذاتها، وكذلك القدرة على التوسط مما كان يدرّ أرباحاً كبيرة لكبار رجال الأعمال، بل إنّ دول الجوار أصبحت لها علاقات اقتصادية ومالية مكثفة مع كل الأسواق الخارجية، وقد أصبحت كل من البحرين مركزاً مالياً مرموقاً ودبي مركزاً تجارياً وخدماتياً عملاقاً.

2 – التطورات اللبنانية

على عكس تطورات المنطقة كانت التطورات في لبنان خلال هذه السنين سلبية للغاية يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

- نزيف بشري لا مثيل له خصوصاً الأدمغة والكوادر والمهن الحرة.
- تأخر لبنان عن مواكبة تطور التقنيات العصرية في جميع الميادين، مع الإشارة إلى الجهود الجبارة التي بذلها القطاع الخاص خلال الحرب للبقاء وإيصال المنتوجات والخدمات إلى المواطن مهما كلف الأمر في الظروف الأمنية والعسكرية القاسية؛ كما ينبغي الإشارة إلى الجهود المبذولة من قبل الإدارات العامة لتوفير خدماتها للمواطن وكذلك جهود شركة طيران الشرق الأوسط التي لم تكف عن العمل في أحلك الظروف.
- تدمير قدرات الإنتاج نتيجة الأعمال الحربية والنهب المنظم من قبل الميليشيات المتصارعة، مما أدى إلى تضاؤل القدرات الإنتاجية في كل من القطاع الزراعي والصناعي والسياحي . هذا إضافة إلى نهب الممتلكات الخاصة وتدمير الكثير من الأبنية السكنية وفقدان الأرواح الكثيرة وإعاقة أعداد كبيرة من اللبنانيين.

خلاصة القول إنّ الاقتصاد اللبناني قد تراجع تراجعاً كبيراً جداً

في تلك السنين، بينما كانت الاقتصادات العربية المجاورة تتطور وتتحدث بشكل متسارع في هذه الحقبة التاريخية ذاتها.

غير أنه من الضروري الإشارة إلى أنّ لبنان بالرغم من فقدان الدولة الجزء الأكبر من مواردها الضريبية خلال الحرب قد خرج منها بمستوى مديونية داخلية مقبولة (كان يعادل 1،7 مليار دولار في نهاية 1990)[1]، وبالاحتفاظ بالمخزون الهام من الذهب في البنك المركزي (أي 9 ملايين أونصة) وبنظام مصرفي قد صمد إلى حد بعيد طوال سنوات الحرب، وعمل بانتظام تحت أقصى الظروف، وبقيت ثقة المواطن اللبناني بنظامه المصرفي والمالي. والجدير بالذكر هنا أنه على الرغم من تدهور سعر صرف الليرة بعد الاجتياح الإسرائيلي عام 1982، فإنّ هذا التدهور توقف ابتداءً من عام 1988 حيث أصبح سعر صرف الليرة يتأرجح بين 350 ليرة و879 ليرة للدولار خلال آخر مراحل القتال العنيف بين ميليشيا القوات اللبنانية والجيش اللبناني، وبعد ذلك مرحلة القتال النهائية («حرب التحرير»). ولم يعد سعر صرف الليرة إلى التدهور إلا في عام 1992 بشكل اصطناعي، بينما كان يُفترض بعد وقف القتال ونزع السلاح من الميليشيات وعودة الحياة الاقتصادية الطبيعية تدريجاً إلى البلاد أن يعود سعر الصرف إلى التحسن المتواصل بدلاً من هذا الانهيار الذي أصابه عام 1992 (انظر جدول رقم 1).

(1) انظر مصرف لبنان، التقرير السنوي للأعوام 1992، 1991، 1990

ج – أسباب ناتجة عن السياسات الإعمارية

1 – تخطيط إعادة الإعمار بفرضية أحادية الجانب

لقد قامت كل الحكومات التي توالت على البلاد منذ نهاية 1992 على أنّ الاقتصاد اللبناني يمكن أن يعود إلى سابق عهده كمركز خدماتي وسيطي بين الاقتصادات العربية والاقتصادات الغربية المتطورة كما كان الحال قبل عام 1975.

هذا مع العلم أن ما أوردناه سابقاً من تطورات إيجابية عملاقة في المنطقة وسلبية في لبنان كان يجب أن يلفت نظر المخططين للسياسة الإعمارية. لكن الذي حصل ليرسخ صوابية هذه الفرضية، أي أنّ لبنان يمكن أن يستعيد دوره السابق، هو رهان هذه الحكومات على حصول السلام في المنطقة بشكل حتمي وسريع، بالرغم من كل السياسات الإسرائيلية العدوانية والسياسات الأميركية المنحازة لإسرائيل. وأتت اتفاقيات أوسلو عام 1993 لتزيد قناعة المسؤولين اللبنانيين بأن حصول السلام السريع سيسمح للبنان بتبوء مركز مرموق أكثر من قبل في المنطقة. وقد تأثرت الحكومات بخطط الحكومة الأميركية المتحالفة مع إسرائيل عن شرق أوسط جديد، وعن إقامة منطقة تجارة حرة شرق أوسطية تشمل العرب وإسرائيل والأتراك في شبكة من العلاقات الاقتصادية والمالية المكثفة. وعلى الرغم من كل الإشارات السلبية التي كان يمكن رصدها من التحركات الإسرائيلية ومنها بشكل خاص استمرار احتلال جنوب لبنان والتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية

وغزة والجولان المحتل، فلم تعدّل الحكومات من خططها الإعمارية المبنية على فرضية مزدوجة خاطئة (استعادة لبنان دوره التقليدي كأن لم يتغير شيء في المنطقة وحصول السلام السريع) التي لم تشمل إلا الإنفاق الباذخ على بعض البنية التحتية المركزة في العاصمة مجدداً، وهذا ما سنبيّنه فيما بعد.

2 - اختصار الإعمار بالبنية التحتية لبيروت الكبرى

إذا كانت الفرضية غير واقعية، فإن محتوى خطة «آفاق 2000» (18 مليار دولار) كانت هي بدورها غير واقعية من ناحية ضخامة المبالغ المرصودة، ونظراً لوضع البلاد بعد الحرب وضرورة معالجة آثارها السلبية من جميع النواحي. والجدير بالذكر هنا أنّ شركة «باكتل» الأميركية المعروفة التي قامت بوضع دراسة تقييمية حول أكلاف إعادة تأهيل البنية التحتية إلى ما كانت عليه قبل الحرب قد قدرت التكاليف بـ 3.5 مليار دولار. ولا غرابة في ذلكK فإن حجم لبنان ومساحته صغيران للغاية، ومهما بلغ الدمار في بعض المرافق العامة، كالمطار والمرفأ والكهرباء والمياه، فإنّ أكلاف إعادة تأهيلها في بلد صغير مثل لبنان عدد سكانه بعد الحرب لا يتجاوز 3 ملايين نسمة، تبقى بطبيعة الحال متواضعة. إنما ما لم يؤخذ بالحسبان سواء في دراسة شركة «باكتل» أو في خطة «آفاق 2000» الموضوعة من قبل مجلس الإنماء والإعمار عام 1993 بناء على طلب الحكومة، هي أكلاف إعادة تأهيل القدرات الإنتاجية لدى القطاع الخاص سواءً في السياحة، أو الصناعة أو الزراعة. والعادة بعد الحروب أن تأخذ الدولة في الاعتبار ما أصاب

القطاع الخاص من دمار في المنشآت الإنتاجية لتقدم لها أنواعاً مختلفة من الدعم، خصوصاً بشكل قروض طويلة الأمد وبشروط ميسرة لكي يقوم أصحاب المنشآت المدمرة أو المعطلة بإعادة بنائها أو ترميمها، لكي يستعيد الاقتصاد الوطني قدراته الإنتاجية وتدور، ومن ثمّ، العجلة الاقتصادية على أسس سليمة ومتينة.

والحقيقة إن خطط الإعمار لم تهتم أبداً بإعادة القدرة الإنتاجية للبلاد سواء بشكل مباشر (عن طريق توفير القروض الميسرة لأصحاب المصانع المدمرة) أو بشكل غير مباشر عن طريق ربط خطة الإعمار بخطة نهوض صناعية، حيث يكون للصناعة الوطنية الأفضلية المطلقة لتزويد مشاريع الإعمار بالمواد والتجهيزات والمنتجات الوطنية. وهذا ما تفعله كل الحكومات في تنفيذ الأشغال العامة والبنية التحتية مما يدعم الصناعة الوطنية وقدرتها التنافسية.

أما في لبنان فذلك لم يحصل، بل فتح الباب أمام شركات المقاولات العربية والأجنبية، ولم يتمّ حصر تزويد المشاريع بالمواد والتجهيزات الضرورية لها بالشركات الوطنية. وبهذا الاستنكاف فوتت الدولة اللبنانية فرصة نادرة لإعادة بناء القاعدة الإنتاجية في البلاد بعدما أصابها من دمار خلال الحرب.

إضافة إلى ذلك تمّ التركيز على مدينة بيروت الكبرى والمرافق العامة فيها دون الاهتمام الكافي بتطبيق مبدأ الإنماء المتوازن المنصوص عنه صراحة في اتفاق الطائف. وكما هو معلوم، فإن انعدام التوازن بين العاصمة وجوارها من جهة وسائر المناطق اللبنانية من

جهة أخرى هو من المشاكل المزمنة في الاقتصاد اللبناني الذي وصفناه أعلاه بإسهاب.

وإذا نتج عن الحرب، وما أصاب العاصمة من خراب ودمار خلالها، إعادة توزيع النشاطات الاقتصادية إلى الضواحي والمدن الرئيسة الأخـرى، فإنّ خطة الإعمار قد أعـادت التركيز المزمن للنشاطات في العاصمة. لكل هذه الأسباب لم تأت الخطة الإعمارية بالنتيجة التي كان يمكن أن ننتظرها.

أضف إلى ذلك عدم اهتمام الحكومات المتتالية بما عاناه اللبنانيون من فقدان في الأرواح وإعاقة العدد الكبير من الناس. فالعادة بعد الحروب أن تقدّم الدولة المساعدات إلى العائلات التي فقدت أحد أفرادها أو أكثر أو التي تتحمل عبء العناية بمن أصيب بإعاقة جسدية نتيجة للحرب، وهذا للحفاظ على كرامة المواطن وارتباطه بالوطن ودولته. أما ما حصل في لبنان، فقد كان نزيفاً مالياً عشوائياً عبر إقامة صندوق المهجرين الذي وزع التعويضات عن فقدان المسكن دون ضوابط ومعايير واضحة تطبق على جميع المواطنين الذين تـمّ تهجيرهم من بيوتهم. وبعد أكثر من عشر سنين من العمل المتواصل لم تكتمل عملية التعويض، وقد فُتح حق التعويض إلى الأبناء والأقارب بشكل عشوائي دون أن نرى نهاية لهذه العملية. وتُقدر الأموال المُنفقة حتى الآن ما يقارب ثلاثة آلاف مليار ليرة لبنانية.

أضف أيضاً تضخيم تكاليف الإعمار ووضع أولويات غير منطقية عند التنفيذ كترميم المدينة الرياضية وهدم المطار القديم بعد بداية

توسعته لإقامة مطار جديد، وكذلك الأموال التي صرفت على قطاع الكهرباء بشكل جنوني دون أن تعود مؤسسة كهرباء لبنان إلى الأداء الرفيع والأرباح التي كانت تجنيها قبل الحرب، ودون أن يستفيد كل المواطنين من التزوّد بالطاقة بشكل متواصل وأسعار مقبولة.

ولا بد هنا من التذكير بإهمال قطاعات رئيسة في التنمية مثل تطبيق خطة شاملة لمعالجة النفايات وتكرير مياه الشرب وتجديد شبكات مدّ المياه.

وعلى الرغم من طموح الخطة، فإنّ مجلس الإنماء والإعمار لم يصرف أكثر من ثمانية مليارات دولار (بما فيه سحب القروض الميسرة من مؤسسات التمويل العربية والدولية). فكيف إذن تراكمت على البلاد هذه المديونية الخارقة التي تزيد عن 32 مليار دولار في نهاية 2002؟

إنما قبل أن ندخل في تفسير هذه الظاهرة، فلا بد من الإشارة إلى أنه تمّ تخفيض تصاعدية ضريبة الدخل إلى مستويات دنيا، أي بين 2 % و10 %. وهذا إجراء غريب للغاية في بلد يخرج من حرب شعواء، ويحتاج إلى الإيرادات الضريبية الإضافية لتمويل نفقات الإعمار وتقديم التعويضات والتسهيلات للمواطنين والشركات المتضررة من الأعمال العسكرية والحربية. وليس من بلد خرج من سنين طويلة من الحرب إلا وقد قام بفرض ضرائب استثنائية على الثروات والمداخيل العالية، ولو بشكل موقت، أو قام بفرض اكتتاب إلزامي في سندات

خزينة طويلة الأمد وبفوائد منخفضة (3 أو 4 % بغض النظر عن نسبة التضخم) لكي تتوافر للدولة إمكانيات التعويض على الخسارات وتحمل تكاليف إعادة ترميم البنية التحتية. وهذا مبدأ رشيد ومنطقي إذ إنّ على الأثرياء، خصوصاً أولئك الذين اغتنوا من خلال الحرب، أن يسهموا في إعادة بناء الوطن ومساعدة الفئات غير الثرية التي تضررت ضرراً بالغاً خلالها. هكذا يتم تطبيق مبدأ التعاضد بين كل فئات المجتمع الذي يؤمن تماسك الوطن ويحافظ على قدراته الاقتصادية والاجتماعية.

إنما لبنان سلك طريقاً معاكساً تماماً، فقد بادر إلى تخفيض الضرائب المباشرة وإلى إصدار سندات خزينة بفوائد مرتفعة للغاية، أصبحت وسيلة رئيسة للإثراء السهل للقطاع المصرفي وكبار المتمولين والمودعين. والحقيقة كما سنرى الآن أنّ نظام المالي والنقدي الذي تم العمل به ابتداء من نهاية 1992 أصبح مصدراً رئيساً لتدهور وضع المالية العامة وتراكم المديونية الهائلة.

د- أسباب ناتجة عن السياسات النقدية والمصرفية

1 – سياسة سعر الصرف ودولرة الاقتصاد

كما ذكرنا سابقاً أنّ سعر صرف الليرة اللبنانية كان قد استقر ما بين 800 إلى 1000 ليرة لبنانية في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات. لن ندخل هنا في تفصيل العاصفة التي مرّت على سوق القطع خلال

الربيع والصيف من عام 1992 والتي أدّت إلى سقوط حكومة الرئيس عمر كرامي والإتيان بحكومة الرئيس رشيد الصلح لمدة قصيرة لتنظيم الانتخابات النيابية، ومن ثم الإتيان بحكومة الرئيس رفيق الحريري الأولى. غير أنه لا بد من التأكيد بأن المعطيات الاقتصادية والمالية في تلك السنة لم تبرر سقوط سعر الصرف من 879 ليرة للدولار إلى 2800 ل.ل، ومن ثم عودة السعر إلى 1800 ل.ل في آخر السنة، بدلاً من عودته إلى المستوى الذي كان سائداً في السنين السابقة.

إنما الغريب في الأمر أنّ الإدارة الجديدة لمصرف لبنان أصبحت تحول دون زيادة سعر صرف الليرة تجاه الدولار. فكان البنك المركزي يشتري كمية كبيرة من الدولارات بالسعر ذاته (1800 ل.ل) دون ترك الليرة تعود إلى مستواها السابق (بين 700 و1000 ل.ل كما هو مبين في الجدول رقم 1 في نهاية هذا الفصل)، وربما أكثر لو لم يتدخل مصرف لبنان هذا التدخل الواسع لمساندة الدولار والحفاظ على سعره العالي تجاه الليرة. وقد بدأ مصرف لبنان منذ ذلك الحين إدارة سوق القطع بالتدخل المستمر بدلاً من ترك سعر الصرف عائماً وحراً يعكس حركة سوق الرساميل الداخلة والخارجة، كما كان الحال قبل الحرب وخلالها. ومنذ ذلك الحين أصبح سعر صرف الليرة ثابتاً تماماً تجاه الدولار ولم يعمل البنك المركزي بربط سعر الصرف باليورو إلى جانب الدولار لكي يعكس سعر الصرف المثبّت لليرة التغييرات في الأسواق الخارجية التي يستورد منها لبنان معظم حاجياته.

وفي الوقت ذاته فرض مصرف لبنان احتياطات إلزامية على الودائع المحررة بالليرة اللبنانية، بينما أعفى الودائع المحررة بالدولار والعملات الأجنبية الأخرى من هذا الاحتياط الإلزامي، كما نظم غرفة مقاصة للشيكات بالدولار مما سهل استعمال الدولار في المدفوعات الداخلية. وفي الوقت عينه قام مجلس النواب بسن قوانين تشتمل على مبالغ مالية محررة بالدولار بدلاً من العملة الوطنية (وهذا مناف تماماً لمبادئ السيادة الوطنية)، كما أصبحت كل الوزارات تقبل بتلقي فواتير الموردين للسلع والخدمات بالدولار الأميركي بدلاً من العملة الوطنية، وذلك حتى بالنسبة إلى المشتريات الجارية والعادية للإدارات مهما كانت قيمتها.

ومما زاد من الميل إلى دولرة شبكة المدفوعات المحلية، الفوائد العالية للغاية التي فرضتها كل من وزارة المالية والبنك المركزي على سندات الخزينة، إذ إنّ الفرق بين الفوائد على الليرة والفوائد على الدولار قد توسع بشكل عملاق بحيث لم يعد القطاع الخاص يستعمل الليرة اللبنانية للاستدانة من المصارف، ذلك أنّ الفائدة على سندات الخزينة بالليرة هي الفائدة المعيارية التي على أساسها تفرض المصارف الفائدة على السلفات الممنوحة للقطاع الخاص وتحدد الفائدة الدائنة على الودائع. ومن جراء ذلك انحصر التعامل بالليرة اللبنانية على جزء من الودائع فقط وعلى دفع رواتب موظفي القطاع الخاص.

أما التسليفات فقد أصبحت كلها بالدولار. فاعتاد اللبناني أنّ

يفتح حسابين لدى مصرفه، أحدهما بالليرة اللبنانية يُستعمل للإيداع والاستفادة من الفوائد العالية، والآخر بالدولار للإيداع واستعماله للمدفوعات الجارية. ومن مساوئ هذا النظام أنه شجع بعض المتمولين بالاستدانة بالدولار لدى الجهاز المصرفي لشراء سندات خزينة بالليرة اللبنانية وقبض الفرق الشاسع بين الفائدة على العملتين وهو قد بلغ في بعض الفترات 30 %.

وهنا يبرز التناقض الكبير في السياسة النقدية للبنك المركزي ووزارة المالية؛ فالفوائد العالية جداً المفروضة على إصدار سندات الخزينة بالليرة لتمويل العجز في المالية العامة هي إشارة واضحة للمكتتب بالسندات، أو المودع بالليرة اللبنانية، بأن هناك خطراً كبيراً في الإقدام على الاكتتاب بسندات الخزينة المحررة بالليرة اللبنانية، أو الإيداع بالليرة لدى الجهاز المصرفي، وأنّ هذا الخطر يتجسد في احتمال حصول تخفيض سعر صرف الليرة، مما يبرر هذا المستوى العالي من الفوائد. ويظهر التناقض في أنّ البنك المركزي منذ نهاية 1992 ثبت بشكل متواصل سعر صرف الليرة اللبنانية تجاه الدولار. وأصبح كما شاهدنا يدعم سعر الدولار تجاه الليرة. فأين الخطر إذاً من تدهور سعر صرف الليرة خصوصاً في ظل تحقيق فائض في ميزان المدفوعات. وربما استعملت الفوائد العالية على الليرة لاستجلاب المزيد من رساميل اللبنانيين المغتربين والعرب، إنما السؤال الذي يتبادر إلى الذهن يدور حول ضرورة فرض مثل هذا الفرق الشاسع في الفوائد لاستجلاب الرساميل. ففي هذه الحالة تتحمل الخزينة اللبنانية

كلفة خارقة لأن أهم مصدر لإصدار العملة اللبنانية أصبح إصدار سندات الخزينة بالليرة اللبنانية والدولة غير قادرة على تسديد الفوائد بهذه المستويات الخارقة التي تأرجحت بين 18 % و42 % في الفترة ما بين 1993– 1998.

وهذا ما يطرح قضية أخرى نعرضها في ما يلي.

2 – سياسة إدارة الدين العام

بهذا المستوى العالي من الفوائد على الليرة اللبنانية لم تتمكن الدولة خلال أية سنة من السنين بالقيام بتسديد خدمة الدين العام (أي دفع الفوائد المترتبة على أصل الدين) إلّا بإعادة استدانة مستحقات أصل الدين زائد الفوائد المتراكمة، لذلك شهدت المالية العامة تدهوراً خطيراً ومتواصلاً، إذ إن الاستدانة بفوائد عالية لتسديد الفوائد السابقة المستحقة على الدين العام أدّت إلى فوائد متراكمة عظّمت من خدمة الدين العام. فقد قفزت من 454 مليار ليرة عام 1992 إلى 4622 مليار ليرة عام 2002 (أنظر الجدول رقم 2) . ومن جراء ذلك فإنّ أصل الدين الذي لم يكن يتعدى 5069 مليار ل.ل في نهاية عام 1992 قد أصبح بحدود 47221 مليار ليرة في نهاية عام 2002، أي بزيادة مقدارها 9 أضعاف. والجدير بالملاحظة هنا أنّ موازنة الدولة لا تعاني من عجز إذا استثنينا خدمة الدين العام، فنفقات خدمة هذا الدين أصبحت تكون 50 % من الإنفاق، وتستنفد أكثر من 80 % من إيرادات الدولة.

ونرى هنا الترابط بين سوء إدارة النظام النقدي وتدهور وضع المالية العامة وسوء إدارة الدين العام الذي أدى إلى هذا التراكم الهائل في المديونية. فلو كانت هيكلية الفوائد في لبنان طبيعية، وإذا لم يكن هذا الفرق الشاسع بين الفوائد على الليرة والفوائد على الدولار، فإنّ مستوى المديونية كان قد أصبح بحدود الـ22000 مليار ليرة لبنانية بدلاً من المستوى الحالي الذي يفوق 47000 مليار ليرة (أنظر الجدول رقم 2)

صحيح أنّ الحكومات، عندما وعت خطورة هذا الواقع، توجهت إلى الاستدانة بالعملات الأجنبية وبشكل خاص الدولار الأميركي ابتداء من عام 1995، وقد تعاظم هذا الاتجاه منذ نهاية عام 2000، إذ انخفضت الاستدانة الإضافية السنوية بالليرة اللبنانية بشكل كبير (من مستوى 1500 مليار إلى 4000 مليار حسب السنين إلى مستوى ما بين 1000 مليار و2000 مليار)، بينما أصبحت الاستدانة بالدولار سنوياً ما بين 4000 و5000 مليار ليرة.

وكان الدافع وراء هذا التطور تخفيض كلفة الدين العام لأنّ الاستدانة بالدولار أقل كلفة بكثير، وهو أطول مدة من الاستدانة بالليرة. غير أنّ زيادة الدين المتواصلة لم تسمح بتخفيض كلفة خدمتها التي لا تزال باتجاه تصاعدي على الرغم من عمليات إعادة هيكلة الدين العام التي تمت في نهاية عام 2002، والجزء الأول من عام 2003 (باريس 2 وتوابعها). وقد نتج عن هذا التحول في سياسة الاستدانة

زيادة كبيرة في نسبة الدين المحررة بالدولار (من 5 % عام 1993 إلى 48 % في نهاية عام 2002).

وإذا بإمكان أي حكومة أن تسدد دوماً ديونها المحررة بالعملة المحلية، فالديون المحررة بالعملات الأجنبية تتطلب موارد بالعملات الأجنبية منتظمة ومتعاظمة، وإلّا تعرضت الدولة إلى تعثر في خدمة هذه الديون، مما يعرض ثقة أسواق المال الدولية والمودعين المحليين بقدرة الدولة والنظام المالي في تأمين مدفوعاتها بانتظام.

أما القائلون بضرورة الاستعجال بالخصخصة والتسنيد لحلحلة وضع المديونية ووقف ارتفاعها، فإن المبالغ التي يمكن أن تحصلها الخزينة من عمليات الخصخصة لن تتعدى 4 إلى 5 مليارات دولار، مما يؤمن تغطية سنة ونصف السنة من العجز فقط، وتكون الدولة قد استغنت عن إيرادات هامة (مثل إيرادات الخليوي). أما التسنيد كما نصّ عليه قانون إنشاء حساب لإدارة الدين العام فهو عملية غير دستورية، إذ إنه لا يجوز أن تتنازل الدولة عن إيراداتها الضريبية المستقبلية (مثل الرسوم الجمركية أو رسوم أخرى)، لأن في ذلك إلغاء لسيادة الدولة المالية على مواردها وخلق حالة عدم توازن جديدة في إدارة المالية العامة بين النفقات والإيرادات العادية للدولة. والجدير بالذكر أنّ بعض النواب كانوا قد قاموا بتقديم طعن لدى المجلس الدستوري بخصوص هذا القانون لكن هذا الأخير لم يقبل به.

هذا مع الإشارة إلى أن المبالغ التي يمكن أن تحصل عليها الدولة من جراء التسنيد قد لا تفوق 4 إلى 5 مليارات دولار إضافيتين، أي

أن محصلة عمليات الخصخصة والتسنيد لن تؤدي إلى حل جذري لمشكلة الدين العام، إذ لن تمثل أكثر من ثلث مبلغ الدين في أحسن الاحتمالات في ظل استمرار سوء إدارة الدين العام وسوء إدارة النظام النقدي.

فأين الحل إذن؟!

ثانياً : اتجاهات وحلول للخروج من الأزمة

1- إصلاح النظام النقدي في لبنان: شرط أساسي للإفلات من فخ المديونية

لقد ركّز عدد قليل من محللي النظام النقدي والمالي اللبناني على سماته الغريبة والمتناقضة. فهذا النظام هو المسؤول بشكل واسع عن المديونية الضخمة التي أغرق لبنان فيها منذ العام 1994 1995. صحيح أننا نسمع من وقت إلى آخر دعوات لتخفيض قيمة الليرة اللبنانية كحل سحري لكل العلل الاقتصادية. لكن الكلفة السياسية والاجتماعية لتحرير سعر الليرة اللبنانية من نظام سعر الصرف الثابت الُمدار من قبل مصرف لبنان، ستكون مرتفعة جداً لدرجة سيكون من المشكوك فيه أن تبادر أي حكومة من تلقاء نفسها وبملء إرادتها، إلى اتخاذ مثل هذا الإجراء. ومن ثم إلى أي حد سيقف تراجع سعر صرف الليرة اللبنانية في حال امتنع مصرف لبنان عن إدارته كما فعل منذ عام 1992؟ إن مثل هذه التوقعات والتساؤلات قد تؤدي إلى الانهيار الكامل للنظام النقدي ونظام المدفوعات.

في الواقع، نعتقد أن مشكلة سعر صرف الليرة اللبنانية لم يتم التطرق إليها بعد بالشكل الصحيح. والمسألة ليست في القيمة المفرطة والافتراضية لليرة اللبنانية، لأن مثل هذا الارتفاع في القيمة لا يمكن احتسابه بصورة ملائمة عندما يكون الاقتصاد مدولراً بهذا الشكل الواسع، كما هو الوضع في لبنان. أضف إلى ذلك أنه ليس هناك أية ضمانات بأن التخفيض الحاد لقيمة الليرة سيمنح الدفع لصادراتنا. ففي العام 1992، وعلى الرغم من تراجع الليرة من 850 ل.ل. إلى 2800 مقابل الدولار، فإن صادراتنا لم تشهد أي تقدم. وهذا يؤكد أن تخفيض سعر الصرف في اقتصاد مدولر ليس الحل الحقيقي، فهو يحد فقط من القوة الشرائية للشرائح الفقيرة من السكان كما يرفع من تكاليف المعيشة ويزيد من تفاقم النقص العام في القدرة التنافسية للاقتصاد، إضافة إلى أنه يجعل النمو صعب المنال.

تكمن المشكلة الحقيقية في بلدنا، في بنية النظام النقدي وفي استخدام الدين العام المدار من قبل مصرف لبنان، لبلوغ أهداف نقدية على حساب سلامة أوضاع الخزينة، وقد ناقشت هذه النقطة مطولاً، عندما توليت حقيبة المالية مع كل من المصرف المركزي وجمعية المصارف، لكن الآذان الصاغية كانت قليلة. ما يكمن في صلب مشاكلنا هو الاستخدام المتوازي وغير المتوازن لعملتين مختلفتين في اقتصادنا مع تبني سعر ثابت للعملة الوطنية مقابل الدولار الأميركي، في وقت اعتمد فيه خلق فارق هائل في معدلات الفوائد بين الودائع

بالعملة الوطنية وتلك بالدولار، كما هو الحال أيضا بالنسبة إلى سندات الخزينة الصادرة بالليرة والدولار أو اليورو.

هذا الفارق الضخم هو غير مقبول أخلاقياً (أرباح خارقة متواصلة وغير مبرّرة من جرّاء الإيداع بالليرة اللبنانية أو الاكتتاب بسندات الخزينة بالليرة اللبنانية)[1]. هذا إضافة إلى قلة فاعلية هذا الفارق من الناحية المالية. فإذا كان سعر الصرف مضموناً من قبل مصرف لبنان، لماذا يكسب المدخر بالليرة مثل هذه الفوائد الأعلى بكثير من المودع بالدولار، خصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار الآجال القصيرة الأمد للودائع بالليرة اللبنانية أو لاستحقاقات سندات الخزينة الصادرة بهذه العملة. إن منح مثل هذه الفوائد المرتفعة على سندات الخزينة يعني أنّ وزارة المالية والمصرف المركزي هما بصدد الإشارة إلى المدخرين أو المكتتبين بسندات الخزينة بالليرة اللبنانية أنّ هناك خطراً عظيماً في الإبقاء على المدخرات بالعملة الوطنية، فيما هما في الوقت نفسه يضمنان هذا الخطر بإبقاء سعر الليرة ثابتاً مهما كانت الكلفة للخزينة[2].

---

(1) لقد بلغت الأرباح حدّها الأقصى، بواسطة المودعين غير المقيمين أو المودعين المحليين الكبار وذلك من خلال قيامهم بالاقتراض بالدولار بأكلاف منخفضة نسبياً (فوائد)، واستخدام عائدات الأرباح للاكتتاب بسندات الخزينة بالليرة اللبنانية وبفوائد مرتفعة جداً.

(2) يجب التذكير بأن المصرف المركزي منح علاوات (أسعاراً إضافية) للمودعين أو المكتتبين بسندات الخزينة بالليرة اللبنانية من خلال رفع سعر صرف الليرة سنوياً بنسبة 2.5 إلى 3 في المئة، وقد أوقفت هذه الممارسة بناء =

لقد كان بالإمكان تبرير الفارق في معدلات الفوائد لو تم ترك سعر صرف الليرة عائماً بحرية، ولو لم يكن المصرف المركزي يتدخل في تأمين سعر صرف ثابت بشكل يومي ومتواصل.

وبينما كان معدل خدمة الدين من مجمل النفقات يقف عند مستوى 23 إلى 25% في العامين 1992 و1993، ارتفع هذا المعدل إلى 42.6 % في العام 2002. أما العجز الناجم عن خدمة الدين والذي كان في حدود 50- 60% من مجمل العجز فبلغ 70 إلى 86 % خلال الأعوام الأربعة الأخيرة. وهذا يعني بكل بساطة أنه مهما كانت الجهود المبذولة حثيثة في ترشيد مختلف أنواع النفقات العامة، فإن هذه الأخيرة لن تعود بنتائج أساسية طالما أن خدمة الدين مرتفعة بهذا الشكل الحاد في لبنان. إن الحل هو كلياً في يد المصرف المركزي والقطاع المصرفي بفعل الواقع القائم وهو أن كلاً من سعر الصرف ومعدلات الفوائد يتم إدارتهما وضبطهما بقوة من قبل مصرف لبنان بالتشاور مع المصارف الكبرى في البلد.

ولكي نخرج من فخ الدين، نحن بأمسّ الحاجة إلى خطة لإعادة تشكيل النظام المالي والنقدي. ولا نعتقد أنه بالإمكان تغيير عاداتنا النقدية في غضون 24 ساعة. فما نحتاج إليه في هذا البلد هو التخلص من إدماننا على بنية معدلات الفائدة المرتفعة جداً (سواء في الدولار أو في الليرة)، ومن إدماننا على لعبة المقامرة «الكازينو» من خلال التحوّل

= لطلبي منذ بداية العام 1999.

من الدولار إلى الليرة، ثم العودة إليه بحسب ما تمليه علينا الشائعات ومزاج اللاعبين الأساسيين في السوق السياسية والمصرفية. لبلوغ هذه الغاية، المطلوب هو سلسلة من الإجراءات التدريجية للعودة إلى الوضع الطبيعي، وهي تشمل التالي:

أ- وجوب توقف النظام عن تشجيع دولرة الاقتصاد

يجب التوقف عن تحرير الشيكات المحررة محلياً بالدولار الأميركي، وامتناع مؤسسات القطاع العام عن قبول تسديد فواتير الموردين المحررة بالدولار الأميركي، إضافة إلى عدم الموافقة على قيام شركات (مثل سوليدير) بتحرير رأس مالها بالعملة الاجنبية.

إنّ النظام النقدي المزدوج القائم على استخدام الدولار في معظم عمليات التداول والإبقاء على العملة الوطنية فقط لدفع أجور القطاع العام أو لتمويل المبالغ الضخمة من الفوائد على الودائع الموقتة بالليرة اللبنانية، هو نظام يجب التخلي عنه تدريجاً. من ناحية أخرى، يفترض بنا تشجيع استخدام الليرة اللبنانية عوضاً عن إحباط المبادرة لهذا الاستخدام بذريعة الحفاظ على الاستقرار النقدي. فلنتذكر أنه وحتى العام 2001 كان المصرف المركزي «يعاقب» استخدام الليرة اللبنانية بفرض احتياطات إلزامية مقابل ودائع المصارف بالليرة اللبنانية، في حين كانت الودائع بالدولار مستثناة من هذا الإجراء. إذا ما أردنا العودة إلى العمل بالليرة كعملة المداولات الرئيسة فإن العديد من المودعين

سيرتدون إليها، ويتوقفون عن الحفاظ بحسابات بالعملتين، وهو واقع يشكل كلفة إضافية للمواطنين الذين عليهم أن يقوموا بمدفوعاتهم بالعملتين.

ب- جعل إدارة الدين العام أكثر رشدانية وتماسكاً ومستقلّة عن مصرف لبنان

منذ عام 1993 والمصرف المركزي يصدرمن حين إلى آخر سندات خزينة تفوق حاجات الخزينة الفعلية، وذلك حتى عندما لم يكن وضع السيولة للقطاع العام يحتاج إلى التمويل الفوري. والذريعة كانت دوماً الحاجة لتعقيم السيولة بالعملة الوطنية من أجل الاستقرار النقدي. إنّ الرسم البياني الذي يصف تطور حسابات القطاع العام والخزينة لدى مصرف لبنان يظهر بوضوح أن مستوى السيولة للدولة والقطاع العام كان بصورة شبه مستمرة فوق الـ 1500 مليار ل.ل. وبلغ مرات عديدة أكثر من 2500 مليار في الكثير من المراحل (بالغاً ذروته خلال العام 1997 ليصل إلى عتبة 4500 مليار ل.ل. لأشهر عديدة)، في الوقت الذي كانت فيه الخزينة مجبرة على الاقتراض من المصارف بمعدلات فوائد مرتفعة. وبالإمكان تقدير الكلفة المفرطة لمثل هذه الإدارة النقدية المستغربة بأكثر من 3000 مليار ل.ل. خلال السنوات العشر الأخيرة (من دون احتساب الفوائد المركبة)[1]. وإضافة إلى

---

(1) بصفتي وزيراً للمالية حينها، عارضت بشدة المصرف المركزي عندما قام بتجديد كل آجال استحقاق سندات الخزينة، خلافاً لتعليماتي كوزير والتي =

ذلك، فإن سندات الخزينة لأجل عامين والمكلفة في مجملها أصبحت مهيمنة في إدارة الدين العام على حساب سندات الخزينة لأجل ثلاثة وستة و12 شهراً الأقل كلفة. ومما لا شك فيه أن هذا النوع من الإدارة السيئة للدين العام أفسح المجال أمام القطاع المصرفي لتحقيق أرباح ضخمة.

لذلك لا بد هنا من إنشاء جهاز مستقل عن البنك المركزي لإدارة الدين العام ومنحه استقلالاً إدارياً عن وزارة المالية، كما هو الحال في دول عديدة، كما لا بد من تغيير أسلوب المناقصات لسندات الخزينة بالليرة وتخفيض إضافي لبنية الفوائد على أن تقبل المصارف بالتضحية بمستوى أرباحها العالية جداً في ظروف حالة انكماشية كبيرة.

ج- فصل الرقابة المصرفية عن مصرف لبنان وإعطاؤها استقلالاً مالياً وإدارياً

فالحقيقة أنّ المصرف المركزي بممارسة سياسة دمج المصارف المتعثرة بمصارف أخرى، وباستعمال سندات خزينة لمنح قروض كبيرة لتسهيل عمليات الدمج، حال دون تطبيق أي عقاب على سوء

= نصّت على تجديد 80 في المئة فقط من القيمة الاسمية للسندات المستحقة. كذلك قام رئيس الوزراء بناء على تقرير مني، بإعلام مجلس النواب بالواقع القائم وهو أنه خلافاً للمادة السادسة من قانون الموازنة، كانت هناك إصدارات فاقت حاجة تمويل الخزينة (لمزيد من التفاصيل، بالإمكان مطالعة كتابي «الفرصة الضائعة في الإصلاح المالي في لبنان»).

الأمانة من قبل إدارات المصارف المتعثرة، مما أدى إلى مزيد من تبخر أموال المودعين كما حصل أخيراً مع فضيحة بنك المدينة.

د- وجوب إعادة النظر بهيكلية معدلات الفائدة بعناية

لا شك في أن دولار بيروت يجب أن يحظى بهامش في الفوائد المدفوعة على الودائع فوق ما يدفع في الأسواق الغربية. لكن المسألة هي في تحديد مدى توسّع هذا الهامش. وعندما نعلم أن معظم الودائع في لبنان هي لآجال قصيرة، وأنه يسمح لمعظم المودعين في أغلب الأحيان بسحب ودائعهم قبل الاستحقاق من دون كلفة أو وفق الحد الأدنى منها، يطرح السؤال، هل يجب أن يكون الهامش الذي تدفعه المصارف لكبار المودعين بالدولار أكثر من 2 إلى 2.5 % فوق ما يمكن الحصول عليه في الأسواق الغربية الكبرى؟

كما هو معلوم، ظلّت المصارف حتى وقت قريب تدفع ما يفوق الـ 5 إلى 6 % لجذب الودائع بالدولار. والأغرب من ذلك أن مصرف لبنان كان يقدّم هوامش ضخمة للغاية لجذب الودائع المصرفية بالدولار لتعزيز احتياطه بالعملات الأجنبية. بذلك يكون مصرف لبنان يسهم في رفع معدلات الفوائد في البلد[1]، أما بالنسبة إلى معدلات الفوائد

(1) لا تتلقى عادة المصارف المركزية ودائع المصارف التجارية بالعملات الأجنبية، لأنّ مثل هذا الإجراء مؤشر بما لا لبس فيه إلى نقص حاد في هذه العملات لدى البنك المركزي.

على الودائع بالليرة اللبنانية، فقد كانت تحدد عادة، وبحسب الظروف، بزيادة هامش تراوح بين 6 و20 % فوق معدلات الفوائد على دولار بيروت. إنّ مثل هذه الإدارة النقدية تكون نوعاً من الانتحار لاقتصاد البلاد؛ فإلى جانب تضخيم كلفة خدمة دين الدولة، سبب معاناة حادة للقطاع الخاص من حيث كلفة التسليفات المصرفية التي يحتاجها، مما أدى أخيراً إلى الحديث عن إعادة جدولة بعض ديون هذا القطاع للمصارف.

لا شك في أن تحقيق الأرباح المصرفية هي جيدة لسمعة السوق المالية اللبنانية، لكن في حالة لبنان فإن هذه الأرباح بأكملها تقريباً جمعت بواسطة سياسة قضت على إمكانية النمو في هذا البلد وسببت الفوضى في ماليته العامة.

إنّ الإفلات من فخ الدين واستعادة النمو سوف يتطلبان تغيرات جذرية في الإدارة المصرفية والنقدية في بلدنا، كذلك في إدارة الدين العام، والخروج من النظام الحالي، باتباع مقاربة تدريجية ومصممة تصميماً جيداً. وهي الخطوة الأولى لتجنب الانهيار في المستقبل. فعندما نعتمد أسلوباً جديداً في إدارة ماليتنا، حينها سوف نتمكن بأمان من توسيع هامش تأرجح سعر صرف الليرة مقابل العملات الأخرى وإدخال المرونة الضرورية جداً في نظامنا النقدي. سوف نحتاج طبعاً إلى تحديد سعر الليرة مقابل سلّة من العملات الدولية الرئيسة وليس مقابل الدولار الأميركي فقط.

ثمة تدابير أخرى مطلوبة لتخفيف الأثر السلبي القوي للدين العام والخاص على الاقتصاد. غير أن هذه الخطوات تستلزم بدورها بناء توافق جديد في النادي المصرفي والمصرف المركزي للتخلص من النظام الحالي المالي والنقدي المكلف وغير الفعال. لكي نتمكن من تجنب الأزمة نأمل أن لا يطول الأوان قبل أن ندرك أن الإبقاء على مستوى مرتفع للأرباح المصرفية لا يمكن أن يكون الهدف الحصري لسياستنا النقدية. إنّ الأرباح المصرفية جيدة طالما نشأت عن نمو اقتصادي حقيقي وعن دينامية وزيادة إنتاجية في النشاطات الاقتصادية. أما عندما يكون المصدر الحصري لهذه الأرباح ناجماً عن الإقراض المفرط للخزينة وتكليف كل من القطاعين العام والخاص بأعباء كبيرة نتيجة الفوائد المرتفعة بشكل غير واقعي، فإن هذه الأرباح التي تحققها المصارف تكون قاضية على الاقتصاد، وفي المدى الطويل سوف يوقع القطاع المصرفي نفسه ضحية هذا النظام النقدي الفتاك الذي يولّد الأرباح المصرفية بشكل عشوائي، ويولّد كذلك مداخيل مالية عالية جداً لكبار المودعين في المصارف لا يقابلها أية زيادة في الإنتاجية في الاقتصاد الوطني.

فلنعد بالذاكرة إلى الأيام الخوالي الجيدة ما قبل الحرب، حين كان سعر عملتنا محدداً بشكل حرّ، وحينما كانت قيمة العملة تحدد وفاقاً للقوة الطبيعية لاقتصادنا. في تلك الحقبة كانت الدولرة تشكّل 30 % فقط من الودائع، فيما كانت جميع التسليفات المصرفية تقريباً

تتم بالعملة الوطنية. قد تعود تلك الأيام في حال شهد النظام المالي والنقدي الحالي غير الفعّال وغير الأخلاقي إصلاحاً في العمق بتعاون جميع الفرقاء فيه.

إن الانحطاط الذي أصاب الفكر الاقتصادي في لبنان سببه الإيمان الساذج بحتمية تخصص لبنان ببعض الخدمات السياحية والتجارية الطابع، وجعله على نسق إمارة مونت كارلو يعيش من الثروات المالية التي تلجأ إليه. وقد رسخت السياسات المتبعة في لبنان (باستثناء عهد الرئيس شهاب) هذه الذهنية التي لا ترى مستقبلاً للبلاد خارج هذا الإطار؛ وتجدر الإشارة إلى أنّ الكثير من اللبنانيين، حتى الفئات المحدودة الدخل، اعتاد أن يتكل على ما تدرّه حساباتهم الادخارية في الجهاز المصرفي من فوائد عالية .

والتفكير السائد يدور حول إمكانية استقدام المزيد من القروض لتسديد ما يترتب على الدولة من خدمة للدين العام بدلاً من التفكير الجدي حول الدخول في نهضة إنتاجية شاملة تسمح بزيادة فرص العمل بشكل كبير، وتالياً توليد مداخيل جديدة نابعة من جهد إنتاجي جماعي، التي من خلالها يمكن تسديد أصل الدين. فالحقيقة أنّ مَنْ يقع في المديونية، مهما كان السبب، أكان فرداً أو مؤسسة أو دولة، يجب أن يقوم بنشاطات اقتصادية جديدة عبر تكثيف الجهود الإنتاجية لكي يولّد المداخيل الكافية لبداية تسديد مستحقات أصل الدين.

ولا بد هنا من الإشارة إلى ضرورة أن تكون الفوائد معتدلة على

الدين لكي يتمكن أي مدين من تسديد متوجباته. أما إذا كانت الفوائد عالية جداً، فإنّ أي جهد إنتاجي قد لا يسمح بتغطية خدمة الدين وتسديد أصله، لذلك لا بد من إجراء إصلاح شامل لنظامنا النقدي المسؤول عن هذا المستوى العالي من الفوائد كشرط مسبق لكي نتمكن من الدخول في النهضة الإنتاجية المرجوة كما هو مبين في ما بعد..

2- الدخول في النهضة الإنتاجية

إنّ لبنان يتمتع بمميزات طبيعية هامة (جمال الطبيعة، الموقع في وسط البحر الأبيض المتوسط، التربة الخصبة، فائض من المياه العذبة)، إضافة إلى ما يتوافر لديه من قدرات بشرية كبيرة بفضل انفتاح لبنان على الثقافة والعلم منذ قرون وبنائه للمؤسسات التربوية الراقية.

غير أنّ هذه الإيجابيات لا نستفيد منها، فنحن نتعدى على مواردنا الطبيعية بشكل عشوائي: الكسارات، التعديات على الشاطئ البحري والشواطئ النهرية، استخدام الرمول، تبذير المياه وتلوثها، عدم معالجة النفايات بطريقة جدية، وقيام المؤسسات التربوية بتأهيل القدرات البشرية الشابة إلى الهجرة بدلاً من العمل من أجل إبقائها في الوطن لكي تكون عنصراً محورياً في نهضة إنتاجية وإنماء متوازن بين كل المناطق اللبنانية وكل القطاعات الاقتصادية.

ويرى الكثيرون أنّ الهجرة هي ظاهرة حتمية نظراً لضيق رقعة البلاد وعدم توافر المواد الأولية فيه. وهذه طبعاً نظرة خاطئة تماماً، لأن هناك الكثير من البلدان الصغيرة التي تخطت محدودية

رقعتها وفراغها من المواد الأولية لتقيم اقتصاداً مكثفاً إنتاجياً تصبح من المراكز التكنولوجية الصناعية المرموقة. ونذكر على سبيل المثال شبه جزيرة سنغافورة التي تصدر أكثر من 120 مليار دولار من السلع، بينما مساحتها هي عشر مساحة لبنان، وعدد سكانها 4 ملايين، وهم من أعراق ومذاهب دينية مختلفة على غرار لبنان. كما يمكن أن نذكر الدانمارك، وعدد سكانها 5 ملايين ومساحتها 43000 كلم2، ومع ذلك فإن صادراتها السنوية تفوق 50 مليار دولار، وكذلك الأمر بالنسبة إلى ايرلندا التي كانت من أفقر دول أوروبا في الستينيات من القرن الماضي، وكانت تعاني من هجرة العنصر البشري بشكل كبير جداً إلى أن قررت الدخول في نهضة إنتاجية شاملة والاستفادة من مواردها البشرية محلياً بدلاً من تصديرها إلى الخارج، فأصبحت اليوم تصدر 83 مليار دولار من البضائع وذلك في غياب أية مواد أولية أو منجمية تُذكر، وهي اليوم في عداد الدول الأكثر تقدماً في الاتحاد الأوروبي ومعدلات النمو فيها هي الأعلى بين دول الاتحاد.

ويمكن أن نعطي أمثلة أخرى كثيرة؛ فالسويد أيضاً كانت من الدول الأشد فقراً في أوروبا في بداية القرن العشرين وقد أصبحت بعد خمسين سنة من بين الاقتصادات الأكثر تطوراً في أوروبا، وهي بَنَت أشمل نظام للحمايات الاجتماعية ولاتزال تعمل به اليوم على الرغم من ضغوطات العولمة والتيارات النيوليبرالية التي تسعى إلى تفكيك نظام هذه الحمايات. يمكن أيضاً أن نذكر حالة تايوان وهي جزيرة صغيرة

كانت في عداد البلاد الأكثر فقراً ومجتمعها كان مجتمعاً ريفياً صرفاً، وقد أصبحت اليوم من عمالقة صناعة الإلكترونيات في العالم. كل هذه الأمثلة تدل بشكل واضح على أن ليس هناك من حتمية في ظاهرة الهجرة، وأنّ ضيق مساحة البلد وفراغه من المواد الأولية أو المنجمية لا يقود بالضرورة إلى هجرة متواصلة لأبنائه. لذلك يمكن للبنان أن يقلب الاتجاهات السلبية التي يمشي فيها اقتصادياً واجتماعياً ليؤسس نهضة إنتاجية شاملة تعتمد على مهارات أبنائها وقدراتهم الخلاقة. ونحن نرى هذه القدرات تزدهر خارج لبنان بشكل يثير إعجاب العالم، إنما هذه القدرات مكبوتة في لبنان بغياب الجوّ الإنتاجي الجدّي الذي نفتقده، خصوصاً منذ نهاية الحرب.

صحيح أنّ الأكلاف في لبنان أصبحت عالية بالمقارنة مع دول الجوار، غير أننا نجد الحالة ذاتها في الدول الصناعية الكبرى وتلك الدول التي ذكرناها سابقاً والموجودة في أوروبا، ومع ذلك فإنّ الإنتاجية العالية للعامل والكوادر الفنية تسمح بالتغلب على هذه الأكلاف والقضية هي قضية أداء اقتصادي عالي الكفاءة، يشمل كلاً من القطاع العام والقطاع الخاص ضمن علاقات لا يسودها الفساد والرشوة والبحث عن الامتيازات؛ بل تتميز بـعمل مشترك عالي الكفاءة من أجل هدف واحد هو خلق الجو المناسب لكي تنقلب الاتجاهات السلبية في الاقتصاد إلى نهضة شاملة اقتصادية واجتماعية في آن واحد. وهذا أيضاً سرّ نجاح دولة مثل اليابان في القرن التاسع عشر أو دولة مثل كوريا الجنوبية.

وبطبيعة الحال أنه في حال حصول قناعة لدى اللبنانيين بضرورة الخروج من الوضع الحالي، فإنّ ذلك سيتطلب تحقيق إصلاحات إضافية بالنسبة إلى التي أشرنا إليها سابقاً، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الأمور التالية:

أ- إقامة سياسة دعم شاملة للنشاطات الإنتاجية

على الدولة ومؤسسات التمويل اللبنانية أن تعمل سياسة دعم نشطة تشمل كل نشاط إنتاجي جديد خارج القطاعات الخدماتية التقليدية مثل التجارة والسياحة في العاصمة وجوارها والمشاريع العقارية لبناء شقق فخمة أو مجمعات تجارية. ومن أهم مكونات سياسة الدعم إقامة صناديق استثمارية مناطقية للمساهمة في رأس مال منشآت إنتاجية جديدة وتقديم القروض بشروط مقبولة إلى المبادرين بهذه النشاطات، وكذلك إقامة المناطق الصناعية والخدماتية في كل منطقة، وتوفير كل التسهيلات الإنتاجية من طرقات وكهرباء واتصالات سلكية ولاسلكية وإعفاءات جزئية وموقتة من رسوم الضمان الاجتماعي ومن ضريبة الدخل والضرائب الأخرى المكلفة مثل ضريبة الطابع.

ب- التعاون المتواصل بين المؤسسات التربوية والقطاع الخاص لجعل لبنان مركز تفوق إنتاجي

إنّ الدخول في النهضة المرجوة يجب أن يهدف إلى جعل لبنان مركز تفوق تقني وتكنولوجي مرموق ومشهور إقليمياً وعالمياً كما هو

الحال بالنسبة إلى بعض الدول التي ذكرناها آنفاً كمثال للنهضة الإنتاجية الناجحة. ومن أجل ذلك، لا بد من تنسيق تام بين الجامعات ومعاهد التعليم العالي، ومعاهد التدريب المهني مع كل من وزارة الصناعة وغُرف التجارة والصناعة لتوجيه الطلاب نحو المهن التي يمكن أن تكون مطلوبة في إطار هذا التغيير الشامل في السياسات الاقتصادية. وعلى إدارات الجامعات والمعاهد التعليمية أن تعمل لكي توفر فرص العمل لطلابها في البلد بدلاً من تحضير الطلاب إلى الهجرة بتعليمهم المناهج والاختصاصات المطلوبة في بلدان الاغتراب. فالمؤسسات التربوية الراقية في لبنان أصبحت تهتم فقط بتأهل طلابها لمتابعة تحصيلهم العلمي والمهني في الخارج بدلاً من تأهيلهم ليبقوا في الوطن وإقامة نشاطات اقتصادية جديدة. وعلى الجامعات أيضاً أن تنشئ مراكز أبحاث ومختبرات لخدمة القطاع الخاص المحلي والإقليمي والدولي، إذ لا يمكن أن يكون لدينا هذا العدد الكبير من الجامعات ومعاهد التعليم العالي التي نفتخر بها ونفتقد لمراكز أبحاث مختبرات هندسية وطبية وبيئية ومعلوماتية وإلكترونية تخدم الاقتصاد، وتجلب الطلب على خدماتها من الشركات العربية والدولية الكبرى.

ج- تأمين الحماية للنشاطات الإنتاجية

في إطار النهضة المرجوة يجب العمل على حماية النشاطات

الإنتاجية من أية مضاربة غير شرعية من السلع والخدمات الأجنبية، خصوصاً في المجالين الزراعي والصناعي حيث قامت الدولة في السنين العشر الأخيرة بتوقيع اتفاقات لتحرير المبادلات التجارية من القيود مع دول الجوار والاتحاد الأوروبي دون أن تأخذ في الحسبان الوضع المتردي للقطاعات الإنتاجية، ودون أن تقف الدولة اللبنانية موقفاً صلباً عندما لا تطبق الدول التي وقعنا معها اتفاقيات تجارية تطبيقاً سليماً فتصبح هي الجهة المستفيدة حصرياً، وتفلس الشركات اللبنانية المنتجة ونفقد المزيد من فرص العمل.

د- مكافحة الفساد في علاقة القطاع الخاص بالقطاع العام

يجب مكافحة الفساد بطرق جدية وليس كلامية فقط والعودة إلى العمل بقواعد الأخلاقية الاقتصادية المعروفة (Business Ethics) في كل من القطاع العام والقطاع الخاص وفي علاقة القطاعين مع بعضهما بعضاً. وفي هذا المضمار يجب أن تصبح علاقة الدولة بالقطاع الخاص علاقة شفافة تهدف إلى التشاور المستمر لبلوغ أهداف النهضة الإنتاجية المرجوة، بدلاً من أن يسعى بعض من القطاع الخاص للحصول من الدولة على امتيازات خاصة ومواقع احتكارية تؤمن الأرباح السهلة والضخمة، ولو تمّ ذلك على حساب المستهلك اللبناني، وعلى مبدأ المنافسة العادلة. وفي هذا المضمار لا بد من الإشارة إلى أنّ لبنان بحجمه الصغير لا يتحمل تشابك المصالح الخاصة والعامة كما

يحصل منذ سنين بتبوء كبار رجال المال والأعمال مراكز سياسية هامة في كل من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية. وإذا كان هذا الشيء غير محبب حتى في الاقتصادات الكبرى مثل الولايات المتحدة أو إيطاليا، فعندما يحصل في اقتصاد صغير مثل اقتصاد لبنان، فالنتيجة الحتمية هي تفشي الفساد والرشوة، والخلط المكلف بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة.

هـ - استنفار قدرات الاغتراب

لا بد من استنفار قدرات الاغتراب المالية والعلمية والمهنية للمساهمة في الإصلاح المالي والنقدي من جهة وفي النهضة الإنتاجية من جهة أخرى. إنّ لدى جاليات الاغتراب استعدادات كبيرة لمساعدة الوطن في حال حصول مثل هذا التغيير الإصلاحي العملاق والجدي الذي نتحدث عنه. ولا بدّ هنا من التذكير بالاقتراح الوجيز الذي تقدم به المغترب اللبناني حكمت قصير وبادر إلى تطبيقه وهو الاكتتاب بسندات خزينة دون فائدة للتخفيف من حدّة أزمة المديونية . وكما ذكر صاحب الاقتراح، فإذا قام مئة ألف مغترب من ذوي القدرات المالية بتسليف الدولة مئة ألف دولار لكل مغترب فهذا سيدرّ 10 مليارات دولار على الدولة دون كلفة[1] وفي اعتقادنا أنه لو توافر الجوّ

---

(1) تقدم السيد قصير بهذا الاقتراح القيم خلال ندوة أقيمت خصوصاً للمغتربين لعرض فرص الاستثمار في لبنان عام 2000 إضافة إلى جمعية الصناعيين وممثلين عن النقابات المهنية لعرض خطة النهضة الإنتاجية والاتجاهات الجديدة في السياسات الاقتصادية والمالية.

الإصلاحي الجدي والمتواصل فإنّ القدرات المالية اللبنانية في الوطن والمهجر يمكن أن تسدّ جزءاً كبيراً من أصل الدين عبر التبرعات أو عبر الاكتتاب في سندات خزينة طويلة الأمد دون فائدة أو المزيج منها. ومثل هذه المبادرة يجب أن يتم تحضيرها بكل دقة وعناية بما فيها زيارات كبار المسؤولين على رأس الدولة إلى جاليات الاغتراب مع وفد من رؤساء الجامعات والغرف التجارية والمصارف والجمعيات المهنية.

أما على صعيد المساهمة في النهضة مباشرة فإنّ هناك الكثير من الكفاءات التقنية والمهنية الرفيعة المستوى التي يمكن أن تُقدم خبرتها إلى كل من الدولة والقطاع الخاص لزيادة الأداء الاقتصادي.

و- تحقيق الاصلاح الإداري

من المكونات الأساسية للنهضة الإنتاجية الشاملة إصلاح إداري شامل وجدي مع زيادة رواتب القطاع العام منعاً لسهولة الإفساد وتقديم الرشاوى هذا إضافة إلى تحقيق اللامركزية بنقل بعض مهام الدولة في الشأن الاجتماعي والتربوي إلى البلديات واتحاد البلديات بالترافق مع نقل جزء من الموظفين المعنيين في جهاز الدولة المركزي إلى الأجهزة المحلية وترشيد عدد الموظفين في الإدارات المختلفة.

* * *

من نافلة القول إنّ مثل هذا التغيير في تقاليدنا الاقتصادية وتحقيق

الاتجاهات الإصلاحية المطلوبة لبلوغ الهدف لن يتحقق بسهولة نظراً للاتجاهات التاريخية في الاقتصاد اللبناني التي سردناها في بداية هذه الدراسة مع ما رافقها من فكر اقتصادي تبسيطي وساذج استولى على كثير من عقول اللبنانيين . إنما هل ما أنجزته كل هذه الشعوب من رقي ونهضة سيظل ممنوعاً على لبنان بسبب بعض الأفكارالاقتصادية التبسيطية؟ ألم يحن زمن البدء في إعادة نظر شاملة لأوضاع اقتصادية متردية للغاية وهي نتيجة السياسات المطبقة لمصلحة هذه النظرة التبسيطية التي تختصر البلاد وكل قدراتها الكامنة والمكبوتة في بعض المطاعم والفنادق الفخمة في العاصمة وبعض مراكز السياحة والتزلج لأثرياء البلد والمنطقة. ألم يجدر بنا أن نحقق طموحات أجدادنا وطموحات كل اللبنانيين الذين يهاجرون بحثاً عن العمل والعيش الكريم؟

إنّ تغيير اتجاه مصيرنا هو في أيدينا وليس في ما يمكن أن تمنّ به علينا الدول الغنية من قروض وهبات جديدة، ذلك أنّ الاستمرار بهذا المنحى يعادل انتحاراً جماعياً لا يمكن أن نقبل به.

تطور سعر صرف الليرة اللبنانية
وموجودات المصارف 1983-1992

السنة		معدل وسطي	نهاية الفترة	السعر الادنى	السعر الاعلى	موجودات المصارف - ملايين الليرات اللبنانية	موجودات المصارف - مليارات الدولارات
1983		4.52	5.49	3.73	5.49		
1984		6.51	8.89	5.3	9	90.00	10.1
1985		16.42	18.1	8.9	19.35	140.90	7.8
1986		38.37	87	18.1	92	414.00	4.8
1987		224.74	455	79.8	600	2,036.00	4.5
1988		409.23	530	350	550	2,808.00	5.3
1989		496.69	505	413.5	550	3,025.00	6.0
1990		701.76	842	505	1220	4,789.00	5.7
1991		928.23	879	842.5	1150	6,624.00	7.5
1992		1712.84	1838	878.75	2,825.00		
1992	كانون 2	879.00	879.00	878.75	879.5		
	شباط	929.26	1,070.00	879.00	1,125.00		
	آذار	1,175.00	1,280.00	1,070.00	1,290.00	9,032.30	7.1
	نيسان	1,443.00	1,600.00	1,280.00	1,725.00		
	أيار	1,621.11	1,680.00	1,375.00	2,010.00		
	حزيران	1,730.50	1,705.00	1,575.00	1,815.00	11,742.20	6.9
	تموز	1,855.75	2,165.00	1,680.00	2,245.00		
	آب	2,382.25	2,390.00	2,165.00	2,800.00		
	أيلول	2,527.75	2,420.00	2,240.00	2,825.00	16,757.60	6.9
	تشرين 1	2,248.10	1,965.00	1,963.00	2,560.00		
	تشرين 2	1,911.76	1,874.00	1,869.00	1,965.00		
	كانون 1	1,850.62	1,838.008	1,835.00	1,875.00	14,634.20	8.0

جدول رقم (1)

المصدر: النشرة الفصلية لمصرف لبنان رقم 55 الفصل الرابع 1992

تطور المالية العامة و الدين العام من 1993 إلى 2002 - بمليارات الليرات -

	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	Total	النسبة الى مجموع النفقات
النفقات العادية	1,840	2,429	2,779	2,953	2,670	2,228	2,478	2,893	3,111	3,089	26,469	% 40.1
خدمة الدين	784	1,525	1,862	2,600	3,408	3,351	3,625	4,197	4,312	4,622	30,287	% 45.9
النفقات الاستثمارية	393	1,250	1,216	905	712	1,061	1,097	1,100	325	610	8,669	% 13.1
مجموع النفقات	3,017	5,204	5,857	6,458	6,789	6,640	7,200	8,190	7,748	8,847	65,950	% 100
الايرادات	1,855	2,241	2,496	2,997	3,519	3,971	4,464	4,091	4,260	5,399	35,294	% 53.5
-1عجز/ فائض ما عدا خدمة الدين و النفقات الاستثمارية	15	-188	-283	44	849	1,744	1,986	1,199	1,149	2,310	8,825	% 13.4
-2عجز/ فائض ما عدا خدمة الدين	-378	-1,438	-1,499	-861	138	683	889	99	824	1,174	-370	% -0.6
-3عجز/ فائض مع خدمة الدين و دون النفقات الاستثمارية	-769	-1,713	-2,145	-2,556	-2,559	-1,608	-1,639	-2,999	-3,163	-2,312	-21,462	% -32.5
-4عجز مع خدمة الدين و النفقات الاستثمارية	-1,162	-2,963	-3,361	-3,461	-3,271	-2,669	-2,736	-4,099	-3,488	-3,448	-30,657	% -46.5
النفقات الصافية خارج الموازنة	52	175	486	507	1,358	797	849	1,773	771	1,138	7,906	% 12.0
العجز الاجمالي ما عدا خدمة الدين	-430	-1,613	-1,985	-1,368	-1,221	-114	40	-1,675	53	36	-8,277	% -12.5
العجز الاجمالي مع خدمة الدين	-1,214	-3,138	-3,847	-3,968	-4,629	-3,465	-3,585	-5,872	-4,259	-4,586	-38,563	% -58.5
الدين بالليرة	6,082	10,758	13,970	17,229	19,785	21,686	25,383	27,161	28,214	25,302		
زيادة	1,012	4,676	3,211	3,259	2,556	1,901	3,697	1,778	1,053	-2,912	20,232	
الاستدانة الزائدة بالنسبة الى العجز4	-150	1,713	-150	-201	-714	-768	961	-2,320	-2,435	-6,360	-10,424	

الاستدانة الزائدة بالنسبة الى العجز الاجمالي	-202	1,538	-636	-708	-2,073	-1,564	112	-4,094	-3,206	-7,498	-18,331	
الدين بالعملات الاجنبية	328	772	1,313	1,908	2,432	4,168	5,539	6,947	9,459	14,538		
سعر الصرف	1.741	1.680	1.621	1.571	1.539	1.516	1.508	1.508	1.508	1.508		
ما يوازي بالليرة	570	1,296	2,128	2,997	3,743	6,318	8,352	10,475	14,263	21,922		
زيادة	-60	726	831	870	746	2,575	2,034	2,123	3,788	7,659	21,292	
مجموع الدين	6,652	12,054	16,097	20,226	23,528	28,004	33,735	37,636	42,477	47,224		
زيادة مجموع الدين	952	5,402	4,043	4,129	3,302	4,475	5,731	3,901	4,841	4,747	41,524	
مجموع الاستدانة الزائدة بالنسبة الى العجز4	-210	2,439	682	668	31	1,807	2,995	-197	1,353	161	9,729	
الاستدانة الزائدة بالنسبة الى العجز الاجمالي	-262	2,264	196	161	-1,327	1,010	2,146	-1,971	582	161	2,961	
قيمة الدين مع فوائد معدلة	7,072	9,527	12,584	15,714	18,575	20,503	22,337	24,925	27,141	29,294		
خدمة الدين (حسب المعدل الوسطي لصندوق النقد الدولي بعد تعديله)	994	1,017	1,558	2,269	2,999	2,610	2,723	2,686	3,040	3,327	23,224	
قيمة الدين مع فوائد عادية	7,070	9,525	12,253	14,572	16,012	17,032	17,819	19,399	20,349	21,116		
خدمة الدين	992	1,017	1,229	1,458	1,578	1,702	1,676	1,679	1,774	1,941	15,046	

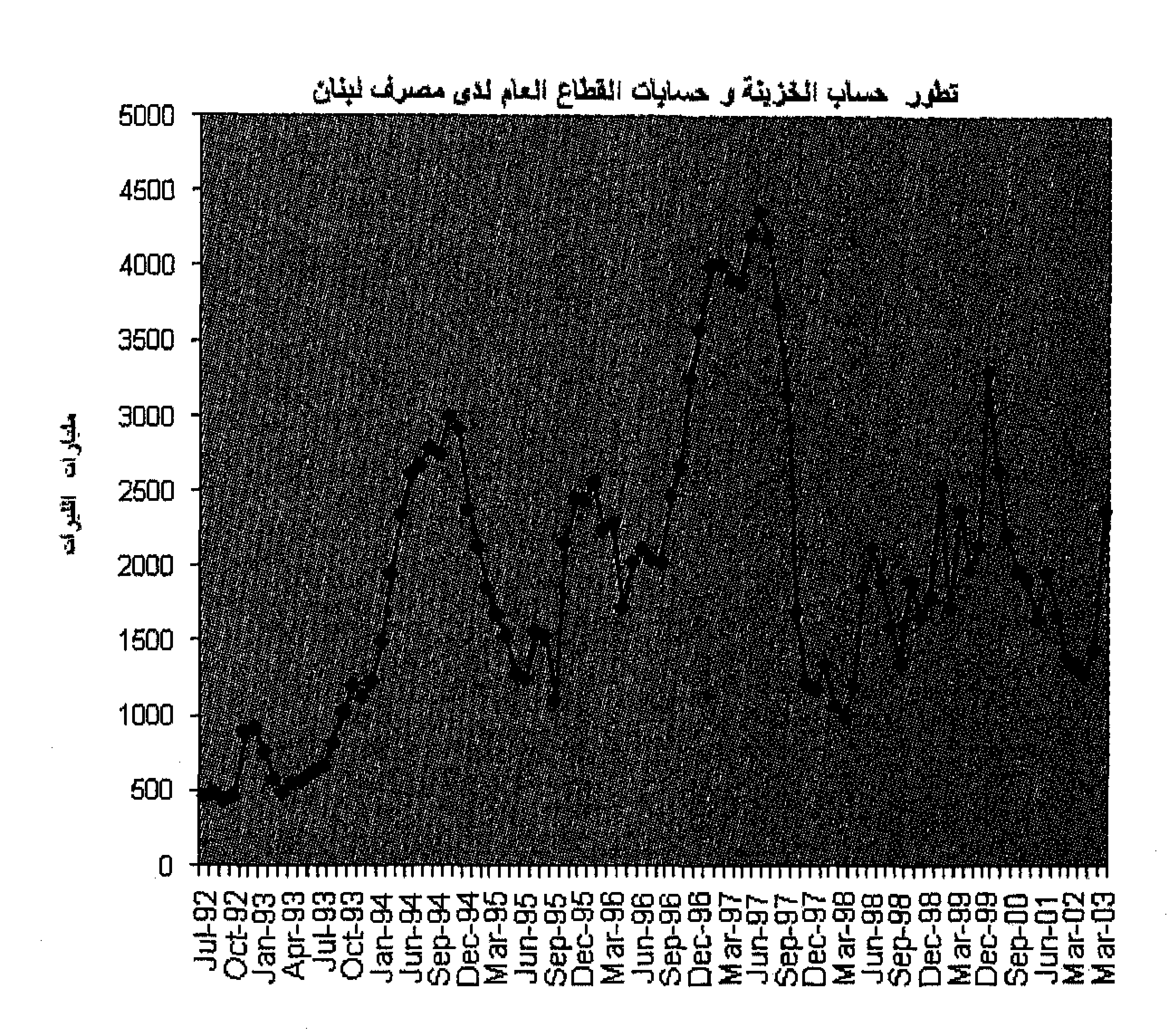
جدول رقم (2)

المصدر : التقارير السنوية لمصرف لبنان و إحصاءات وزارة المالية

الفوائد الوسطية حسب صندوق النقد الدولي معدلة بالشكل التالي:

تنخفض من 18.4 % عام 1993 الى 13 %عام 1999 و إلى 12% من عام 2000

فوائد عادية : تنخفض من 18% عام 1993 إلى 10 %عام 1996 و إلى 7.5 %عام 1997 و7 % من عام 1998


تطور حساب الخزينة و حسابات القطاع العام لدى مصرف لبنان
مليارات الليرات
5000
4500
4000
3500
3000
2500
2000
1500
1000
500
0
Jul-92
Oct-92
Jan-93
Apr-93
Jul-93
Oct-93
Jan-94
Jun-94
Sep-94
Dec-94
Mar-95
Jun-95
Sep-95
Dec-95
Mar-96
Jun-96
Sep-96
Dec-96
Mar-97
Jun-97
Sep-97
Dec-97
Mar-98
Jun-98
Sep-98
Dec-98
Mar-99
Dec-99
Sep-00
Jun-01
Mar-02
Mar-03

جدول رقم (3)

الفصل الرابع

الاقتصاد اللبناني وتحرير المبادلات إقليمياً ودولياً[1]

تميّز الاقتصاد اللبناني منذ بداية عهد الاستقلال بانفتاحه على المبادلات الخارجية، المالية والتجارية. وكان لبنان سباقاً، إقليمياً ودولياً، في تحرير اقتصاده وأسواقه التجارية والمالية من القيود المعرقلة لحرية تنقّل الرساميل والسلع والتي كانت سائدة في تلك الحقبة الزمنية، ليس في المنطقة العربية والعالم النامي فقط، إنما أيضاً في معظم الدول الصناعية. والمفيد هنا أن نذكر بأن لبنان كان أول دولة تعتمد نظام الصرف العائم لسعر عملته تجاه العملات الأخرى

(1) محاضرة ألقيت في نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان بمناسبة المؤتمر العالمي الدولي التاسع «التحديات المهنية في إطار النظام العالمي الجديد» في تشرين الأول 2001.

وذلك بالرغم من أن النظام السائد عالمياً كان مبنياً على السعر الثابت للعملات. ومن المفيد أيضاً أن نذكر أن النظام الشديد الليبرالية الذي اعتمده لبنان بعد الاستقلال قد أدّى إلى قطع الاتحاد النقدي والجمركي الذي كان يربط الاقتصاد اللبناني بالاقتصاد السوري. فالدولة السورية حينذاك، وإن لم تأخذ بعد بالنظام الاشتراكي، كانت تريد الحفاظ على نظام لحماية منتجاتها الزراعية وصناعاتها الناشئة. كما أن فكرة تحرير حركة الرساميل، في ظل ندرة عالمية للموارد المالية، وبشكل خاص العملات القوية القابلة للتحويل مثل الدولار الأميركي، لم تخطر ببال معظم الدول، من صناعية وغير صناعية.

إن سياسة التحرير الاقتصادي الجذري التي اعتمدها لبنان منذ أواخر الأربعينيات وبداية الخمسينيات من القرن الماضي كانت مدار جدل كبير في لبنان، خصوصاً وأن أنصار التحرير الجذري كانوا يرون أن مستقبل لبنان الاقتصادي يكمن بشكل حصري في التخصص في الخدمات السياحية والتجارية والمصرفية، وأن لبنان لا يمكن أن ينافس الدول الصناعية في الإنتاج السلعي، الزراعي أو الصناعي. ومن يطّلع على محتوى المحاضرات الاقتصادية المتعددة التي أُلقيت في الخمسينيات من القرن الماضي من على منبر الندوة اللبنانية يدرك حدة المجادلات السائدة حينذاك على ساحة الفكر الاقتصادي اللبناني بين أنصار الليبرالية المطلقة وحتمية تخصص لبنان في وظيفة الوسيط المالي والتجاري في المنطقة، وبين من كان يرى ضرورة تطوير الموارد

المائية والزراعية والإمكانيات الصناعية لمواجهة مقتضيات التنمية الحديثة، خصوصاً في بلد مثل لبنان المتميز بسرعة زيادة عدد السكان وفي قلة فرص العمل، والمتميز أيضاً بإمكانيات زراعية وبموارد بشرية راقية في جميع المجالات.

هيمنت المدرسة الليبرالية على رسم السياسات الاقتصادية طوال عقد الخمسينيات وعرف الاقتصاد اللبناني فترة ازدهار هامة، وهو استفاد في الحقيقة كثيراً من حالة الاضطراب الإقليمي التي أدّت إلى قدوم الرساميل بمبالغ ضخمة إلى المصارف اللبنانية، وكذلك قدوم اليد العاملة الرخيصة وأصحاب الكفاءات والصناعيين ورجال الأعمال والمال من جنسيات عربية مختلفة إلى لبنان للعمل فيه. وظهرت فوائد السياسة الليبرالية المتبعة وترسخ في ذهن اللبنانيين صورة اقتصادهم كاقتصاد مفتوح في خدمة المحيط الإقليمي. غير أن الفترة الشهابية في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات لم تقبل الاستمرار في سياسات اقتصادية تتجاهل مقتضيات التنمية المحلية، خصوصاً في المجال الاجتماعي لتأمين تعادل الفرص بين المواطنين وبين المناطق المختلفة للبلاد. لذلك أقام الرئيس فؤاد شهاب العديد من الإصلاحات الهامة لتحديث أجهزة الدولة الاقتصادية والمالية والاجتماعية، وذلك على الرغم من معارضة بعض الفعاليات الاقتصادية والمالية في البلاد التي كانت ترى اتجاهات اشتراكية خطيرة في السياسة الاقتصادية للرئيس شهاب ومستشاريه، ومن بينهم الأب

لويس لوبريه (Louis Lebret) رئيس مؤسسة ارفد (Irfed) الذي كان قد حذر من احتمال انفجار اجتماعي وطائفي كبير في لبنان في حال عدم استدراك الفروق الاجتماعية الضخمة والمتزايدة بين اللبنانيين وبين المناطق اللبنانية المختلفة.

لم تمس الإصلاحات الشهابية مبادئ الليبرالية التي كانت أصبحت مترسخة في لبنان، إنما كان هدف الإصلاحات تقوية البنية الاقتصادية اللبنانية، وزيادة كفاءة عوامل الإنتاج، وتطوير البنى الأساسية التحتية في كل مناطق لبنان من مياه وكهرباء وطرق وهاتف ومؤسسات تربوية واجتماعية. ولنذكر هنا على سبيل المثال، لا الحصر، إنشاء مكتب الفاكهة ومكتب الحرير وتطوير مصلحة الليطاني وإنشاء المشروع الأخضر فيما يختص بمساعدة الزراعة اللبنانية؛ أما في المجال الاجتماعي، فقد تمَّ تأسيس صندوق الضمان الاجتماعي ومصلحة الإنعاش الاجتماعي. وفي المجال التربوي، فقد تمّ إنشاء الجامعة اللبنانية وكذلك تأمين مستوى علمي رفيع لها، كما أنشئ العديد من الثانويات في كل مناطق لبنان. وفي المجال المالي تم تأسيس البنك المركزي بعد إصدار قانون النقد والتسليف، على الرغم من أنّ سوريا قد قامت بهذه الإجراءات الحيوية في المجال المالي والمصرفي عام 1953 (أي قبل لبنان بعشرة أعوام). والجدير بالذكر أيضاً الجهد الكبير المبذول في مجال تطوير البنى التحتية (توسيع مرفأ بيروت وإنشاء الإهـراءات، تطوير شبكة الطرقات والأوتوستراد الشمالي، إقامة

معرض طرابلس الدائم، تطوير مطار بيروت وتسهيلاته). وأخيراً لا بد من ذكر تحديث أجهزة الدولة نفسها بإنشاء مجلس الخدمة المدنية ومعهد التدريب فيه والمجلس التأديبي والتفتيش المركزي ووزارة التصميم العام ومديرية الإحصاء المركزي.

وفي الحقيقة استدركت الإصلاحات الشهابية ما كانت قد أغفلته السياسات الليبرالية السابقة التي أهملت تماماً النواحي الاجتماعية وضرورة تحديث أجهزة الدولة، كما لم تهتم بالقطاعات الإنتاجية وبوفرة الموارد المائية والبشرية التي يمتاز بها لبنان. فالنظام الليبرالي الصحيح، لكي يؤمّن رفاهاً عاماً حقيقياً وقابلاً للديمومة، يتطلب وجود دولة حديثة تقوم بواجب الحماية الاجتماعية وتوفير البنية التحتية المناسبة لزيادة إنتاجية الاقتصاد بكل قطاعاته من جهة، وتأمين أنظمة الضبط والمراقبة على النشاط الاقتصادي من جهة أخرى. وقد أعطت الإصلاحات الشهابية دفعاً قوياً إلى الاقتصاد اللبناني الذي دخل في مسار إنمائي جديد تغلب على الأثر السلبي لسلسلة من الأزمات المتتالية (أزمة أنترا، ثم حرب حزيران 1967 وبعد ذلك توسع العمل الفلسطيني المسلّح انطلاقاً من لبنان). وأتت الطفرة النفطية بداية السبعينيات لتعطي دفعاً إلى الصناعة اللبنانية التي تجاوبت بسرعة وبكفاءة عالية مع زيادة الطلب من قبل العراق ودول الخليج على جميع انواع السلع، وقد بلغت الصادرات الصناعية اللبنانية، على ما أذكره، 700 مليون دولار عام 1974. واستمر لبنان حتى عام 1975 مركزاً مالياً وتجارياً رئيساً في المنطقة.

والجدير بالذكر أن المالية العامة في لبنان بقيت في حالة فائض حتى بداية الحرب، ولم تتأثر بزيادة الإنفاق العام من جراء الإصلاحات والسياسات الاقتصادية الشهابية، وذلك لأن التوسع المتواصل في النشاط الاقتصادي في كل القطاعات أمّن باستمرار زيادة في الإيرادات الضريبية دون زيادة في العبء الضريبي العام. ومن جراء كل هذه العوامل الإيجابية أصبحت الليرة اللبنانية من أقوى العملات في العالم وأصبحت مطلوبة عالمياً.

لم يبرم لبنان خلال هذه السنوات اتفاقات تجارية هامة ولم ينضم إلى منظمة الجات (GATT) ولا إلى السوق العربية المشتركة أو مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، كما لم يلجأ إلى تسهيلات صندوق النقد الدولي أو إلى أي نوع من أنواع القروض الخارجية أو الداخلية. فقد كان الاقتصاد اللبناني من أكثر اقتصادات المنطقة، بل العالم، انفتاحاً على المبادلات الخارجية السلعية أو المالية، ولم تقيد التشريعات الاقتصادية اللبنانية قدوم أو خروج الرساميل والسلع إلّا في حالات استثنائية (شراء العقارات مثلاً)، كما لم تميّز التشريعات بين الأجنبي واللبناني في مجال النشاطات الاقتصادية، كما كان معمولاً به في كثير من دول العالم النامي وفي الدول العربية. أما الحماية الجمركية، فقد كانت قائمة في بعض المجالات المعدودة حيث تتواجد في لبنان صناعات هامة (مثل النسيج)، وإنما كانت التعرفة الجمركية بصورة إجمالية معتدلة للغاية.

لذلك لم يشعر لبنان بالحاجة إلى الانضمام إلى منظمة الجات أو

إلى أية اتفاقية تجارية إقليمية أو ثنائية. فالاقتصاد اللبناني كان نموذجاً للاقتصاد الحر المنفتح على التجارة الدولية انفتاحاً شبه كامل، وهو خال من أي نوع من القيود على حركة الرساميل بكل أنواعها، من وإلى لبنان. وفي الوقت ذاته كانت الليبرالية اللبنانية قد أصبحت أكثر قبولاً واعتدالاً بعد الإصلاحات الشهابية التي أمّنت متانة كبيرة لاقتصاد البلاد وقدرة صمود على الأزمات والصعوبات.

وقد تمكّن الاقتصاد اللبناني من الصمود أمام الحرب الشعواء التي عصفت بالبلاد مع بداية عام 1975 وذلك حتى الاجتياح الإسرائيلي عام 1982. ومن مكونات الصمود ظروف الطفرة النفطية والأموال التي جمعها اللبنانيون المهاجرون إلى الدول العربية المصدرة للنفط. غير أن تغير الأحوال بعد الاجتياح الإسرائيلي واشتداد الصراع بين الميليشيات اللبنانية المسلحة ووضعها اليد على مرافق الدولة الرئيسة ومساهمتها في موجة مضاربات عشوائية ضد الليرة اللبنانية، جعلت الاقتصاد اللبناني يفقد قدرته التنافسية دولياً وإقليمياً. ومما زاد الطين بلة أن لبنان فقد دوره الاقتصادي والتجاري والسياحي والمالي في المنطقة من جراء تطور البنية التحتية في الدول العربية المجاورة وانفتاح الاقتصادات العربية على الأسواق الدولية والاتصال بها مباشرة دون اللجوء إلى الوسطاء المصرفيين أو التجاريين اللبنانيين. زد على ذلك انهيار أسعار النفط في الثمانينيات من القرن الماضي وتراجع النشاط الاقتصادي بشكل عام في المنطقة العربية، وهو تراجع استمر بشكل

نسبي خلال العقد الماضي مما أثّر سلباً أيضاً على الأداء الاقتصادي اللبناني.

والحقيقة أن السياسات الاقتصادية ما بعد الحرب في لبنان لم تأخذ في الاعتبار خطورة التطورات المحلية والإقليمية والدولية، خصوصاً فقدان القدرة التنافسية للاقتصاد اللبناني من جراء الحرب والتطورات العملاقة في المنطقة من جهة، واشتداد المنافسة إقليمياً ودولياً من جهة أخرى. وأقبل لبنان على توقيع سلسلة من الاتفاقات التجارية الثنائية، خصوصاً مع الدول العربية وعلى رأسها سوريا، وانضمّ إلى منطقة التجارة الحرة العربية التي أنشئت عام 1997، كما أصبح لبنان يفاوض الاتحاد الأوروبي للانضمام إلى منطقة التجارة الحرة للبحر المتوسط، وهو اليوم على وشك التوقيع على الاتفاق، وهو يستعد أيضاً للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO).

طبعاً لن ندعو هنا إلى محاربة الاتجاه العالمي نحو الانفتاح، وبلدنا في الأساس كان من أكثر بلدان العالم انفتاحاً وليبرالية في مبادلاته التجارية والمالية، إنما هناك مشكلة لا بد من طرحها ومواجهتها وهي أن لبنان، في وضعه الاقتصادي الحالي، لا يمكن أن يستفيد من كل هذه الاتفاقيات التجارية التي يوقع عليها دون دراسة كاملة لعواقبها على اقتصاده، بل هو يعاني من نتائجها معاناة كبيرة في بعض قطاعاته الإنتاجية. ومرد ذلك إلى أن الاقتصاد اللبناني يعاني من أزمة بنيوية هامة أدّت إلى فقدان قدرته التنافسية حتى في المجالات التي كان

يمتاز بها قبل الحرب مثل الخدمات السياحية أو مثل الإنتاج الزراعي وبعض أنواع السلع الصناعية والغذائية. ومن جراء هذه الاتفاقيات يشهد الاقتصاد اللبناني تراجعاً متواصلاً في بنيته الإنتاجية تحت تأثير اشتداد منافسة السلع العربية والأجنبية للسلع المحلية. وتشتد من جراء ذلك أزمة الكساد الاقتصادي العميق الذي تعاني منه البلاد، وهي أزمة لها أيضاً أسباب أخرى، ليس هنا المجال للخوض فيها، مثل الأزمة العقارية وعبء خدمة الدين العام على الاقتصاد باقتطاع ما يعادل 15% سنوياً من الدخل الوطني لدفعه كفوائد لحاملي سندات الخزينة، إضافة إلى ثنائية النظام النقدي المكلف للغاية (بين الدولار والليرة) وثبات سعر الصرف لليرة بينما أصبح نظام الصرف العائم هو القاعدة .

إنما النقطة الرئيسة التي أود أن أثيرها هنا هي الأثر التراكمي لسياسة الاتفاقيات التجارية ونتائجها السلبية على ما تبقى من القطاعات الإنتاجية في البلاد، وهي تزيد من المعاناة الناتجة عن الأسباب الأخرى للأزمة البنيوية التي نتخبط فيها منذ الخروج من الحرب. ولمعالجة هذا الوضع يجب أن تتغيّر السياسات الاقتصادية المعمول بها، أولاً من جهة العمل لتأمين قدرة تنافسية للاقتصاد، وثانياً من جهة العمل على توضيح وتقوية قواعد المنشأ في الاتفاقيات بين الدول العربية لجعلها أكثر شفافية ودقة لكي لا تتوغل إلى السوق المحلية سلع غير عربية الصنع تحت منشأ عربي شكلي. كما يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند تطبيق الاتفاقيات المعقودة سياسات الدعم التي يستفيد

منها المصدرون العرب، خصوصاً في مجال سعر الطاقة الرخيصة جداً في معظم الأقطار العربية، أو في مجال الإعفاءات الضريبية والجمركية المختلفة التي تمنح أكثر فأكثر، وبشكل غير عقلاني، في كثير من الدول المجاورة، ذلك أن الامتيازات الضريبية ليست العامل الرئيس في جذب تدفق الاستثمارات الخارجية.

كان لبنان سباقاً في تحرير اقتصاده وانفتاحه على المبادلات الخارجية منذ أكثر من نصف قرن، لكن الأقدار جعلته اليوم يعاني معاناة شديدة من الاتفاقيات التجارية المتعددة التي يوقع عليها دون دراسة كافية ودون أن يكون لمنتجاته القدرة التنافسية للصمود أمام غزو المنتجات الأجنبية من خلال الاتفاقيات الجديدة أو من خارجها. وقد عاد وبرز لدى بعض المسؤولين عن السياسات الاقتصادية الاعتقاد الساذج بأن لبنان لا يحتاج إلى تطوير قدراته الإنتاجية واستغلال موارده المائية والبشرية، بل عليه أن يصبح مركزاً تجارياً وخدماتياً لا غير، وكأننا لا نزال في ظروف أواسط القرن الماضي إقليمياً، وكأن حركة العولمة لم تحوّل كل المدن الرئيسة في المنطقة وخارجها إلى مراكز تجارية مرموقة.

إنّ تطوير القدرة على الإبداع والإنتاج هو العامل الرئيس في تأسيس ازدهار الأمم، البارحة كما اليوم وغداً. وفي ظل العولمة وثورة المواصلات والاتصالات، تندثر الريوع الاقتصادية والمالية الناتجة عن أوضاع ظرفية محلية أو إقليمية، خصوصاً تلك المتعلقة بمواقع

جغرافية معينة، وهي الظروف التي أمّنت جزئياً ازدهار لبنان قبل الحرب والتي ولّت إلى غير رجعة. فالمعاملات والصفقات التجارية والمالية تتم اليوم عبر الكومبيوتر وشبكات الاتصالات الإلكترونية (WEB)؛ فهي لا تحتاج إلى موقع جغرافي معين. لذلك فإنّ الابتكار والإنتاج والجودة هي العناصر الجوهرية للتنمية المتواصلة وخلق فرص العمل. ولا ينقص لبنان واللبنانيين أي من هذه العناصر. إنما يحتاج لبنان إلى سياسة اقتصادية ومالية وضريبية تشجع هذه القدرات وتحميها بدلاً من إهمالها وتشجيع غزو منتجات الآخرين سوقنا المحلي الضيق.

مرة أخرى ليست هذه دعوة للتقوقع الاقتصادي وإقامة نظام حمايات مكلفة للمستهلك اللبناني، إنما هي دعوة إلى وضع سياسات اقتصادية تشجع استغلال عوامل الإنتاج المتوافرة في لبنان وقدرة اللبنانيين على العمل الجاد والخلاق لوقف النزيف المالي والبشري الذي نعاني منه والتغلب على الأزمة الاقتصادية البنيوية الخطيرة التي تهدد مصير الوطن بشكل مباشر.

إن خبراء المحاسبة بخبرتهم الميدانية واتصالهم الدائم بالنشاط الاقتصادي الذي يجسدونه بأرقام وحسابات، هم أكثر من غيرهم واعون لهذه التحديات العملاقة التي يواجهها لبنان، وهم مدعوون اليوم إلى المساهمة الفعالة في النهضة الإنتاجية التي لا مفر من الدخول فيها في لبنان. فالأنظمة المحاسبية الدقيقة والشفّافة والمتطورة التي تحدد مواقع الخلل والتبذير وقلّة الإنتاجية لدى المنشآت الاقتصادية،

من القطاع الخاص أو القطاع العام، هي المدخل الذي لا بدّ منه لتحقيق هذه النهضة. ولا بدّ هنا من شكر النقابة على جهودها المتواصلة لتطوير المهنة المحاسبية في لبنان وشكرها على إقامة هذا المؤتمر العلمي الجديد وتنظيمه.

الباب الثاني

ظاهرة المديونية

الفصل الأوّل

المديونية العامة وكيفية مواجهتها[1]

إنّ معالجة الحلقة المفرغة للمديونية بطرق ناجعة تتطلب الاتفاق حول الأسباب التي أدّت إلى هذا التراكم، لأنّ تحديد الأسباب هو الذي يوضح الإجراءات الواجب اتخاذها لكسر الحلقة المفرغة. ولقد استعرضنا سابقاً تلك الأسباب وسننظر هنا إلى بعض القضايا المطروحة في الشأن الإصلاحي النقدي والمالي والمصرفي.

أولاً: في أسباب تراكم المديونية

خرج لبنان من الحرب ومستوى المديونية منخفض، اذ كان الدين العام في نهاية سنة 1990 لا يتعدى ما يعادل 1.7 مليار دولار يقابله موجودات من العملات الأجنبية ومن الذهب تعادل 1.4 مليار دولار،

(1) محضرة القيت في المؤتمر الذي نظمته جامعة الحكمة تحت عنوان «الديْن العام، بين الواقع وإمكانات الحلول» بتاريخ 24-26 آذار 2004.

هذا إضافـة إلى الموجـودات الخارجية للقطاع المصرفي والبالغـة 2.8 مليار دولار.

ويُستدل من الجدول رقم 3 أنّ ظاهرة المديونية لم تأخذ منحىً خطيراً إلا ابتداء من عام 1994، حيث قفز مجمل الدين من 6652 مليار ليرة إلى 12054 مليار ليرة بين عامي 1993 و1994، ومرد ذلك إلى الفوائد العالية التي وضعها كل من البنك المركزي ووزارة المالية على إصدارات سندات الخزينة بالليرة وإقامة هامش عالي جداً بين الفوائد على الليرة والفوائد على الدولار، وذلك بالرغم من نجاح البنك المركزي في تثبيت سعر الصرف بعد التدهور الكبير والاصطناعي الذي حصل عام 1992. هذا إضافة إلى قيام الخزينة بإصدار سندات خزينة فوق الحاجة الفعلية للخزينة كما هو معروف.

لقد تبيّن من الجداول الواردة سابقاً (أنظر ص 303، 304، 306) أنّ موازنة الدولة العادية (أي دون النفقات الاستثمارية وخدمة الدين العام) قد حققت في بين 1993 و2002 فائضاً بمقدار 8825 مليار ليرة. وفي حال إضافة النفقات الاستثمارية إلى النفقات العادية، فان موازنة الدولة خلال هذه السنين كانت أيضاً متوازنة إذ لم تحقق عجزاً إلا بمقدار 370 مليار ليرة. وإذا تمّت إضافة النفقات الصافية من خارج الموازنة (أي النفقات ناقص الإيرادات من خارج الموازنة وهي تتكون من حصة البلديات من إيرادات الدولة وتسديد سلفات الخزينة)، فإنّ مقدار العجز المتراكم خلال العشر سنوات الأخيرة قد بلغ 8277 مليار

ليرة فقط، أي ما يعادل 5،5 مليارات دولار طوال هذه الفترة، مما يعني عجزا سنويا وسطيا بمقدار نصف مليار دولار.

أما خدمة الدين العام وهي التي بلغت في هذه الفترة 3029 مليار ليرة (أي ما يفوق كل الإنفاق الجاري للدولة من خلال الموازنة والبالغ 2647 مليار ليرة فقط) فهي المسؤولة عن حصول هذا التراكم للمديونية، لأنّ الخزينة اللبنانية لم يكن بإمكانها تمويل خدمة الدين العام بهذه المستويات العالية من عائد سندات الخزينة المصدرة بالليرة اللبنانية. فأصبحت الدولة من جراء ذلك تستدين لتسديد الفوائد المستحقة التي أصبحت تدمج تلقائياً بأصل الدين، مما أدى إلى تعاظم الأثر التراكمي للفوائد (Compound interest). ومع أنّ الحكومات سعت ابتداءً من عام 1998 إلى زيادة الاستدانة بالدولار الأميركي تخفيفاً لكلفة الدين العام، فقد ظلت كلفة الدين الإجمالي تتعاظم على مرّ السنين لتصبح 4622 مليار ليرة في عام 2002 (مقابل 784 ملياراً في عام 1993).

ويبين الجدول رقم 3 ماذا كان سيحل بتطور الدين العام لو أن البنك المركزي ووزارة المالية وكبريات المصارف في البلد عملوا على تخفيض سريع للفوائد على الليرة خصوصاً في ظل نجاح سياسة تثبيت القطع وتراجع نسبة التضخم وفوائض ميزان المدفوعات، ويبين الجدول المرفق سيناريو مبنياً على احتساب صندوق النقد الدولي لمعدل الفوائد السنوية على سندات الخزينة بالليرة لو تمّ تخفيض

هذا المعدل بالتدريج من 18 % عام 1993 إلى 12 % ابتداءً من عام 2000، وسيناريو آخر مبنياً على احتساب انخفاض أسرع في الفوائد من مستوى 18 % عام 1993 إلى مستوى 10 % عام 1996 و7 % ابتداءً من حيث بدأت محاولات ضبط الانفاق الجاري للدولة 1998.

ففي السيناريو الأول يظهر أنّ الدين العام الإجمالي كان سيبلغ في نهاية عام 2002 29294 مليار ليرة و21116 مليار ليرة في السيناريو الثاني. وفي الحالتين فان مستوى المديونية كان سيبقى شبه طبيعي، يمكن التغلب عليه بسهولة أكبر بكثير مما هو الحال اليوم، إذ بلغ مستوى المديونية 47220 مليار ل.ل.

ثانياً : في الخصخصة والتسنيد

في أحسن الحالات لا يمكن أن تدرّ الخصخصة أكثر من 4 إلى 5 مليارات دولار أي ما يعادل 15 % من المديونية الإجمالية وما يعادل سنة ونصف السنة من العجز السنوي في مستواه الحالي.

أما التسنيد، فنحن نعتبر أنّ قانون إنشاء حساب إدارة الدين العام قانوناً غير دستوري لأنه يؤدي إلى تفكيك سيادة الدولة على إيراداتها المالية العادية التي تحتاج اليها الدولة لتأمين نفقاتها الجارية. فالتسنيد يصلح فقط اما لتسييل موجودات قائمة «كالتسليفات المصرفية» أو تسييل إيرادات مستقبلية إضافية بالنسبة إلى الايرادات القائمة وذلك حتى لا تتأثر موارد الخزينة العادية.

ونحن نعتقد أنّ الدافع الوحيد للتسنيد هو منح المصارف

اللبنانية الكبرى امتيازاً جديداً على الدولة باستبدال محفظتها من السندات بالدولار بسندات جديدة بالدولار أيضاً، وإنما معززة برهن بعض الإيرادات العادية للدولة، مثل الرسوم الجمركية على التبغ أو إيرادات إدارة المواصلات السلكية واللاسلكية؛ والجدير بالإشارة هنا أنّ المصارف اللبنانية قد حسنت من تسليفاتها للدولة في السنين الأخيرة إذ تخلصت من كميات كبيرة من السندات بالليرة واستبدالها بسندات محررة بالدولار. ويبدو أن الخطوة المقبلة ستكون استبدال السندات العادية بالدولار بسندات أكثر جودة لأنها ستكون مضمونة برهن الإيرادات المستقبلية للدولة. وبهذه العملية تكون المصارف الرئيسة في البلاد (وهي تستحوذ على 70 % تقريباً من مجمل الودائع) قد أمنت سيطرة كاملة على الخزينة اللبنانية وادارة المالية العامة.

وعلى افتراض أنّ عمليات التسنيد، على الرغم من مساوئها الجمة قد تمّت، فإنّ مردودها لا يمكن أن يتعدى 5 أو 6 مليارات دولار على الأكثر مما يمثل حوالى 20 % من مجمل الدين، فيكون مردود عمليات الخصخصة والتسنيد معاً في أحسن الحالات لا يتعدى 30 إلى 35 % من الدين، مما يعيدنا إلى الوضع الخطير الذي كان قائماً في نهاية 1998 لا أكثر (حيث كان مستوى الدين بحدود 28000 مليار ليرة). وتكون الدولة في هذه الحالة قد تنازلت عن سيل من الإيرادات الرئيسة مما سيؤدي حتماً إلى زيادة كبيرة في العجز السنوي للخزينة اللبنانية، لذلك فإنّ حلّ المديونية ليس في الخصخصة أو التسنيد.

ثالثاً: الوسائل البديلة لكسر الحلقة المفرغة

لا يمكن هنا إلا ذكر النقاط الرئيسة لسياسات اقتصادية ومالية ونقدية بديلة:

أ- اجراءات مالية ونقدية

1- القضاء التدريجي على دولرة الاقتصاد بإلغاء الإجراءات التي تسهل استعمال الدولار في التعاملات اليومية فيما بين المواطنين وبين المواطنين والادارات العامة، والعمل على تضييق الهامش بين الفوائد على الدولار والفوائد على الليرة طالما أن البنك المركزي بمعاونة كبريات المصارف اللبنانية يؤمن ثبات سعر الصرف. فهذا الهامش الكبير يمكن تبريره فقط في حالة العودة إلى سعر صرف عائم حيث يتحمل المودع بالعملة الوطنية خطر التأرجحات بسعر الصرف. أما في الحالة اللبنانية حيث يتعاون البنك المركزي والمصارف إلى أبعد الحدود لتأمين استقرار سعر الصرف، فلا حاجة إلى مثل هذا الفرق.

2- ربط سعر صرف الليرة اللبنانية بالدولار واليورو والين الياباني.

3- جعل كل الاحتياط الإلزامي بالليرة اللبنانية باكتتابات سندات خزينة طويلة الأمد بفائدة 5 %.

4- إنشاء جهاز مستقل عن البنك المركزي لادارة الدين العام ومنحه استقلالاً إدارياً عن وزارة المالية، كما هو الحال في دول عديدة

5- تغيير أسلوب المناقصات لسندات الخزينة بالليرة وتخفيض إضافي لبنية الفوائد على أن تقبل المصارف بالتضحية بمستوى أرباحها العالية جداً في ظروف حالة انكماشية كبيرة.

6- فصل الرقابة المصرفية عن مصرف لبنان وإعطاؤها استقلالاً مالياً وإدارياً. فالحقيقة أنّ المصرف المركزي بممارسة سياسة دمج المصارف المتعثرة بمصارف أخرى وباستعمال سندات خزينة لمنح قروض كبيرة لتسهيل عمليات الدمج، حال دون تطبيق أي عقاب على سوء الأمانة من قبل إدارات المصارف المتعثرة، مما أدى إلى مزيد من تبخر أموال المودعين كما حصل أخيراً مع فضيحة بنك المدينة.

7- تحقيق الضريبة الموحدة على الدخل بشكل سريع مما يخفف من تعاملات المواطن مع الإدارة الضريبية ويزيد من عائدية ضريبة الدخل.

ب- إجراءات اقتصادية

للخروج من ورطة المديونية لا بدّ من القيام بإجراءات متماسكة لاطلاق نهضة إنتاجية على غرار ما فعلته دول مثل ايرلندا أو سنغافورة وغيرها من الدول الصغيرة والمعدومة الموارد الطبيعية. ذلك أنّ الطريقة الوحيدة لتسديد الدين، بعد إصلاح النظام النقدي والمصرفي كما هو مشار أعلاه، هي الدخول في نهضة إنتاجية شاملة في النشاطات ذات القيمة المضافة العالية كالمعلوماتية والصناعات الثقافية والاعلامية، وبعض الصناعات الغذائية وصناعة الادوية

العشبية نظراً لما يتمتع به لبنان من أنواع مختلفة من الأعشاب ذات الفائدة الطبية.

وهذا يتطلب جوّاً مختلفاً في البلاد الذي اختصرت النشاطات فيه بإقامة المطاعم والفنادق الفخمة وإتمام الصفقات العقارية والمجمعات السكنية والتجارية الفخمة وفتح أسواقنا أمام المنتجات العربية دون أن تحمي الدولة مصالح المنشآت الإنتاجية الوطنية.

ومن أجل ذلك يتوجب استغلال مواردنا البشرية بدلاً من تصديرها إلى الخارج وقيام الدولة بإعفاء النشاطات الإنتاجية التي تزيد فرص العمل والتصدير إلى الخارج من ضريبة الدخل جزئياً وموقتاً، وكذلك الإعفاء الجزئي والموقت من اشتراكات في الضمان الاجتماعي بالنسبة إلى فرص العمل الجديدة.

كما يتوجّب على الجامعات ومعاهد التعليم العليا ومؤسسات التعليم المهني أن تعمل مع القطاع الخاص لإيجاد فرص العمل لخريجيها ولإقامة مختبرات ومراكز الأبحاث في خدمة القطاع الخاص المحلي والشركات الكبرى العالمية والعربية لكي يصبح لبنان فعلاً مركز تفوق مهني وتقني وعلمي في الخدمات والصناعات ذات القيمة المضافة العالية.

ولذلك نقترح إنشاء صناديق استثمارية مناطقية لتقديم الرأسمال والقروض الميسرة للعنصر الشاب الذي يود أن يدخل في نشاطات اقتصادية جديدة تخدم منطقتهم والاقتصاد الوطني في آن واحد. وفي الحقيقة إنّ الدول التي أقامت مثل هذه الصناديق المناطقية

قد نجحت نجاحاً كبيراً في إرساء دعائم تنمية متوازنة مناطقياً وقطاعياً. ولا بد للدولة والمصارف من أن تسهم في إنشاء مثل هذه الصناديق الاستثمارية والتنموية الطابع.

وأخيراً، لا بد من استنفار قدرات الاغتراب المالية والعلمية والمهنية للمساهمة في الإصلاح المالي والنقدي من جهة وفي النهضة الإنتاجية من جهة أخرى. إنّ لدى جاليات الاغتراب استعدادات كبيرة لمساعدة الوطن في حال حصول مثل هذا التغيير الإصلاحي العملاق والجدي الذي نتحدث عنه. ولا بدّ هنا من التذكير بالاقتراح الوجيز الذي تقدم به المغترب اللبناني حكمت قصير وبادر إلى تطبيقه وهو الاكتتاب بسندات خزينة دون فائدة للتخفيف من حدّة أزمة المديونية. وكما ذكر صاحب الاقتراح، فإذا قام مئة ألف مغترب من ذوي القدرات المالية بتسليف الدولة مئة ألف دولار لكل مغترب فهذا سيدرّ 10 مليارات دولار على الدولة دون كلفة، وفي اعتقادنا أنه لو توافر الجوّ الإصلاحي الجدي والمتواصل فإنّ القدرات المالية اللبنانية في الوطن والمهجر يمكن أن تسدّ جزءاً كبيراً من أصل الدين عبر التبرعات أو عبر الاكتتاب في سندات خزينة طويلة الأمد دون فائدة أو المزيج منها. ومثل هذه المبادرة يجب أن يتم تحضيرها بكل دقة وعناية بما فيها زيارات كبار المسؤولين على رأس الدولة إلى جاليات الاغتراب مع وفد من رؤساء الجامعات والغرف التجارية والمصارف والجمعيات المهنية.

أما على صعيد المساهمة في النهضة مباشرة فإن هناك الكثير من الكفاءات التقنية والمهنية الرفيعة المستوى التي يمكن أن تُقدم خبرتها إلى كل من الدولة والقطاع الخاص لزيادة الأداء الاقتصادي.

الفصل الثاني

انهيار أسطورة السوق وبداية الاصلاح؟[1]

أثارت الإجـراءات المتخذة من قبل مصرف لبنان وجمعية المصارف على أثر انعقاد مؤتمر باريس2 عام 2002 لمساعدة لبنان، الكثير من التساؤلات حول دوافعها الحقيقية والانقلاب الذي تجسده في تفكير وتصرف المسؤولين عن القطاع النقدي والمصرفي. فالعقيدة التي كان يتمسك بها المسؤولون، على الرغم من كل الشواهد المعاكسة، هي أنّ السوق هي التي تحدد الفوائد، وأنّ ضخامة الدين اللبناني واحتياجات الدولة في سد عجزها المالي السنوي المتعاظم هما العاملان الرئيسان اللذان يفرضان زيادة الفوائد إلى مستويات قاتلة للاقتصاد، قطاعاً عاماً وخاصاً، من دون أن يتمكن المسؤولون عن إدارة النقد والقطاع المصرفي من القيام بأي إجراء للجم مستوى الفوائد المسؤول عن العجز المتفاقم في مالية الدولة.

(1) مقالة نشرت في جريدة السفير بتاريخ 23 كانون الأول 2002.

وإذ فجأة، وخلال أيام معدودة، تشهد الساحة المالية والنقدية اللبنانية «معجزة» المعجزات؛ فالمصرف المركزي يخفض الفوائد على سندات الخزينة المصدرة للمصارف والجمهور من 16.6 % إلى 9.9 %، والفوائد على السندات المكتتبة من قبل مصرف لبنان من 14.4 % إلى 3 %، والسندات المكتتبة من قبل صندوق الضمان الاجتماعي من 13 % (كفائدة وسطية) إلى 8 % وفي الوقت نفسه، تتفق جمعية المصارف مع مصرف لبنان على اكتتابات جديدة بسندات خزينة من دون فائدة (!) بمبلغ 4 مليارات دولار، مما يؤمن تمويل عجز الدولة من دون كلفة خلال سنة ونصف السنة تقريباً.

فماذا حصل في الحقيقة؟ انقلاب في السوق بفعل العناية الإلهية لإنقاذ لبنان؟ هل فهم «السوق»، بعد نزول الوحي، أنّ لعبة الفوائد القاتلة للاقتصاد وصلت إلى حدودها القصوى، ولا يمكن الاستمرار فيها من دون تعرّض سلامة الجهاز المصرفي نفسه للهلاك؟ على كل حال، فما تدل عليه الإجراءات الأخيرة، من دون أي التباس، هو أنّ «السوق» لا وجود له في لبنان، بل إنّ بعض المصارف الكبرى والمصرف المركزي هي التي تدير الفوائد كما تدير سعر صرف الليرة تجاه العملات الاجنبية، وأنه لا وجود للسوق في لبنان نظراً لصغر حجم الاقتصاد واستئثار عدد قليل من المصارف بـ 80 % من الودائع والاكتتابات في سندات الخزينة.

وما أحلى الروايات على مر السنين بأن السوق هو الذي يحدد مستوى الفوائد، وان عجز الموازنة يضغط سلباً على السوق في اتجاه

ارتفاع الفوائد. فما لم تقله الروايات هو أنّ عجز المالية العامة نابع من مستوى الفوائد الخارقة في لبنان، ومن جملة التصريحات المتشائمة التي يرددها المسؤولون عن القطاع النقدي والمالي حول الوضع الإقليمي السيء أو التجاذبات السياسية المحلية (وكأن لا تجاذبات سياسية في الدول الديموقراطية والمدينة حفاظاً على «السوق»)، أو حول فشل الدولة في إصلاح ماليتها العامة، مع العلم بأن 50 % من الإنفاق مكرّس لدفع الفوائد الخارقة على الدين العام.

وكلما يطلق المسؤولون عن القطاع النقدي مثل هذه التصريحات يجد «السوق» فيها مبرراً لمزيد من زيادة الفوائد على اكتتابات سندات الخزينة، بحجة الحفاظ على مستوى الودائع في الجهاز المصرفي، أو بحجة منع هروبها إلى الخارج. هذا مع العلم أنّ المودعين الكبار يسمح لهم باستمرار، وفي أي وقت كان قبل استحقاق مدة الوديعة، بتحويل ودائعهم من الليرة إلى الدولار أو العكس، أو تحويل ودائعهم إلى فروع كبريات المصارف اللبنانية في الخارج. وهذه الودائع تبقى قصيرة الأمد، ويسمح بكسر مدة الوديعة في أية لحظة. والحقيقة أنّ المودعين الكبار هم على اتصال وثيق بإدارة المصارف، وبعض الأحيان بالمصرف المركزي، وهم يتأثرون بالجو المتشائم أو المتفائل الذي ينشره في البلاد المسؤولون عن القطاع النقدي والمصرفي، وهذا الجو الذي يخلق «السوق» في لبنان.

ويمتاز لبنان بسمة نادرة نجدها في هذا الوجود المستمر للمسؤولين عن القطاع المالي والنقدي في الإعلام السياسي اليومي،

يطلقون التصريحات وراء التصريحات، ويسهمون في حلقات الحوار المتلفزة إسهاماً مباشراً على قدم المساواة مع كبار السياسيين أو الخبراء المستقلين. والعرف في الدول الأخرى هو في التزام المسؤولين عن هذا القطاع الصمت المطبق، إلّا في حالات نادرة واستثنائية لشرح اتخاذ أو عدم اتخاذ إجراء مالي معين شرحاً تقنياً جافاً مع تجنب أية ملاحظة قد يكون لها تفسير سياسي أو تأثير نفساني على تصرف المودعين والعاملين في القطاع. وفي الولايات المتحدة، يدلي رئيس البنك المركزي بافادات مقتضبة فقط أمام الكونغرس مما يرتب عليه مسؤولية كبيرة تجاه ممثلي الشعب.

أما في لبنان فالعكس هو الصحيح، فـ «السوق» هي باستمرار تحت ضغط تصريح المسؤولين، أكان في العلن أو في الغرف المقفلة أو في السهرات البيروتية، وهذا الكلام يؤثر مباشرة على نفسية المودعين، سلباً أو إيجاباً، حسب الفترات . وعلى سبيل المثال، فما الذي حصل فعلياً عام 1995 عندما فرض «السوق» زيادة الفائدة على سندات الخزينة إلى 42 %؟ فهل كانت قضية تجديد أو عدم تجديد ولاية الرئيس الهراوي تستحق هذا الجو القاتم الذي مرر صعود الفوائد بهذا الشكل الجنوني، والذي أمن أرباحاً طائلة للمصارف والمودعين على حساب الخزينة اللبنانية، وزيادة عملاقة في مستوى المديونية؟ وما حصل أيضاً أيام حكومة الرئيس عمر كرامي عام 1992 من تحطيم الليرة اللبنانية بعد نشر جو تشاؤمي في «السوق» بأن زيادة الرواتب في

القطاع العام ستؤدي حتماً إلى انهيار قيمة الليرة، ولقد تمّ دفع زيادة مماثلة في ظل حكومة الرئيس الحص لم تؤثر على السوق بتاتاً.

إنّ الإجراءات المالية والمصرفية الأخيرة تؤكد أسطورة السوق وتفضحها في آن واحد. فموجة التصريحات المتفائلة، أحاديث السهرات البيروتية، كانت قد بدأت منذ خريف العام الماضي، مؤكدة نجاحاً باهراً لمؤتمر «باريس-2» والحصول على مبالغ ضخمة من الأموال (وكأن الحصول على مزيد من القروض هو الحل لمشكلة المديونية الخانقة)، ومنبئة بأنه لا بد للفوائد من أن تنخفض بعد المؤتمر. فانقلب «السوق» قبل أن يعلم أحد نتائج مؤتمر باريس - 2 (وإلى اليوم لا أحد يعلم حقيقة الأرقام والشروط التي لم يتم إلى الآن التفاوض عليها)، وبدأت المصارف والمودعون في شراء هذه السندات بالليرة ما عزز احتياطات مصرف لبنان وهو كان بأمس الحاجة إلى زيادتها.

وإذا كنا نحتاج إلى برهان إضافي بأن «السوق» اسطورة في لبنان، ولا وجود له فعلياً، فيكفي أن نذكر بأن بنية الفوائد جامدة بشكل غريب. فعلى سبيل المثال بقيت في مستوى معين (من 10 إلى 14.4 % حسب آجال سندات الخزينة) لا تتحرك من ايلول 1999 إلى نيسان 2001، ثم زادت ولم تتغير مجدداً، هذا مع العلم أنّ هناك إصدارات أسبوعية لسندات الخزينة، يفترض أن تتغير الفائدة عليها من حين إلى آخر حسب العرض والطلب، وهذا ما لم يحصل بتاتاً، مما يدل على أن بنية الفوائد مقررة من قبل المصرف المركزي وكبريات المصارف العاملة

في لبنان بغض النظر عن أي تطور في وضع ميزان «المدفوعات»، أو وضع السيولة لدى القطاع العام ولدى القطاع الخاص. ونعلم أنّ العامل الهام في تقرير هذه البنية هو ضرورة الحفاظ على مستويات عالية لأرباح المصارف الكبيرة المعتمدة على التسليف للدولة بشكل أساسي لتأمين ربحيتها.

وقد سعيت عندما كنت وزيراً للمالية إلى تغيير عادات وتصرفات الأجهزة النقدية والمصرفية في لبنان حفاظاً على النشاط الاقتصادي والقدرة الإنتاجية للبلاد، وحفاظاً على سلامة أوضاع الخزينة ومستوى معيشة المواطنين (وفي نهاية التحليل سلامة أوضاع القطاع المصرفي نفسه)، لكنني اصطدمت بجدار شاهق من الممانعة والمقاومة الشرسة. وتجرأ النائب نسيب لحود بعدي، بمناسبة مناقشة موازنة عام 2002 في المجلس النيابي، وتعرض بدوره للكلام القاسي والانفعال السلبي. وربما تكون الإجراءات الأخيرة المتخذة بسحر ساحر في تخفيض الفوائد، مدخلاً لإعادة النظر في تصرف القطاع النقدي والمصرفي في لبنان لإنقاذ اقتصادنا وإعادة إطلاقه في النشاط الإنتاجي والابتعاد عن اقتصاد المضاربات المالية الذي قتل القطاعات الاقتصادية المنتجة. ويبدو أن لا أحد من المسؤولين الماليين والسياسيين يدري أنه بدون تنشيط الاقتصاد ودفعه إلى الأمام لن نتمكن من تسديد الدين العام والخاص (الذي لا يقل خطورة عن الدين العام، وقلما نتحدث عنه).

إنَّ «الهندسة المالية» التي تمارس في لبنان من دون أي خطة اقتصادية أو أي أفق للخروج من أزمة بنيوية خطيرة، لن تحل أزمتنا.

فالمطلوب أن نعي وننعى أسطورة السوق في المجال المالي والمصرفي، لندخل مرحلة المعالجات الاقتصادية الجدية. فالتحول «أعجوبة» السوق الأخيرة إلى بداية مسار إصلاحي حقيقي. لبنان يتمتع بمخزون ضخم من القدرات بالقضاء على هذا «السوق» الملعون الذي أغنى القلة المحظوظة وأفقد الأغلبية، وأفقد كياننا الاقتصادي كل حيويته وإمكانياته. وإن لم نقم بذلك، فإن «السوق» سيسيطر مجدداً على مقاليد أمورنا، وسيقرر بعد بضعة أشهر أن الوضع قد تدهور فتتحتم زيادة الفوائد مجدداً إلى المستويات الجنونية السابقة والقاتلة ذاتها، فنعود ونتخبط في المأساة ذاتها، والحلقة المفرغة التي يستفيد منها بعضهم على حساب الكيان والمصير.

ألم يحن الزمن كي نرفض دكتاتورية «السوق» هذه ونسأل لماذا لم تحصل «المعجزة» الأخيرة في السنين الماضية، مما كان وفر على الاقتصاد مليارات من الدولارات التي خرجت من الخزينة اللبنانية، ومن مالية القطاع الخاص المنتج لتصب في جيوب بعضهم، وتؤدي إلى هذه الزيادات العشوائية في الضرائب والرسوم التي يتحملها الشعب اللبناني؟ ألم يحن وقت استعادة الوعي على الأقل بانتظار أن يحين موعد المحاسبة، محاسبة هذا «السوق» الملعون الذي حوّل حياة المواطن العادي إلى جحيم، ونقل بعض المحظوظين إلى جنة مالية قلّ مثيلها في التاريخ الاقتصادي؟

الفصل الثالث

ما لم تعالجه الورقة المقدمة إلى اجتماع باريس 3 [1]

تكاثر الكلام بشكل رتيب ومكرر بما يثير الاشمئزاز حول باريس 3 ومحتويات الورقة المسماة «إصلاحية». والعنوان في حدّ ذاته مضحك وسنتعرض إليه فيما بعد، غير أنه من المهم في بداية هذه التأملات أن نشير إلى النجاح الباهر لفريق السلطة في إلهاء الرأي العام اللبناني والعربي والدولي مرة أخرى، عن المشكلة الجوهرية التي يتخبط فيها لبنان، وهي مشكلة سياسية ودستورية بالدرجة الأولى، نتيجتها استئثار السلطة من قبل فريق واحد يحكم لبنان منذ نهاية عام 1992، وأخذ البلاد في اتجاه غير متفق عليه . وقد اعتاد هذا الفريق أن يفرض على الرأي العام طريقة أحادية الجانب وجامدة وسطحية في مناقشة أي أمر من أمور الحكم في لبنان. وهذه الظاهرة غير محصورة

(1) نشرت في جريدة الأخبار بتاريخ 19 و20 كانون الثاني 2007.

في الأمور السياسية، إنما أيضاً في الأمور الاقتصادية والمالية. وربما كانت منذ البداية مناقشة تلك الأمور أكثر سطحية وثرثرة من القضايا السياسية الكبرى.

بدأ طرح الإشكاليات الاقتصادية والمالية للبنان ما بعد حرب 1975–1990 بالانحراف منذ مناقشة قضية إعمار الوسط التاريخي للعاصمة اللبنانية، وكأنّ هذه القضية منفصلة تماماً عن القضايا الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والمالية التي خلفتها الحرب الشعواء الأهلية والإقليمية والدولية التي عصفت بلبنان ما بين 1975 و1990. وقد أصبحت المدافع الإعلامية للفريق الذي تولى السلطة رسمياً في نهاية عام 1992 ترشق كل من يسعى إلى مناقشة الحلّ المنشود من قبل هذا الفريق وربطه بالقضايا الأخرى بأنه لا يريد إعادة بناء الوطن، وهو يقف ضد المشروع بشكل عبثي يضرّ بعملية الإنقاذ على يد ما سميته مراراً وتكراراً «الفريق الإعماري» الذي بدا كأنه الوحيد المؤهل لإعادة بناء ما هدّمته الحرب.

وبالرغم من تقديم جملة من الحلول البديلة التي تحافظ على قدسية الملكية الخاصة وعلى الطابع المعماري الحضاري والاجتماعي لهذا الجزء التاريخي والأثري الغالي من عاصمتنا، وعلى تخالط اللبنانيين من كل الطوائف فيه، فإن السيطرة الإعلامية حالت دون إقناع الرأي العام اللبناني وحتى الوصاية السورية في ذلك الحين، أو دولة مثل فرنسا التي أسهمت في إعطاء عاصمتنا طابعها المعماري

الحديث، بأن المشروع بالشكل الذي اعتُمد هو إبادة للذاكرة التاريخية وتعدٍّ على الدستور وقدسية الملكية الخاصة في لبنان، ويفتح الباب على المزيد من الخروقات الدستورية والتعدي على أملاك اللبنانيين وأرزاقهم، وتفكيك الروابط التاريخية بين فئاته الاجتماعية والمذهبية المختلفة.

إن السيطرة الإعلامية ذاتها أقنعت الرأي العام اللبناني والخارجي بأن سياسة الفوائد المرتفعة بحجة تثبيت سعر الصرف هي السياسة السليمة الوحيدة التي تؤمّن الاستقرار النقدي، بينما لم تكن هذه السياسة الظاهرية إلا غطاءً لعملية إعادة تكوين رساميل المصارف اللبنانية عن طريق تضخيم أرباحها بشكل متواصل على حساب الخزينة اللبنانية والمكلّف اللبناني، وكذلك منشآت القطاع الخاص المديونة أو المحتاجة إلى تسليفات جديدة. وقد نتج ما بين فترة 1993-1998 عن مستوى هذه الفوائد إزدياد الدين الداخلي من ملياري دولار إلى 18.5 مليار دولار في ظرف 6 سنوات، ومقابل نفقات إعمارية لم تتعد في هذه المدة 3 مليارات دولار. وكان يتم تبرير إزدياد الدين ليس بالإشارة إلى سياسة الفوائد العالية لمساعدة القطاع المصرفي في إعادة تكوين رساميله الخاصة وتأمين مستوى عالٍ من الربحية في هذا القطاع، بل طوراً بحجة ازدياد النفقات العسكرية المسؤول وحده عن تفاقم العجز الهائل في المالية العامة وطوراً آخر بتحميل النفقات الاجتماعية الطابع المسؤولية، وذلك في حين أن خدمة الدين العام كانت تستنزف 90

بالمئة من إيرادات الدولة (وأحياناً 100 بالمئة) وتكوّن أكثر من 50 بالمئة من نفقات الدولة. وكان كل الكلام عن انتفاخ القطاع العام وضرورة تقليصه كلاماً غير موضوعي، إذ إنّ الحجم المالي للقطاع العام كان قد انتفخ من وراء ازدياد خدمة الدين العام. وفي حال النظر إلى هذا الحجم دون هذه الخدمة، فإنه يظهر بأنه متواضع للغاية (بحدود 17 % من الناتج المحلي) وأقل من المعايير الدولية (25 % بالنسبة إلى الدول النامية).

ومن أجل صرف الأنظار عما كان يُرتكب من انحرافات خطيرة في السياسات المالية والنقدية تمّ اختراع مسرحيات إعلامية كبرى للتبيان للملأ أن الفريق الإعماري يقوم بعمليات إنقاذ مالي بطولية الطابع باستنفار اصدقائه في الخارج. هكذا عاش المواطن اللبناني عام 1996 على إيقاع تحضيرات ونتائج مؤتمر أصدقاء لبنان في واشنطن. ونظراً لنجاح هذه المسرحية الأولى تمّت إعادتها في باريس 1 وباريس 2، ونعيش الآن على إيقاع تحضيرات باريس 3، وكأن لا حياة للبنان خارج المساعدات الأجنبية وخارج قدرة الفريق الحاكم الإعماري الطابع على استنفار محبي لبنان لتقديم مثل هذه المساعدات التي بدونها لا حياة للوطن.

وبما أن المسرحية تطغى على كامل الحيّز الإعلامي في كل مرة باشكاليتها السطحية، فلا أحد يطرح فعلياً الأسئلة الجوهرية في تحليل هذه الظاهرة، والعادة البشعة بأن لا يتمكن لبنان من العيش دون مصل

مالي ونقدي من الخارج، مع العلم أن السائل الذي يُعطى للمريض هو مجرد مسكّن تزيد كلفته من حجم الدين، وتالياً حجم خدمته دون أن يعالج الأسباب الحقيقية للمرض بأي شكل من الأشكال، ومن دون أن ينظر أحد إلى قدرات البلد في حلّ مشاكله المالية والاقتصادية والاجتماعية بإمكانياته الذاتية.

وطالما سنبقى أسيري هذا الجو الإعلامي وهذه الإشكاليات المغلوطة والتي لا تدخل في صلب أوجاعنا وآلامنا، فلا أمل في تحسن أوضاعنا. وفي هذا المضمار لا يسأل أحد لماذا تمكّنت جزيرة قبرص، التي لا تبعد عن لبنان أكثر من نصف ساعة في الطائرة، والتي تعرضت إلى حرب مدمرة واحتلال لايزال قائماً لجزء كبير وهام من أراضيها، من أن تعيد إعمار ما هدّمته الحرب دون الوقوع في المديونية، وأن تحقق مستوى من الدخل الفردي يبلغ 20 ألف دولار في السنة مقابل 4 آلاف وخمسمئة دولار في لبنان.

ألم يحن الوقت للدخول في مناقشة قضايانا الاقتصادية بشيء من العمق والصوابية لمعالجة مواقع الخلل الحقيقية الاقتصادية والمالية، وهي في نظري التالية:

1- لم يفهم الفريق الحاكم بتاتاً أن الظروف التي ساعدت في البحبوحة النسبية جداً التي تمتّع بها لبنان حتى عام 1975 كانت قد زالت نهائياً عام 1991 إذ إن الاقتصادات العربية قد تطورت خلال هذه المدة تطوراً هائلاً مما جعلها لا تحتاج إلى الخدمات اللبنانية التجارية

والمصرفية والمالية. وعلى الرغم من ذلك فقد بنى كل السياسات الإعمارية على إعطاء الأولوية لعودة الاقتصاد اللبناني إلى سابق عهده كمجرد اقتصاد وسيط بين العالم الصناعي المتقدم والعالم العربي. وهذا خطأ جسيم ندفع ثمنه إلى الآن.

2- لم يفهم الفريق الحاكم ما هو جوهر العولمة ومقتضياتها خارج ترداد اللغة الخشبية لبعض مؤسسات التمويل الدولية حول ضرورة الإصلاحات البنيوية في الدولة وإجراء الخصخصة من أجل تقليص حجم القطاع العام. فلم يرَ الفريق الحاكم أن العولمة تعني بالدرجة الأولى ضرورة تكثيف الجهود الإنتاجية والولوج إلى عصر التكنولوجيات الحديثة في عالم الإلكترونيات والمعرفة والخدمات ذات القيمة المضافة العالية والصناعات الإلكترونية والغذائية والاستشفائية والترفيهية؛ فأهمل كلياً ضرورة وضع سياسة لتشجيع الجهود الإنتاجية، بل اكتفى بالاعتماد على إزدهار كل من القطاعين المصرفي والعقاري كعمودين أساسيين لتسيير الاقتصاد اللبناني وتأمين الرفاهية لكل اللبنانيين، إضافة إلى سياحة الأثرياء من العرب في الأحياء الراقية من بيروت وبعض المصايف الجبلية القريبة من العاصمة (ودون الاهتمام بإمكانيات السياحة الداخلية) . ونتج عن هذه السياسة نزيف للأدمغة بشكل مأسوي لانعدام وجود فرص العمل اللائقة، مما أسهم بدوره في مزيد من انهيار إنتاجية الاقتصاد الوطني بسبب الإهمال التام للقدرات الكائنة في الاقتصاد اللبناني، من موارد بشرية عالية الكفاءة

وتربة خصبة وموارد مائية وشبكة المغتربين اللبنانيين في العالم، كما أهمل أيضاً القدرات السياحية للمناطق اللبنانية المختلفة جنوباً وبقاعاً وشمالاً.

3- لم يهتم الفريق الحاكم بإعادة تجديد الإدارات اللبنانية وتحديثها بعد كل ما أصابها من شلل وجمود خلال سنوات الحرب الطويلة، إضافة إلى تدني الرواتب والأجور في الإدارات العامة وترك العديد من الموظفين الأكفاء الخدمة العامة إما بسبب بلوغهم سنن التقاعد أو بسبب الهجرة خارج البلاد، مما ساعد على تفشي الرشوة والفساد في إنجاز معاملات المواطنين وتدهور مستوى الأداء الإداري العام. والغريب حقاً أن الفريق الإعماري لم يقم طوال كل هذه السنوات بتحديث قوانين تنظيم الخدمة المدنية العائدة إلى عام 1959، ولا قانون المحاسبة العامة العائد إلى عام 1963، ولا قوانين الجامعة اللبنانية، ولا قوانين بيع أراضي الدولة واستثمارها، ومنها بشكل خاص الأراضي البحرية والنهرية (مع أنه تعاقد مع البنك الدولي بقرض بقيمة 25 مليون دولار لمكننة السجل العقاري لأغراض تتعلق بالأطماع العقارية العامة ومركزية القطاع العقاري لدى الفريق الحاكم). أما الكلام بأن الفريق الإعماري اصطدم في جهوده الإصلاحية بممانعة القوى السياسية الأخرى، فهو غير مطابق للواقع حيث كان الفريق الحاكم يتمتع بأغلبية ساحقة في المجالس النيابية المتتالية. وقد كان الرئيس الهراوي والرئيس بري وكل الزعامات الرئيسة في البلاد في حالة تحالف معه

وتمكّن، تالياً، من فرض مشاريعه دون صعوبة تذكر عندما كان يهمه الأمر فعلاً كما كان الحال بالنسبة إلى قانون سوليدير وقانون منح الـ BOT لشركة الهاتف النقال وسلسلة من القوانين الأخرى مثل القوانين الضريبية (وآخرها ادخال الضريبة على الفوائد المدفوعة على الودائع بواقع 5 %).

ومن جراء هذا الإهمال أصبحت إدارات الدولة تتخبط بحالة فوضى إدارية كبيرة، وتمّ اللجوء إلى الاستعانة في معظم الأحيان بأجراء لإدخال المعلومات على آلات الكومبيوتر، يقبضون 2500 ل.ل. في الساعة ولا يتمتعون بأي نوع من الضمان الاجتماعي ولا بأي حق في الإجازات المعترف بها في قانون العمل. وهذه فضيحة كبرى. ومما زاد الطين بلّة أن الفريق الحاكم قبل بمساعدات من برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تدفع هي الجزء الأكبر منها، لإدخال خبراء في الإدارات العامة ممن درسوا في الخارج لتولي مهمات تتطلب معارف أكثر حداثة. وهذا ليس بالحل، وإنما يزيد اتكال الإدارات على المساعدات الخارجية. هذا إضافة إلى إنشاء الجزر الإدارية حيث مستوى الرواتب أعلى بكثير من الإدارات الأخرى (المصرف المركزي – صندوق الضمان الاجتماعي – مجلس الإنماء والإعمار، مؤسسة ايدال...)

4- كرّس الفريق الحاكم نظاماً نقدياً منحرفاً مبنياً على استعمال الدولار الأميركي إلى جانب الليرة اللبنانية في التعاملات الداخلية،

مع تأسيس فوارق شاسعة بين الفوائد على الليرة اللبنانية ومعيارها إصدارات سندات الخزينة بالعملة المحلية من جهة والفوائد على الدولار الأميركي بمستوى كان يفوق في الماضي 7 أو 8 % من مستوى الفوائد العالمية من جهة أخرى. وأدى هذا النظام إلى تشوهات مالية كبيرة إذ انتفخ النظام المصرفي بالودائع الآتية من الخارج (المغتربون والأثرياء العرب) حتى أصبح اليوم حجم الودائع في النظام المصرفي يبلغ 3 أضعاف حجم الناتج المحلي. وهذا يعني أن على الاقتصاد اللبناني أن يتحمل دفع فوائد على حجم ودائع في الجهاز المصرفي تفوق 3 أضعاف الناتج المحلي. وهذا وضع شاذ للغاية خصوصاً وأن هذه الودائع ليست مستثمرة في تسليفات القطاع الخاص إلا بنسبة 27 % من حجمها (بينما تبلغ محفظة سندات الخزينة 34 % من حجم الودائع). ومن جهة أخرى فإن هذا الوضع يمكّن المصارف اللبنانية باستمرار من إعادة تمويل الدين العام وعبء خدمته السنوية بالدولار أو بالليرة دون أن تضطر الحكومة إلى اتخاذ التدابير الداخلية الناجعة، ودون أن تضطر إلى اللجوء إلى القروض الخارجية من الدول الأجنبية أو مؤسسات التمويل أو الاسواق العالمية، لأن المصارف تتمتع بدرجة عالية جداً من السيولة، مما يسمح لها بأن تكتتب هي الجزء الأكبر من سندات اليورو بوند (Eurobond) التي تصدرها الدولة إضافة إلى اكتتابها للسندات بالليرة. ولذلك فإن كل المسرحيات حول المؤتمرات من أجل استجلاب مساعدات وقروض خارجية هي فقط لهدف سياسي

واضح، أي لإيهام المواطن اللبناني والقوى السياسية المعارضة بأن الفريق الحاكم هو الوحيد الذي يمكن أن ينقذ البلاد مالياً نظراً للدعم الذي يحظى به في الخارج، هذا مع العلم ان المصارف اللبنانية تتمتع اليوم بدرجة تاريخية من السيولة الجاهزة تعادل 21.5 مليار دولار من الموجودات الخارجية السائلة و29 ملياراً من الودائع لدى المصرف المركزي. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنَّ المصارف اللبنانية سبقت وقدمت ما يعادل 4 مليارات دولار من القروض إلى الخزينة اللبنانية دون فوائد إثر انعقاد مؤتمر باريس 2 وذلك دون أن يتأثر بأي شكل من الأشكال مستوى أرباحها. وقد أشارت أخيراً التقارير الصحافية المتخصصة أن الودائع في الجهاز المصرفي قد زادت بشكل ملموس في هذه السنة كما زادت الأرباح بالرغم من قساوة الهجوم الإسرائيلي وتأثيره على الأوضاع العامة.

وفي هذا المضمار لا بد من التذكير بأساليب اللعب على أعصاب اللبنانيين بتخويفهم بأنه لو ترك الفريق الحاكم الحكم، فإن الليرة اللبنانية قد تنهار، وأن إعادة تمويل الدين قد يصبح مستحيلاً. وهذه القناعة أصبحت راسخة لدى الرأي العام بالرغم من أن الرئيس إميل لحود أتى بحكومة الدكتور سليم الحص عام 1998 وغادر الرئيس الحريري الحكم ولم تهتزّ الليرة، ولم تضطر الحكومة إلى طلب مساعدات ومعونات خارجية لإعادة تمويل الدين العام؛ وكذلك حصلت الجريمة النكراء عام 2005 التي أدت إلى اغتيال

الرئيس الحريري، وبقيت الليرة صامدة وتمّت إعادة تمويل الدين العام بشكل اعتيادي. ومردّ ذلك أن الجزء الأكبر من الدين اللبناني (بالليرة كما بالدولار) هو في حوزة المصارف اللبنانية الكبيرة وليس في أيدي حكومات أو مصارف أجنبية. ومن المؤسف حقاً أن يعمل الفريق الحاكم حالياً منذ مسرحية باريس 2 بإدخال حكومات أجنبية في الدين اللبناني وذلك بشكل ملتوٍ، إذ إنه تمّ إصدار سندات يورو بوند بمبلغ 2.7 مليار دولار لحكومة فرنسا والمملكة العربية السعودية والكويت وحكومات أخرى في دول الخليج العربي، تمّ الاكتتاب بها عبر مؤسسات أو مصارف تابعة لتلك الدول، وهذا يؤدي إلى بداية تدويل الدين اللبناني بالتدريج، وتالياً إلى مزيد من نفوذ الجهات الأجنبية في السياسة الداخلية اللبنانية، إضافة إلى ما يحصل من تدويل للنظام القضائي اللبناني عبر لجنة التحقيق الدولية ومشروع المحكمة الدولية وتدويل الوضع السياسي الداخلي عبر القرارات العديدة التي أصدرها مجلس الأمن منذ قراره الشهير1559، ومواقف بعض الدول في التدخل السافر في الشؤون السياسية اللبنانية.

أما المواطن اللبناني فهو لايزال يعيش على أعصابه على وتر التجاذبات المحلية والإقليمية وذلك بسبب هذا النظام النقدي والمالي المنحرف، فهو يظل خائفاً على مدّخراته بالليرة اللبنانية في حال حصول خضّة سياسية أخرى، مع العلم أن لبنان تحمّل إلى الآن سلسلة من الخضّات الكبرى من اغتيال الرئيس الحريري إلى الاغتيالات الأخرى

وإلى الحرب التي شنتها إسرائيل على لبنان في صيف 2006، دون أن يحصل أي نوع من بوادر اهتزاز الليرة أو صلابة النظام المصرفي. إنّ إبقاء المواطن اللبناني في حالة الخوف والقلق من التطورات المالية والنقدية هو جزء أساسي من سياسة سيطرة الفريق الحاكم على عقول الناس ومصيرهم، وأساس هذا الوضع هو إنشاء نظام نقدي منحرف منذ عام 1993 واستخدام أساليب غير سليمة في طريقة إدارة الدين العام من قبل الفريق الحاكم مما أدّى إلى تراكم فوائد بمبلغ 33 مليار دولار على أصل دين لم يتعد ملياري دولار في نهاية عام 1992، وقد زاد عليه تراكم عجز الخزينة بالنفقات العادية والاستثمارية وسلفات الخزينة بواقع 7 مليارات دولار حتى نهاية عام 2004 أي ما مجموعه 9 مليارات دولار كرأسمال الدين الأساسي. هذا مع التأكيد على أن نفقات الإعمار لم تتعد الـ 6 مليارات دولار خلال فترة 1993-2004، فلا يمكن أذن بأي شكل من الأشكال أن يُعزى تعاظم الدين العام إلى النفقات العسكرية والأمنية أو التقديمات الاجتماعية أو الدين الموروث من حرب 1975- 1990 (كما تم ذكره في الورقة المقدمة إلى اجتماع باريس3).

***

أمام هذه الوقائع الموضوعية، المطلوب هو مجهود كبير من كل القوى السياسة التي تود إخراج البلاد من سيطرة فئة من اللبنانيين المتسلطة على كل مقدرات البلاد منذ 15 سنة للارتقاء إلى طرح نظرة

بديلة إلى الاقتصاد اللبناني وطريقة إدارته، وبشكل خاص ضرورة التركيز على الاستغلال الأمثل للقدرات الإنتاجية اللبنانية الكامنة، من مادية وبشرية، في الميادين والقطاعات الحديثة التي تكوّن دعامة حركة العولمة والتي لا بد أن نستفيد منها بالشكل المناسب على غرار دول أخرى مشابهة لنا مثل إيرلندا وقبرص ومالطا وسنغفورة والبرتغال، والابتعاد نهائياً عن النظرة السطحية والساذجة للاقتصاد اللبناني كاقتصاد وسيط بين دول متقدمة ودول متخلفة. فهذه النظرة هي المسيطرة، على فكر الفريق الإعماري منذ 15 سنة وعلى فئات واسعة من الرأي العام حتى المؤيدة لقوى المعارضة، بينما هذه النظرة هي اساس مرضنا وسوء أدائنا الاقتصادي وهي التي تبقي لبنان في الدوامة المالية والنقدية والوضع الاجتماعي المزري.

ويتطلب ذلك أيضاً، كما ذكرناه سابقاً، الدخول في إصلاح نقدي شامل من حيث القضاء التدريجي والمبرمج على النظام الحالي المبني على استعمال عملتين معاً (الدولار والليرة في التعاملات الداخلية) وعلى استعمال سندات الخزينة بالليرة لأغراض امتصاص السيولة بالعملة المحلية والسندات بالدولار لتقوية ميزان المدفوعات؛ على أن يترافق ذلك مع نهضة إنتاجية شاملة وإنماء متوازن لاستغلال قدرات المناطق اللبنانية كافة بحيث يصبح لبنان بلداً مصدّراً يستفيد من الفرص المتوافرة في حركة العولمة، وذلك عبر الاستثمار المكثف في إنتاج المأكولات والمواد الزراعية ذات النوعية العالية والخالية

من الأسمدة وإنتاج البذور، وكذلك خدمات ذات القيمة المضافة العالية في مجالات عديدة مثل الأبحاث الطبية والعلاجية والخدمات المالية العالية الكفاءة للشركات والمصارف الدولية الكبرى وخدمات إلكترونية ومعلوماتية مختلفة، إضافة إلى ما يسمى الصناعات الترفيهية ومجالات أخرى مختلفة منها أيضاً إنتاج النفط والمواد النفطية من زراعات بديلة كدوّار الشمس أو الشمندر السكري أو البطاطا، كما أصبحت تفعله الكثير من البلدان خصوصاً في جنوب أميركا، وذلك يخفف من اعتمادنا على الطاقة المستوردة وكلفتها العالية.

لكن مثل هذا البرنامج يتطلب توسيع الأفق والإيمان بقدرات شعبنا وشبابنا وتحقيق الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والقضاء على نمط التفكير للاقتصاد السائد المبتذل والذي تخطاه الزمن ألف وألف مرة، وهو الذي يسهّل ديكتاتورية القوى السياسية ذاتها على بلدنا. ولا بد هنا من التذكير بما قاله الشيخ موريس الجميّل من على منبر الندوة اللبنانية في محاضرة ألقاها في كانون الأول 1952، إذ يقول: «إن إحدى الوسائل التقليدية لإضعاف الإنسان هو إفقاره مادياً. ومن جهة أخرى، يعتبر الجميع أن إفقار بلد ما يشجّع على تنامي تيارات الفتنة. لذلك، فإن العمل على إفقار لبنان قد خلق جوّاً مؤاتياً لتفجّر عوامل التفكك السياسي والاجتماعي التي سردناها فيما سبق، وتالياً، تسهيل التدخلات الأجنبية لدى تلك التيارات». ويضيف في وصفه قدرات لبنان الزراعية وثروته المائية الضخمة «إن

فحصاً سريعاً لقدرات البلاد تكشف لنا وجود موارد عملاقة خصوصاً في المجال المائي. ويكفي أن نتمكن من استعمال المياه لكي نستخرج منها ثروة وطنية استثنائية»[1].

(1) أنظر عهد «الندوة اللبنانية، خمسون سنة من المحاضرة»، دار النهار، 1997 - نص محاضرة الشيخ موريس الجميّل بعنوان:

Tel peuple, tel gouvernement? Tel gouvernement, tel peuple?، ص 213–226

الباب الثالث

ظاهرة الهجرة

الفصل الأوَّل

ظاهرة الهجرة في ظل النموذج التنموي اللبناني المشوَّه والمقيَّد[1]

1. توسيع مقاربة ظاهرة الهجرة

أ ـ نحو مقاربة جديدة لمفهوم الهجرة

من المستحسَن للباحث المهتم بشؤون الهجرة اللبنانية أن يوسِّع مفهوم الهجرة بحيث يشمل التدفقات البشرية بأنواعها المختلفة، سواء تعلَّق الأمر بالهجرة من لبنان إلى بلدان أخرى، أو الهجرة المعاكسة أي

(1) وُضِع هذا البحث انطلاقاً من مداخلة المؤلِّف في الندوة المنَظَّمة من قِبَل التيار الوطني الحر بعنوان «دور الانتشار في الشراكة الوطنية» والمنعقِدة يوم الثلاثاء الواقع في 5/ 8/ 2008 في فندق الحبتور، ونشرت في مجلة الـ Revue diplomatique.

من بلدان أخرى إلى لبنان. في الحقيقة إن لبنان في القرنين الماضيين تأثر بالتدفقات من النوعين المذكورين آنفاً، ونحن نركز دوماً على الهجرة من لبنان إلى الخارج فقط، دون الأخذ في الاعتبار موضوع الهجرة المعاكسة (من الدول الأخرى إلى لبنان). ولا بدَّ هنا من التذكير بأنه خلال المئة سنة الماضية شهد لبنان قدوم اللاجئين الأرمن من الأناضول في بدايات القرن العشرين، ومن ثم قدوم اللاجئين الفلسطينيين في أواسطه وبأعداد كبيرة، كما لا يمكن أن نغفل الأعداد الهائلة من رجال الأعمال من جنسيات عربية مختلفة الذين أتوا إلى لبنان واستقروا فيه، بشكل خاص رجال الأعمال الهاربين من موجات التأميم والاشتراكية في دول الجوار، وأيضاً قدوم العديد من شوام مصر في الستينيات من القرن الماضي. وقد كتبت منذ أربعين سنة دراسة تحلِّل الدور الرئيس في حصول «الأعجوبة» الاقتصادية اللبنانية الذي لعبته هذه التدفقات الديمغرافية المعقَّدة، أي مغادرة العديد من اللبنانيين لبلدهم بحثاً عن كسب معيشتهم، واستقبال لبنان اليد العاملة الرخيصة محلهم، وفئات نشطة جداً اقتصادياً كالأرمن، أو لها قدرات مالية كبيرة كبعض الفلسطينيين والسوريين والعراقيين.

إذا عمَّقنا النظر تاريخيا في هجرة اللبنانيين إلى الخارج وهي بدأت في أواسط القرن التاسع عشر على أثر الفتنة الطائفية الكبرى(1840–1860)، نلاحظ أنَّها شبيهة بما حصل في بلدان أخرى كإيرلندا واليونان على سبيل المثال، وهي ظاهرة تدل على مسيرة تنموية مشوهة لا تستثمر القدرات الطبيعية والبشرية المتوافرة محلياً، وتخلق

اتكالاً سلبياً على ما يحوله المغتربون إلى ذويهم في الوطن. وهذه في الحقيقة ظاهرة غير صحية إطلاقاً عندما تصبح هيكلية الطابع، لأنها تؤدي إلى الاتكال على مصدر ريعي يأتي من الخارج مما لا يشجع على إعادة النظر في بنية الاقتصاد المحلّي التي تصبح، تالياً، مقيّدة؛ فيتركز النشاط الاقتصادي في بعض القطاعات المحدودة العدد، بشكل خاص التجارة والمال والسياحة والعقارات.

وقد تجددت موجات الهجرة من لبنان إلى الخارج إثر الفتنة الشعواء التي عصفت بالبلاد بين العام 1975 والعام 1990، مما عزز هذا النمط التنموي المشوَّه. وما زاد الطين بلة أن هذه الموجة الأخيرة من الهجرة تركزت بشكل كبير على الإقامة في دول الخليج العربي، حيث بنية الاقتصاد كلها ريعية الطابع لأنها تعتمد بشكل شبه حصري على موارد النفط العملاقة التي تتدفق على اقتصادات تفتقد أساساً إلى البنية الصناعية والإنتاجية العالية الكفاءة، ولذلك نرى أن النشاط الاقتصادي في دول الخليج مركّز إلى حد بعيد على تطوير البنية التحتية والمقاولات والقطاع المالي والعقارات.

وعندما انتهت الأحداث الأليمة في لبنان عام 1990، عاد العديد من اللبنانيين الذين كانوا هاجروا إلى الخليج، وقد تم وضع السياسات الإعمارية وكأن لبنان بلد نفطي يمكنه الإنفاق دون قيد أو شرط كما هو الحال في الدول المنتجة للنفط. وكانت النتيجة بعد بضع سنوات من الفورة (1994–1997) أن أصاب الاقتصاد اللبناني جمود كبير، وقد زادت المديونية بالشكل العملاق الذي نعرفه، وعمَّت البطالة، وتدنت

مستويات المعيشة بسبب تجميد الأجور والرواتب في القطاعين العام والخاص واستقدام اليد العاملة الرخيصة من سوريا ومصر ودول آسيوية مختلفة.

والجدير بالذكر أنَّ هذا الاعتماد على اليد العاملة غير اللبنانية مكلف اقتصادياً ومالياً، إذ إنَّ هذه اليد العاملة تُحوّل إلى ذويهم في الخارج معظم ما تكسبه في لبنان، فتكون مساهمتها في الدورة الاقتصادية محدودة ويصبح ما تحوِّله إلى الخارج عبئاً على ميزان المدفوعات. ولذلك وقع الاقتصاد اللبناني بسرعة في حالة جمود وسوء الأداء وبدأت، تالياً، موجة هجرة جديدة تناولت كل شرائح المجتمع، وبشكل خاص العنصر البشري العالي الكفاءة الذي عاد ليهاجر إلى أوروبا والولايات المتحدة الأميركية وكندا واستراليا. وعندما بدأت الطفرة النفطية الثانية عام 2002-2003 فُتِح المجال مجدداً أمام الهجرة إلى دول الخليج التي أصبحت تستقطب العديد من المهنيين والإداريين وأصحاب الكفاءات المختلفة. ولمن المفارقة أن يشهد لبنان في الوقت ذاته الاعتماد المتزايد على استيراد العاملين والعاملات من خارج لبنان.

ب ـ الانعكاسات الاقتصادية السلبية للهجرة

إن فقدان الكفاءات البشرية بهذا الشكل الكبير يسبب ضرراً بالغاً للاقتصاد اللبناني المركَّز مناطقياً في بيروت وبعض مناطق جبل لبنان، وقطاعياً في قطاع المصارف والعقارات والمقاولات. ونحن

نرى أن معظم الاستثمارت في لبنان تتكوَّن من توظيفات في سندات الخزينة، أو في الأسهم القليلة المدرجة على بورصة بيروت أو في القطاعين العقاري والسياحي. كما أنَّها تتوجَّه إلى التوظيف في الودائع المصرفية نظراً للفائدة العالية التي تدفعها المصارف ممَّا يشكِّل عبئاً على الاقتصاد لأنَّ مجموعة الودائع في لبنان تبلغ ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الصافي.

كل ذلك يولِّد حلقة مفرغة من التنمية المشوَّهة، خصوصاً إذا ما أخذنا في الاعتبار الأعداد الكبيرة من العمال غير اللبنانيين الذين يعملون كيد عاملة رخيصة في البناء والمقاولات والخدمات البسيطة. لذلك يجب تخطي النهج التقليدي في دراسة موضوع الهجرة لتؤخذ جوانبها كافة وانعكاساتها في الاعتبار، دون التركيز على جانب معيَّن وإغفال آخر.

زِدْ على ذلك المعاناة الإنسانية التي يعيشها المغتربون وذووهم الباقون في الوطن من تشتُّت عائلي كبير وفصل الآباء والأمهات عن أبنائهم، إضافة إلى اكتساب المغتربين لثقافات وعقليات مختلفة عائدة لبلدان الاغتراب التي يختارونها، فتزداد الهوة بين اللبنانيين المقسومين أساساً تحت القبضة القوية لطوائفهم ومذاهبهم.

ولا بدَّ أيضاً من الإشارة إلى العواقب الوخيمة لاستيرادنا اليد العاملة الأجنبية الرخيصة لتحل محل اليد العاملة اللبنانية، ممَّا يزيد من سمات الاقتصاد الريْعي وتصرُّفات أهل المجتمعات النفطية

الغنية، ويكلِّف أيضاً غالياً الاقتصاد المحدود القدرة الإنتاجية والموارد المالية، لأنَّ هؤلاء العاملين الأجانب يحوِّلون الجزء الأكبر من رواتبهم إلى ذويهم. وهذه الأوضاع المعقَّدة والمهمَّشة تجعل اقتصاد البلاد يبتعد عن حالة الاستنفار الإنتاجي وتجنيد كل الطاقات في خدمة تنمية متكاملة ومتوازنة مناطقياً.

2. العقبات القائمة أمام تفعيل دور المغتربين الاقتصادي

أ- شكوى المغتربين من أوضاع الفساد وعدم الاستقرار الأمني وحصر استثماراتهم وتوظيفهم في ميادين محدودة

إنَّ اللبنانيين المقيمين ينتظرون دوماً من المغتربين لعب دور أكبر وأهم في تنمية الاقتصاد اللبناني. وفي المقابل نسمع دوماً شكوى المغتربين حول خيبة أملهم بالتطورات السياسية والاقتصادية اللبنانية المضطربة باستمرار، والمتميِّزة أيضاً بانتشار الفساد في نواحٍ عديدة من الحياة الاقتصادية اللبنانية. وهذا ما ينفِّرهم ويجعلهم يغضُّون النظر عن استثمار مواهبهم وقدراتهم المهنية ورأسمالهم في اقتصاد الوطن، وذلك بالرغم من توقهم الكبير إلى المساهمة في بناء وطنهم. ولذلك يكتفي المغتربون المتمكِّنون مالياً بشراء شقة أو فيلّا جميلة لتمضية إجازتهم في لبنان مع عائلاتهم، أو بتشييد مبنى كاستثمار دون مخاطرة نظراً للصعود المتواصل لأسعار العقارات في لبنان.

هذا هو الوضع السائد منذ سنين، باستثناءات قليلة، حيث أنَّ

معظم استثمارات المغتربين تصبّ في القطاع السكني والعقاري، كما هو الحال بالنسبة للاستثمارات العربية التي تأتي إلى لبنان. كما أنَّ هناك توظيفاً لبعض الأموال في ودائع مصرفية في لبنان أو سندات خزينة بالليرة اللبنانية أو إصدارات اليوروبوند للدولة، نظراً للعائد العالي الذي يمكن تحقيقه في لبنان نسبةً لما يتوافر في الأسواق العالمية. وبذلك تكون استثمارات المغتربين اللبنانيين عنصراً من عناصر نمط تنموي لبناني مشوَّه وغير متوازن لأنَّه مركَّز بشكل كبير على القطاع المالي والعقاري، وجغرافياً في العاصمة بيروت وبعض المصايف الجبلية.

ب ـ النمط التنموي اللبناني المشوَّه الذي يحول دون تفعيل دور المغتربين الاقتصادي

وفي الحقيقة اعتاد العديد من الاختصاصيين ورجال الأعمال والسياسيين النظر إلى الهجرة على أنها عامل إيجابي للغاية يخفف من أزمة البطالة ويؤمن تحويلات نقدية بكميات كبيرة من الخارج. وهذه النظرة ناتجة أيضاً عن عقلية اقتصادية ظهرت بعد الاستقلال تحت تأثير أفكار ميشال شيحا، بأن الاقتصاد اللبناني يصلح فقط أن يكون اقتصاداً بسيطاً غير متنوع لأنه لا يمكن أن ينجح في الصناعة والزراعة نظراً لصغر حجم البلد الذي لا يسمح له أن ينافس الدول الأكبر حجماً والمتطورة صناعياً وزراعياً. لذلك عليه أن يتخصص بالخدمات والعقارات والأعمال التجارية والمصرفية البسيطة.

وليس من السهل تغيير هذه العقلية في لبنان وخلق الوعي بما عندنا من إمكانيات اقتصادية ضخمة وميزات تفاضلية لا نستغلها، سواء من التربة الخصبة، وفائض المياه، والنظام الجامعي الذي يخرج كفاءات بشرية في المجالات التقنية الحديثة كافة، تُصدَّر إلى الخارج دون الاستفادة منها محلياً، وكأنها نفط أو مادة أولية أخرى تستفيد منها اقتصادات دول الاغتراب أكثر ممَّا يستفيد منها لبنان. ونحن في لبنان يبقى لنا الفتات المالي لهذه القدرات البشرية، أي التحويلات المالية التي يرسلها المغتربون بعد أن يكون الأهل قد تعبوا وأنفقوا لتأمين التربية العالية والحديثة لأولادهم . وأنا أرى بأن هذا الواقع يجب أن يُعْتبَر بمثابة جريمة اقتصادية يومية نرتكبها بحق بلدنا. ونحن نتغنى بنموذجنا الاقتصادي الرائع، بينما نتخبَّط كما هو معلوم في حالات فقر وبطالة عالية جداً، وهي مصدر قلاقل سياسية متزايدة خصوصاً في الآونة الأخيرة. ومن غير المبرَّر أن تُتْرَك مناطق غنية بالمياه والتربة الخصبة بهذه الحالة من التهميش والبطالة والفقر المتزايد، وأن تُتْرَك بعض المدن الإقليمية الطابع كطرابلس وصيدا وصور وغيرها مع ما تتمتع به من مرافق تاريخية وعمرانية رائعة تتخبط هي أيضاً في الواقع ذاته، وكأن الاقتصاد اللبناني يقتصر على بعض الأحياء الراقية من العاصمة بيروت وبعض المصايف التي تجذب إليها السياح العرب والأغنياء من أصل لبناني.

وهذا هو النمط التنموي الذي نشكو منه منذ عقود، وهو ناتج عن نظرة اقتصادية ضيِّقة ترى في الاقتصاد اللبناني، نظراً لصغر حجمه

وغياب المواد الأولية فيه، اقتصاداً يجب أن يبقى محصوراً في القطاع السكني والعقاري والمالي وبعض الخدمات السياحية أو خدمات أخرى ذات قيمة مضافة متدنِّية في التجارة. هذا إضافة إلى إيديولوجيا اقتصادية قديمة مستوحاة من أدبيات ميشال شيحا التي كانت ترى بأنَّ البلاد لا تصلح للزراعة والصناعة، بل إنَّ وظيفة اقتصادها تكمن حصرياً في الوساطة المالية والتجارية بين الدول العربية المتخلِّفة اقتصادياً والدول الصناعية الكبرى. وقد أتت النظرة إلى إعمار لبنان في بداية التسعينيات من القرن الماضي لتكرِّس هذه النظرة المبسَّطة، وترى في الاقتصاد اللبناني مجرَّد اقتصاد في خدمة الرساميل العربية الخارجية والسياحة الخارجية، وتالياً، مجدداً التركيز على القطاعات المالية والعقارية والسكنية والسياحية.

ج ـ النمط الاقتصادي اللبناني تخطَّاه الزمن وأداؤه سيِّئ

لم يتطلَّع اللبنانيون المقيمون إلى أية تجربة من التجارب التنموية الناجحة في دول صغيرة أخرى تمكَّنت من استيعاب معطيات الاقتصاد المعَوْلَم والفرص الهائلة التي تفتحها العولمة للدول التي تبني اقتصادها على العلم والمعرفة وابتكار أساليب إنتاج جديدة في السلع والخدمات ذات القيمة المضافة العالية، والتي أصبحت مطلوبة بكثافة في الأسواق الدولية المعولَمة. وإذا كان بعض المغتربين القاطنين في أوروبا أو الولايات المتحدة قد أصبحوا واعين لمثل هذه الفرص، وكان لهم آمال بأن يتحوَّل لبنان إلى نموذج اقتصادي آخر متميِّز بزيادة

القدرة الإنتاجية والأداء الاقتصادي الرفيع واستبقاء القدرات البشرية في البلاد وإيجاد المناخ المناسب لخلق فرص العمل في مجالات الاقتصاد الجديد المعولَم المبني على العلم والمعرفة والتكنولوجيا وشبكة اتصالات إلكترونية سريعة وقليلة الكلفة، فإنَّ هذه الآمال قد خُيِّبَت خلال العقدَيْن الماضييْن، إذ إنَّ الاقتصاد اللبناني تحوَّل إلى اقتصاد عشوائي متميِّز بالمضاربات والصفقات في ظل انتشار الفساد الاقتصادي وسوء الأخلاق وانتشار البناء العشوائي المشوِّه لجمال لبنان بأريافه ومدنه والتعدِّي الشرس على موارد لبنان الطبيعية (الكسارات، والمياه، والرمول، وعدم الاهتمام الفاضح بتلوث البيئة...). بطبيعة الحال، فلا يمكن هنا إلقاء اللوم على المغتربين، وإن أردنا تفعيل دورهم الاقتصادي والتنموي، فعلى المقيمين أن يعملوا من أجل تغيير النمط التنموي اللبناني الذي يؤدي باستمرار إلى اقتصاد منخفض الإنتاجية وذي قدرة تنافسية ضعيفة في مجالات الإنتاج، ويؤدِّي أيضاً إلى هجرة الأدمغة التي بدورها تؤدي إلى مزيد من تردي الإنتاجية والقدرة التنافسية.

وهذا طبعاً لا يعني أنَّ على المغترب انتظار تغيير ظروف الداخل، بلْ يمكنه أن يسهم إلى جانب قوى التجدد والإصلاح الداخلية في تغيير النظرة إلى الاقتصاد اللبناني وفي خلق ثقافة اقتصادية جديدة تحل محل الثقافة الحالية التي تخطاها الزمن نظراً للتطورات الاقتصادية العملاقة الحاصلة في محيطنا العربي وفي العالم. ومنَ الملفت للنظر أنْ تبقى

القضايا الاقتصادية اللبنانية العديدة والعويصة خارج المسرح السياسي والحلول المرتقبة للأزمة الحادَّة التي نتخبَّط فيها. وهذا ما يثير أشد الاستغراب لأنَّ هناك حلولاً اقتصادية ومالية قد تسهِّل الخروج من أزمة النظام والكيان في آنٍ واحد. ذلك أنَّه، وعلى خلاف ما يعتقده بعضهم، قد يكون المدخل إلى الإصلاح السياسي للنظام هو إصلاح النمط الاقتصادي الذي يمشي عليه لبنان منذ الاستقلال، بالرغم من قلَّة فعالية هذا النمط وسوء أدائه اللذيْن يكبِّلان القدرات الإنتاجية الكائنة في لبنان.

د ـ مقارنة الأداء الاقتصادي اللبناني بأداء بعض الاقتصادات الصغيرة الأخرى

تدلُّ المشاهدة الموضوعية لما يحصل في لبنان على ترابط وثيق بين سوء الأداء الاقتصادي وتعاظم واشتداد نظام المحاصصة الطائفية على الموارد المتاحة ضمن نمط تنمويٍّ ناقص ومشوَّه. فلنتصوَّر ما كان يمكن أن يصبح لبنان من الناحية السياسية والاقتصادية معاً لو استطاع أن يبلغ مستويات النمو والرخاء التي بلغتها دول صغيرة أخرى لا تتمتَّع بثروات طبيعية، بلْ في بعض الأحيان ليس لها الموارد المائية والتربة الخصبة والتعدُّد البيولوجي التي يمتاز بها لبنان. فهذه جزيرة مالطا التي لا مياه عذبة فيها، وهي مضطرّة إلى تحلية مياه البحر بكلفة عالية ومتوسط دخل الفرد فيها 13000 دولار؛ وهذه قبرص في جوارنا وهي جزيرة مقسومة ومحتلّة جزئياً ليس لها تربة خصبة ومتوسط

الدخل الفردي فيها أصبح أكثر من 20 ألف دولار سنوياً مقابل 8000 عام 1990؛ وهذه هي سنغافورة التي انفصلت عن ماليزيا في ظروف صعبة وهي خليط من المذاهب الدينية والأعراق ومساحتها ضيّقة ولا موارد فيها من أي نوع كانت، ومتوسط دخل الفرد فيها قفز من 11 ألف دولار عام 1990 إلى 26836 دولاراً عام 2006؛ وهذه ايرلندا التي كانت أفقر دولة في أوروبا، تعاني من هجرة متواصلة لأبنائها نظراً لقلّة الموارد فيها، وتاريخها الحديث حافل بالعنف وعدم الاستقرار وبخلاف شديد مع بريطانيا حول شمال ايرلندا البروتستانتية المحمية من بريطانيا، والتي كانت تجري فيها أعمال إرهابية مستمرة وقتال، وقد قفز متوسط الدخل الفردي في الجمهورية الايرلندية من 9550 دولاراً عام 1990 إلى 48604 دولارات عام 2006، وهلمَّ جرّاً من دول عديدة عانت أوضاعاً غير مستقرّة يجب أن نذكر منها كوريا الجنوبية وهي منفصلة عن شمالها وتتحمّل نفقات عسكرية باهظة من جرّاء هذا الوضع وقد زاد متوسط الدخل الفردي فيها من 5400 دولار عام 1990 إلى 16308 دولارات عام 2006 [1].

أمّا لبنان وعلى الرغم من «إنجازاته الإعمارية» فقد استقرَّ متوسط الدخل الفردي فيه على 6000 دولار منذ بضع سنين[2]، ممّا يدلُّ بما لا لبس فيه على الأداء المتدنّي للغاية للنظام الاقتصادي اللبناني

---

(1) جميع الأرقام الإحصائية مأخوذة من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي «World Economic Outlook Database, September 2006».

(2) قاعدة البيانات ذاتها.

وفقدان القدرة الإنتاجية والفعالية، على الرغم ممّا يتمتع به لبنان من موارد طبيعية، مائية بشكل خاص وزراعية ونباتية وقدرات بشرية عالية الكفاءة في كل الميادين والتي تصدِّر «خامة» إلى الخارج (وكأنّها نفط أو غاز) دون أن تُسْتَنفر في عملية إقامة نهضة إنتاجية شاملة على غرار ما حصل في الدول الأخرى المذكورة، والمضي في مسار تغييري لتخطّي المسيرة البائسة التي نتّبعها منذ الاستقلال. وكما هو معلوم، فإنَّ اللبنانيين لا يحصلون على إمدادات الكهرباء والماء إلا بشكل متقطِّع وجزئي، وهذه فضيحة كبرى لا تحظى بأي اهتمام يُذكَر محلياً ودولياً.

فممّا لا شك فيه أنَّ الوصول إلى الرخاء الإقتصادي وتوفير فرص العمل لكلِّ اللبنانيين من كلِّ الفئات الاجتماعية ومن كلِّ المناطق كان من شأنه أن يؤدي إلى تقلُّص متواصل لنظام الحصص الطائفية في توزيع مواقع الريع المالي والعقاري والبيئي والتجاري ومنافعها بين كبار زعماء الطوائف المدنيين وأزلامهم ومحاسيبهم. وكذلك لكان المواطن العادي قد تحرّر من معظم أشكال الطائفية لو تمكّن من تأمين حاجياته الاجتماعية والمعيشية دون أن يضطرّ إلى التوجُّه إلى زعيمه الطائفي أو المناطقي أو إلى المؤسسات الخيرية الطائفية، ولو تمكّن أيضاً من إيجاد عمل لائق دون اللجوء إلى «الواسطة».

الفصل الثاني

نحو ثقافة اقتصادية جديدة تفعِّل دور المغترب

أ ـ دور المغترب الفعّال بفضل اطلاعه على الأنماط التنموية الناجحة في الدول الغربية

على هذه الخلفية، لا بدَّ للبنانيين أن يعملوا أوَّلاً، في الاغتراب كما في الداخل، على نشر ثقافة اقتصادية جديدة، خصوصاً وأنَّ بعض النماذج الناجحة التي يمكن أن يحتذي بها لبنان هي في أوروبا مثل أيرلندا الجنوبية بشكل خاص، وجزيرة مالطا التي لا تتوافر فيها بتاتاً المياه والتربة الخصبة، وأن يعوا كذلك مدى الضرر الذي أُلحِق بلبنان بسبب السياسات الاقتصادية الماضية بحجة الإعمار. كما يمكن للمغتربين أن ينوِّروا الرأي العام المقيم بإنجازات الدول الناجحة في الاندراج بالعولمة بكفاءة عالية على الرغم من ظروف محلية صعبة، وأنْ يهتموا ثانياً بما يمكن أن يقوموا به من استثمارات في مجالات

تستغل القدرات البشرية العالية الكفاءة، سواء في الزراعة والمأكولات والأعشاب الطبية والأبحاث والخدمات الطبية والصحية والفروع المختلفة من النشاطات الخدماتية التي يمكن جلبها إلى لبنان في قطاعات المعلوماتية والمحاسبة والاستشارات التنظيمية والإعلام والاتصالات، وهذا ما أصبح سائداً ومنتشراً عبر العقود بالباطن (subcontracting) ضمن حركة إعادة تمركُز إنتاج الخدمات من الدول العالية الكلفة إلى الدول النامية، مثل الهند والصين وباكستان وتونس والمغرب...

ولا بد هنا من الإشارة إلى تجارب ناجحة في لبنان وإن كانت قليلة العدد، سواء في جلب أعمال خدماتية من الخارج كما حصل بنجاح لبعض شركات المعلوماتية اللبنانية، أو في تقوية قدرة تنافسية في الإنتاج في بعض الميادين كإنتاج وتصدير النبيذ في البقاع من قِبَل مجموعة من رجال الأعمال. هذا إضافة إلى تجربة حاضنة للمشاريع الجديدة في إطار الجامعة اليسوعية (Berytech) وإلى آليات مختلفة للحصول على قروض مصرفية بفوائد ميسَّرة لتشجيع العنصر الشاب على إنشاء مشاريع جديدة أو تشجيع النشاطات الجديدة أو التوسع في النشاطات القائمة في بعض القطاعات.

لكل هذه الأسباب، إنني على يقين بأنَّ قضية تغيير النمط التنموي اللبناني ليست قضية مستعصية على الرغم مما نشكو منه في لبنان من سوء تصرف العديد من الزعامات السياسية والطائفية، أو من جو الفساد. إنَّما يجب بذل الجهود من قِبَل قوى التغيير المحلية لمساندة

المغتربين اللبنانيين وتشجيع قيامهم باستثمارات في المجالات التي يتمتَّع فيها لبنان بميزات تفاضلية.

إنَّ ظاهرة الهجرة التي نعاني منها منذ عشرات السنين، والتي تبعثر عائلاتنا وأولادنا في القارات الخمس وتسبب معاناة إنسانية كبيرة، وحنين لبنانيي الاغتراب للعودة إلى لبنان لكيْ يكون لأولادهم وطن أصيل، وتوق اللبنانيين المقيمين إلى مشاهدة عودة المغتربين بشكل نهائي إلى البلاد يجب أن يحفِّزنا على إقامة علاقة مميَّزة ونوعية جديدة بهدف تغيير المسار الاقتصادي المشوَّه للبلاد، وتخطي النموذج القديم البالي للتنمية وإقامة ديناميكية اقتصادية جديدة تخلق فرص العمل الكافية وتخفف من وطأة نظام المحاصصة الطائفية والعشائرية في البلاد. إنَّ طاقات التجدد الكائنة في بعض القوى السياسية والاجتماعية وروابطه المتعددة مع جاليات المغتربين لهو عنصر هام ومحوري في عملية الانتقال هذه من حالة سوء الأداء الاقتصادي والتنمية المشوهة والبطالة المعممة إلى نهضة إنتاجية تسمح أيضاً للبلاد بالخروج من أزمة المديونية القاتلة.

ب ـ الدولة تطبِّق نموذجاً اقتصادياً عائداً إلى عقلية جامدة ومحدودة الأفق

يجب ألَّا نحمِّل الدولة مسؤولية الوضع الاقتصادي الذي نحن فيه، لأنه كما ورد سابقاً فإنَّ التنمية المشوهة التي نعيشها منذ

فترة الاستقلال، باستثناء فترة الحكم الشهابي القصيرة المدة، ناجمة عن عقلية اقتصادية سائدة ومستولية على عقول العدد الأكبر من الاقتصاديين وصانعي القرار، ولذلك يجب تغيير هذه العقلية والاطلاع على تجارب الدول التي عرفت كيف تخرج من بنية اقتصادية معتمدة على تحويلات المغتربين والمساعدات الخارجية والرساميل النقالة لتبني اقتصاداً منتجاً يستغل القدرات البشرية استغلالاً كاملاً، ويدخل في مجالات اقتصاد المعرفة، والنشاطات ذات القيمة المضافة العالية فتستفيد من الفرص الكبيرة التي توفرها حركة العولمة.

والأمثلة هنا عديدة، كما ذكرنا سابقاً، من تايوان وسنغافورة وكوريا الجنوبية وماليزيا وايرلندا ومالطا وقبرص في جوارنا، حيث شهدت هذه الدول قفزات كبيرة خلال سنين معدودة في متوسط دخل الفرد، بينما نراه في لبنان لا يزال متدنياً بحدود 5 أو 6 آلاف دولار سنوياً للفرد.

والجدير بالملاحظة هنا أن النخبة الاقتصادية اللبنانية التي فرضت هذا النموذج المشوه لم تستوعب قطّ ماهية العولمة التي تعني القضاء على الوساطات المالية والتجارية في العالم لسهولة الاتصالات الإلكترونية الجديدة، كما لم تستوعب ما حصل من تطورات عملاقة في دول الجوار العربية، ولذلك بنيت سياسات الإعمار على أساس عودة لبنان إلى سابق عهده كاقتصاد وسيط بين اقتصادات عربية متخلفة تنقصها الاتصالات مع الأسواق الدولية، ودول صناعية كبرى تزود

تلك الاقتصادات عبر لبنان. ونحن ندفع اليوم ثمن هذا التخلف الذي يحول دون اللحاق بركب التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية، وفهم المتغيرات التي أدخلتها ثورة الإلكترونيات والاتصالات في الاقتصاد العالمي، إذْ بقينا أسرى نموذج قديم وضعيف يعتمد الهجرة وحركة السياحة التي تستند إلى الأثرياء من عرب وغيرهم، وعلى التوظيفات المالية والعقارية وهذا النموذج تخطاه الزمن تماماً.

إنَّ الخروج من هذه العقلية يتطلب جهداً كبيراً وتعاوناً وثيقاً بين القطاع الخاص والجامعات والدولة وأجهزتها، بما فيها البلديات والمغتربون المطَّلعون على سر نجاح الاقتصادات المذكورة سابقاً، وسير الاقتصاد العالمي المعولم على أساس قاعدة علمية ومعرفية تحتاج إلى كل الكفاءات البشرية المتعلمة، وذلك بغية إقامة نموذج تنموي متكيف مع مقتضيات العصر؛ أي تنمية تستغل كل قدرات وإمكانات كل المناطق اللبنانية بلا استثناء وتتوجه نحو النشاطات الإنتاجية من زراعية وصناعية وخدماتية ذات قيمة مضافة عالية.

ولا شيء يمنع ذلك إلا تحجر في النظرة الاقتصادية ومصالح ضيقة للشريحة الاقتصادية التي تستفيد مما يمكن أن نسميه توسُّع حيِّز الاقتصاد الريْعي المعتمد حصراً على الريع العقاري والمالي ومردود سندات الخزينة وتحويلات المغتربين والمساعدات الخارجية وأموال الأثرياء العرب الذين يهتمون هم أيضاً بجني الأرباح السَّهلة في هذه القطاعات في لبنان. هذا هو الطريق إلى الانتحار. ولا بد من أن يأتي

يوم تنجح فيه الجهود، ويتم تخطي هذه النظرة الضيِّقة للاقتصاد اللبناني. عندئذ سنتمكن من بناء وطن بكل معنى الكلمة.

ج ـ ضرورة تلاحم قدرات القطاع الخاص مع طاقات المغتربين

ولا بدَّ أخيراً من الإشارة إلى أنَّ التبدّلات الاقتصادية المذكورة سابقاً بالنسبة إلى بعض الدول كنماذج نجاح في تحول الاقتصاد من ريعي إلى إنتاجي، قد تمت في ظل ظروف غير مستقرة أمنياً وسياسياً، كما كان حال تايوان المهددة من الصين، وكوريا المقسمة، وايرلندا المقسمة أيضاً والتي تحملت عبء حركة ثورية كانت ترفع راية القومية والدين في الوقت ذاته - الجيش الثوري الأيرلندي-، وفي مقابل شواطئنا نجد قبرص، وهي جزيرة منكوبة بالتقسيم الذي حصل بالقوة عام 1974. فالذريعة بأننا نحتاج إلى استقرار أمني وسياسي ليست في محلها في ضوء تجارب الدول الأخرى.

وأود أن أشير هنا إلى الكفاءة العالية التي امتاز بها القطاع الخاص اللبناني خلال سنوات الفتنة 1975- 1990 في القدرة على التكيف مع الظروف الأمنية والحربية والسياسية والجهود الجبارة التي بذلت لتأمين الحاجيات في أقسى الظروف، والتضامن الكبير الذي أبداه العاملون في القطاعين الخاص والعام لتأمين الحياة الاقتصادية الطبيعية في ظل ظروف القتل والخطف، لهو دليل على الجانب

العظيم الكائن عند اللبنانيين عندما يواجهون التحدي، إنما السياسات الإعمارية التي اتبعت منذ نهاية عام 1992 أطفأت هذه الشعلة العظيمة، وعطلت اقتصاد البلاد في ظل تفشّي الفساد والصفقات والمحاصصة البشعة، السياسية والاقتصادية الطابع، مما أعاد الاقتصاد اللبناني إلى أدنى مستويات الإنتاجية والكفاءة في الأداء.

ويمكن أن نتصوَّر ما يمكن أن تفعله تقوية الروابط بين الطاقات الاقتصادية والتقنية والعلمية الكائنة لدى المغتربين وما يمكن أن يبذله مجدداً القطاع الخاص اللبناني من جهود خلَّاقة في حال توافر الظروف التي تخرجه من منطق وعقلية الاقتصاد الريعي اللبناني كما هو موصوف هنا. إنَّ مثل هذا التلاحم هو الوحيد الذي من شأنه إطلاق الثورة الإنتاجية والنهضة الاقتصادية ـ الاجتماعية الشاملة في البلاد. وقد أوردنا في ملحق هذه الدراسة أحد عشر مقترحاً عملياً وواقعياً، من شأنها في حال اعتمادها وتطبيقها تفعيل كل القدرات الإنتاجية. وللمغتربين دور أساس في مساعدة المقيمين على تسويق مثل هذه المقترحات وتطبيقها، خصوصاً بالنسبة إلى إنشاء شركات تنمية محلية على صعيد القضاء لأنَّ بعض المغتربين قد يكونون مطلعين على النجاح الضخم الذي حققته مثل هذه الشركات في دول أوروبية عديدة، تحديداً في المناطق الأكثر تخلُّفاً من أوروبا؛ وكذلك على سبيل المثال أيضاً في ربط النظام التربوي بالبنية الاقتصادية، كما هو الحال في الكثير من الدول المتقدِّمة أو في تحقيق اللامركزية المالية

للدولة التي تنشِّط اقتصادات المناطق وتسمح بمراقبة فعَّالة أكثر للإنفاق؛ وكذلك أيضاً في قضية إصلاح النظام الضريبي لكيْ يكون للدولة المستوى اللائق من الموارد، ولكيْ يدفع كل اللبنانيين حصتهم العادلة من ضريبة الدخل. ذلك أنَّ معظم الأرباح الريْعية الطابع لا تطالها الضريبة إلَّا بشكل هامشي، وهذه قضية مزمنة في لبنان لا بدَّ من معالجتها بشكل فعَّال.

هذه الأمثلة القليلة تدلُّ بما لا لبس فيه على ضرورة قيام المغتربين الذين يعيشون في الدول المتقدِّمة بدور كبير في تغيير النظرة الضيِّقة والمقيِّدة للاقتصاد اللبناني والمساهمة الفعَّالة في نشر ثقافة اقتصادية بديلة.

الخاتمة: مستقبل الهجرة

في حال تغيرت هذه العقلية الاقتصادية وتمكَّن لبنان، بالتعاون الوثيق بين المقيمين والمغتربين، من إصلاح النمط التنموي الحالي، فإنَّ بنية التدفقات البشرية من وإلى لبنان، كما وصفناها في هذه الدراسة، ستتغيَّر هي أيضاً لما فيه من مصلحة النهضة المنشودة. وقد يعتقد بعضهم أن استمرار هجرة اللبنانيين الذين لا يتمتعون بكفاءات قد لا تشكل ضرراً ولن تكون مشكلة. بينما هجرة الكفاءات هي التي تفرغ البلاد من العنصر الأساسي لتحريك الاقتصاد لتمتلك القدرات الإنتاجية. ولكن، تجدر الإشارة هنا أنَّه وحتى بالنسبة إلى اليد العاملة

غير الكفوءة، يستحسن وضع سياسة تحسّن من المستوى المهني والقدرات التقنية لهؤلاء اللبنانيين لإبقائهم في الوطن وتخفيف الاعتماد على اليد العاملة غير اللبنانية التي تكوّن عبئاً على ميزان المدفوعات إذْ إنَّها بدورها تحوّل إلى خارج لبنان الجزء الأكبر ممَّا تكسبه.

ونعتقد أنَّه لو أوجدنا اقتصاداً ديناميكياً يؤمن الرفاه لكل فئات الشعب بحيث يرى كل لبناني في العمل الدؤوب والمنتج والمبدع، يدوياً كان أم غير يدوي، عنصراً أساسياً لازدهار الوطن، ستتحقق عندئذ معدلات نمو مرتفعة للغاية، وسيبقى جميع اللبنانيين في أرضهم ووطنهم. إنَّ بقاء اللبنانيين في وطنهم هو أيضاً من العوامل التي ستحدُّ من التبعثر والانقسام في الثقافات والعقليات ويسهِّل عملية بناء الوطن وتوحيد النظرة إلى مستقبله السياسي والاقتصادي.

ولا بدَّ في هذا المضمار أيضاً من التطرُّق إلى قضية حق المغتربين في المشاركة في الانتخابات النيابية، وهي قضية هامة لزيادة اللحمة بين لبنان المغترب ولبنان المقيم وتعجيل عودة المغتربين إلى وطنهم. إن ظاهرة الهجرة كانت قد انحصرت تاريخياً في الطوائف المسيحية لمدة طويلة، وهذا ما أثار قلق المسيحيين وخوفهم من الاضمحلال الديمغرافي، وهو قلق يتعاظم بسبب تدني معدَّل عدد الأولاد بالأسرة. إنما ابتداءً من الموجات التي بدأت في العام 1975 أصابت هذه الظاهرة الطوائف الإسلامية، الطائفة السنية تحديداً فهي تقليدياً لم تكن تهاجر

وذلك على خلاف الطائفة الشيعية التي بدأت الهجرة في صفوفها إلى إفريقيا أيام الانتداب الفرنسي.

يلفت انتباهنا اليوم أن خارطة الفقر في لبنان تتركز في المناطق التي لا يهاجر أبناؤها كثيراً إلى الخارج، ذلك أنَّه وفي كثير من الأحيان يعود المهاجر الذي كبر وتقاعد إلى الوطن ويبني بيتاً فخماً، أو قصراً ويصرف ما يكون قد ادَّخره خلال حياته في المهجر، مما يخلق دورة اقتصادية بسيطة استهلاكية الطابع أكثر مما هي إنتاجية، تسهم في تغيير وتحسين البلدات الريفية التي يتقاعدون فيها.

ولذلك لا بدَّ من فتح المجال في التصويت أمام المغترب المسجل لدى القنصليات اللبنانية في الخارج، أي الذي بقي مرتبطاً بالوطن بشكل أو بآخر. ولو كان لدينا إحصاء دقيق للتوزيع الطائفي للاغتراب ربما كانت المسألة تحل بسهولة أكثر لأنني أعتقد أن عدد المسلمين الذين هاجروا في الثلاثين سنة الأخيرة هو أيضاً كبير جداً، إضافة إلى أنه قد أصبح هناك شريحة واسعة من المسيحيين اليوم في موقع مغاير للموقع الذي كانوا فيه خلال 1975-1990.

الباب الرابع

إصلاح النمط التنموي

الفصل الأول

إصلاح النمط التنموي اللبناني

إنَّ الإصلاح الاقتصادي والمالي والاجتماعي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإعادة النظر في النمط التنموي اللبناني المتّبع منذ الاستقلال. وتشير كل الدراسات الأكاديمية الجدِّية إلى أنَّ هذا النمط الذي اعتمد بشكل حصري على قطاع خدمات التجارة والوساطة وبعض الخدمات المالية ذات القيمة المضافة المتدنية لم يؤمِّن رفاهية الشعب اللبناني وفرص العمل الكافية كما لم يؤمِّن التطور المتكافئ بين المناطق اللبنانية المختلفة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة خلال العهد الشهابي لإرساء قواعد اقتصادية أكثر متانة وتطوير البنى المؤسساتية الاقتصادية والنقدية والاجتماعية والتربوية، فإنَّ النموذج التنموي الضيِّق المعمول به بقي مهيمناً، بل تمَّت تقويته منذ التسعينيات من القرن الماضي. ولذلك بقيت القدرات الإنتاجية اللبنانية مكبوتة وغير

مستغلّة ممّا سبّب نزيفاً خطيراً من الكفاءات البشرية إلى خارج لبنان وإلى تراكم مديونية هائلة على أكتاف القطاع العام والقطاع الخاص على السواء في ظل انتفاخ خطير للقطاع العقاري والمالي في بيروت وجبل لبنان على حساب المناطق الأخرى والقطاعات الإنتاجية.

وبطبيعة الحال إنَّ شرط نجاح أي إصلاح سياسي جدّي وإيجاد الموارد المالية الكافية لإقامة المنظومة الدفاعية الكفيلة بتأسيس الحياد اللبناني في النزاعات الإقليمية وحفظ سيادة الدولة على أراضيها وأجوائها ومياهها الإقليمية يتطلّب تغييراً جذرياً في هذا النمط التنموي المقيِّد، وكذلك تغيير العقليّة السياسية والإيديولوجيا اللتين دافعتا عن هذا النظام على الرغم من كل عيوبه. ونستعرض هنا أهمّ المبادئ الواجب تطبيقها في المجالات الاقتصادية والنقدية والاجتماعية للتغلُّب على الحالة التي نحن فيها في هذه المجالات.

أوّلاً: بالنسبة إلى الديْن العام: إدخال نظام تسقيف لخدمة الديْن العام بحيث لا تتعدّى هذه الخدمة 35 في المئة من إنفاق الموازنة وتشجيع المصارف في مزيد من تنويع نشاطاتها داخل لبنان وخارجه لتخفيف اتكالها على تمويل الدولة لتحقيق أرباحها. وهذا ما سيتطلّب إجراء إعادة جدولة تعاقدية للجزء الهام من الديْن العام المموَّل من القطاع المصرفي المحلي على مدة زمنية معقولة وبشروط لا تخسِّر المصارف، إنّما لا تهلك كاهل الخزينة وتسمح بتسقيف أعباء خدمة الديْن العام.

ثانياً: بالنسبة إلى كيفية صرف الإنفاق العام على الصحة والتعليم

والرعاية الاجتماعية. وكما سنرى لاحقاً فإنَّ الدولة اللبنانية تقوم بالكثير من النشاطات في هذه الحقول بما يمثِّل ثلث الإنفاق العام تقريباً، الذي يشكو من العشوائية والكلفة العالية في الخدمات التي يقدِّمها القطاع الخاص إلى المستفيدين من تلك الخدمات التي تتحمَّل الدولة أعباءها، خصوصاً في المجال الصحي. وكما سنذكره فيما بعد، ومن أجل ذلك لا بدَّ من إدخال نظام الموازنة بالأهداف مع وضع معايير واضحة لبلوغ تلك الأهداف ولتقييم أداء القطاع العام والقطاع الخاص المموَّل من قبل القطاع العام لتقديم الخدمات المذكورة.

ثالثاً: تحقيق اللامركزية في الإنفاق العام بحيث يتم الإنفاق على الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليم الابتدائي الأساسي عبر أجهزة البلديات أو اتحاد البلديات في كل قضاء، إذْ إنَّ مثل هذا النظام يسمح للمواطنين بمراقبة صحة الإنفاق على المستفيدين وعدم التلاعب بالمال العام كما يحصل عندما يتم الإنفاق على صعيد الجهاز المركزي للدولة.

رابعاً: إنشاء شركات تنمية محلية على صعيد القضاء يسهم في رأسمالها كل من الصندوق الاقتصادي والاجتماعي والبلديات والأوقاف والفعاليات الاقتصادية المحلية ومنظمات المجتمع الأهلي المهتمة بالشأنين الاقتصادي والاجتماعي وهيئات التمويل الإقليمية والدولية. وعلى هذه الشركات أن تقوم بمسح لإمكانيات التنمية المحلية في كل قضاء وتحديد المشاريع المفيدة لتطوير القدرات

المحلية الإنتاجية وتأمين فرص العمل عبر تمويل إنشاء مؤسسات جديدة أو الدمج بين المؤسسات الصغيرة الموجودة في القضاء والتي تعمل في المجال ذاته وتحديثها لكيْ تتمكَّن من تطوير قدرتها التنافسية في السوق المحلية واللبنانية والأسواق الأجنبية. ويمكن أيضاً فتح المجال للمغتربين للمساهمة في رأسمال شركات التنمية المحلية.

خامساً: الاستفادة من الميزات التفاضلية: من المعروف أنَّ لدى لبنان قدرات إنتاجية كبيرة غير مستغلَّة خصوصاً بالنسبة إلى توافر المياه والتربة الخصبة والتعدد البيولوجي، ممَّا يسمح للبلاد بأن تتحوَّل إلى اقتصاد منتج في مجال تصنيع الأدوية وخصوصاً تلك المعتمدة على الأعشاب الطبية وعلى المنتجات الزراعية ذات الجودة العالية وعلى إنتاج البذور للتصدير. كما أنَّ لبنان يمتاز بالكفاءات البشرية فيُمكِنه أنْ يدخل ميدان الخدمات ذات القيمة المضافة العالية في كل مجالات الأبحاث والتطوير وخصوصاً في المجال الطبي والصحي والمعلوماتية والإلكترونيات...كما فعلت بعض الدول التي كانت متخلِّفة للغاية اقتصادياً وأصبحت في عداد أغنى دول العالم بفضل تطوير مثل هذه النشاطات الخدماتية (إيرلندا، سنغافورة، مالطا، قبرص، تايوان وبعض المناطق في الهند). وعلى شركات التنمية المحلية أن تهتمَّ بتطوير قدرات لبنان في كل هذه المجالات بالتعاون مع القطاع الخاص والجامعات ومعاهد التدريب المهني.

سادساً: تقوية إيرادات الدولة عبر إعادة النظر بالنظام الضريبي

بحيث يتوزَّع العبء الضريبي بشكل عادل بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة وبين القطاعات الاقتصادية والفئات الاجتماعية المختلفة. هذا إضافة إلى ضرورة مكافحة الفساد في الدوائر الضريبية للقضاء على العشوائية في فرض الضرائب بين الماليات الإقليمية المختلفة وبين مراقب ضريبي وآخر وبين مكلَّف يتمكَّن من التهرُّب من الضريبة وآخر يخضع للابتزاز الضريبي. وهذه قضية مزمنة في لبنان يجب معالجتها بشكل حاسم، ومن أجل ذلك يُستحْسَن إقامة هيئة ضريبية مستقلَّة وحكومية الطابع، كما يُستحْسَن أن يدخل في النظام الضريبي مبدأ فرض الضريبة المباشرة على أساس مظاهر الثروة على كل من ليس له نشاط إنتاجي أو مهني يدفع بموجبه ضريبة الدخل، أي أن يُكلَّف كل من لا يخضع لأي تكليف بضريبة الدخل على أساس ما يملكُه من عقارات وشقق وسيارات ويخوت وذلك بمعايير واضحة وشفافة لا تفتح الباب للعشوائية.

سابعاً: معالجة قطاعيْ الكهرباء والمياه وإصلاحهما بشكل حاسم بحيث يتوافر للمواطن الماء القابلة للشرب والكهرباء على مدار 24 ساعة وبكلفة لا تتعدَّى متوسط الكلفة في دول مماثلة لا تتمتَّع بموارد الطاقة الرخيصة؛ على أن يجري ذلك بالنسبة إلى الكهرباء بتحرير القطاع من احتكار الدولة، وبالنسبة إلى المياه بتطبيق الخطط الموجودة لتحديث وتجديد شبكات التوزيع وتوسيعها لتصل إلى كل بيت، وذلك دون الدخول في عمليات الخصخصة التي تؤدي دوماً

إلى زيادة كلفة إيصال الماء إلى المواطن. كما لا بدَّ من إقامة السدود الصغيرة في كل الأراضي اللبنانية لتحسين التوزيع العادل لكل المناطق والبلدات ولتوفير مزيد من المياه لقطاع الزراعة.

ثامناً: معالجة النفايات الصلبة وتكرير المياه المبتذلة: إنَّ الوضع الذي وصل إليه لبنان بالنسبة إلى تلوث البيئة والمياه يتطلَّب تطبيق خطة متكاملة وحاسمة لمعالجة هذه القضية المزمنة التي تهدد السلامة العامة والسياحة والقدرات الزراعية.

تاسعاً: العمل من أجل توزيع النشاطات السياحية والترفيهية على كل المناطق اللبنانية وتشجيع السياحة الداخلية خارج المرافق السياحية القائمة في بيروت وجبل لبنان، والعمل من أجل إبقاء المواطنين في المناطق الريفية، والتخفيف من حدَّة تركُّز السكان على الشاطئ اللبناني ممَّا يضرُّ بالبيئة والتوازنات الاقتصادية والاجتماعية التي أصبحت تختلُّ أكثر فأكثر منذ الاستقلال.

عاشراً: نظام الرعاية الاجتماعية: يجب أن يستهدف نظام الرعاية الاجتماعية الفئات الفقيرة والمهمَّشة والفئات الريفية المستبعدة حتى الآن عن مثل هذا النظام وألا يمول خدمات صحية للفئات الميسورة أو الفئات المغطاة من قبل أنظمة مهنية أو خاصة. ويمكن أيضاً أن يتم وضع نظام لامركزي لصندوق الضمان الاجتماعي مع إقامة صناديق مناطقية لكيْ تخضع لمراقبة المواطنين ميدانياً.

حادي عشر: ربط النظام التربوي بالبنية الاقتصادية: لا بدَّ من

تقوية الجامعة اللبنانية وإعادتها إلى ما كانت عليه قبل الحرب من كفاءة عالية خصوصاً في مجالات العلوم الدقيقة والأدب والتاريخ، فهذه الجامعة هي الجامعة الوطنية التي يجب أن تسمح للعنصر الشاب اللبناني الذي ليس له الموارد المالية لدفع الأقساط المالية العالية بأن يتلقّى العلم بالمستوى ذاته الذي يتلقاه الشباب الميسورون في الجامعات الأجنبية. وهذا الأمر ينطبق أيضاً على الثانويات الرسمية. كما يجب على الجامعات الخاصة والجامعة اللبنانية أن تهتم بتأمين فرص عمل لمتخرّجيها عبر اتصالات مكثّفة مع شركات القطاع الخاص وغرف التجارة، وكذلك مع الشركات العالمية أو مراكز خدماتية في مجالات مختلفة لخدمة توسُّع تلك الشركات عالمياً. إنّ معظم الجامعات، الخاصة منها بشكل رئيسي، تهتم بإقامة علاقات مع جامعات في الخارج وتكييف البرامج التعليمية بمتطلبات الجامعات الأجنبية وأسواق العمل الدولية تسهيلاً لهجرة طلابها بدلاً من أن تركّز على جهود لتوسيع إمكانيات إيجاد فرص عمل محلية تليق بالكفاءات والقدرات البشرية اللبنانية.

الفصل الثاني

مقوّمات الإصلاح الاقتصادي في لبنان[1]

لماذا الإصلاح الاقتصادي؟

إنَّ إصلاح النمط التنموي اللبناني برمَّته هو المطلوب حالياً لأسباب عديدة نذكر منها بشكل خاص ما يلي:

- إنَّ أداء الاقتصاد اللبناني التقليدي المعتمد على الرعيْ العقاري والمالي بشكل حصري، قد أدَّى إلى تشوُّهات اقتصادية ومالية ونقدية، إضافة إلى تركيز غير مسبوق للثروات لدى فئة قليلة من اللبنانيين ومزيد من تراجع مستويات المعيشة لدى فئات واسعة من الشعب اللبناني ومزيد من التفاوت بين المناطق اللبنانية.
- إنَّ هذا الوضع الاقتصادي والاجتماعي والمالي غير السليم

---

(1) محاضرة ألقيَت في مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية ضمن إطار «لقاء الإصلاح في لبنان»، بتاريخ 3 كانون الأوَّل 2007.

أدّى بدوره إلى اشتداد شراسة النظام الطائفي من حيث سيطرته على توزيع الريوع والمغانم عبر شبكات الفساد والإفساد، مما عزز مكانة الزعماء الطائفيين ولجوء المواطنين إليهم لتأمين حاجياتهم من الرعاية الاجتماعية وفرص العمل سواء من الدولة وأجهزتها أم من المؤسسات التربوية والخيرية المرتبطة بالبنية الطائفية، أو طلب الوساطة لإيجاد فرصة عمل سواء في القطاع الخاص أو القطاع العام.

- إنَّ لبنان بحاجة إلى إقامة نظام دفاعي لبناني يؤمِّن الحفاظ على السيادة اللبنانية بشكل جدي تجاه الصديق وكذلك تجاه العدو، يعتمد على مبدأ التكامل بين الجيش النظامي ومنظمة شعبية مقاوِمة تدافع عن الحدود. وهذا يتطلَّب موارد مالية إضافية كبيرة، ممَّا يكوِّن سبباً إضافياً لإعادة نظر شاملة في النمط التنموي اللبناني المقيّد والفكر الاقتصادي التقليدي المنتشِر لدى الفعاليات الاقتصادية والسياسية على السواء والذي يحول دون إقامة الدولة القوية أمنياً ودفاعياً.

في هذه الدراسة المقتضبة سنبيّن أنَّ الإصلاح الاقتصادي والمالي والاجتماعي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإعادة النظر في النمط التنموي اللبناني المتّبع منذ الاستقلال.

لمحة سريعة عن النمط التنموي اللبناني

تشير كل الدراسات الأكاديمية الجدِّية إلى أنَّ هذا النمط التنموي الذي اعتمد بشكل حصري على قطاع خدمات التجارة والوساطة وبعض الخدمات المالية ذات القيمة المضافة المتدنية لم يؤمِّن رفاهية الشعب اللبناني وفرص العمل الكافية، كما لم يؤمِّن التطور المتكافئ بين المناطق اللبنانية المختلفة.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة خلال العهد الشهابي لإرساء قواعد اقتصادية أكثر متانة وتطوير البنى المؤسساتية الاقتصادية والنقدية والاجتماعية والتربوية، فإنَّ النموذج التنموي الضيِّق المعمول به بقي مهيمناً، بل تمَّت تقويته منذ التسعينيات من القرن الماضي في ظل سياسات إعادة الإعمار.

ولذلك بقيت القدرات الإنتاجية اللبنانية مكبوتة وغير مستغلّة ممَّا سبَّب نزيفاً خطيراً من الكفاءات البشرية إلى خارج لبنان وإلى تراكم مديونية هائلة على أكتاف القطاع العام والقطاع الخاص على السواء، في ظل انتفاخ خطير للقطاع العقاري والمالي في بيروت وجبل لبنان على حساب المناطق الأخرى والقطاعات الإنتاجية، وكذلك في ظل تركُّز الثروة العقارية في أيدي بعض المقاولين من الأثرياء اللبنانيين والعرب، على الرغم من القيود القانونية السائدة على تملُّك الأجانب.

وهذا ما يفسِّر إلى حد بعيد ظاهرة تراكم المديونية الهائلة للدولة التي كانت أحد المصادر الرئيسة لإثراء بعضهم على حساب سلامة

الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية، وقد أصبح لبنان أسير هذه المديونية في سياسته الداخلية والخارجية ومتّكلاً أكثر فأكثر على مصادر تمويل خارجية.

نستعرض هنا أهم المبادئ الواجب تطبيقها في المجالات الاقتصادية والنقدية والاجتماعية للتغلُّب على الحالة التي نحن فيها في كل هذه المجالات.

مقوّمات البرنامج الإصلاحي

1- في الشؤون المالية والنقدية

أ ـ بالنسبة إلى الديْن العام

إدخال نظام تسقيف لخدمة الديْن العام بحيث لا تتعدّى هذه الخدمة 35 في المئة من إيرادات الدولة وتشجيع المصارف في مزيد من تنويع نشاطاتها داخل لبنان وخارجه لتخفيف اتكالها على الاكتتاب والمتاجرة بسندات الخزينة أو اليوروبند بالدولار التي تصدرها الدولة لتحقيق أرباحها.

ب ـ بالنسبة إلى النظام النقدي

يجب إصلاح هذا النظام بشكل تدريجي بحيث نتخلّص من الوضع الشاذ الذي نحن فيه حيث نستعمل، وبشكل لا متكافىء، العملة

الوطنية والدولار الأميركي في التعاملات الداخلية، وحيث أصبحت المصارف اللبنانية هي التي تمد المصرف المركزي بالسيولة بالدولار من أجل الحفاظ على الاحتياطات من العملة الأجنبية التي، تالياً، لا يعكس حجمها الوضع المالي والنقدي الصحيح (أنظر الجدول 3 فيما بعد).

وهذا الإصلاح النقدي لا يمكن أن يتم بنجاح إلا في ظل ثورة إنتاجية شاملة في البلاد بحيث يُخفّض إلى درجة كبيرة العجز الهائل في الميزان التجاري الذي أصبحنا نعاني منه بشكل لا مثيل له في تاريخ لبنان الاقتصادي، مما يهدِّد باستمرار سلامة الوضع النقدي وإمكانية تأمين انتظام دفع الجزء من خدمة الدين العام (50 %) المحرر بالدولار الأميركي.

ج - بالنسبة إلى المالية العامة

1- تحقيق اللامركزية في الإنفاق العام

لا بدَّ من أن يتم الإنفاق على الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليم الابتدائي الأساسي عبر أجهزة البلديات أو اتحاد البلديات في كل قضاء، إذْ إنَّ مثل هذا النظام يسمح للمواطنين بمراقبة صحة الإنفاق على المستفيدين وعدم التلاعب بالمال العام كما يحصل عندما يتم الإنفاق على صعيد الجهاز المركزي للدولة.

2- تقوية إيرادات الدولة وإدارة النظام الضريبي على أساس اللامركزية

• يتم توسيع القاعدة الضريبية لتقوية إيرادات الدولة عبر إعادة النظر بالنظام الضريبي بحيث يتوزّع العبء الضريبي بشكل عادل بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة وبين القطاعات الاقتصادية وبين الفئات الاجتماعية المختلفة.

ومن أجل ذلك يجب تعديل قانون ضريبة الدخل لإدخال مبدأ فرض الضريبة المباشرة على أساس مظاهر الثروة على كل من ليس له نشاط إنتاجي أو مهني يدفع بموجبه ضريبة الدخل في لبنان، أي أن يُكلَّف كل من لا يخضع لأي تكليف بضريبة الدخل على ما يملكُه من عقارات وشقق وسيارات ويخوت في لبنان وذلك بناء على معايير واضحة وشفافة لا تفتح الباب للعشوائية.

هذا إضافة إلى ضرورة مكافحة الفساد في الدوائر الضريبية للقضاء على العشوائية في فرض الضرائب بين الماليات الإقليمية المختلفة وبين مراقب ضريبي وآخر وبين مكلَّف يتمكَّن من التهرُّب من الضريبة ومكلَّف يخضع للابتزاز الضريبي.

وهذه قضية مزمنة في لبنان يجب معالجتها بشكل حاسم، ومن أجل ذلك يُستحْسَن إقامة هيئة ضريبية مستقلَّة وحكومية الطابع، يكون لها فروع في كل أقضية لبنان وأحياء المدن الكبرى تكلف وتجبي الضرائب ضمن نطاق عملها الجغرافي.

3- زيادة كفاءة الإنفاق العام على الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية

تجدر الإشارة في هذا المجال إلى أنَّ الدولة اللبنانية تقوم بالكثير من النشاطات في هذه الحقول بما يمثِّل ثلث الإنفاق العام تقريباً؛ إنّما فإنَّ هذا الإنفاق يشكوا من العشوائية والكلفة العالية في الخدمات التي يقدِّمها القطاع الخاص إلى المستفيدين من تلك الخدمات التي تتحمَّل الدولة أعباءها، خصوصاً في المجال الصحي. لذلك لا بدَّ من إدخال نظام الموازنة بالأهداف ليس فقط على الصعيد المحلي موازنة الدولة المركزية، بل أيضاً (أي موازنات البلديات واتحاداتها)، عملاً بمبدأ اللامركزية المالية المذكور سابقاً، مع وضع معايير واضحة لبلوغ تلك الأهداف ولتقييم أداء القطاع العام والقطاع الخاص المموَّل من قبل القطاع العام لتقديم الخدمات المذكورة.

4- معالجة قطاعيْ الكهرباء والمياه وإصلاحهما

يجب أن تتم هذه المعالجة بشكل حاسم بحيث يتوافر للمواطن المياه الصالحة للشرب والكهرباء على مدار 24 ساعة.

- الكهرباء: يجب جعل كلفة الكهرباء لا تتعدَّى متوسط الكلفة في دول مماثلة لا تتمتَّع بموارد الطاقة الرخيصة؛ كما يجب تحرير القطاع من احتكار الدولة.
- المياه: يجب تطبيق الخطط الموجودة لتحديث وتجديد

شبكات التوزيع وتوسيعها لتصل إلى كل بيت وذلك دون الدخول في عمليات الخصخصة التي تؤدي دوماً إلى زيادة كلفة إيصال الماء إلى المواطن. كما لا بدَّ من إقامة السدود الصغيرة في كل الأراضي اللبنانية لتحسين التوزيع العادل لكل المناطق والبلدات ولتوفير مزيد من المياه لقطاع الزراعة.

2- في شؤون التنمية المحلية ونظام الرعاية الاجتماعية والنظام التربوي

إنشاء شركات تنمية محلية

يجب إنشاء هذه الشركات على صعيد القضاء بحيث يسهم في رأسمالها كل من الصندوق الاقتصادي والاجتماعي والبلديات والأوقاف والفعاليات الاقتصادية المحلية ومنظمات المجتمع الأهلي المهتمة بالشأن الاقتصادي والاجتماعي وهيئات التمويل الإقليمية والدولية.

وعلى هذه الشركات أن تقوم بمسح لإمكانيات التنمية المحلية في كل قضاء وتحديد المشاريع المفيدة لتطوير القدرات المحلية الإنتاجية وتأمين فرص العمل عبر تمويل إنشاء مؤسسات جديدة أو الدمج بين المؤسسات الصغيرة الموجودة في القضاء والتي تعمل في المجال ذاته وتحديثها لكيْ تتمكّن من تطوير قدرتها التنافسية في السوق المحلية

واللبنانية والأسواق الأجنبية. ويمكن أيضاً فتح المجال أمام المغتربين للمساهمة في رأسمال شركات التنمية المحلية.

أ- توزيع النشاطات السياحية والترفيهية على كل المناطق اللبنانية

تشجيع السياحة الداخلية خارج المرافق السياحية القائمة في بيروت وجبل لبنان والعمل من أجل إبقاء المواطنين في المناطق الريفية والتخفيف من حدَّة تركُّز السكان على الشاطئ اللبناني ممَّا يضرُّ بالبيئة والتوازنات الاقتصادية والاجتماعية التي أصبحت تختلُّ أكثر فأكثر منذ الاستقلال.

ب- نظام الرعاية الاجتماعية

يجب أن يستهدف نظام الرعاية الاجتماعية الفئات الفقيرة والمهمَّشة والفئات الريفية المستبعدة حتى الآن عن مثل هذا النظام، وألا يمول خدمات صحية للفئات الميسورة أو الفئات المغطاة من قبل أنظمة مهنية أو خاصة. ويمكن أيضاً أن يتم وضع نظام لامركزي لصندوق الضمان الاجتماعي مع إقامة صناديق مناطقية لكيْ تخضع لمراقبة المواطنين ميدانياً.

ج- النظام التربوي

لا بدَّ من تقوية الجامعة اللبنانية وإعادتها إلى ما كانت عليه قبل الحرب من كفاءة عالية خصوصاً في مجالات العلوم الدقيقة والأدب

والتاريخ، فهذه الجامعة هي الجامعة الوطنية التي يجب أن تمنح للعنصر الشاب اللبناني الذي ليس له الموارد المالية لدفع الأقساط المالية العالية بأن يتلقّى العلم بالمستوى نفسه الذي يتلقاه الشباب الميسورون في الجامعات الأجنبية. وهذا الأمر ينطبق أيضاً على الثانويات الرسمية.

د – معالجة النفايات الصلبة وتكرير المياه المبتذلة

إنَّ الوضع الذي وصل إليه لبنان بالنسبة إلى تلوث البيئة والمياه يتطلَّب تطبيق خطة متكاملة وحاسمة لمعالجة هذه القضية المزمنة التي تهدد السلامة العامة والسياحة والقدرات الزراعية.

هـ– في تنمية القدرات الإنتاجية:

من المعروف أنَّ لدى لبنان قدرات إنتاجية كبيرة غير مستغلَّة خصوصاً بالنسبة إلى توافر المياه والتربة الخصبة والتعدد البيولوجي، ممَّا يسمح للبلاد بأن تتحوَّل إلى اقتصاد منتج في مجال تصنيع الأدوية وخصوصاً تلك المعتمدة على الأعشاب الطبية وعلى المنتجات الزراعية ذات الجودة العالية وعلى إنتاج البذور للتصدير.

كما أنَّ لبنان يمتاز بالكفاءات البشرية فيُمكِنه أنْ يدخل ميدان الخدمات ذات القيمة المضافة العالية في كل مجالات الأبحاث والتطوير وخصوصاً في المجال الطبي والصحي والمعلوماتية والإلكترونيات...كما فعلت الكثير من الدول التي كانت متخلِّفة للغاية

اقتصادياً وأصبحت في عداد أغنى دول العالم بفضل تطوير مثل هذه النشاطات الخدماتية (إيرلندا، سنغافورة، مالطا، قبرص، تايوان وبعض المناطق في الهند).

وعلى شركات التنمية المحلية أن تهتمَّ بتطوير قدرات لبنان في كل هذه المجالات بالتعاون مع القطاع الخاص والجامعات ومعاهد التدريب المهني.

الفصل الثالث

الموازنة وأهميتها الاقتصادية والسياسية في لبنان: نحو تغيير جذري في بنية الموازنة وأساليب مناقشتها في المجلس النيابي

مناقشة الموازنة في المجلس النيابي قبل فترة الحرب

إنّ وضع الموازنة من قبل الحكومة ومن ثم مناقشتها في المجالس النيابية هي من أهم الأحـداث التي تؤثر على الحياة الاقتصادية والسياسية في كل الدول. فالموازنة تعتبر من أهم الوسائل في يد الحكومة للتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي وتوجيهه نحو رؤية مستقبلية تؤمن الازدهار والنمو الاقتصادي المتواصل. تنبع أهمية الموازنة في الحياة الاقتصادية من حجم التدفقات المالية التي تنساب في الاقتصاد من خلال جباية الضرائب من جهة والإنفاق في الميادين المختلفة، منها التربوية والصحية والأمنية على سبيل المثال لا الحصر من جهة أخرى.

أما مناقشتها من قبل المجلس النيابي، فهي ممارسة ديمقراطية لا بدّ منها لتنوير الرأي العام وتعديل وتصحيح ما يراه ممثلو الشعب مضراً بمصالح الفئات الاجتماعية المختلفة التي يمثلونها. وهي توفر أيضاً الفرصة لمناقشة الحكومة حول رؤيتها الاقتصادية المستقبلية وسياساتها في القطاعات الإنتاجية المختلفة.

والجدير بالملاحظة أنّ وضع الموازنة في لبنان ومناقشتها لم يكن له أهمية كبيرة في فترة ما قبل الحرب، وذلك لأن ثقل مالية الدولة في الاقتصاد كان متواضعاً للغاية على خلاف معظم الدول، بما فيها الدول الرأسمالية، إضافة إلى حصول فائض سنوي كبير في تنفيذ الموازنة بسبب زيادة الإيرادات عن النفقات بشكل متواصل. وقد تغيّر هذا الوضع بعض الشيء بعد إدخال الإجراءات الإصلاحية الاقتصادية والاجتماعية الضخمة للرئيس فؤاد شهاب (1958-1964)، إذ اكتسبت الموازنة أهمية أكبر نظراً لزيادة الاعتمادات المكرسة للشؤون الاجتماعية والتربوية والمشاريع الإنشائية. وبالرغم من التوسع في الإنفاق الحكومي ظل وضع المالية العامة متيناً لأن ايرادات الدولة زادت أيضاً بسبب النمو الاقتصادي العام في البلاد. لذلك لم يكن للدولة في بداية الحرب أي دين عام يذكر بالنسبة إلى الناتج الوطني. لذا يمكن أن نصف هذه السنوات بالفترة «المزدهرة» في تاريخ لبنان الاقتصادي الحديث، حيث متانة الليرة اللبنانية لم تكن اصطناعية كما هو الحال اليوم، بل كان سببها الأداء العالي للاقتصاد اللبناني والادارة

الحكيمة في مالية الدولة. وكانت الرساميل تأتي إلى لبنان، ليس طمعاً بالفوائد الخارقة والمدمرة للاقتصاد، بل تأتي لأن الليرة اللبنانية كانت من أقوى عملات العالم، وكان لبنان حينذاك يمتاز بعدم وجود أي قيد على حرية تنقّل الرساميل في زمن كانت فيه معظم الدول تفرض قيوداً أو مراقبة على حركة الرساميل الوافدة اليها أو الخارجة منها. واذ استفاد لبنان أيضاً من ظروف اقليمية معينة شجّعت هجرة الرساميل إليه، فإنه في الوقت ذاته تحول إلى ورشة عمل اقتصادية كبيرة في الزراعة، كما في الصناعة، وكذلك في الخدمات. وكانت الدولة حينذاك، وبفضل سياسات الإصلاح الشهابية، تساند القطاعات الإنتاجية، وبشكل خاص الزراعة عبر استصلاح الأراضي والمساعدة على التسويق وتطوير شبكات الري ودعم بعض المزروعات الحيوية.

أسباب اكتساب الموازنة أهمية أكبر في السنين الأخيرة وغياب الرؤية الاقتصادية

كانت الموازنات تمرّ آنذاك دون ضجيج، وهي موازنات كانت تمتاز بسمتين رئيستين: دعم القطاعات الإنتاجية من جهة، وتطوير مؤسسات التربية والحماية الاجتماعية من جهة أخرى. فلم تكن هناك مشاكل العجز المالي المتفاقم في القطاع العام ومشكلة الفوائد الخانقة للاقتصاد وتراكم المديونية العامة والخاصة التي نتخبط فيها منذ إدخال لبنان، بحجة الإعمار، في نفق اقتصادي واجتماعي مظلم. وقد نتج عن تفاقم هذه المشاكل زيادة الاهتمام بمناقشة الموازنة السنوية للدولة،

خصوصاً في السنوات الخمس الأخيرة. وقد أصبحت مناقشة الموازنة فرصة هامة لمحاولة محاورة الحكومة حول سياستها الاقتصادية والمالية والانمائية. لكن وبالرغم من المناقشات الحادة التي تدور حول الموازنة في المجلس النيابي، كما حصل مراراً في السنين الأخيرة، لم تغيّر الحكومات الإعمارية المتتالية من أسلوبها في وضع الموازنة وتقديمها، لذلك لم تكن المناقشات فعالة ولم تؤد إلى تغيير حقيقي في السياسة الاقتصادية المتبعة، وفي علاج مشكلة المديونية المتصاعدة والاختناق الاقتصادي العام الناتج عنها.

ومن المفارقات المؤلمة قلة تجاوب المجلس النيابي والرأي العام مع محاولة حكومة الرئيس الحص عام 1999 تقديم رؤية إصلاحية شاملة لأوضاع المالية العامة إلى المجلس النيابي عبر وضع خطة خمسية للتصحيح المالي رافقت وضع مشروع موازنة ذلك العام، وأرسل نصها إلى المجلس النيابي مع مشروع قانون الموازنة. وبقيت هذه المحاولة يتيمة بعد أن جوبهت بهجوم عنيف في قلب المجلس النيابي وخارجه، ولم تتم أية مناقشة جدية حول الرؤية المطروحة في الخطة أو من قبل وزير المالية خلال تقديمه لموازنة عام 1999 وموازنة عام 2000 للهيئة العامة للمجلس النيابي، إلّا من قبل عدد قليل من النواب. أما العدد الأكبر منهم فقد اكتفى بالملاحظات الشديدة اللهجة والسطحية ضد الحكومة ومحاولتها الإصلاح. ومع ذلك، فإن المجلس وافق على مشروع الموازنة متقيداً بتقليد عريق في لبنان

وهو مخالف للتقاليد الديموقراطية، أي أن الحكومات لا تسقط في المجلس النيابي، بل تسقط بسبب خلافات شخصية الطابع بين رأسي السلطة التنفيذية أو مراعاة لتغيير ظروف إقليمية أو مزيج من تشابك السببين.

فالحقيقة إنّ ما يفقد مناقشة الموازنة جديتها في الحياة الاقتصادية والسياسية للبلاد هو فراغ المناقشات في المجلس النيابي من أي حوار جاد حول رؤية الاقتصاد اللبناني ومختلف السياسات التي أدّت إلى النفق المظلم الذي نحن فيه، من سياسات نقدية ومصرفية ومالية وصناعية وزراعية وتجارية واجتماعية، وحول البدائل المتوفرة للخروج من النفق. فالنواب يبدون باستمرار حرصهم على حماية الخدمات الاجتماعية وعلى الاعتمادات الخاصة بمناطقهم، وهم نادراً ما يناقشون الرؤية الاقتصادية الضمنية أو العلانية التي يمكن استخلاصها من الموازنة أو من أي تدابير أخرى تتخذها الحكومة. أما الفعاليات الاقتصادية وأصحاب الخبرة في الاقتصاد والمال، فهم بدورهم لهم ارتباطاتهم السياسية ومصالحهم المهنية؛ فنادراً ما نرى مناقشة جدية حول تغيير الرؤية الاقتصادية للوصول إلى إصلاح الأوضاع بشكل جدي.

غياب المحاسبة الديموقراطية الحقيقية للسياسة الاقتصادية

وكما نعلم فإنّ المحاسبة السياسية والأخلاقية هي غائبة من نظامنا

السياسي؛ وأن غيابها هذا قد أفرغ الديموقراطية اللبنانية من أي محتوى إيجابي يمكن أن يؤدي إلى حالة إصلاحية حقيقية في البلاد. ولذلك لا نرى أنّ مناقشة الموازنة في المجلس النيابي تؤدي دورها المطلوب. فالنواب قد يتمكنون من إزالة مواد معدودة من قانون الموازنة أو الحصول على بعض الاعتمادات الإضافية، إلّا أنّ تكوين الموازنة في بنودها الأساسية لا تتغير، وهي تبقى جامدة أسيرة معطيات لا يسعى أحد للتخلص منها بطريقة جدية عبر نظرة إصلاحية شاملة وإجراءات مطابقة لها، سنأتي على ذكرها فيما بعد. وحتى إذا كان النواب منتقدين للموازنة من زاوية تفصيلية ومعادين إجمالاً لسياسة الحكومة، فإن الأغلبية ستصوت لمصلحة الموازنة. فالحكومات في لبنان، كما ذكرنا، لا تُسقط في المجلس النيابي مهما كانت درجة فقدانها للتأييد الشعبي. لذلك لم تُسقط حكومة الرئيس الحص بالرغم من عدم رضى عدد كبير من النواب وجزء واسع من الرأي العام عن خطة الإصلاح المالي والإجراءات المالية التي سعت إلى تطبيقها، كما لم يتم إسقاط الحكومات الإعمارية المتتالية من جراء سحب الثقة منها في المجلس النيابي على الرغم من فقدان شعبيتها وفقدان رضى الرأي العام على سياساتها الاقتصادية ونتائجها.

وكذلك تستمر اليوم في المسؤولية حكومة قد أنكرت، مثل ما فعلته معظم الحكومات السابقة، كل ما التزمت به في بيانها الوزاري، خصوصاً في المجال الضريبي، وأخذت تطبق كل ما تهجّم

عليه أنصارها بشدة وضراوة من إجراءات كانت مخططة بشكل متناسق ومترابط في خطة الإصلاح المالي لحكومة الرئيس الحص، وهي تطبقها اليوم بشكل عشوائي ومجزأ وتحت ضغوط التطورات الاقتصادية والمالية. فأين المحاسبة وأين الرؤية الإصلاحية التي يجب الاتفاق عليها لكي تصبح الموازنة آلية من آليات تحقيق هذه الرؤية، بدلاً من أن تكون عملاً روتينياً رتيباً؟

المقيدات في تقديم الموازنة

أ- كلفة الدين العام

الحقيقة أنّ الموازنة في لبنان أصبحت جامدة تماماً، يشوبها مميزات سلبية كبيرة تحول دون تطويرها، ذلك لأن خدمة الدين العام أصبحت تستنزف 80 % إلى 100 % من ايرادات الدولة حسب السنين، وتمثل خمسين بالمئة من نفقات الدولة. فأكبر مصدر لانتفاخ الإنفاق العام إلى مستوى يعيق النمو الاقتصادي هو كلفة خدمة الدين العام، بدلاً من أن يكون التوسع المدروس في الإنفاق الاستثماري وفي شبكة التعليم الرسمي والحماية الاجتماعية، وهي من العناصر الأساسية في تنشيط الاقتصاد. فالمال المكرس لخدمة الدين العام، له أثر انكماشي كبير على الاقتصاد، إذ يذهب إلى عدد قليل من المؤسسات المصرفية والمالية والأفراد الأثرياء، بينما لو نتج العجز عن زيادة هادفة في الميادين الاجتماعية والاستثمارية يمكن أن يكون له أثر إيجابي في تنشيط العجلة الاقتصادية وزيادة فعاليتها وإنتاجيتها.

صحيح أنّ هناك الهدر والتبذير اللذين نشكو منهما أيضاً في صرف المال العام، إنما لا شك بأن كلفة الدين العام هي العنصر الأساسي والرئيسي في انحراف المالية العامة إلى المستوى الذي نشهده منذ بداية عهد الإعمار. وتجدر الاشارة هنا إلى أنّ إيرادات الدولة تكفي لتمويل كل من الإنفاق الإداري والاستثماري، وأن الموازنة دون كلفة الدين العام هي متواضعة بالنسبة إلى الناتج المحلي (بحدود 18 %).أما مصدر العجز فهو نابع بشكل حصري من ضخامة اعتمادات خدمة الدين العام وهي بدورها ناتجة عن ممارسات مالية ونقدية خاطئة، سنأتي على ذكرها فيما بعد، قلما يناقشها المجلس النيابي والخبراء الاقتصاديون في البلاد. والجدير بالذكر في هذا الخصوص سعي النائب نسيب لحود عند مناقشة موازنة 2002 إلى طرح قضية ارتفاع الفوائد وضرورة إعادة هيكلة الدين العام. وقد رفضت الحكومة حينذاك مجرد مناقشة موضوع مستويات الفائدة في لبنان وضرورة إعادة النظر في بنية الدين العام وأساليب ادارته. وكنت قد أثرت موضوع سوء إدارة الدين العام وعدم قيام البنك المركزي بتطوير السوق المالية والمصرفية المحلية لتخفيض كلفة إدارة الدين في خطابي أمام المجلس النيابي عند تقديم موازنة العام 2000. ولم يولِ المجلس والخبراء الاقتصاديون أي أهمية لهذا الكلام.

لكن يبدو أنّ الحكومة وعت أخيراً خطورة مسألة كلفة الدين العام ومستوى الفوائد القاتل للاقتصاد، فحصلت «المعجزة» بعد

مؤتمر باريس 2 بإقدام المصارف اللبنانية على تقديم قروض جديدة للدولة اللبنانية بدون فائدة ولمدة سنتين، بينما أقدم البنك المركزي على تخفيض الفوائد على إصدارات سندات الخزينة بالليرة اللبنانية بما يقارب 10 %، وذلك بحجة أنّ القروض التي قد يحصل عليها لبنان بعد انعقاد مؤتمر باريس 2 قد أراحت «السوق» وسمحت باتخاذ الإجراءات الثورية الطابع، بعكس ما كانت تبديه سابقاً كل من الحكومة والبنك المركزي وجمعية المصارف من آراء جامدة حول استحالة تخفيض الفوائد أو إعادة هيكلة الدين العام.

والغريب في الأمر أنّ مشروع موازنة عام 2003 الذي أُرسل إلى المجلس النيابي قبل عدة أشهر من انعقاد مؤتمر باريس2، قد اشتمل على تخفيض في كلفة خدمة الدين العام دون إعطاء أي تفسير لأسباب هذا الانخفاض. أما مشروع موازنة عام 2002 فكان قد اكتفى بإدراج اعتماد بواقع 4500 مليار ليرة لخدمة الدين العام، مقابل 4300 مليار في موازنة عام 2001، بالرغم من الصعود الحاد الحاصل في كلفة هذه الخدمة من جراء الارتفاع الكبير للفوائد على إصدارات سندات الخزينة بالليرة اللبنانية كما بالدولار، في حين كانت الفوائد تنخفض بشكل كبير جداً في الخارج. وكما ذكرنا، فإن الحكومة حينذاك رفضت مناقشة سياسة الاستدانة ومستوى العجز في المالية العامة، وهما من القضايا الأساسية التي يجب أن تناقش خلال وضع الموازنة وطرحها على مجلس النواب.

ب- بنية الإيرادات الضريبية

أما من جهة الإيرادات، فالمقيد الرئيس هو اعتماد الدولة على الضرائب غير المباشرة وتهميش دور ضريبة الدخل في بنية الإيرادات على خلاف كل الأنظمة الرأسمالية. فأكثر من 80 % من الإيرادات الضريبية تأتي من الرسوم على الاستهلاك ومعاملات المواطنين. وهذا النظام الضريبي هو نظام جائر ومعيق للتنمية الاقتصادية، يعكس هيمنة الاقتصاد الريعي غير المنتج على الرؤية الاقتصادية للنخبة الحاكمة. والقليل من ضريبة الدخل التي تجبيها الدولة، مركّز على ذوي النشاط الاقتصادي المنتج من مهن حرة وأصحاب الرواتب والأجور وأرباح الشركات، ذلك أنّ المداخيل الناتجة عن ريع الرساميل في المصارف أو الأرباح الرأسمالية في تجارة العقارات أو الأسهم، معفية قانوناً في نظامنا. وقد حاولت إدخال رسم 5 % على فائدة سندات الخزينة عام 1999 ولكن اصطدمت بمعارضة عنيفة، اضطرت الحكومة على إثرها إلى التراجع عنه. أما اليوم، فهذا الإجراء قد اتخذ دون ضجيج يُذكر، وهذه الخطوة نرحب بها ولو أتت متأخرة وبتوقيت غير مناسب، إذ جاءت بعد الانخفاض الحاد بالفوائد، هذا إضافة إلى أنّ مشروع الرسم لا يعفي دفاتر التوفير لصغار المودعين كما لا يعفي غير المقيمين أسوة بما هو معمول به في تشريع معظم الدول.

غياب مناقشة السياسة النقدية والمالية

ومن اللافت للنظر أنّ النواب يميلون باستمرار إلى رفض الزيادات في الضرائب والرسوم، ولكنهم في الوقت ذاته يطالبون بزيادة الإنفاق والحمايات الاجتماعية دون أن يلتفتوا إلى خطورة مستويات العجز في المالية العامة منذ بداية عهد الحكومات الإعمارية، ودون أن يناقشوا السياسة النقدية المعمول بها، وهي التي أدّت إلى هذا المستوى الخارق للفوائد، وإلى دخول المالية العامة في لبنان هذه الحلقة المفرغة حيث ارتفاع الفوائد يسبب العجز، ويتم المزيد من الارتفاع في الفوائد بحجة تفاقم العجز.

وبطبيعة الحال إننا نأمل بأن تكون الإجراءات المتخذة في شأن الفوائد وإعادة هيكلة الدين العام في عام 2002 بداية كسر هذه الحلقة المفرغة، مع الإشارة إلى ضرورة أن تناقش هذه الأمور بمزيد من الجدّية، وأن يطبق مبدأ المحاسبة، كي لا ترتكب دوماً الأخطاء الجسيمة في السياسات الاقتصادية والمالية دون أي نوع من المحاسبة وتحمل المسؤولية كما هو الحال في الممارسة الديموقراطية الحقة. وفي هذا المضمار لا يمكن أن تبقى السياسات النقدية والمصرفية اللبنانية بمنأى عن المراقبة والمحاسبة أو على القليل النقد البناء في إطار المجلس النيابي وخارجه لكي نسارع في الخروج من النفق المظلم الذي نحن فيه.

مصير النفقات الاستثمارية ورواتب التقاعد

ولا بدّ أخيراً من الإشارة إلى قضية النفقات الاستثمارية في موازنة عام 2003، اذ أقدمت الحكومة على تخفيضها بأكثر من 50 %، مما سيؤثر سلباً على الانكماش الاقتصادي، ويبدو أنّ هذا الإجراء لم يتعرّض إلى النقد والنقاش في لجنة المال والموازنة. والجدير بالذكر أنّ تخفيض النفقات الاستثمارية سيؤثر سلباً على وتيرة سحب القروض الخارجية الممولة لمشاريع البنية التحتية،كما لا بد هنا من الإشارة إلى الوضع الشاذ لهذه القروض التي يسحبها مباشرة مجلس الإنماء والإعمار دون أن تمر حصيلة السحب بالخزينة، ودون أن يعلم المجلس النيابي تقديرات السحب السنوية ودون أن تسجل محاسبياً كأموال متدفقة إلى القطاع العام من الخارج في حين أن تسديد أقساط هذه القروض تُدفع من قبل الخزينة وتقيد محاسبياً كخروج أموال بينما لم يتم قيدها عند الدخول.

وهناك جملة من القضايا الهامة التي لم تناقش بشكل جدي لا في المجلس النيابي ولا في خارجه، ومنها وبشكل رئيس قضية تعويضات نهاية الخدمة ورواتب التقاعد للقطاع العام. فالحقيقة أن هذه القضية تتفاقم سنة بعد سنة دون معالجة جدية من قبل الدولة، وهي أصبحت ثاني أكبر مشكلة مالية في الدولة بعد قضية كلفة خدمة الدين العام، ولا يمكن أن تبقى دون معالجة. ويجب أيضاً ذكر قضية متأخرات

الدولة تجاه الضمان الاجتماعي ومؤسسة كهرباء لبنان ومصالح المياه ومؤسسة ضمان الودائع، إضافة إلى متأخرات الدولة تجاه القطاع الخاص. وهي كلها ديون مخفية للدولة يجب أن تضاف إلى الدين العام، كما يجب أن يضاف إلى الدين العام أيضاً الودائع العربية المحولة إلى البنك المركزي. كل هذه الأمور الهامة تتطلب وضع تصور تفصيلي لمعالجتها ومزيد من الجهود لإيجاد الحلول لها.

والمطلوب في الحقيقة من أية حكومة إعطاء المجلس النيابي صورة شاملة وجامعة لأرقام كل الإنفاق الذي يتم في القطاع العام، وكذلك إعطاء صورة دقيقة عن حقيقة حجم الدين العام. وهذا ما يؤكد ضرورة وضع خطة مالية واقتصادية جديدة، تقدمها الحكومة إلى المجلس النيابي وتعمل ضمن إطارها وتكون الموازنات السنوية تطبيقاً دقيقاً لها، بدلاً من أن تبقى مجرد وثيقة رقمية اعتيادية، تناقش بالتفاصيل فقط، وليس بمدى تطابقها مع رؤية اقتصادية ومالية ونقدية ومصرفية شاملة، تعالج في العمق كل المشاكل والانحرافات التي نتخبط فيها منذ دخولنا في نفق الإعمار المظلم، وهو المسؤول عن تعميم التبذير والفساد على حساب قوة كياننا الاقتصادي واستقلالنا المالي ومستوى معيشة الفئات المحدودة الدخل.

نحو موازنة بديلة

أما الموازنة البديلة فهي التي يمكن أن تساعد على إطلاق

مناقشة بناءة لأنها ستكون مبنية على معطيات شفافة؛ فهي تتطلب إعادة نظر شاملة في بنية تقديم الموازنة وترتيبها. فبدلاً من اعتماد الوزارة لكل باب من أبواب الموازنة، يجب تقسيم الموازنة أساساً على الأجزاء المبينة فيما بعد ومتفرعاتها الأساسية، على أن يظهر في البيانات الرقمية توزيع الاعتمادات على المناطق التي تصرف فيها، وأن يشار ضمن التوزيع الجديد إلى الوزارة أو المؤسسة العامة التي تفتح فيها الاعتمادات وتصرفها مباشرة.

1) النفقات السيادية

أ – السلطات العامة السياسية (رئاسة الجمهورية – المجلس النيابي – رئاسة الوزراء – العدلية – الخارجية).

ب– النفقات العسكرية والأمنية.

2) الخدمات التربوية والثقافية والفنية

أ – التعليم الرسمي.

- نفقات دورية وصيانة.
- انشاءات وتجهيزات جديدة.

ب – مساعدات للقطاع الخاص التعليمي.

ج – مساعدات للنشاطات الثقافية والفنية.

3) الخدمات الاجتماعية

أ – الخدمات المقدمة مباشرة من القطاع العام.

- نفقات دورية وصيانة.
- إنشاءات وتجهيزات جديدة.

ب- الخدمات المقدمة من القطاع الخاص بتمويل من القطاع العام.

وذلك مع تفصيل أنواع الخدمات المقدمة.

4) خدمات النقل والمواصلات

أ – نفقات صيانة البنى التحتية.

- طرقات.
- مرافئ.
- مطار.

ب – نفقات استثمارية جديدة.

5) الخدمات والمساعدات للقطاعات الإنتاجية

أ – سياحة.

ب – زراعة وري.

ج – صناعة.

د – تجارة.

هـ – طاقة.

6) التنظيم المدني وشبكات توزيع المياه وصرفها والإنارة وجمع النفايات ومعالجتها

أ – نفقات جارية.

ب – نفقات صيانة.

ج – دراسات وأشغال.

7) التزامات الدولة المالية

أ - خدمة الديون الداخلية والخارجية.

ب - تعويضات نهاية الخدمة.

ج - رواتب التقاعد.

د - أحكام ومصالحات.

أما من ناحية الإيرادات، يستحسن إعادة ترتيبها بحيث نتمكن من التحليل المعمق حول القطاعات الاقتصادية والاجتماعية التي تتحمل العبء الضريبي في البلاد. ونقترح هنا على سبيل المثال الترتيب التالي:

1) ضرائب المداخيل

أ - ضريبة على الأجور والرواتب.

ب - ضريبة على المهن الحرة.

ج - ضريبة على الشركات.

د - ضريبة التركات.

هـ - ضريبة الأملاك المبنية.

2) ضرائب على الاستهلاك

أ - قطاع النقل

الرسوم على البنزين.

الرسوم على السيارات.

الرسوم على الميكانيك.

ب- قطاع الكهرباء والهاتف.

ج - قطاع استهلاك الكحول والتبغ والتنباك.

رسوم جمركية.

رسوم أخرى.

د- قطاع استهلاك المأكولات والمشروبات غير الروحية.

رسوم جمركية.

رسوم أخرى.

هـ - رسوم أخرى على الاستهلاك.

الألبسة.

الحلي والمجوهرات والسلع الفضية.

.... إلى آخره.

3) رسوم مختلفة على معاملات المواطنين

أ- رسم الطابع.

ب- رسم التسجيل في المدارس والجامعات .

ج- رسم التسجيل العقاري.

د- رسوم قنصلية وإصدار جوازات السفر.

هـ- رسوم الإقامة ورخص العمل.

و- ....إلى آخره.

4) إيرادات المؤسسات العامة أو الشركات المملوكة من الدولة وبيع أملاك الدولة واستثمارها.

1- مؤسسات مالية.

2- مؤسسات تدير مرافق عامة.

3- شركات مملوكة من الدولة.

4- واردات استثمار أملاك الدولة (الأمـلاك البحرية والنهرية، العقارات) .

5) بيع أملاك الدولة.

6) إيرادات منح حق استثمار تجاري في بعض المرافق العامة.

بمثل هذا الترتيب في النفقات والإيرادات تصبح موازنة الدولة متميزة بالحد الأدنى من الشفافية ليعلم المواطن وممثله في المجلس النيابي من يستفيد أساساً من الإنفاق العام ومن يتحمل العبء الضريبي في لبنان. فالموازنة، بشكلها الحالي، عل الرغم من وجود تصنيف اقتصادي ووظيفي مبسط، لا تشتمل على ترتيب الاعتمادات بشكل واضح وشفاف، بحيث نتطلع إلى من المستفيد من الإنفاق مناطقياً وقطاعياً ومن يتحمل العبء الضريبي، مناطقياً وقطاعياً واجتماعياً.

لقد أدخلنا في موازنة عام 1999 و2000 بعض التعديلات في الشكل لتسهيل قراءة نص قانون الموازنة وقراءة ملخصة في صفحة واحدة لموازنة كل وزارة بوحداتها الادارية المختلفة. غير أن مدة حكومة الدكتور الحص لم تكن كافية لإعادة النظر بشكل كامل في بنية الإنفاق والإيراد. والاقتراح المقدم هنا هو المدخل الصحيح للحصول على الكلفة الفعلية لخدمات الدولة المختلفة المقدمة إلى المواطن ومقارنتها مع الكلفة المماثلة في القطاع الخاص.

الخاتمة

القلق الاقتصادي وتاثيره على الحالتين النفسية والمجتمعية

إن القلق الاقتصادي له تأثير كبير ومتعدد الجوانب على النفسية الفردية والجماعية. ونادراً ما نرى في العلوم الإنسانية بشتى أنواعها ذكر هذا الموضوع الهام وتأثيراته المختلفة على الحياة الفردية والعائلية والاجتماعية. وفي الاستعراض السريع الذي سنقوم به لا بد من أن نبدأ بملاحظة أساسية، وهي أنّ القلق الاقتصادي هو ظاهرة حديثة، ناتجة عن التحوّلات الاقتصادية الضخمة التي عرفها العالم منذ الثورة الصناعية؛ هذا مع الإشارة إلى تاريخنا اللبناني- الشرقي حيث يبدو أن القلق الاقتصادي كان هاجساً مستمراً، خصوصاً في الأوساط الريفية من جراء عشوائية أنظمة الاقتطاع الضريبي على الفلاحين عبر الولاة الملتزمين جباية الأموال الأميرية التي كانت ترسل إلى الأستانة.

والحقيقة أنّ الحداثة الاقتصادية والاجتماعية فرضت على الإنسان حالة عدم استقرار مستمرة نظراً للتطورات العملاقة التي

أصابت أنظمة الإنتاج، وتالياً البنية الاجتماعية والعائلية. فبعد جمود هذه الأنظمة على مدى قرون طويلة، أتت اكتشافات علمية وتقنية عديدة لتغير من نمط حياة كل الفئات الاجتماعية في الغرب كما في الشرق. وقد تعرض أيضاً الشرق العربي إلى صدمة الاستعمار المترافقة مع صدمة إدخال المنتوجات والسلع الحديثة الصناعية الطابع التي قضت إلى حد بعيد على الحرف التقليدية.

وتجدر الإشارة هنا إلى تعقيدات الوضع اللبناني في القرن التاسع عشر حيث تحوّل القلق الاقتصادي من ثورة فلاحين ضد الإقطاع إلى فتنة طائفية. وهذا التحوّل قد أسس انحرافاً مجتمعياً لانزال نعاني منه إلى اليوم. فبدلاً من أن يتحوّل القلق الاقتصادي إلى قدرات خلاقة وإيجابية للتكيف مع تيارات الحداثة الاقتصادية الجارفة وإصلاح الأنظمة الإنتاجية بما يناسب التطورات العالمية، تحوّل هذا القلق إلى قلق طائفي عام حيث حمّل أبناء كل طائفة الطائفة الأخرى مسؤولية تردّي الأوضاع والتغيير الحتمي الشاق في العلاقات المجتمعية. وكانت النتيجة بداية حركة هجرة عملاقة ونزيف بشري متواصل نعاني منه إلى اليوم. والحقيقة أن الهجرة أصبحت المتنفس الفردي الوحيد لحالة القلق القصوى، أما جماعياً فإن القلق أصبح يتجسد في النعرات الطائفية والخوف من الآخر. وهو لا يزال إلى اليوم في هذا الوضع الانحرافي، وربما خير مثال على ذلك جانب من الجدل الحاد حول موضوع حماية الدولة للوكالات الحصرية.

وإذا كان من أهم مصادر القلق الاقتصادي التغيير المفاجئ في الوضع الاقتصادي الاجتماعي لعائلة أو لمنطقة أو لطائفة أو لفئة

اجتماعية معيّنة تحت ظروف خارجية لا يمكن أن يسيطر عليها المرء، فإن القلق يمكن أن يعود بعد حصول التغيير في حال نجح الإنسان في الاستفادة من التغيير واكتسب مالاً وجاهاً، فيصبح يخاف باستمرار ولو بشكل لا واع من أن يعود إلى حالته المادية والاجتماعية السابقة. فالقلق الاقتصادي بنظري ليس مرتبطاً بحالات تدهور الوضع المادي والاجتماعي فقط، بل يمكن أن ينتج أيضاً من حالات الإثراء السريع بطرق غير اعتيادية، إذ يصبح حينئذ الشخص في حالة خوف مستمرة بأن تعيده ظروف معاكسة إلى سابق عهده من الحرمان والهامشية في الحياة المجتمعية.

وفي الدول الصناعية الكبرى، فإن القلق الاقتصادي الناجم عن انتهاء ثبات البنية الاجتماعية في الأرياف كما في المدن، أدتّ أيضاً إلى حركات هجرة عملاقة، من الريف إلى المدينة ضمن البلد الواحد أو من بلد إلى آخر وبشكل خاص من المجتمعات الأوروبية إلى القارة الأميركية. هذا وتجدر الإشارة إلى أن الهجرة بحد ذاتها هي مصدر كبير للقلق والأزمات النفسية، فهي قفزة في المجهول الإنساني والمادي. والمعروف أنّ المهاجر يعاني حالات نفسية صعبة تأخذ أشكالا متعددة، تدور في معظم الأحيان إما حول استمرار صعوبة الأوضاع المادية وإما حول فقدان الهوية الأصلية تحت ضغط البيئة الاجتماعية والثقافية الجديدة التي يعيش فيها المهاجر. وأنا أعتقد أنه ليس من المصادفة إذا كانت المجتمعات في القارة الأميركية تعيش حالات عنف متعددة،

أكان هذا العنف فردياً كما هو الحال في الولايات المتحدة أم نوعاً من أنواع العنف الجماعي المتجسد في تكوين «مافيات» مختلفة لها امتدادات عائلية هامة تربط بين وطن المهجر والوطن الأم.

ومنذ دخول العالم في الحداثة الاقتصادية والتقدم التقني المتسرع، فإن هاجس البطالة وعدم القدرة على تأمين الحد الأدنى من الموارد المعيشية هو العامل الأساس في خلق حالات القلق الاقتصادي وما ينتج عنها من توتر نفساني واع أو لا واع. وهنا الفرق الكبير مع حالة الفقر الناتجة عن ثبات البنية الاجتماعية في المجتمعات التي تحول النظام الرأسمالي من الرأسمالية التجارية المحضة، وهو أقدم نظام اقتصادي في العالم، إلى نظام الرأسمالية الصناعية الذي حوّل العلم والثقافة والابتكار إلى مصدر ربح وريع حلّ محلّ الريع الزراعي التقليدي كأهم مصدر لمدخول العائلات، وكذلك حلّ محل أنظمة الحرف المختلفة البالغة الدقة والتي كان معمولاً بها غربا وشرقاً.

ويبدو لي أن بروز العقائد الاشتراكية والشيوعية المختلفة منذ نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر يمكن أن يعزى إلى الحاجة الماسة للقضاء على حالة القلق الجماعي الذي ولّدته الحداثة الاقتصادية. فهذه العقائد تبشّر بأن هناك نظاماً اقتصادياً يمكن من خلاله تجنب حالة القلق الاقتصادي بتأمين الوسائل المادية الكافية والمتواصلة لكل إنسان في المجتمع، مهما كانت التغييرات الحاصلة في أنظمة الإنتاج وتطور التقنيات. ومما لا شك فيه أن الإيمان الذي ساد لدى جماهير واسعة، في الغرب كما في الشرق، بأن تطبيق الاشتراكية يمكن أن يقضي على حالات البطالة والفقر والتهميش

الاقتصادي والاجتماعي، قد لعب دوراً كبيراً في استيعاب حالات القلق الاقتصادي والجماعي بشتى أشكالها لدى الكثير من الناس.

وفي المقابل، فإنّ صعود التيارات الاشتراكية والشيوعية عالمياً بعد الثورة الروسية، ومن ثمّ الحرب العالمية الثانية، قد أدّى إلى حالات قلق مضادة لدى الفئات الاجتماعية والأنظمة السياسية المتمسكة بالنظام الرأسمالي. ويمكن في هذا الصدد أن نعتبر «الحرب الباردة» حرباً نفسية شعواء بين نوعين من القلق: قلق «المحرومين»، إذا جاز التعبير؛ والمحرومون هم من لم يدخلوا في نظام الرأسمالية الصناعية ولم يستفيدوا تالياً من مكتسبات المجتمع الاستهلاكي من جهة، وقلق «المليئين» أو المتمتعين بالبحبوحة التي يؤمنها هذا النظام إلى بعض الفئات الاجتماعية دون الأخرى، من جهة أخرى.

والحقيقة أن قلق الفئات المتملكة للوسائل والموارد التي تؤمن البحبوحة الاقتصادية من حصول انقلاب في أوضاعها المادية قد لا يقل أهمية وفاعلية عن قلق الفئات المحرومة من البحبوحة المادية. ونحن نعلم أن الكثير من الأنظمة الديكتاتورية والفاشية الطابع قد نبعت من حالات قلق المتملكين بالنسبة إلى إمكانية حصول ثورة «الصعاليك» ضد امتيازات المالكين. وهذا ما حصل فعلاً في أوروبا ما بين الحربين العالميتين عندما استولت القوى المعادية للشيوعية والاشتراكية على مقاليد الحكم في كل من المانيا وايطاليا واسبانيا. فالأنظمة الفاشستية، كما الأنظمة الشيوعية، تضرب جذورها العميقة في حالات القلق الاقتصادي والمادي وهي حالات ولّدتها الحداثة

الاقتصادية والتغييرات العملاقة المتواصلة التي أطلقتها في كل أنحاء العالم.

وتجدر الملاحظة هنا بأن نظريات الاقتصاد الإسلامي التي برزت على الساحة الفكرية العربية والإسلامية، والتيارات التي تمحورت حول الدفاع عن المحرومين في بداية السبعينيات من القرن الماضي قد انتشرت بهذه السرعة لأنها طرحت نفسها كحلّ ناجع جديد لحالات التناقض بين النوعين من القلق المشار إليهما، أي قلق الفئات المهمشة في الحداثة الاقتصادية وقلق الفئات المستفيدة من هذه الحداثة. ويجب أن نتذكر هنا أن صعود هذه النظريات وإنشاء المؤسسات الاقتصادية والمالية الإسلامية الطابع قد ترافق مع الانقلاب الاقتصادي العملاق الذي حصل في الدول العربية من جراء الطفرة النفطية الذي قلب كل المعادلات الاجتماعية والمادية داخل كل قطر عربي وبين الأقطار العربية. وهو انقلاب أدّى إلى سقوط فئات اجتماعية وصعود فئات اجتماعية أخرى بشكل فجائي، مما أدّى إلى حالات قلق مبيتة ولاواعية لدى كل من الخاسرين والرابحين في هذا الانقلاب؛ فلعب انتشار الإيديولوجية الاقتصادية الدينية الجديدة دوراً كبيراً في استيعاب حالات القلق المزدوجة والمتناقضة التي نبعت عن هذا الانقلاب الضخم في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العربية. وقد ادّعت هذه العقائد الاقتصادية الدينية أنها هي البديلة عن كل من الرأسمالية والاشتراكية اللتين لا تؤمنان رفاه الإنسان واستقراره النفسي.

أما في لبنان، فإن الفتنة الفتاكة التي ألمّت بالبلاد على مدى خمس عشرة سنة قد أدّت إلى انقلاب أيضاً في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، زادت من حدته الثروات الضخمة التي حصل عليها بعض اللبنانيين المهاجرين إلى الدول النفطية العربية والدول الإفريقية. وكما حصل في القرن التاسع عشر، فإن التغييرات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة أدّت إلى انحراف أوضاع القلق الناجمة عن تلك التغييرات تجاه تأجيج الشعور الطائفي. وقد سعت ايديولوجية الإعمار إلى تحديد وتحديث النظريات اللبنانية الاقتصادية المهيمنة قبل الحرب التي تؤكد على دور تجاري وخدماتي للبنان. ولكن هذه الايديولوجية لم تفلح في ذلك؛ فالقلاقل الاقتصادية متصاعدة باستمرار والمتنفس الوحيد لايزال الهجرة والاغتراب ومزيد من الاحتقان الطائفي الذي أصبح يسيطر على مجريات كل الأمور في الحياة السياسية والاجتماعية اللبنانية.

والحقيقة أن هذه ليست حالة لبنانية متميزة، بل هي حالة عربية شاملة، ذلك أن الفشل العربي في تملك أساليب الإنتاج الحديثة وفشل الأقطار العربية في تأمين فرص العمل اللائقة للجيل الشاب، وفشلها أيضاً في إطلاق القدرات الإبداعية والإنتاجية، هو المسؤول عن حالات كآبة جماعية نفسية تولّد انحرافات شتى ومنها إقامة التنظيمات التي تمارس العنف باسم الدين في الوطن العربي وخارجه. ونعود هنا إلى مسألة انحطاط المجتمعات العربية على الرغم من عصر النهضة، وكذلك صعود الإيديولوجيات الدينية الطابع، في ما سمي الصحوة الإسلامية التي لم تغير من الاتجاه الانحطاطي العام في الوطن العربي.

وهذا الانحطاط هو الذي يولّد كآبة فردية وجماعية تضيف المزيد من الشلل والانحراف في تصرفاتنا، وتعمق، تالياً، من الانحطاط. وللخروج من هذه الحلقة المفرغة علينا أن نحوّل حالات القلق التي استعرضناها من مصدر وهن وشلل أواغتراب خارج الوطن إلى مصدر قوة وإبداع ونهضة . وهذا موضوع واسع آخر، لا يمكن معالجته في إطار هذه المداخلة المقتضبة. غير أنه، وختاماً لهذا العرض لا بدّ من أن نعي بأن المشكلة الاقتصادية هي أساس أوجاعنا، فنحن على خلاف أمم أخرى في شرق آسيا مثلاً لانزال نرفض الدخول في الحداثة الاقتصادية. وقد أتت الطفرة النفطية لترسخ قواعد الاقتصاد الريعي، غير العادل وغير الفاعل والباعث على الكسل والسكون أمام مجابهة التحديات الحديثة في عالم الإنتاج وحركة العولمة، وذلك على حساب قواعد الاقتصاد الصناعي والإنتاجي الذي وحده يمكن أن يخفف من حالات القلق الاقتصادي والاكتئاب النفسي الفردي والجماعي.

فالحقيقة أن القلق الاقتصادي لن يزول في لبنان والوطن العربي إلّا عبر تغيير عميق في نظام القيم وبنية توزيع المداخيل والثروات بحيث نتمكن من القضاء على ظواهر الاغتراب الداخلي النفسي أو الهروب من الواقع عبر الهجرة خارج الوطن، وكذلك عبر انفتاح أبواب الحرية في ميدان الخلق والإبداع والإنتاج، لكي نخرج من حالات القلق والخوف والاكتئاب النفسي وانفصام الشخصية بين كره الغرب سياسياً والانشداه تجاه إنجازاته العلمية والتقنية. وهذا الطريق هو طويل وشاق، لكن لا بدّ من السير عليه لكي نشفى من أمراضنا الاجتماعية والفردية المتعددة.

صدر للمؤلف

- تعدد الأديان وأنظمة الحكم، دار النهار، بيروت، 1977.
- الاقتصاد العربي أمام التحدي، دار الطليعة، بيروت، 1977.
- التبعية الاقتصادية، مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظور التاريخي، دار الطليعة، بيروت، 1980.
- أوروبا والمشرق العربي ـ من البلقنة إلى اللبننة، تاريخ حداثة غير منجزة، دار الطليعة، بيروت، 1989.
- الفوضى الاقتصادية الدولية الجديدة، دار الطليعة، بيروت، 1994.
- مدخل إلى لبنان واللبنانيين: تليه اقتراحات في الإصلاح، دار الجديد، بيروت 1996.
- المصلحة العامة والإعمار في الاقتصاد السياسي لما بعد الحرب، دار الجديد، بيروت، 1997.
- التنمية البشرية المستدامة، والاقتصاد الكلي، حالة العالم العربي، سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم 6، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 1997.

- الفرصة الضائعة في الإصلاح المالي في لبنان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2001.
- شرق وغرب، الشرخ الأسطوري، دار الساقي، بيروت، 2003.
- لبنان المعاصر، تاريخ ومجتمع، المكتبة الشرقية، بيروت، 2004.
- انفجار المشرق العربي، دار الفارابي، بيروت، 2006.
- المسألة الدينية في القرن الواحد والعشرين، دار الفارابي، بيروت، 2007.
- تاريخ الشرق الأوسط من الأزمنة القديمة إلى اليوم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2010.
- تاريخ أوروبا وبناء أسطورة الغرب، دار الفارابي، بيروت، 2011.
- حكم العالم الجديد: إيديولوجيا، بنية وبدائل، (world book) الشركة العالمية، 2013 .

المحتويات

أقدِّم إلى القارئ اللبناني مجموعة من الدراسات والمقالات المتعلقة بلبنان ومشاكله السياسية والاقتصادية، وقد كتبت معظمها خلال العقد الماضي حيث مرّ لبنان بأحداث جسيمة. وإذا تغلّبت البلاد على تداعيات تلك الأحداث، فإنّ تفاقم المشاكل السياسية والإنمائية اللبنانية وتدني أداء الدولة وتراجع حالة الخدمات العامة وتفاقم الأزمة المعيشية لفئات واسعة من الشعب اللبناني قد استمرّت مما زاد من يأس المواطنين في تحسين أوضاع بلادهم. وقد استمر أيضاً الانقسام الحاد بين الزعامات السياسية اللبنانية وأنصارهم حول موقع لبنان في الصراعات الإقليمية والدولية للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط.

وقد يجد القارئ في هذه الصفحات تفسيراً لسوء الأداء السياسي والاقتصادي الذي يحرم المواطن من أبسط ظروف العيش الكريم. وبالأخصّ التمتع بتوفر الماء والكهرباء بشكل متواصل على امتداد الوطن الصغير المساحة، وذلك بالرغم من كل ما أنفقته الدولة منذ ثلاثين سنة بحجة الإعمار والمبالغ الضخمة التي استدانتها وبالرغم من موارده الطبيعية - كالماء والتربة الخصبة - ومن كفاءات بشرية لا يعلم كيف يستغلها في الداخل، فيرحّلها إلى خارج حدود الوطن.

جورج قرم

الدكتور جورج قرم لبناني من مواليد 1940، وهو خريج جامعة باريس في القانون الدستوري والعلوم الاقتصادية. عمل في حياته المهنية كخبير اقتصادي ومالي وكوزير مالية لبنان (1998-2000) وهو أستاذ في الجامعة اليسوعية


9 789953 719030